

12.08.93

يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود
يا اللات يا معبود العبود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على
سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على
سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على
سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

سید
قانون پوریہ انجمن کھیرما
انجمن عدالت علی الدینی بیرون نوا دادان و دولت علی المصاحف
بیرون نوا دادان و دولت علی نیرجا بیون بی امنی الاکو کہ تعالیٰ
ان کھیر نرس مال علیجا جاہ

بسم الله الرحمن الرحيم .

فروا الحمد مع كل المعام واللام للحمس والا شعرا في كل
حدث من الارل الى الال من اي حامد كان ويحتمل
ان يكون مصدرا للمجهول او العلة والمسترك بين المصل وبين
من مقام حمد و شانه في الال والاستيعاب كما يلايه
الاسعراي ويحتمل ان الال المراد الحاصل بالمصل ويعنى سواس
وستايس قوله لواءه في البحر في حمس الحمد لا يخفى ما في ترك
الصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاحلال وادعاء المعين
وان الوهم لا يلبس الي الال اجذبوا بالحمد عبرة تعالى وتعلق
الحمد صريحا كما شعرنا لعديده وعزابه الاسلوب التي تحلب
الطباخ اليه لكون الحل يد الال قوله والصلوة اي الرحمة
والفهمه الحمد بازله من عاوجه بالحق سبحانه قوله على نبيه
من السر بمعني الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان نعته
الله تعالى على عبادته للمبلغ وظهر مما ذكرنا في العمرة السلام
وحد ترك التصريح باسمه الي الله عليه وسلم على ان يوجه حسن
المواضع قوله في الله اي اصل منه قوله واصحابه جمع صاحب

كطاهر وأظها را وجمع صحب بسكون الحاء كسر وانها رازمه
 بكسر الحاء كتمر وانما محفف صاحب براء على ما بين من ان
 فاعلا لا يجمع على افعال فواه المتأديين باذابه الا دب تكهن اسنن
 حل هر حيزي اي الذين ثبت فيما بينهم التاديب اذابه
 والا بصباغ بصبغه لعنا تهم في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله
 اي ما سئل عن عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيل بمعنى الله
 گرفته رده شده شود از دانش و مال مولد محل مشكلات البادية
 المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانه يسمى الحق الحقى
 مشکلا لانه يسببه الما ظل والتاء في الكايمه للتباعد او المتل
 او انما ثبت باعتبار الرسالة مولد للعلامة بانه للمبالغة ولم
 يطلق على الله سبحانه مع انه الجدل يريد لك اتوهم التامث قوله
 في المشارق والمغرب كناية عن جميع الارض كسائر قوله الى
 رب المشارق والمغرب وتوحيده الجمع ان الشمس من اول
 السور ان الى اول الحقى في كل يوم مضعاً وهي مائة وانسان
 ودهانون ثم نعود الى مطلعها كذلك وكل حال المعرب
 وقد وقع تسمية المشرق والمغرب ايضاً كناية عن جميع الارض
 بكمافي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين را تسمية بماء على
 ارادة مشرق في الذهاب والعود المتناهية واكل وكل
علاء المعربين قوله الشيخ خواجه قوله غملة كناية بالمدس
 سره في الحاشية العمل السترا انتهى بعمي ستر انه كان منه
 بغيره الهلايق بجنابه او الماشي من عنه وصله من غمسة

عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اني احاطه الله بغفرانه
 وجعله شاملا له قال في التاج التغمد كما يوشيدن فلا بد حينئذ
 من التجريد اذ الم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه
 كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا فوله واستله بحبوحة جنانه
 بكسر الجيم فال قد اس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها
 وهي من كل شيع وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار رحمانه
 سكنى له فوله نطمتهما الظمدر رشته كشيدن حوامر استعير لتأليف
 بسا ئفا كلامه المترننه المعاني المتناسبة الدالات على ما يقتضيه
 سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان سا ئفا كلامه
 كالدر في الصفا والحلاء ايضا فال ذلك ترغيبا للطلالين قوله
 في سلك التقرير السلك رشة والتقرير قرار دادن والاصافه
 من باب اضافة المشبه به الى المشبه فوله وسط النحرير السمط
 بكسر السين رشة مر واريد ياشبهه و حزان والتحرير بنش خط
 بر كرتن وامر ادا الكتند والاصافه كما صافه السلك فوله للولد
 العربي العر بر كرامتي وارحمند وكم ياب فوله ضياء الدين كصبا
 البيت وسراحه كانه ضياء يهتدي به الى الدين فوله عن موجبات
 التلطف والتلطف دارغ حور دن وانند و فكم يشدن
 التلطف دارغ حور دن فوله لانه الهد الجمع والتلطف
 كالعلة الغائبة التي لا نه في السب والبعت لهذا التلطف كالعلة
 الغائبة التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من فعل
 المنسبة الى الباعث والمتحرك فوله وم توفيه الا بالله التوفيق

جعل الاسماء موقفة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب نسبه
 نودن وهو رسده كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انه كاري نوي
 كدارنه والحمله عطف على حمليه هو حسبي والمخصوص محذوف
 او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الصبر
 المتقن م قوله هصا لعنه لتحييل اليه اي ترك ذلك العمل كس
 المقصود ذلك الكسر لتحييل ان كتابه من حيث انه صفة لامن
 حيث اشتماله على المسائل ليس في مرثه كتب السلف حتى
 يلزم بذلك الورك مخالفتهم فانهم انما يسبحسون جعله حرم
 انما يعتمدون شبهه وما هو في مرثه كتبهم المنعني بوجه ترك
 الامتنان انما يتدثر على الالسن وهو اصل امردي ال
 لم يبد فيه تحمل الله فهو حرم اي اقطع لا يعم كل فعله بقوله ولا
 نرم وحاصله ان الماء ورده هو التلغظ سواء كان معه الكماه
 اولاً ولا يندم من ريك الاول ترك الاني قوله وان أتعريف
 الظاهر والكلام وان أقسمهما اتصالاً به من انهما انهما
 او لتحييل الاسماء المحذوف عنها قوله لانه يحتمل في هذا المتاب
 عن احد الاني عن احوال مسبوته اليهما من حيث انها
 مسبوته اليهما سواء اثبت لانهما اولاً فسا منهما من حيث انها
 اسما منهما ومنه اشار الى انها هو بوسا الخور داللي من وال
 موضوعه التلمه او الكلام لعدم احتصاص التلمه به حل
 منها او جعل التلمه عن احد فصار احوال الاحرار انما فواه
 حسبي لم يعر فأى لم يتصور الم يصح التلمه - - - - - الماسه

اليها من حيث انها مسوية اليها اوله من وجوه مجموعها
 عرف التحصيل ما هو الواجب ان قيل 'لو' حسب حاصل قبل
 التعريف لتوقف تعريف كل شي على صورته احب بان ذلك
 التوقف بالقياس الى المعلم المعكرو لا بالقياس الى المتعلم
 ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعروف قيل بعينه لان لام التعريف
 يسر الى ما يعلمه المخاطب فلما لا يلزم من لزوم تعلم المخاطب
 لزوم علم المتعلم لجوار ان يكون المعلم ساه غير مخاطب
 فان التعريف بالقياس اليه يعيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة بوايه وقد م الكلمة لكون افرادها حرة
من افراد اللام اي سواء نظر على افرادها او على مجموعها
 وحده المعلوم من حيث ان اللفظ لا يسمى ان المسمى
 بحسب الوجوه الخارجية اذ لم يسم في اللفظ واقفا في
 المقدم الوجوه ذات الالمام باللفظ واللفظ في
 والخارجي وان المتعلم بحسب الفرح الذي اذ لم يسم
في الكتابه في المقدم الوجودات من غير الخارجية
 قوله يدل هي واللام مشتقة من اللفظ الاشتقاق ان جعلت
 اللفظية اسمها من اجل المل لوليات اللفظ واشتراكها في جميع
 الحروف اللفظية من اللفظية من اجل من اللفظ او اسرا با
 في اللفظ واللفظ الاصل مع اللفظ في اللفظ كالمعنى
 من اللفظ ودل اشرا الى عدم الاشتقان بوله ويل وذلك
 لارادة اللفظية في اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية

ولا يحفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الزم غير لازم مع ان
 الماسب ان يقال ان تاثير انفسهما قرع الاسماع وبعض
 الصور في الالذهان وما يترتب عليهما من الافعال والافعال
 على اي وجه كانت من مستنبعات القوة التي هي ملول
 الكاف واللام والميم فنزله ليهي كلها لا يتجاوز قوة وشدة
 والكلمة والتكلام والتكلم ونسأله الاوان في ان تاثيرها
 للقوة الموهبة من حروف ذلك الحروف قوله وهو الجرح
 السرح المنقح من قرأ على عمود بعض السحرا يعنى
 ان ذلك السحر سبعة حروف حركات السمان جمع
 حركات السمان حركات السمان سبعة حروف حركات السمان
 الالبيام فزاد من فواله جيس واليه ذهب السحر
 لكن لم يستعمل الا في ما فوق الانبين فواله بل بل فواله نغالى
 اليه بصعل الكلم الطيب فانه لو كان جمعا له حب الثمانيت
 وبل بل ان ليس من اوزان التجمع فواله وقبل جمع واليه
 ذهب صاحب الصحاح والكتاب فواله والقلم التاب فواله
 بعض الكلم فان الصاع الى حمله العرض ايس الابعض الكلم
 وهو الطيب ككلمة التوحيل لا الحبيبت فحاز ان امرعه بعض
 الكلم فواله كذا وبل الرحمة الاحسان في فواله تعالي ان
 رحمة اللذ فريد من المحسمين فواله واللام فيها للتيسر هذا
 الوجه هو المختار لان المعام يقتضى تعريف الاصطلاح عليه
 لا تعريف العود اليه على المعنى اللغوي اوله يطلق عليه هذا

للمعنى كما في صورة لام العهد الخارجي ولا يبان الطرد حتى
 يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الالفاظ. تعهد من حيث
 هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولنا ثل ان يمنع
 ذلك في المعنى العر في خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة
 عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فنجوز
 القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما ترد في مقام
 التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تفلير وضعه للعدد
 المستشر وليس التاء نصاً في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل
 كلمتين وتمرتين قوله ولا مما فات بينهما هذا جواب على
 نقل يرا التمزق وتسلم ما معناه قوله لجواز اتصاف الجنس
 بالوحدة طبيعية كانت اوصافاً عمة وغير ذلك فيه نظر لان هذه
 الوحدة مغايرة الموحدة التي هي مدلول التاء وانها فردية لا
 جنسية ويمثل ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو
 مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
 جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
 الكلم كنيسة تمر الى تصرفه والواحد بالجنسية يعني ان
 بين لجنس والواحد تصادفاً فيخوران بجعل الجنس اصلاً والواحد
 وصفاً له وان بعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي درمي شمع من
 القم والنكلم قوله ثم نقل في عرف الحاجة المفهوم من كلام الشيخ
 الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر ومعنى التكلم ثم استعمل
 لغة في الملفوظ به وهو المراد منها فعلي اهل لا يكون فيه نقل لا يقال

يلزم على من المتقل بأن يخرج الميموي عن آخر فاعلمه لا يقول
 بل إننا باللفظ لحسينه أو حكمه وأعمل أن ذلك المثل فيه عيب
 على من لم يردن وأيا لفظ لا المعنى لشامل للفظ
 قوله قوله أن يكون من قبيل سميته المسبب باسم
 المثل من قبل سميته الملهج الحلام باسم ما يلقى يتسرى
 وليس له أن يكون له أو غيره أو غيره بصعبي
 المثل وحسن من قبل سميته من ناسم العام وهذا
 من حيزان قبله من قبل سميته من الزم من
 أن يسمي المثل من سميته قوله أن يسمي المثل
 من الماء المثل من الماء من سميته المثل
 الميموي للمثل واللفظ والمعروف هو المثل المصطلح
 منهم أنهم أحقوا في أن الحركه الماعرا منه كالمثل واللفظ
 ذلك أن الثاني أشبهه من غيره وقد أحسب أنه
 ذكرناه من تحقيق معنى التلغظه من حيث أن المثل له أو حلما
 بل من قوله اللسان أنه قيل به تارة لتصوير اللفظ من العهم
 قوله أو حيا أي باللفظ حكما هو ذلك فيما شاركه المثل
 به حقيقة في الأحوال فوالله منهم لأن أو من نوعه قال قيس بن مرثد
 قال موضوع ولم يقل مستعملا كما في مداراتهم المشهورة
 تسميه على أن مرادهم المستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطه
 بين الممثل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعني قبل أن يستعمل
 انتهى قوله قبل أن يستعمل أي قبل أن يطلق ويراد منه

معني فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله
 ارض من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله اوه. اقول انما
 اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل هو
 واللفظ الحقيقي اي الملفوظ الحقيقي قوله انما هو
 الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انما هو
 اي معوله هو قال المصنف في الايضاح ان المستظهر من ذلك
 ان من صبر من المحذوف الذي هو الفاعل المستتر صوت الانسان
 عن حذف الفاعل قوله ولم يوضح له لفظ خاص به فكما
 لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة واق عليه
 لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارضة قوله واحر
 عليه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه
 والعطف عليه وتاكيد والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير
 ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ ملئ تقديره وحووده في الخارج
 يملأ به الانسان قوله كلمات الله تعالى ذاخله فيه اي في اللفظ
 بمعنوي هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض
 الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه
 اولان من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها
 حكما كالمسويات قوله وعلي هذا القياس كلمات الملائك والجن
 لا يقال على الوجهين الا ولهم ان ما يتلفظ به الانسان مغزى
 بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر
 عليها لانا نقول هذا فيك فلسفي غير ملغفت اليه عند الادراك

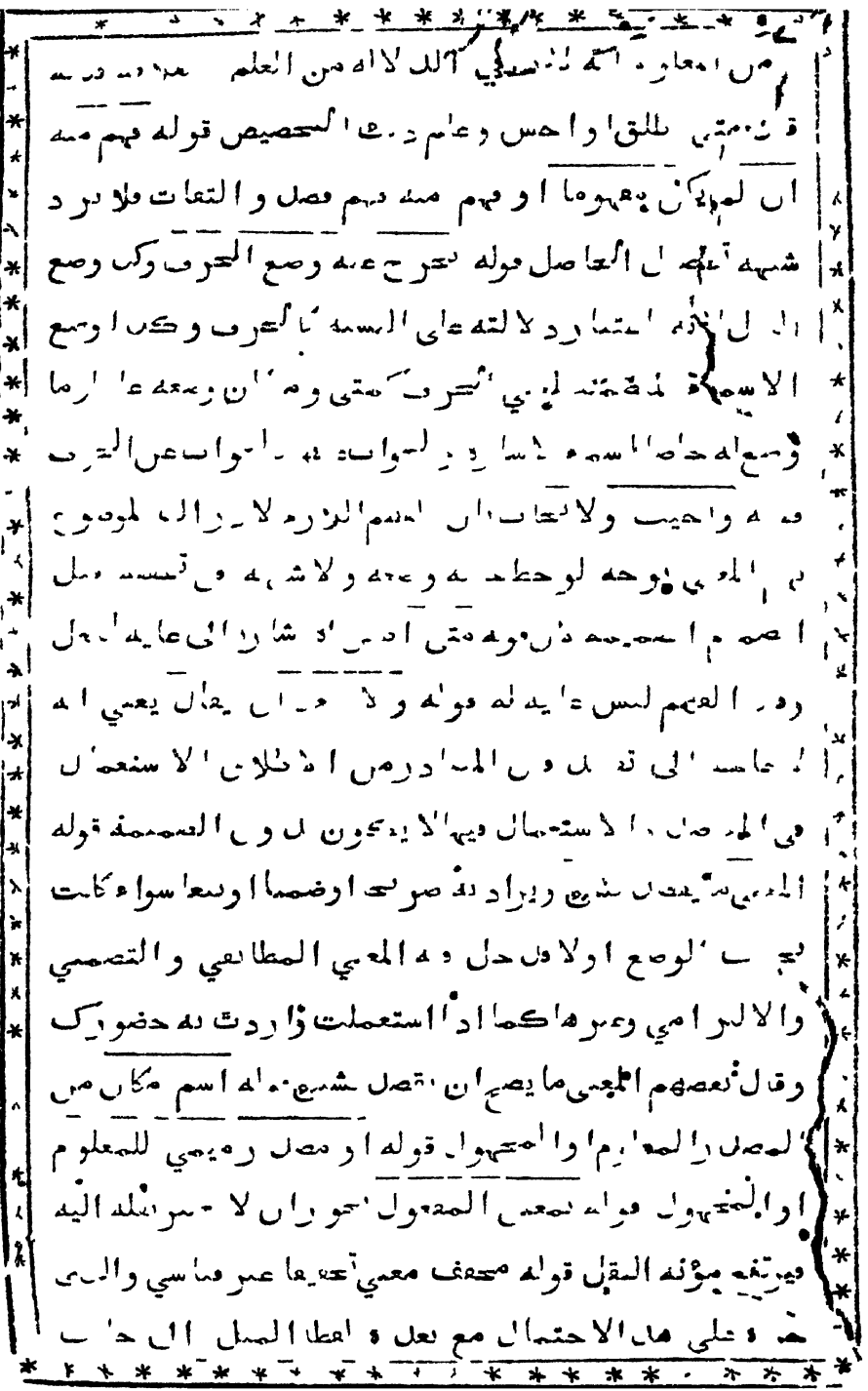
* * * * *

من أن أحسن المحللين هم كاختلاف المكان ثم لا يخفى أن هذا
 الاعتقار إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن للامات الله سبحانه
 والى قية به وهو يخالف ما عليه المحققون أو نقص بساوي علمه
 من الأدوات أربما يظهر في غير الانسان قوله والمصاحح
 بضمه هي م ص ب اعين المسافة والطريق قوله عبرة داخله
 في البعث الذي هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم يزل ويستم
 يستج في تصحيح تعريف الى اعتبار اجزاءه نقيضه بل لم عليهما
 به اننا نعتق كما نعتقوا حثه لو ان الجنس والعقل اذا
 كان بينهما عموم من وجه كان الاحتراز بالجنس ليجوز ان يعتبر
 العقل جنسا والجنس عملا لانه لم يوصل الوحيدة لان
 مثل عبد الله عمه داخل في اللمة عبد وخارج عنها عمل من
 قال لفظه واما ما سياتي قوله لعدم الاستتقاق مطابقة الحبر
 للمبتدأ مشروط بلفظه شرط الاشتقاق او ما في حاشية كالمسروب
 والاسناد الى الصميم الرجوع الى المبتدأ وعدم تساوي
 التذكير والتثنية كجراح وقد انفتحت ههنا اللمة بالرفع
 قوله الوضع في اللفظة جعل السمي في حيز وكان المواضع يتبعه
 فجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شي ملحوظ بخصوصه او
 بعمومه كهيئة المفردات والمرضبات قوله بشي سوا كان
 ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يخل في الموضوع المحرف لان
 المحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل قصد المعنى به بتوحيده
 انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلية على اللفظ

* * * * *

تخرج عنه وضع المرادف لعدم الحصار ومعناه **المرادف** من **المرادف**
 لوجوده في كليهما وان كانت داخلية علي المتصور وعليه خبر
 عنه وضع المشترك لعدم الحصار وفي شي من المعنيين لوجوده
 في كليهما والحاصل ان الجزء السليم الذي يقيد بالتخصيص
 لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يعاب منه بتجريد التخصيص
 عن جزء السليم وبان التخصيص بحسب الجعل لا يحسم
 لحكم واحا كانت الارض في المشترك والالفاظ المترادفة
 مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجهول
 الواحد والمجهول له الواحد وبان التخصيص اضافي لاحقيقي وبان
 معني كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك
 المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب
 كل جعل لا يوجد الا في معني واحد ومما ذكرنا يعلم ان **المرادف**
 من الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث ان
 حال كون ذلك الشي المخصص ملايسا لتلك العينية التي هي
 مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف التوجاه لغرض
التركيب قوله متي اطلق وسمع او احسن بغير السمع وفيه
 تشبيه على تسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالن والاربع
 والافيه ان يقال متي احسن ان قلت ان الكلمة غير صادقة
 الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط قلنا لا يعمل
 كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
انظر ظاهرة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت اللالة

من اعاد اسم الله في الدنيا من العلم معلوم
قوله ممتى طلق او احس و علم ذلك التخصيص قوله مهم منه
ان لم يكن يعهوما او مهم منه فصل و التفات فلا يرد
شبهه تعلق الحاصل قوله تخرج عنه وضع الحرف و كن وضع
ال الذم المتن دلالته على الاسم بالحرف و كن اوسع
الاسم في المتن لبي الحرف ممتى وه ان يعهوما ارما
اوسع له حاله الاسم بما يرد ل سواء ب ا واسع الترت
ب واحيث والانتخاب ان الاسم الزر لا يرد الموت و
الموتى ووجه لو حظ به و لا شبهه من تعدد عمل
اصح من اصح من هو ممتى ادس ا شار الى عائده العمل
رد العلم لس ما يدل له قوله و لا ع ان يقال يعني له
الحاصل الى تد من المبادر من الاطلاق الاستعمال
في المحصل الاستعمال فيه لا يدعون من العمدة قوله
المعنى ممتى شبه ويزاد في صريح اوصفا او بغا سواء كانت
تجس لوصح او لا حل وه المعنى المطابق والتصمي
والالترامي وعمرها كما اد الاستعملت واردت به حضور ك
وقال فصهم المعنى ما يصح ان يقص شبه له اسم مكان من
الحاصل والصحيح او المعقول قوله او مصل وهي المعنى للمعلوم
او المعقول قوله بمعنى المعقول بحور ان لا يرتد اليه
ويرتفع بؤنه المقبل قوله مخفف معنى تجس عمر فما سي والس
ه على هنا الاحتمال مع بعل ه اعطى المصل الى ح



سبب واستعمال المشدود بمعنى اللفظ ~~الواحد~~ فيقال معنى الكلام

ومعني واحد قوله فان كر المعنى بعينه وبني علي تجريد بمعنى

يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد

مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها او بد كالمعنى

يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك

النسبي هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان اللفظ ~~المعنى~~ بالوضع

مما لا يتصور الاشتغال به لانه لا حاجة اليه كما قيل

وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا

كما قيل لقربه من التثنية وشيوع امر التجريد في امثاله

وفيه كشف الاحتراس لكل من جزئ الوضع على ان ذكر

اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة

في ذكره ~~الذي~~ يتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة

بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعمل فنظما يدل عليه اللفظ

ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف

العجاء اي حروف تعد دبا سا ميها كالف بانا وهي حروف المياني

المنا بة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ

فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيبه عن الاشكالين

بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ

والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي منحصرة من حيث

انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان

النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا من خل للافراد

النقض الثاني انما يتجه على تلك الحيثية ولا من خل للافراد

النقض الثالث انما يتجه على تلك الحيثية ولا من خل للافراد

النقض الرابع انما يتجه على تلك الحيثية ولا من خل للافراد

و لتركب فيه ولد الم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف التوضي الثاني
 فانه انما يتجه على تركها ولد ا قال او مركبة فوله فليس هناك
 اي في مقام جمع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله
 ما لا يدل جرة لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعني حيوان ناطق
 عال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعني
 الاباء ابناء و وضعه اهلصمي و جزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء
 ذلك المعني قوله وفيه انه يروم ان اللفظ موضوع اه وذلك لادك اذا
 عبر عن شئ بما فيه معني الرصفة و اعلمت به معني مصدر اهلصمي
 صيته فعل او غير ما فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف
 بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعني به لا بسببه واسما فان يروم
 مع ن العاصلة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله
 كما يرتك في ميل من منزل فتبلا وهو مجاز بطريق المشافه فكما في
 المعروف قوله ومعناه ح ما لا يدل جرة من حيث انه جزء على
 جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة
 الانتظ عند المنطقين وصفه للمعني عند النحاة لكن المشهور ان
 الافراد في عرف النحاة صفة للفتا بالذات وبالعرض للمعني قوله
 وكان النكتة محبة التسمية وكان الكنتة في تقويم الوضع على
 الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد الابل اعتبار الدلالة
 وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضي
 استعير صيغة سبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه
 حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حاله لكان لاجنبه

كما في ضربت قائما زيد اقلبا لانسلم نزوم ذلك عنب الكمال
 فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخر عن المتأخر
 والمفعول به واليمين سلم قبل لك اذا لم يكن قرينة دالة على
 تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صالة اللفظ
 بالذات واذا تغير المعنى علي تقل ير جعله حالا عما يليه كالاختفاء
 في ان افراد المعنى يؤتى الى افراد اللفظ موحدة او من المعنى
 نبح الشارحين في تحوير الحال من الكثرة من غير اشتراط كذا
 سيد كره لا يقال لو كان حاله لا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال
 نكرة لا يابقول هل اذا لم يكن صاحب الحال محورا فان
 تقل يمها عليه مطلقا مستنع عند اكثر البصريين كما يفهم من
 كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول به للفعل واللام
 واسطة في كونه دفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها
 فوله لا يخرج المركبات فان المركبات اللفظ موضوعة في الوضع
 الضوعي كما اشرنا اليه فواد فيخرج به عن حد اللمة مثل الرجل
 وبذل رجل ايضا فان اسم التعريف والنون من حروف المحترزات
 اتفقوا واماتاء التانيث المتحركة والعاء والهاء السببة وعلامتا
 التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي
 وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى
 انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصفة والاسمي
 المعني المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
 نسبت الى الالة اليها كما نسبت اليه الى حين الاستغناء

والمطوعة الى ثون لا تظن واعرب دعوا واحدا كان المراد
 بالاعراب معني يشتمل الحركه الا دريبه والبماثيه والحاصل
 انه لم يعتبر لكل من الجرتين حاله اللاتين به وان الحرف الاخير
 في فائده لم يستحق الاعراب بل الباء والمستحق للاعراب هو
 وا ثم فتمعل المجهود كآب واسلة فاعرب باعرابها ولا يحفى
 ن ذت ظهري في ثمة رصري وحملني وحمراء دون الرحل
 ورحل والمحي والجمع بالواو والسون فان المعرب في الاول
 ليس الا الحرف الابي وفي الثاني الجزء الاول وكل افي
 الاحرف هي من علامه النسم والجمع فيهما اعراب بالحقه
 وفيه دل قوله مع انه معرب باعرابن ان قلت ما به حده
 الاعرابين لنفسه واحد وجعل بالاعراب ليس الا بعدد
 المتضي ولا بعدد التمتنص في كلية واحدة في اطلاق
 واحد بله دل يعمر في الاعلام الاحوال التي بها
 الوضع السبني وهو باعتبار الوضع السابق كما من روه ان
 صاحب اللباب ان اعراب احرة مككي كما في انطاسر اولها
 من الاحر مشعولا والاول ان غالما ظهر اعراب في حرة
 الفارغ كجها المهر اعراب ما بعد غير في الاعراب
 الغير فليس ليدل الله علم الا اعراب واحد وهو ان حسيه
 اعلم ان العرض من علم النحو معرفة احوال الهمزة
 تصحح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
 لا يلايم ذلك العرض ولا يحفى ان ذلك الهمزة

في كل ما يعول لشدة الامتزاج لفظها واحدة بل فيما عرّب
 بأعراب الكلمة الواحدة فوله وانه لا يقال له لفظة واحدة
 هكذا قولوه وفيه انه ان اريد باللفظة اذ يعنى ما يطلق عليه
 اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ندره
 من الكلمات وان اريد ما له نوع واحد لم يخرج
 عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص ~~واحد~~ اريد ل
 اللفظ عليه ان فلت اللفظة للمرّة والمعوم منها ما يتكلم
 به دفعة قلما لا شبهه في جوار التكلم بعبد الله علما دفعة
 بل يحب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد
 بالمرّة ما يتكلم به مرّة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
 فخرج عنه عبد الله علما لا شتماله على كلمتين بصح ان يتكلم
بهما مرتين فوله وبقي مل فثبه ونصري الى قوله احوالي
مسا محفة ومجاز قوله لان الدلالة كون التبرع بحيث يفهم
مده شيئا اخر وهي ثلثة اقسام وضة ان كانت بسبب جعل مجاعل
وطبيعة ان كانت بسبب صل ووالد ال عن الطبيعة عند عروض
حالة لها وعقايه ان كانت بغير ذلك فوله كدلالة لفظ دير المسموع
من وراء الجبل ارانما يبده اذ لو سمع ديز من زبل جبال
مشاهدته لم يظهر ذلك لانه او لم يدل كما قال السيد قدس
سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ فوله اني
مجمعت الى هذه الاقسام العرفي نيليت القسمة تباين احوال
الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام فوله محصورة مفهوم السكوت

في معرض بيان الاقسام و يتعلق به قوله لانها قيل هذا
 الحصر عقلي و توجيهه انه في قوة تقسيمين كل منها دائريين
 النفي والاثبات كما يرشك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر
 انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه
 التقسيمان قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا لان حالها
 اودالاتها اولانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان نقد ير الشرح مما يقبله
 الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة نزل
 يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف
 والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول
 وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر
 في الدلالة وعدمها ودالاتها لا يصح حمل عدم الدلالة
 عليها مع ان الضرورة التي دعيت الي التقدير انما نشأت
 من الثاني فالإيق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات
 فيختلف ما اقتضاه زيادة ان وكان جعل ان بدل بمعنى
 الدال وقال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام
 مبني على ما حكموا به من ان الرفع مع ان في تاويل المصدر ولو
 وضع هناك المصدر بدل له احتج الى ما ذكر لكن النظر
 الي المعني يغني عنه اذ ليس في معني المصدر حقيقة ولا يخلو
 عن خدشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا
 او مركبا اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا
 او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف

والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستنبائية وذلك
 ان تعطف اولاً ثم تجعل المجموع جواباً وكذا تحال في قوله الثاني
 الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة لطرف يقال
 حرف الرادي طرفه قوله اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل
 اي في جانب من الكلام لانه قد يقع له نموذج لا حصر فوله ان
 يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم عنه باعتبار المنة
 في الفهم عن كلمة خرج من حد الفعل ما يعترن باحد الازمنة
 اللمة بحسب التحديق كضرب هـ ص ر ا و ما يكون بينه وبين
 الرمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارداً في الفهم لكن
 لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا افق مع فهم ضارب فهم الرمان
 قوله ما خوزاً من اسمواي سمي اسما حال كونه ما خوزاً منه
 واصله سمو بخر كنه السبن حذفت الواو ثم نقل حركه السين الى
 ما بعد ها ليصح الوصف عليه ثم انبى بهصرة الوصل لثلاث يلزم الابتداء
 بالساكن قوله لاستعلائه علي احويه ولانه يرفع لمسي قوله وقيل
 من الوسم ويلفعه اشتقاق سهي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
 لكان فعله وسم وجمعه اسما ما وار كذا بالقلب بعيد قوله لتضمه
 الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المد لوم
 قال وقد علم الواو للاعتراض لتنيه لايجل يه الاشارة وللعطف
 على انحصرت لاهنا وللعطف على العلم بالانه صار الذي فاذا
 الدليل اي علم انحصار الكلمة قال وقد علم بذلك اي بوجهه
 وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء

للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمون لزيادة التبر
 في الذهن وكما ان الكشافه واختار ذلك وهو الاشارة بـ
 اسحقاقه بالتعظيم لجوده قال حل كل واحد واحد منها اضاد
 الحل الي الكل بمعني اللام ويحوز التصريح بها واضافه
 كل الي واحد ايضا بمعني اللام لكنه يستنح التصريح بها كما حققه
 قدس سره في بحث الاضافه من انه لا يلزم فيما هو بمعني اللام
 ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
 اللام كيروم الاحد وكل رحل وكل واحد ومن في قوله منها
المتبعين والجار والمجرور صفة لغوله واحد فوله وليس
 المراد به السنن في هذا الفن فان الحل عند الادباء
 هو المعروف الجامع لما منع او في هذا المقام لان المتراب مما به
 الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حل امعابلا
 لرسم قوله والله در المصنف الدر في اللغة اللبني وفيه خبر كثير
 عند العرب فاري به الخبير مجازا فيقال في الدم لا در دره
 اي لاكثر خيره وفي الملح لئه دره وذلك لان العرب اذا
 عظموا شيئا لمسبوه الى الله سبحانه قصل الى ان غيره لا يقدر
 عليه وقد يقال اللام للتعجب والد واللبني والمعنى تعجبوا من
 لبن ام ربت به كما ملا في العلم والقدره التي غير ذلك من
 انضغات الكماله قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل
 اخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال
 المصدر فقيل كلمته كلاً ما عطي عطاء مع انه في الاصل اسم لما

يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجوئيه اي قوله اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فان التنية اختصار العطف فكا به
قال كلمة وكلمة قيل لوجعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى
هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين او لاساد
والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان
ياء اول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء النلتة
ولا يحفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام
ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل مسامحة ولو لم
يجعل جزءا له كما في الشرح احتج الى التاويل قوله فلا يلزم
التحادهما فيما اذا تتركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمننا
حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمننا
متعلقا بالاساد قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين اي ضم
احدي الكلمتين او نسبة مدلول احدي الكلمتين قوله حقيقته
او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موفعه لا يقال
يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال ولا يتأتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم ولو جعل الربط بين الشرط والجزاء كما حققه
السيوطي قدس سره لخرج عنه قطعا اذا لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والدليل على ان الربط بينهما صدق
قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شأنه ان تفصل به افادة
 المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها
 لم يكن لا يهل العرف مجال تخطية ونسبة الى القصور في باب
 الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة
 ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها للمخاطب قوله
 خرجت المهملات الصرفة واما المركب من الكلمتين ومحمل
 فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع
 قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة
 المفردة لان المسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعبير
 عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قائم الابا وذو قوله
 فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة
 لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف
 من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضرنها نفسها لا
 بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست
 بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات
 لانفسها مما لا يقدر عليه من له مسكت في مباحث الالفاظ ان
 قلت اذ لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسماء
 فكيف يصح الاخبار عنها ولحق التنوين بها قلنا ان الالفاظ
 لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وبخراشه اذ
 ان الاخبار عنها ولحق التنوين بها من الخواص الاضافة
 للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك

الغير موضوعا له عنده ومستعملا فيه اذ الهم يكن كد لك فبجاز
 الاخبار عنه ولحق التثوين به والا لفاظا كما متساوية الاقدام
 في ذلك سلا تقول من حرف حر وضوب فعل ماض وجسقي مهمل
 فوله اعله ان كلام المصفا هو في ان نحو ضربت زيد اقائه
 بمجموعه كلام ولا يخفي انه يلزم عليه ان يكاب تحقق افراد
 من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا واوصا واوحلة
 مسمية وان الكلام هو حواب القسم والجملة القسمية للتاكيد
 واما ان الكلام هو الجزء اعلى زعمهم واما التحقيق فليس
 يخرج من السروط والجزء كلاما بل الكلام هو المجموع فوله بخلاف
 الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسماء فيها وسيلة لما هو المقصود
 بذاته قل ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه
 او الى التضمن او الى الاسماء كما قيل لان الكلام مسبق
 للكلام وبعده لان فوله لا يتاني اشارة الى تقسيم الكلام بعد
 تعريفه كما ان فوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد
 تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان
 التركيب العفلي من الاثنين يرنفي الى ستة فوله الا في ضمن
 اسمين حفيظة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن
 الخاص فلا يلزم اتحاد الظروف والمظروف وانما قدم هذا
 القسم لاستحقة ترتيبه التقليم قوله وفي ضمن اسم آه وانما
 في م الا بسم علي الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
 لا استحقاق الاسم التقليم واما تقليم الفعل على الاسم

كما في بطل السرخ ففيه مواجزة الذكور للواقع يتقدم الفعل على
الفاعل قوله بتقدم يراد عوالم قول الى الانشاء قبل التقدير او
بعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والد وال
الاربع والغرابة على ذلك جعل الاسم من اقسام المحكمة
قوله كائن في نفسه جعله صفة لمعنى سواء كان رجح ضميره الى ما
او الى معنى ولم يجعله ظرفاً للغوال ل ارحا لا من ضميره حتى
يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حال ذاته وعلى
الساني ما دل حال كونه باعتبار ابي حال ذاته لان في جعل في بمعنى
الباء خلاف المذهب المختار ومجاز غير مشهور في التعريف
ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حال ذاته بل هي
ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية
على تصور في دلاله الحرف ولا تصور الا في معناه لا حاجة
تصور ا والتعبان الى الغير وذلك لا حياج قبل الوضع السابق
على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك تصور في الدلالة فان كثير من المعاني الاسمية
يتوقف علي تصور الغير وكثير منها يحتاج في تفهيمها الي ضميمة
كقوله لم يرجع في ضمير العائذ والعطاب والتكلم في ضميري
المحتاج والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة
توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غير لا يستلزم تصور
في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه علي الغابل
والتدخل قوله ما دل علي معنى باعتبار في نفسه اي ملحوظا

في حد ذاته لا في ضمن غيره وكما في قوله تعالى والله اعلم لا دار
 في نفسها أي الدار الملحوظة في حد ذاتها أو ملحوظة في حد ذاتها
 وينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبارها خارج
 عنها من كونها في وسط البلد أو قربها من بيت الفلاني اعترض عليه
 الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
 نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة فوالك تامة
 الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا الدار بل يقال لا في
 نفسها ويمكن ان يجاب عنه بأنه ليس مصدرة ان مودتي في
 في الموضوعين واحدا بل لا يصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
 في نفسه وملحوظا في غيره معقول خلاف الدار فانها غير دالة
 لان تنسب الى العبر وبقي مع كونها منسأة كحذوها وكذا احدها
 بن المصود والتشبه بينهما باعتبار الخارج اذ هو من اعتباره
 اخرى وان امكننا رافعا كما ان في الخارج هو حود آية ابي
 كما ان الموجود الخارج في حد يكون وصفا لا مفعولا ولا يكون
 كذلك الموحود في الدهن قد يكون تابعا لا مفعولا في الملاحظة
 ولا لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وينهزم منه وجه اخر
 لا استعمال لفظه في وهو انه لما ساء به المعنى الحرف في الذائع لا في
 العرض العائم بالجواهر التابع له صح ان ينسب الي ذلك الامر بالتمثلة
 في كذا ينسب العرض الى محله بلطفه في والمعنى المستغل لما شبه به
 الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في
 غيره كما يقال ان الجوهر فائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره

قوله والقلم حظه غيره بهم المعنى ولم ير إب بالغير هو المتعلق
 قوله فلا يمنع اسم منهما ذ الصالح له اللا يكون ال ما هو ملتفت
 بالذات بل بها ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومين
 قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي
 الذي لا ينصور الا بتداء بدونه وهو شبيه ما مفهوم من
 لفظا لا بتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا
 بالتبع كقوله لا لته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه
 لا بل ح من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة
 في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو اراد
 بعواهم ان للاسم ا يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في
 نفس اللمعة انه مد اولها حتى يخلو الكلام عن الجمل وى و
 يدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى
 ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان فالبا الكلمة كطرف
 اذا نقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة
 وما يقال من ان للحرف معنى كما في غيره فعنناه انه اذا انتقل
 وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان فالبا الحرف
 كغيره ق ل فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر
قوله من حيث هو حال ل ق بين السير و البصرة لا من حيث هو
هو بل هو معنى فان ب السير ب القياس الى البهجة قوله و يجعله
ال ل تعرف ح الهما اي لتعرف نفسه لان حيث هو و بل
من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا بهما قوله كان مع

غير مستقل بالمفهوم مية أي معنى ملتفتا بالتبع ^{فقد لا يمكن ان}
 يتعقل الا بالذكر متعلقه أي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل
 متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة
 بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك
 التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات
 ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد التخصيص
 بل وينضميمة وهي متغاوثة بحسب الموضوعات كقول المرحوم
 في ضمير الغائب والمنكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم
 الاشارة التي غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بحضرة تلك
 الضمائم قوله وانظمة من موضوعه لكل واحد من جزئياته
 لانها لا تستعمل في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
 والقول بانه مجاز لا حقيقة اه مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان
 تلك الجزئيات اضافة لاحقيته كما قيل لانها حصص لمفهوم
 الابداء لو حظت تبعا وثبات الافراد له مما لا شاهد عليه
 والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ فصل لكن لا تبقى ح معنى
 حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابداء بل
 الابداء من لوازمه وانه في نفسه ياتي عن الالتفات اليه ^{فصل}
 قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان المراد بكيفية
 للمعنى في غيره من المعاني اذ في كلمة اخرى عدم الاستقلال
 بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الاخير أي كون المعنى ملحوظا
 في نفسه اذ لك لقب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور

وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله
 وارجاع الضمير الى المعنى اى لم يُصرف عن الظاهر بارجاع
 الضمير الى ما كره في عبارة هذا الكتاب بالعدم مسبوقة قيمتها
 قوله لان معانيها مفهومات كناية مستقلة بالمفهومية لا يقال
 لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقد ام وخالف
 او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
 يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حل ذاته ولا يقدر
 في استقلاله امتناع الحكم عليه اذ به بما يعرضه سواء كان ذلك
 العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف
 المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
 قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها آه يعني ان العادة جرت
 بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد
 الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون
 مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضممه مع الضميمة
 والا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتلاء سير البصرة
 وفيه تا مل قوله باعتبار ومعناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى
 المشتمل للمعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
 بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان
 المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
 فلم يحتاج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال بالمدل الزمنية
 التفاضل يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشروط امرها

كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة يعل صفة للمعنى الاول عنه
 وهو يعيل قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران
 المعنى المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول اي
 وضع الغير المسدوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل
 او مركب اضا في فل دخل فيه يريل ويشكر علمين لان معناهما
 العلمي غير مقترن باحد الازمة في الفهم عنهما بحسب
 الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء
 الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمة بحسب الوضع الثاني
 غير مقترن باحد الازمة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
 وهو وضع اسم او مركب اضا في اوحار ومحر وركما سيطهر وخرح
 عنه الافعال المسلحة عن الرمان لان معانيها وهي مسانحة
 عن الزمان مقترنة باحد الازمة في الوضع الاول وفيه بحث لان
 معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يقع
 بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك
 الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الاما تقارنه
 صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وللمعنى تقول
 المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الاول
 الوضع الاول عنه يريل ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع
 العلمي غير مقترنين باحد الازمة ودخل فيه ايضا اسماء
 الافعال الاول وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحظ

* * * * *

باسميتها بحسب الوضع السابق بقاء على التغليب وانها بحسب
 هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج منه الافعال المسلحة من
 الزمان بما على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
 ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني العلة
 وللافعال المسلحة في المعاني الانشائية بعيد اغير مرضي
 للمصنف كما يقتضيه ظاهره اذ لم يسلك هذا الطريق ولهذا
 لم يسم ايضا عن شبهه اسماء الافعال باها معنى المصادري
 لوحات معها الافعال ولا باها موضوعه الافعال الاصطلاحية
 بل مع ذاك الشرح الرغيب العربي القائل بالتاليف بها
 يقول صد مع ادم لا يظن بما له اذ لمه اسكت قوله هل حل
 فيه اسماء الافعال اذ لم يسم على ان ما لراها الست باسمال
 متالفتها للافعال صيغة ونحو لا لا ينزل الافعال بالسويين
 ولا م انه وكون بعضها ظرفا وبعضها حارا ومحرورا
 فواته بحور ووبد فانه قد يستعمل مصدر بحور ووبد زبد وهو
 صغير ا واد مصدر ا ر وداي رفق تصغير ترخيم اي ارفق
 روقا ووبد كان صغيرا قبل قوله او من مصدر بجم اي لم ينبت
 استعماله مصدر ا كسبه شبه ان يكون مصدر ا في الاصل لانه
 وام دليل على كونها مقولة الي معاني الافعال عن اصل
 واسمه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما ابو الهيثم
باخوانها من بحور ووبد زيد قوله علي و
فاذا يهيهات هيهية كعوقية قال قل س سره في الحاشية

* * * * *

الدجاجة تقوى اي تصبح قوقاة وبقاء على فعلل فعللتو
 فعلا لا قوله نحو ما مك زيد اي تقدم عليك زيد اي الزم قوله
 فانه علي تغل ير اشتراكه وهو الراجح علي ما قيل من انه للمحال
 حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن خواصه خبر
 قلم للاهتمام به ازللقصرا ومبتدأ كما قال صاحب الكشاف في
 قوله تعالى ومن الناس من يقول اسئالا يبعث ان يقال يفهم ح
 ان المدكور اقل من المتروك قوله سنبها بصيغة جمع المكسرة علي
 كثرتها التي تتبنا وز العشرة قالوا انها تبلغ قرينا من ثائين
 قوله ومن التبعية ضمنية لقريضة دخولها علي التجمع فاوردت علي مفرد
 لكانت اقبل ائية اتصالية يشهد عليه قواك هذا من الناس اوس
 الانسان لا يقال يفهم منه انه اولم يات بمن لكان الحكم صحيحا
 لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الذكرة
 عشرة لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلانسلم ان اقل
 مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب المطلقة
 ولئن سلم فكثيرا ما يقوم بكل منهما في مقام الآخر فللك مجاز
 غير عز يز قوله وخاصة الشيعي ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير
 لما يتضمنه يختص به من جزءه السلبي وانما لم يقبل ما يوجد في
 شيعي ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي
 والمعرفي لا تخل فيه ولم يتعاش عن كون التعريف باعمال المقصود
 اذ يماثل بعض ما عمل ما هو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص
 لفظه ما بالخراج المحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة كانت

بالمعنى المعروف كما هو ظاهر الا من واطبق السراح عليه ويؤيده
 لفظ الحد لكان عد المنكورات منها من قبيل المساحة المسهورة
 وهي ذكروا المد أو ارادة المشتق فال دخول اللام اي اللام
 باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص
 ان يكون ذلك حسب الاتصاف ولا انصاف للاسم بها ولا
 بقريتها قوله اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام
 الابتداء وكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه وللعهد الخارجي
 او الدهسي والمعسيري ان اللواحق لا بيان لما استعمل للفعل فيه
 قوله لكان ساملا للميم في اغه حمير وهي قبيلة من طي وشا سلا
 ايضا لحرف المداء كنه لم يتعرض له لظهوره حتصا صه بالاسم
 عتلا وان القابل للمدء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل فواه
عليه السلام في جواب حميري قال امن امراتكم في امسفر قوله
 اجدم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان المسم
 ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختصار
 اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختصار
 اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها
 لان نقيض التعريف التكمير ودليله حرف ساكن فكذا دليل
 نقيضه في توافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلهما قوله
 زيد عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
 المواضع لان الحقة فيها مطلوبة لكثرة اشتغالها لها لعل انما
 ال لها وايضا ام تكمل كمالها من الماسرة الهجوة ونه

ان عذره قد سبق قوله الى هنا الهزرة يضعفه شيوخ حذفه
 في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى مستقل سمعت
 عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شيوخ المختصر الذي صنفه
 الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه
 فهي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام
 مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا
 جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل
 عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه
 الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه
 المجازي وليس كذلك ولو اريد به دلالة غير تبعية مطابقة او ضمنية
 لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
 قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها
 عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه
 بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصحان او يقال لا يصح تجريد
 الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان
 تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية
 بل اضافية لوجودها في غير الهم اذا لم يرد به معناه بهم اذا اريد
 به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوي بيان الاطراد والانهاس
 ثم اعلم اننا اختار هذه الخمس لان كلامنا متضمن لخواص
 كثير من اللام مضمونة لانواع التعريف والجر متضمن
 لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص

إضافة ومعانيها والإضافة لاختصاص كونه مضافا ومضاف إليه
 والتعريف والتخصيص والتخفيف والسناد إليه لاختصاص
 كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وإيضاح تلك الخواص
 خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها
 من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر
 الدال على الإضافة إليه وح يكون عطفا على اللام لفظة
 ومحلية ولو اريد بالجر مصدر وجر مجهولا كان عطفا على دخول
 اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين
 مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانها اذا
 اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود واما
 تقبل اللام عليهما فلان الصد وموقعها واما تقبل اللام
 على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة
 على الاختصاص واما تقبل الاسناد اليه على الإضافة فلانه
 مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر
 اي حرف اثره الجر وحرف يجر معنى الفعل الى الاسم
 وبعض الاول حرف العجزم قوله ولما الإضافة اللفظية اي
 اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الإضافة اللفظية
 لانه لا يكون الا في ما كان فاعلا ومفعولا والفعل
 وبالجر لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان المخالفة
 بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص باسمها بل
 للاسم وهو الذي يختص به الإضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

ليس الا لفعل لان الحرف بعد م استقلال معناه غير صالح لان
يضاف اليه شبيه وثا يبيها ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل
قوله واما راديه كون الشيعي مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه
كما يقتضيه سياق الكلام والالتزام بالتحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك
ان الخاص قد يذكر ويراد الحاكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه
قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه
اخصر من ان يقال كون الشيعي مسندا اليه وان لا تعرض فيه
لما له دخل في الاختصاص وهو الشيعي ان الحكم اتعلق بالماض
قل بعتم قول الاضافة ثم بعتم الاضافة كما يتدل في علامة الرجل
لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية متضاف اليه مختصة
به فالاضافة لتأكيد التحكم فكذا بقول مهنان معناه من خواصه
الاسناد الى شيعي وذلك الشيعي هو الاسم وبالجملة يجب ان يظار الى
المطلق حتى يكون الحكم معيدا سواء كان ذلك النظر قبل المنظر الى
خصوص المضاف اليها وبعد والبول برجح الفحير الى الشيعي
المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب
لاحظت معنى الفعل منسعا الى امر مرتبضا به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانه لا حظته لا على وجه ينساق الى شيعي او ينساق اليه شيعي فلما
كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص والمنظر الى
التخصيص لتقليل اشتراك الافراد ولا يراد باللفظ الا الطبيعية
قلا يقبلوا التخصيص وفيه تامل لجوازن تقول ضرب يوم مر يد ابه
نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى

ن هذا النوع من التخصيص جار في العمل كتخصيصه بالظرف و
 الحال ان قلت جريا نه فيه با اعتبار معناه المصدر ري وهو معنى
 اسمي قلم يوحد الا في الاسم فلما المعنى المصدر ري سواء كان في ذاب
 المصدر والفعل صالح لذلك التقييل كيف لا والمعنى المصدر ري
 المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه
 بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح المقض الا نى بمررت بزييل فان
 الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والمخفيف
 وذلك بخلاف التثوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيع من
 ذلك في اخويه واما الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب
 قوله وانما سمرنا الا صاه بكون الشيع مضافا اي لا بمعنى
 شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابله
 كون الشيع مضافا اليه اذ لا دليل علي نقل ير اليه والعطف علي
 الا سناد بعيد لقوله قد سمره فالاضلعة بتقد ير حرف الجر مطاقتا
 ولان المصدر وعبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث
 قال والاضافة كذلك بعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضاه
 مطلقا فان اسماء الرمان تضاف الي الفعل انما اراد المضاف
 اواراد المجمع من الاضاه لانها اما تضاف الي الفعل بتاويل
 المصدر وانتهى ان قلت كيف يصح اضافة المجمع من الاضاه فلما لا
 شبهتني ابا نجل بين المضافين حالة مقيسة تارة الي طرف
 وتارة الي آخر فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن
 خصوصية الطرف وان لفظة الاضاه موضوعة لهما وليدعي ان

اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع
 علي ارادتها علي سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة
 اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما
 نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ رضي الظاهر ان المضاف
 اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدوم زيد الجملة العملية لا الفعل
 وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك من الحجاج اميرهي
 المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
 في الجملتين قوله وقد يقال هذا ابتداء بل المصدر ينبغي ان
 يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الحرفان
 الجرازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
 الملزوم ولئلا يخلف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل
 اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
 كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ رضي قيل والدليل
 على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل
 عن التعريف نحو اتيتك يوم قدوم زيد الحار او البار وما
 انا فلا صمن صحة هذا المبال ومجى مثله في كلامهم قال وهو معرب
 من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل اظهار
 المعاني وازالة فساد الالتباس او من عربت الكلمة اذا جعلت
 الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفية اعتبار
 لان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كما في
 الايضاح وفيه انه لو جازا خذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم

مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال ومبني من البناء
 المقصر فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في
 قالب هيئة لا يتغير بالبناء قال فالمعرب الغاء للتفسير والمصحح
 لدخول الغاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد
 ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الـ اخذ
 على قيل القسم للمعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب
 وذلك لانه ذاك احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة
 المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
 على مبني الاصل انه مركب لم يشبهه مبني الاصل وذلك لان
 الشيع لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض
 يندفع بقوله تركيا يتحقق معه العامل اذ لا عمل لمبني الاصل
 فل كرا الاسم للتحقيق وقيل في دفعه انا لان سلم لزوم مشابهة
 الشيع لنفسه لان له اقساما ثلاثة يشبه بعضها بعضها وفيه بحث
 لجوا فان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه
 المشابهة منفية عنه والالزم الدور ولزم ان يكون بناءه
 بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي مركب مع غيره المركب
 يطبق على معينين المضموم الى شيع ويستعمل بجمع ومجموع
 المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في
 قام زيد والمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد
 الخفين زوج وللمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر
 من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات المحمولة

على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج
ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه
معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبهه اي لم يناسب
فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالماضية التي هي
اعم منه لان المص فسر به بذلك وذلك لان مانع الاعراب
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله
مناسبة موثرة في منع الاعراب هي مبينة في بحث المبني فلا
يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة
بالماضية التي لها قوة ولم يتبين فان المقوة عرضا واما وليس
بعمومه مراد ا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم
يقسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في النلة لان
اصل جميع الافعال البناء واما الاعراب فيها بعارض المشابهة
بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصل قد دون العروض
والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بني كما هو
اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي اه كما زعم المص
وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة
اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود
بشيء الاعراب فيه سواء وجلت كزيد في قام زيد اولم
يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع الثابلية وجود

اذا قلت زان في المثال المذكور معرب اي مما يختلف اخره
 باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
 العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان
 يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة
 متأخرة عنها ابتداءا وبواسطة الديل فيلزم نقل م الشيع
 على نفسه وقل اشا رالي الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
 معرفة ان هذا ذلك معرب رالي النتيجة بقوله ان يعرف انه
 اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 رالي بواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه
 به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان
 التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل
 بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
 فلا يلزم نقل م الشيع على نفسه لانا نقول لامل خل للنصيل في
 تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
 وهي واحدة في صورتها الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
 لاسترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
 تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المتصو
 مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
 قوله واصفة اي حالة شبيهة بالصفة لاصفة حقيقة لان الحركة
 لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تارة له
 قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة

لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عوامل على عوامل اجيب
 بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم العرب اختلاف
 منو ومنار مني باختلف العوامل الداخلة على المستقيم
 عنه كجاء زيد ورايت عمر واوررت بيكر قوله وانما
 خصصنا اختلافا بكونه في العمل كما ينبى عنه العنوان قوله
 اي يختلف لفظ اخره اي صورة آخره او نقل يره اي يشتلف
 آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب نقل نفس الاخر
 فقط كما في مسلمي او نقل يره وتقل يرصفة كما في عصا وقاض
 او بحسب نقل يره بالصفة فقط كما في حولى وغلماي فان
 اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم
 وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف
 اختلاف لفظ او نقل يراي اختلافا منسوبا الى الصورة او
 الى النقل برعلى ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدر
 بخلاف الموصوف لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار
 سبيله وسببه لوجعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او
 نقل يرا تفصيلا للعوامل ما ي سواء كان العوامل ملفوظة او
 مقدره لان العامل لا يمتنع في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون
 معنويا ولانه لا يلايم قوله الا تي التقدير واللفظي في بيان ضبط
 اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه
 قوله لفظا او نقل يرا قوله رايت احمد ومررت باحمد او رايت
 حبلبي ومررت بحبلبي وقولنا رايت مسلمين ومررت

بمسلمين اي ملول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى
 والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي
 دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت
 لا يتحقق الاختلاف لافي اخر المعرب ولا في العوامل اذا
 ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل
 لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
 مع العامل ابتداء مسبقا بالتركيب الذي يتحقق معه
 عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل
 اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل
 وذلك لا يوجد فما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس
 الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيعي
 لا يلزم ان يكون لازماله ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف
 بالعوامل باحد الازمنة وحيث يكون لازماله معرب وان لم يكن
 قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه. صرف الكلام عن الظاهر
 بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
 يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيعي من الازمنة نعم
 قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
 فعلية الاختلاف لم يتعرض له قبيل المراد بالاختلاف الاول
 معني يشمل الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف
 الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكله وبالعوامل
 جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل

معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا
 الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية
 بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع
 ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بان
 ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
 المفروضة عوامل في شي من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
 في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست
 شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه
 شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سئل كره في
 ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعد ذلك قال اختلف اخره به
 اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان و
 مسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه
 بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلم ارادوا به ان
 هذه الحيثية لما وجدته فيه في بعض الاوقات جازان يجعل
 الحرف السابق عليه بالمظن الى هذه الحيثية في حكم الاخر
 وان كان بالمظن الى كونه علامة التننية والجمع ليس في
 اجكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
 بمنزلة التنوين وذلك في المنى والمجموع المعرفين باللام
 لا متاع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف
 الاخر اي تحوله ذاتا كما يتحول واو ابوك الى الف اباك
 واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته قوله ولا يرد

العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معر با قال قد س سره
 في الحاشية لكنه يشكك بما اذا كان العامل جرفا وحدا
 كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة
 المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها
 انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء
 دلالة فيسند اخراجها اليها ما خرج العامل فلان النحاة
 جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
 بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة لاثيرة واما خروج المقتضي
 فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان
 قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرج اذا كان احسن
 لكن المصنف رح لم يجعله من تمامه قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل
 ينمقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب
 قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها و
 اجزائها مترتبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب
 سوى الاعراب يصح القرض به لا يقال لو كان المراد السبب
 القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب
 ابتداء لاننا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة
 العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه
 لا يقتضى استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان
 يقول ما يختلف بدل ما اختلف لاننا نقول لم يرب وبصيغة الفعل
 كفاي التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن

ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
 الحركة او الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من
 السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى
 الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لاسرائيل كونه
 علامة لامر من كالف المنسي وواو الجمع فانهما قبل الحركة
 علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللغاء ليد
 ومن علامة الى علامة كياي التثنية والجمع قلنا
 هذا الجواب غير مرضي عند المصنف رح وغير ظاهر من العبارة
 فان المتها در من رجوع ضمير قوله اخرى الى المعرب ان الاختلاف
 يطرء ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي
 وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جر
 الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بكسر اللام
 واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة
 وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب
 لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك
 فخرجت بقيد الحثيثة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
 قبل عامل الجربل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة
 المذكورة قال ليدل علي المعاني جمع بمعنى ما يقوم
 يا لشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف علي الاسم
 ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب ابي وضع الاعراب في
 الاسماء ليدل علي المعاني ويتضح به المعاني في نقس الاسماء

من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها
 قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصد ولا تبعا قوله ليدل
 الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان والا على هذه المعاني كان
 الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به
 الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا
 ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضر من المسامحة
 ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعقورة عليه
 لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة
 اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على تعريف
 بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج
 وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولي بان
 يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف
 الى غيره فاذا نيلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
 ركب او لا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب يوضح المعاني
 ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات
 والحروف قال الشيخ الرضي لظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب
 هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف
 اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب
 شهيمن اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا ينافي بل
 لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني
 فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة

اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يلفيه عدم سبب الاختلاف
 فتعين ان يكون نفسه بناء اوليس التحريكه او السكون في اخره
 سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل
 بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذا
 حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني
 الغاوية قال الشيخ الرضي المعاني المتعورة هي كون الاسم عملة
 فضله بلا واسطة حرف الجر وبواسطته فالمتعورة على صيغة
 اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون
 المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف
 المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف
 يقتضي الاعراب والوصف الذي نه اقتضاء الاعراب هو كون
 احد ما طر يا ابد الا يكون احدها مطر واعليه فاذن تعين
 الكسرة وتوافق الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله
 الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرد بعضها على بعض
 ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطر وعليه ومن ثم احتاج
 المجاز الى قرينة والطاوي الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له
 ما خلف العلامات بل قد يعتمده صيغة الكسامة كما في التصغير
 والتكسير وقد يجتنب له حرف كما في المثنى وقد يكون كاحته مستقلة
 كما يضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريا ان المعنى
 لازم للكلمة فان كان الطاري واحداً يكون الفعل عملة في
 ما تك منه ومنه . . . فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب لل...

بغيره وان كان الطاريي اللازم احد الشئيين او الاشياء فاللائق
 بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا
 المعنى انما يكون في الالاسم فجعلت علامته ابعا ضحروف المد التي
 هي اخف الحروف وجعلت في بعض الالاسماء حروف المد التي
 لم تجتلب ومن هذا التقدير يظهر وجه ما يقال ان الالاصل في
 الالاسماء الالاعراب وفي الالافعال والحروف البناء قوله على
 تضمين مل معنى الالورود الالاستيلاء فان آخذ الشيع مستول
 ومستعل عليه وميله الطريان قوله يقال اعثور والشيع
 الالاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور صله
 وقد جعل ههنا مستعارا التعلق المعاني بالالاسم على سبيل المناوبة
 او مجازا مر سلاصن التناوب قوله وانما جعل الالاعراب في اخر
 الالاسم اي جعل الالاعراب الذي هو الالاصل حالافي الالآخر
 او جعل مطلق الالاعراب في الالآخر تحقق الحال في المحل كما في
 الالاعراب بالحركة او تحقق الكل بي ضمن جزئيه كما في
 الالاعراب بالحرف او جعل في جانب الالآخر لا يقال على التقدير
 الالاول لم يعلم موضع الالاعراب بالحرف لانا نقول اذ اتعين
 موضع الالاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الالاسفل بقدر
 الالامكان والالالزم تقدريم الفرع وتاخير الالاصل قوله
 والالاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء
 على ان الفاعلية ومقابلتها صفتا للمدلول وقد جعلها الشيخ
 الرضي صفتا للدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل

الا عراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
 قوله قال نسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن
 الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الآ واخر
 والحروف الاعرابية انفس الا واخر فلم يتاخر الدال
 عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب
 بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر الناخر الذي
 لا الرماني ولا شبهة في تاخرها الذي لانها نابعة للحرف
 لانا نقول تاخرها الذي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان
 المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب
 الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان
 الحركات ابغاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
 بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن
 بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده
 واذ اشبعتهما صارت حرف من ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
 التاخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر بماعدا الحرف
 الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل
 فحوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر
 واحد لمصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقول ما
 على الحمل كما في قولك البيت سقف وجد ان قوله هذه
 الاسماء الثلاثة الخ اعلم ان الحركات الבלب تسمى ضمة وفتحة
 وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير

اعرابية كضمة قفل لكها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير
 الاعرابية وتسمى ايضا رفا ونصبا وحر اذا كانت اعرابية
 ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة
 بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين العتحة والنصب
 وبين الكسرة والجروا نما سميت الحركات بتلك الاسامي
 لحصول الاولى بضم الشفنين وبعده رفتهما عن مكائهما وحصول
 الثانية بفتح العم وتبعه نضبه فكان الغم كان سا فطامه سمته
 اي اعمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجرفالك الاسفل
 وخفضه وهو ككسر الشيعي اذ المكسور يسقط ويهوى الى
 الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة
 ولذا سمي الجازم هازما والوقف والسكون بمعنى واحد
 والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبدائي فوله
 ولا يطلق على الحركات البائية عمد البصرية واما عمد الكوفية
 فان كل في الكل فواه فانها مستعملة في الحركات البائية بل
 في الحركات العبر الاعرابية قوله على فلة بالعريضة كقوله
 بالضمة رفا الح قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
 وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بجلة المشابهة
 بالفصلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
 الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما
 بطريق الاستعارة بعيد لادليل عليه نعم الرفع والنصب
 بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد

المحصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى
 راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
 الى الفهم قوله حقيقة او حكما واذك فيما اذا كان الاسم
 فضلا قوله اي كون الشيء منقادا اليه بقرينة المتأبنة
 للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون النسيب من اذا
 وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجرح لا يوحى في غير المضاف
 اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجرح زائدا فيه
 لم يعتدوا به او كان الجرح زائدا كالتماز فكتانه ليس علامة قوله
 لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالته
 الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع
 ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الانقسام لم يكن
 مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخركات
 ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فينا سب العمل في قوله
 فاعطي الثميل للقليل اي مجموعا للعليل للتعاول وكذلك جعل
 الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة
 ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما
 التمييز للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلا بواسطة
 الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلا لا بواسطة الحرف اما
 كونه فضلا فلانه افتضاه العمل التي هي الفعل وليس عمدة
 واما انه بالواسطة فلان اتصال معنى العمل اليه بواسطة
 الحرف ولما كانت العمل اقتضته وللحرف مدخل في ذلك

* * * * *
 * اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي
 * محله ولذا اجاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر
 * نصبه اذا خلت الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما
 * للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احد هما فيما اضيف اليه
 * الاسم بتقديرا الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا
 * الثاني في المجرور والمسند اليه كمر بزيد وكان قياس
 * المستثنى بالا اذا كا غير مفرغ والمفعول معه ايض الجرا لهما فضلة
 * بواسطة الواو وال لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير
 * مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الايد خل في
 * غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعلما لهما فبقي ما بعد هما
 * منصوبا كل ذلك مما استغلته من كلام الشبخ الرضي قال العامل
 * احتيج الي بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعرفه ايضا
 * اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعرفه وانما اخره
 * عرب الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب
 * له واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما
 * قالوه فان المعرب مادة والاعرب مضرورة والدلالة على المعاني
 * ضايقه والعامل فاعل وتأخيرها عن المادة والصورة ظاهر وانما
 * تأخيرها عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لسياق بيان الصورة
 * اليها اولها مقصودة بالذات والمراد بيان حامل الاسم
 * اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصري
 * وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عند هم ما اوجب كون
 * * * * *

أخرا الكلمة فعلا أو اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
 أو الشبه التام بالاسم وأيضا المراد بعامل الاسم العامل
 الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد التقص بالباء في بحسبك زيد
 قال ما به يقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصراذ
 لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على
 كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما
 وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء
 للآلة اي ما عدوه آلة لتأثير المتكلم واعتقد وانه آلة وان لم يسموه آلة
 بل يسمونه موثرا لا يقال في توقف اثبات التعريف على التبع ليعلم
 ما يعد ونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحر ويبطل ما قيل في
 عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ما خوذ في
 تعريفه لا يابول قد كفي ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة
 التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي
 للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم
 ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما احده المتكلم
 في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدير
 ايماء على الاول فلان للآلة تقيد ما بالذات على ما هو آلة له ومن
 حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا لهما في الوضع الطبع
 لو ما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم
 على ما هي علامة له لشرفه لتعرف او لانهم يعرف ما هي علامة له
 ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل

ان يكون لفظياً لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فتحقه التقديم
 عليه لا على المعرب لانا بقول نفلد مه عليه لا يتصور بدون
 نفلد مه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع إنعتا وعلامة
 العمالية والمعمولية بين الشئيين بمعنى ان كلا منهما عامل في
 الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقديم على الاخر الا
 ليهتمين مختلفين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل
 في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تادعون الله لا سماء الحسنو فان
 ايا من حيث تضمنه معنى ان واذا رته معنى التعليل في الفعل
 صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولاً له
 فله تقدم وتاخر ليهتمين مختلفين قوله اي يحصل فسرا لتقوم
 بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغز لا شتاقه من
 القيام الذي هو قيام العرض لصله وذلك لان المعنى المقتضي
 ليس قائماً بالعامل قوله اي معنى من المعانى المعتورة انما
 قيل المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل
 باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به
 حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به
 حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له
 استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل فاعمل
 في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد
 البناء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحل
 النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكرة واو اما اذا لم يكن

* * * * *
 * م ك و ر ا ك غ ل ا م ز ي د ف م ن ه م م ن ق ا ل ا ن ا ل م ق د ر ع ا م ل و ج ا ز *
 * ا ع م ا ل ح ر ف ا ل ج م ر م ق د ر ا ل و ق و ع ا ل م ض ا ف م و ق ع ه و م ن ه م م ن *
 * ق ا ل ا ن ا ل م ض ا ف ع ا م ل ل ا ن ا ل ح ر ف ص ا ر ن س ي ا م ن س ي ا و ل ذ ا ي ك ت س ب *
 * ا ل م ض ا ف ا ل م ع ر ي ف و ا ل ت خ ص ي ص م ن ا ل م ض ا ف ا ل ي ه و ا ل ي ه م ا ل ا ل ش ي خ *
 * ا ل ر ض ي ق ا ل ف ا ل م ف ر د ل م ا ذ ك ر ا ل ا ع ر ا ب و ا ن و ا ع ه و ك ا ن ل ك ل م ن *
 * ا ن و ا ع ه ا ق س ا م و ن ل ك ا ل ا ق س ا م م ح a ل ا ر ا د ا ن ي ل ك ر ع ن ق ي م ه *
 * ن ل ك a ل ا ق س ا م و م ح a ل ه ا ذ ا ت ي ب a ل ف ا ء ل ب ي ا ن ه a ق و ل ه a ل ذ ي ل م ب ك ن *
 * م ث ن ي و لا M ج م و ع a م ف ر د ف ي a ل م ش ه و ر ي ط ل ق ع ل ي م a ي ق ا ب ل a ل م ر ك ب *
 * و ع ل ي م a ي ق a ب ل a ل ج م ل ت ر ع ن ي م a ي ق a ب ل a ل م ض ا ف و ع ل ي م a ي ق a ب ل a ل م ن ن ي *
 * و a ل M ج م و ع و a ل م ر a د ه م a a ل ا ش ي ر ب ف ر ي ن ت a ل م ق a ب ل ت ا ن ق ي ل a ل ا ب ن *
 * M ن T ق ي ي د ه B ك و ن ه G ي ر a l ا س م a a l ا S T T و M a l a ل ح ق B a l M ن ن ي *
 * و a l M ج م و ع l a ن ه a D ا خ ل ت ه F ي a l M ف ر د X ا R ج ت E n a l K M ف l a N ي ج a B *
 * B a n h a G ي R D a X l T h F ي M a H K M E ل ي ه B ن ا ء E a l y a n a l Q T T y e M ه M T *
 * a w a n a S m a a l a S T T و B e S M a l a l H Q B a l M ن ن ي G ي R X a R ج T l a n *
 * S M o l a l K M M ي S T D E M y S M o l h L j M y a l a f r a d w l a S M o l h *
 * L j M y a l a f r a d F y J M y a l a H o a l l a n M q a m a l S b y a B a h M e a n *
 * T K R a M n S r F J l a X r a j G y R a l M n S r F a l ذ y l M y S F w l M E R F *
 * B a l l a m a B l a l a X r a j G y R a l M n S r F M P l l a K M a h o r a l Z a h e r *
 * B l y j a B B a n h a G y R D a X l T h B o a S P T h Z K R h a F y M a B e d w B y a n *
 * a E r a B a n Q y l Q d B y n F y M a B e l a E r a B G y R a l M n S r F F M K a n *
 * y n B y G y a y S a n y K T F y B l L K w l a y S r h B q y l a l a K S r a F S a *
 * * * * *

احترامه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
 لا يكاد ينحصر فاحتياط في الاحترامه لئلا يقع غلط في امور
 كثيرة واكنفي في الاحترام عن المحصورة بادنى شيى اذ
 ليس الاعتناء بحالها كما لا اعتناء بحالها لان الاختصار
 في العبارة مطلوب له جدا فالجمع المكسر المنصرف انما
 لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف ان لانه قصد نوع
 تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة و موصوفها بما
 ليس صفة له وهو الجمع المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو
 يعيد جل الان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ياتي
 عن ذلك واول ما باب عن توهم التغليب لم ياب من توهم
 المشاكلة في المنكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت
 من نعمنا في مفاصلة قوله تعالى وحسب من نعمنا قوله الذي لم
 يكن بباء الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن
 ملحقا بآخر واحد واوردنون والالف وتاء ليظهر خروج
 من سنون وضربات عنه ويظن دخول فلك جمعا لفلك فيه
 قوله احد هما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لثقلها
 ولانها ابغاض للحروف وبها انها ليست ابغاضا لها الا توسطها
 ولو سلم فذلك يقتضي الاصل بحسب الذات لا يكونها علاقة
 قول والتمتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
 العطف على معرولي عاملين مختلفين لكن المعقول المقدم
 معرور اجازة المعر انتهي وذلك لان الفتحة عطف على الضمة

والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو
الاعراب المقدروا القرينة عليها المقتسم لإنه يصل د بيان اقسام
الاعراب ومحالها ولك ان لا تقل رالا اعراب في نظم الكلام
فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله
ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعراب
هنا ان القسمان بالصمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالصفة
اعرابا رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله
على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر
او الفعل وسواء قد رف في نظم الكلام اولم يقلد رولا يخفى ان
مجرد هذه العبارة لا يغير كون الحركات الـثـلـث رفعا ونصبا وجرا
على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجرا اذا كان ملتبسا بالصمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابس من قبيل ملابس العام للمخاص اذ ذلك قال
جمع المونث السالم قد مه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام
الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو يصل د بيان اقسام المعرب
واغرابها ولانه اكثر خلا فالاصل من جمع المونث حيث ترك
في احد الحركات مع التنوين بتلاف جمع المونث ولان جمع
المونث السالم اكثر ارتباطا بالعسمين الاولين لانه مقابل
للأول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني
باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما

ال قد من سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة
 للجمع انتهى لا مجرد ورع على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى
 المؤنث الذي سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
 الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من
 التعريف عند هم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من
 المضاف اليه انقص وصله بدل عمده قوله وهو ان يكون بالالف والتاء
 سواء كان واحده مونا كمسلمات جمع مسلمة او مذكر كسجلات
 جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال
 او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء
 كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدل على ذلك سجلات يخرج مثل
 سنين فكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو
 صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني
 الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمه والفتحة اي اذا
 خلي وابعده كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء السنه اي
 لا يخصصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به
 الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء السنه حكمها كذا قيل في
 توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون
 علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماها بها فيصح ان يارل
 ابوك الخ لصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء السنه وفيه
 ما من من تزئيف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفع الخ
 لا بالحر كفة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل

حروف المد كما قيل للروم الاعراب في الوسط والعدل
 الى خلاف الاصل وهو لتفد ير مع ألفي هته قوله اذ مصغراتها
 اي ما يصغر منها وانما فلما ذلك لان ذولا يصغر قوله معربة
 بالحر كات لانه يتحرك مينه ولامه وحو باليتم وزن فعمل و
 حرف العلة المجمعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة
 فال مضافة فيه تغيير لمظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن فوله
 بالواو اراه وذلك اما لانه جعل فوله مضافة حالاً من المستتر في
 الطرف وجعل الطرف عاملاً فيه وح يكون العبارة محمولة على
 التزم والتاخير والاول لاجل لا يتقدم على العامل المعنوي
 فلهذا من ما اخره اولان للخارج تعبير المظم لكثرة كالعناية
 او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك
 ولا يخفى ان قوله مضافة بحوزان يكون حالاً من معمول الاعراب
 المعهوم من المعام او المقلد في نظم الكلام قوله ولم يكتف
 في هذا الشرط بالمال لئلا يتوهم الح تفصيله ان خصوصية المضاف
 اليه المذكور غير معبرة والفصل الى نفي الاضافة اليه
 المتكلم فقط في غاية الكفاة فاحتج الى التصريح به وليس
 الا حترار عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع
 بطبيعة الواحد كذلك قوله لئلا تكون بينهما وبين الاحاد
 ولان الحروف وان كانت فروا للحركات في باب الاعراب
 لنقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
 الحروف كحركاتين او اكثر فكره وان يستبدل المثني والمجموع

مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الا قوى قوله لمشا بهتها
 المثنى في كون معانيها المنبئة عن تعدد كالاخ دون عدل ايظهر
 ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
 حرف صالح فاسترحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع
 ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
 محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلية
 للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم
 في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضى
 الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في
 الباقيين في حالة الرفع علم العملة والالف والياء في
 النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من
 لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
 للتخفيف وقال المصريح ان الواو والالف والياء مبدلة
 من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل
 الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل تغيد سالم يقدره
 المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في نبت يغيد التانيث ولا
 يبقى ذروفوك على حرف لقيام الابدل مقام المبدل منه
 واعترض عليه بانه لا محذوف في جعل الاعراب من سنخ الكلمة
 لترض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان
 علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف
 المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في

المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين
 جاء قال الله تعالى كلنا الجنة من اتى الكفا وللزوم الالف
 في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته
 فان المثنى لا يعال والغه بدل من الواو لا بد ال التاء منها
 قي المونث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي
 بدل من الياء لسماح الالف بالياء ولا يصيرون اسما نلا ثيا على
 غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله وكلنا على
 وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما
 جميع بالالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتحضر للتانيث
 فلذا جار تو سيطها بل فيها رثقه منه لكونها بدل من اللام ولهذا
 لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف لانها
 ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها لا تتغير للاعراب وجاز
 الجمع بينهما والحق التاء بكلا مضافا الى مونث افسح من
 تجربته وفي قوله فلذا جار تو سيطها رد للمصنف حيث قال
 انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب
 ان يكون ما اضيف اليه كلا وكذا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط
 كقولك كلامه لا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
 قوله فاذا اضيف الى المظهر ويجب ان يكون معرفة قوله واذا
 اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى
 المضمر فالغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى
 ولغظا واصل المثنى ان يكون معربا لحر وف فالولى جعله موافقا

انبوعه في الاعراب ثم اطر ذلك فيما اذا لم يتبع المثني المعرب
 تنوعنا كلانا وما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثني
 اصلا فالواثنان يقال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذكروا
 ان لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
 كان مذري ثم ينني لم يمكنه مثل ذلك في ثانياً وذلك لان
 معنى ثناء لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد
 معني الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان ان لم يكن في المفرد
 معني الثني فالثنيان طرفا الجبل المثني والثني في مجموع الجبل
 لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو المجمع ذوالا عن لفظه
 فلا يكون جمعا سا لما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا
 اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونث السالم
 فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم بالحقابه واما دور
 فهو جمع سالم فلذالم يعد من ملحقة تيه وانما قل م الوعل
 عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
 قوله وهو مائة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف
 علامة التسمية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف نجفة لقلته
 المسمي والواو يثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في
 جميع المثني والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما
 وهما او كما وكما قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية آه اولان
 كلا من المثني والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق
 الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثني ووا والمجموع

علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اليمين وهي التي اولى
 بالقيام مقام الحركة الا الياء للجرح والنصب في المنى والمجموع
 والجراوليينها فقلت الف المنى وواو الجمع في الجرياء فلم يبق
 للنصب حرف فانبع الحردون الرفع لكونها علامتي الفضله
 بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل
 الياء في المنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المنى
 مع عدم استئصالها واما الضم قبل ياء الجمع فبليت كسر الاستمعة له
 قبل الياء الساكنة لوانقيت والتباس الرفع بغيره وللان
 السعي لو قلب الياء بضمه ما قبلها او ارامع ان تغيير الحركة اول
 من تغيير الحرف فارفع التباس المجموع بالمنى بسبب كسر ما قبل
 ياء الجمع ان حذف نوناها بالاضافة وكسر النون في المنى
 لكونه تنويناسا كما في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
 ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المنى لخفة
 الالف وثقل الكسرة وغي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة
 واما الياء فيهما قطارية للاعراب قوله ابلين اشير الى تفسيمه
 اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
 اختلاف لفظي والتقدير وايضا قال ذلك ليصح تفسير قوله التفسير
 واللفظي المعروف بلام العهد بما اراده كما بين وايتصل لاحق
 الكلام بما بقه فعلى هذا يكون قوله لتقديره بيا نالمحل القهسمير
 لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير اقل سهل الضبط اشار
 اليه ولا والا لكان المناسبنا خيره... اللفظي لان... بحق العلامة

الطهور قوله اي في الاسم المعرب اشر به الى ان ما ليست مصدرية
 كما قيل وذلك لاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان
 لم يقدر الوقت والى لزوم نقد ير العذر او الاستئصال في
 الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب
 ولا ن في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام
 والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر
 او الاستئصال ولا يحفي فساد قوله الذي تعذر الاعراب فيه
 فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك
 ان تقول الذي تعذر اعوانه فحذف المضاف واقيم المضاف
 ليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله
 الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف
 والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص
 فلا لمزم الاتحاد قوله الف مفصولة سميت بها لانها ضد المحدودة
 اولها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولي
 بدليل مقابلتها للمحدودة وعدم اختصاص المع بالالف لتحقيقه
 في ميم غلامه قوله او محذوفة وهي في حكم السابت ولهذا
 لم يعرب ما قبل الالف ولحناء امره القسم وظهوره مقابله مثل
 بالاول وترك الثاني قال كعصا وغلماي خبر مبتدأ محذوف
 وا لتقدير هو اي ما تعذر عماما ومثاله وغلماي وامثاله او صفة
 مصدر محذوف اي تعذر ا كتعذر عصا وغلماي وان جعلت
 الكاف اسمية جازان يكون كعصا وغلماي ندلا من قوله ما تعذر

اوبياناله وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من من خول
 الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
 من الكلام من التعذرا وتقليرا الاعراب وعلى التقدير الثاني
 حال مما اضيف اليه التعذرا المحذوف او ظرفا ومصدر لان لك
 المحذوف والمعنى كالتعذرة في زمان مطلقا وتعدرا مطلقا وعلى
 التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلما مي والعامل فيه ما هو
 عامل في الظرف المستقر او ظرفا لذلك العامل قوله فان الالف
 مادام الفاقوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما
 في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع
 المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا كان اولي ليخرج مثل عصاي
 فان تعدرا الاعراب فيه قيل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة
 ذهبوا الى ان باب غلما مي مبني لاضافته الى المبني وخال فهم المص
 رح لان غلما مي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء
 الا بشرط سنن كره انشاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى
 قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد
 ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة
 على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه آه
 تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لاعلى الشرطية
 وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب
 بصرات لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم
 من الاسم ان فلان يكون هي اياها ان قلت لم لا يحذف زوال

'الأولى بعروض الة' نية قلت لوجه لزوالها لبعاء سببها مع
 الأمل بقاء الشبغ على ما كان وإن العناية بكسرة الملاحة أكثر
 خصوصا إذ لم تفت حانبا الأعراب بالكتابة لحواز تقا، يره أن قامت
 لم لا تصور أن تعمله علافة أيه بعد تعنى العامل أه في لومتي
 التثنية والجمع فعل جيب عنه بانه يلزم مع تواردا الموترين المستقلين
 اصطلاحا على اثر واحد كما يستحيل تواردا، وثر بن، المستقلين حقيقة
 علي اثر يستحيل عملهم تواردا الموترين المستقلين اصطلاحا
 على اثر ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه دون صورتى التنزيه
 والجمع لان حمل علامتيهما على الأعراب مستعمل الي العامل
 وهو موثره اطلاقا حادحماهما على معنى التنزيه والجمع مستعمل الي
 فصل المنكلم وهو موثره حقيقي قوله أي في حالتي الرفع والتحرير يعني ان
 قوله رفع وجر ظرف الاستعمال الما دلر والمعنى لاستعمال قاض
 وقت مر فوعيته وهترو رتته ادرقت رفع العامل وجره له ولك
 ان تجعل مصدر اى استعمال رفع وجر اوحالا مما اضعيف
 اليد الاستعمال المعدر اى حال كونه من نوعا ومجرورا الي غير
 ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستعمال
 الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي
 وذلك محسوس من لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
 ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم ينقل الحركتان كظبي
 وكرسي قوله ونحو مسلمي عاقب على كفاض من فوعا ومنصوبا
 لا على قوله قاض اذ لو فصلح بلفظ نحو تمثيل نقل ير الأعراب

كان مستدر ركا لا فادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا
 سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى
 ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات
 بل يراد المذكورات واخوانها ولهذا لم يجمع بين الكاف
 ونحوها قوله فان اصله مسلموي فال الفاضل الهندي ان
 لفظ الاعراب في مسلموي بعد الاعلال متعذر وقوله
 صبتثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد
 الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستقبال لان
 اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها
 بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدر
 الحركة قوله فصار الاعراب في حالة الرفع بعد يريا وذلك
 لا يتسع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو ابدالها في
 الالة كما جعلت كسرة جمع المونث السالم بدل الاء
 المتفتحة لان الرائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الاء
 بدل الاء لكان لكلمة واحدة اعرابا لفظيا ونقدريا
 بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة
 ايضا ياء باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب
 بالحروف وتقدر يريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان
 اعرابه بالحرف ولا تقي مدة آخرة ساكنا بعد ما سواء كان
 مضافا ولا كما في قوله تع والمقيم الصلاة على قرأة الصب
 وانما لم يغل ولا تقي آخرة لثلا ينتقض القاعدة لمصطفى القوم

ولعله أنما لم يعد له المص لانه بصد و بيان الاعراب اللفظي
 والتقليري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان
 الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست
 عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرايه ينبغي ان يكون
 بالواو وقد يرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من
 التقليري بطل قوله واللفظي فيما عداه احيب عنه بانه
 جعل داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة
 الاخرى فيه زهي نمي وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال
 في الاعلام التي تحكى في لغة التجاز نحو من زيد ومن زيدا
 ومن زيد فانه بحرف تعد راعرايه وحويا لا اشتغال محله بحركة
 الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا حوز الحكاية فيه قوله
 واكفى بتعريفه انما صح الالتماء به لانحصار المعرب عنده
 في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه
 علتان الى اخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا
 ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف
 بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
 بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك
 بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود
 من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخرج ما اعرب
 بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف ما خوذ من
 الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتغاله

على زيادة على الـ اعراب اعني = بلامته وهي التوبين او
لاقصافه بزيادة تمكن ولذ ايقال له الامكن والمعري مما
عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم مريب جعل
ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة لئلا
يلزم تعريف الخبر وتكبير المبتدأ لان غير الا يكتسب التعريف
من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول
انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم
جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قد م
بخالف الا سلوب الشائع من ثقل يم المعروف وجعله موضوعا
والفأعله المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعي
جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان
فأعل الظرف او مبتدأ ق م خبره والجملة صفة ما العلة في
اللغة ارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
السحابة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار
المتكلم عند حصوله امر ايماسيه وذلك الامر اذا سب يسمى
بالحكم فبلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا
لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق
السبب على كل من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب
المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه
سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا ينبغي ان هذا الواحد جار

في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حفيضة
 عند قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل
 مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليهما بما دخله اللام او اضيف كالاحمر والاحمر كما فانه
 منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يدفع النقض به لان
 من شرائط ثمر العلتين انتفاء ما يعارضهما وقت وجب المعارض
 فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد
 السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة
 يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم
 ان قلت يبقى المقصود بما دخله الكسر والتنوين للضرورة
 وللتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عند بقوله
 ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لم نثبت لصدق التعريف
 عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب
 عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني
 بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله
 العلامة من ان هذه الاء ليست متحصصة للتانيث لدالتها
 على الجمعية ولا مجال لتقدير الاء لان الاء الظاهرة مانعة
 عن تقدير اخرى ولكان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه
 ولا الكسرة الغير المختصة بالجر وان تحذف الكسرة والتنوين
 كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي عدل آلح
 فلا حاجة اذن الى ان يتقدم العلتين بكونهما مانعتين من الصرف

حتى يلزم تعريف الشيع بما يسا وبه والخصر فيها استقرارا
 فوله من علل تسع او من تسع علل والاول ارفق بقوله او
 واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف
 تسع قوله ابني العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك
 باعتبار نقل م العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجد ران
 فال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما
 احتتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الايات
 لا يبي سعي الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون
 له غمض عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع
 لعل م صدقه على ما فيه علة تقوم مغاها الا بضرب من التكاف
 بان يقال المراد اجتماع النستين خفيقة وحكما قوله لمجرد
 المعاطفة فجردت عن التراخي وايد به مجرد المشاركة
 وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لسلف
 وكنه الحال في التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة
 مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة
 موصوف محل وف منصوبه بتقلير اعني لان النون لما ذكرت
 مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
 على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهني زيدت للحفاظ
 على الوزن بدل عليه تكبير البواقي او بدل بحذف الموصوف
 اي نون زائدة او خبر مبتدأ محل وف اي هي زائدة
 والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصوف وذلك

لان قوله عدل الخ يدل على ادلله وانع لان الخبر محذوف اي تلك
 التسع هذه او بدل عن تسع اربعا لها فالعامل هو المنع المفهوم من
 المقام من غير تغديره في نظام الكلام قيل يجوز ان يكون عاملا
 التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالئ بر الارض
 جميعا قبضته قوله وفوله الف الى اخره الجملة حال من صاحب الحال
 الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر
 في زاوثة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله
 ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين مـ اذا جعل ظرفا
 للزيادة او لنفس الرائد اذ على الاول يفهم زيادهما وتقدم
 زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى
 بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر
 التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر
 على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه
 اذا كان متعلا يابجى لتكثير المعرول لا لتكثير الفعل قوله او لقول
 بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس
 في كلام الساظم ذكر العلة مع ان المطاهر ان اطلاق العلة على
 كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال
 بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر والانسان الحكاية والتركيب
 اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الععل مع
 الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول
 نحو انكل علما بل نحو اعلم ايضا واه التركيب ففي المواقى

وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تطفلا لا معنى له فلا فائدة
 في ابراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة
 الاصل في فتحوا حمرا اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث
 المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم
 وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للاحق كارتوى ولا كبعثري
 لا بها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث وما الف اللاحق
 الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان
 كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة
 الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصيلي ومنع صرف التانيث
 لم يثبت عنده وان كان العياس تقتضيه لانه اشبه بالف التانيث
 من الالف والنون الزائدين قوله الله رة الى قسمي التانيث
 يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي
 الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي
 الذي خفي فيه ابعلامه قوله من حيث اشتما له علي ملتين الخ
 انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة
 ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم
 مقامهما صرف عن المنساق الى القهيم قال ان لا كسرة ولا تفوين
 انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاء ما قد علم بقوله غيرا لمنصرف
 بالاضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
 صبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثني وجمع المذكور
 السالم علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب

اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص
 بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية
 المرحوح للراحم وانها لا تختص فيما ذكر ككون الاسم هثنى الى غير ذلك
 لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله ذاقع في الاسم علمان الح لم
 يقنع بفرعية واحدة لان المشا بوجه بالفرعية غير طاهرة ولا قوية
 اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في
 اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب
 هذه العلة خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت بهما اثنتين
 قوله في شبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل
 الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه
 كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب
 الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله
 ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل
 الاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة
 لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها حمل الفعل
 لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع به علامة الاعراب وهو
 التنوين ثم يتبعه الكسر وينزعان معا قوله فمنع الاعراب
 وفي تقلد الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
 او لا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح
 وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
 ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف

لا يمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا
 النص من اول الا مر على انه لم يسقط الا المشابهة الفعل
 فحل فواصورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما
 يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
 يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
 ايضا لا به يلزمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
 العوض رهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض
 وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل
 بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف
 معناه على ما يقوم به قوله لا بك تقول قائم الى احره فهو فرع
 له لفظا ولما غلب المذكور على المونث كان فرعاه في المعنى
 هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على
 قائم من حيث هو مجرد عن الباء والمذكور هو هذا الاذاك
 فانه المشترك بين المذكور والمونث ومعناه بالفارسية استارة
 من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لا بك تقول رجل ثم
 الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غايبا ما بوضع
 جديا وباداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا
 كان التعريف فرعاً للتكبير معنى قوله والالف والنون الزائدتان
 فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف
 ضمنا رعتهما بالقي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء
 التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولي الحرفين

في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى
 انه لا بدح من اثبات القرينة بين المشبه والمشبه به قوله
 لان الاصل في كل نوع انه يفيد قرينة قسم لا القسم الاخر
 الذي في اوله احدى الزوائد الاربعة قال ويجوز ضربه ولا يجوز
 عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج
 الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدود في الشعر دون
 مد المتصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين
 العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يستنع الجواز
 قد يراد به الامكان الخاضع وهو سلب الضرورة عن الطرفين
 وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
 المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لو جوبد الصواب في
 الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود
 فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المصروف فان
 ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه
 الاتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه
 وافق القدماء في الحكم بالا نصرا فخالقهم في التعريف
 كما بيناه بعين جمل ا قوله فلقوله صبت الخ الصب يخبث اب
 قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي
 الله عنها في مراثية النبي صلعم واوله * ما ذاعلي من شم تربة
 احمد * ان لا يشم مدي الزمان غواليا * وفي حاشيتها جمع فالية
 نوي خوش انتهى مراثية بتخفيف الياء كمغفرة برمودة ستايش

كوردن وگرستن يقال رثيته ورثوته ايضاً التربة خاك المدى
 غاية والمعنى ما الذي اواي شيعي وقع علي من شم تربة احمد
 في ان لا يشم مدي الزمان وامتداده انواع الغالية قوله
 فلكوله اعلم الخ يجوز الكسر في ان وحي يكون الجملة استينافية
 والفتح وحي يكون منصوباً بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل
 للضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضروري
 المراد بالضرورة ما مده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية
 التماس بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا
 يقال سبأني الشيعي ومراني والاصل امرأني عند من لم
 يثبت مرأني وقال الله تعالى والفقير ثم قال يسر ويحال
 سمي لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف
 لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قوارير اعلى
 قراءة التنوين فانه صرف لتناسب واخر الاي فانها كلقوا في
 يعتبروا فقهاً ونسهاوا ما اذا قرئ بالالف فليس ناصباً ما استشهد
 به لجواز ان لا يكون الالف بدلاً من التنوين بل ان يكون للاطلاق
 كما في قوله تعالى الظفر اذا علم ان غير الفصح في نفسه
 قد ينضم اليه امر فصير فصيحاً فان سلا سلا في نفسه قبيح غير فصيح و
 اغلا لا حسنه وجعله فصيحاً وكل ايدي الخ الخلق يحسنه قوله تعالى
 يعينه والا فاللغة الغاشية بيد اروي ان بعض البلغاء قال لكا تبه
 اكتب يا حار ان المركب قد حار وانضم الراء في يا حار
 فقال لكا تبه يا سيدي يا حار بالكسر فصيح فامر به امره والا

واراد به ان التناصب يحسنه قوله مثال لمجموع غير المنصرف
 الذي صرف والمنصرف آه والالكان الانسب الاكتفاء بسلاسل
 قال وما يقوم مقاما لللائق تقلد يمه على الحكم لانه بيان
 لما ابهه في حذف المنصرف قوله احدهما لجمع البالغ الي صيغة
 متهمي المجموع اي الجمع الذي يجمع الي ان ينتهي الي وزن يمتنع
 عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم
 من ذهب الي ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع
 التكسير وانصف ذهب الي انها التكرار الجمعية حقيقة او حكما
 كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الي انها لكونه لا
 نظيره في الاحاد العربية اما نحو ثمان فشاذا واما نحو الترامي
 فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هو ازن لقبيلة من قيس
 فمقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الي اليمن
 والشام فالالف فيهما عوض عن احدى بائي النسبة فهذه الوزن
 عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى بائي النسبة والالف الي
 هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن
 وكذا اتهام بفتح التاء في المنسوب الي قهم بمعنى تهامة وهي بلدة
 قال الجوهري انه منسوب الي تهامة لكن حذف منه
 احدى بائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو
 صوري جمع عارضة منسوبا الي العار لانها تثبت في واحد
 وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان
 ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الي جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى

بعد و قيل منسوب الى ثمانية نسبه لمع ود الى العدد فان ثمانية
 في الاصل عدد والما ني هو المعن ود ليس الا فاذن الالف
 التي في غير الالف المنسوب اليه تقدم لكونه دلالة من احدى
 يا في السببه وكذلك اليا غير اليا واسر اول فاعجمي او
 مفرد شاذ و جمع نعت برا او ما نحو الكلب واحمال وان
 لم يات في نظير في الاحاد فالاعتدال في ما في ما جمعاً فله وحكم جمع
 الالف في الاحاد بدل ليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار
 كما في اقيان على ادر ادهما ولا يصح الاعتدال من جمع افعال
 في الواحد نحو ادرج اسم موضع لكونه منقولاً عن الجمع
 كمدون و لا نا حرواً ذلك لانها ما اعجميان ولان آلك يحتمل ان
 يكون فاعلاً ولا باسأل لانه جمع من فعل على غير القياس او جمع
 لا واحد له بل لئلا تاتي من الفعل المنسوب اليه قال قدس سره
 في الحاشية كما قال جمع الكلب وهي جمع كلب واسا و جمع
 اسورة وهي جمع سوار و اساعيم جمع انعام وهي جمع نعم
 انتهى السوار يارة دستا وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله
 تعالى في قرأة فلولا لقي عليه اسورة من ذهب نعم حمار يايه
 واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير
 فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة
 كل في الصراح فوله او حكماً كالجموع الى اخرى اما جعل ملحياً
 بالقسمة السابق لانه شابه من وجوه ثلثة احد بها انه على وزنه
 وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليها قدس سره وثالثها انه ممتنع

من الجمع مرة اخرى قوله والمدودة الهزرة في الممدودة
منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم
يفارق احد يهما الاخرى نسبتنا الى التانيث تغليبا قوله فانها
ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها
كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخوانه
اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تائيره وعليته وهو في اللغة
الصرف يقال اسم معد ول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر
مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان
يكون مسندا الى الاخراج اولاً وان كان المبتدأ والخروج بنفسه
وانما لم يفسر المصنف بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب
للنسخ الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية
وهو هنا المعد ولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم
اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال عن صيغته
كانه اراد بها ما يشتمل صورته الحكمية ايض فان خروج سحَّر
معينا من السحَّر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل
لللام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة
جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا
يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة
ولهذا يغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة
او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة
معد ولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معد ولا عنه

ولا يرد علي تفسير المص اذ ليس لفي مد خل في صورته الحكيمية
 لجواز الفصل بينها وبين مد خولها بالحرف الرائد ويمكن ان
 يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله
 فخرجت عمه المغيرات القياسية قيل لم يدخل في الشرح لانها
 مخرجه لا خارجة وفي دخول المعدولات ح تأمل قوله واما المغيرات
 الشاذة كالجموع والمصغرات والمهسوبات الشاذة واما القلب
 كايس في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقليم
 بعض الحروف علي بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما
 نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما
 اذ يستعمل علي الصيغة الاصلية اكثر من استعماله علي
 الصيغة الفرعية واللفظ اذ اطلق انصرف الي الكامل ولا يخفى
 ان الاحتياج الي هذا العذر علي تقل يركون تغييره غير قياسي
 قوله بل انما جمع القوس والباب ابتد اعلي اقوس وانيب
 ولهذا ايضا فان اليهما فهما لجمعهما ولو كان مخر حين عن
 اقواس وانيب لسبا اليهما قوله واعلم اننا نعلم نطعا لالح كان
 وجهه ان نظرا النحاة في تتبعهم اولي اعراب الكلمة وبنائها
 فاذا انظر الي اعراب نلت واخوانه وجدوا اعرابها اعراب
 منع الصرف ولما علموا بالتتابع ان منع الصرف لا يكون
 الا لفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا
 فرعيتين ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى
 فانظر اولي اعتبار فرعيتي ولم يصح الاعتبار الا العدل

فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الاما
 لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضاء العدل المعدول
 وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالناهي هو العدل التحقيقي
 ابي العدل المنسوب الي ما هو محقق اي في الخار
 والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الي ما
 مقل وليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
 والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
 باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامانة ثابت بغير
 منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
 ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل
 غير منع الصرف ان اصل ثلث نلته ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس
 فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل عنه فقد ثبت العدل
 بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الاتي فلا
 دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر
 المثبت اولا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس الا منع
 الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
 كما سيجيء فبالعرض قوله فعلى هذا قوله لتحقيق الخ وصف
 بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروج
 محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيئ فكون وصفه بالتحقيق
 وصفا بحال نفسه وكان معنى قوله تقديرا قال كذلك ومثاب
 صفة بعد صفة لخروج او خسر مبتدأ محذوف اي ذلك المخرج

كخروج نلت فوله والاصل انه اذا كان الموحس مكررا الخ
 ليوافق الدال المدلول هذا اذ سر مما قاله الشيخ الرصي
 وهو ان الدليل على ذلك انا وحده نالت وثلاثة نلت بمعنى
 وفأيد تهما تقسيم مرذبي اجزاء على هذا العن والمعين رلفظ
 المقسوم عليه في ضمير لفظ العد في كلام العرب مكرر نحو
 فراءت الكتاب حزاء اجزءه وكان القياس في باب العد
 ايضا كذلك عملا لا سمغراء والحاق الفرد المتنازع فيه بالاعم
 الاغلب فلما وحده نلت غير مكرر انظما حكم بان اصله لفظ
 مكرر ولم يات اغنذ مكررا بمعنى نلت الا ثلثة نلتة فليل انه
 اصله قوله الى رواج اذ اريد الى تعبير الس والاولا لظهور الواو
 بدل ال في قوله وميماء وراثها الى عشاروه عشر خلاف والصواب
 محبتها قال الشيخ الرصي حاء فعأل من عشرة في قول الكلميت
 والمبرد والكوفيون يقيسون عابها الى التسعة نحو خماس
 ومخمس و سداس ومسلس والسماح مفقود بل يستعمل
 على وزن فعأل من واحد الى عشرة مع ثاء النسبة نحو السماسي
 والسداسي والسباسي والمانى والتساعي قوله والسب
 الى قوله العبل والوصف عند سيموبه وذبح جماعة لمن السب
 نكر العبل لانه عمل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكر الى غير
 مكر را واسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي
 كانت في ثلثة ثلثة علم ان ثلثة من اسماء العد وهي موضوعة
 للوحد لانها لا له الواحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل

نعم يستعمل فيما له الواحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
 لثلاثة ثلثة لما وضع لفظا ثلث ومثلك له صارت الوصفية أصيلة
 بالقياس الي وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار
 الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخر اسم التفضيل
 بشهادة الصرف نحو اخر اخر ان اخرون وا واخر واخرى
 اخريان اخريات واخر نحو فضل افضلان افضلون وافضل
 وفضلي فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد
 ناخر اي في معنى من المعاني ثم نقل الي معنى غير ولا يستعمل
 الا في ما هو من جنس المذكور ولا كما تقول جاء زيد واخر اي
 رجل اخر لا حمار اخر وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل
 الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا
 نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس
 كذلك لانه نقل الي معنى الاعتبار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره
 الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال
 باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل عما كان حقه لتعريفه عن معنى
 الزيادة المستلزمة لاحد ما ولما كان العدل بالقياس الي
 مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلاثة بل
 يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه عي العدل عن لازم بخصوصه
 واحتيج حينئذ الي تغيير التفسير بما ذكر لي يظهر صدق التعريف
 عليه علي جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معد ولغايه
 اللام يؤيد لزم المطابقة للموصوف افراد او ثنائية وجمعا

وذكرا وتانيا كما هو شان المستعمل باللام قيل كمن يد فعه
 لزوم تخالف المعدول والمعدل منه تنكيرا وتعريفا جيب
 منه بجواز هـ ول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به
 سحرا معينار هو سحر ليلتك فانه معدل ول عن السحر لفظا ومعنى
 اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراد هـ
 فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او
 لا نحو عصي فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام
 محقوظا فيه لبني لتضمته معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف
 في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقطرة كما مس حاله الرفع
 عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية
 المقطرة والعدل واما حالتي النصب والجر فبني عند هم و
 كسحي اذا اردت به سحى يومك عند الجوهرى والقياس يقتضي
 ان يكون صباح ومساء معينين كما مس وسحر مع انها منصرفان
 اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيده
 شيوع توافق المعدول والمعدل عنه في التعريف والتكبير
 لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا
 يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثني والجمع والمونث عن
 ظاهرا لو احد المذكور لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل
 في جميع التصاريف الاخر لان نقل ير من لا يوجب العدل
 على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
 في جميع التصاريف لان لللام دخلا في صورته الحكيمية وعلى

كذا التفيد يرين لا يظهر ان العدا الا في احد جمع اخرى لعدم
 احتياج اخر واواخر اليه وعدم ما دراب مع الصرف في المواقي
 قوله لا بها نوجب آه الحصر مسموع اما ذهب اليه التليل في
 اجمع واخواته فالاولى ان يعل ان المضاف اليه حذف الا
 اذا حار اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او ضاها اخرى
 صلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الماني تكرارا للاول
 او لا نعم يشترط ان يكون تابع للاول ولذا قال الشيخ الرضي
 بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه
 نحو* الاعلالة او دلالة سايج قوله وقياس فعلاء افعلى ان كانت
 الخ عليه الاكبرون واعرض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل
 اذا كان مذكوره مجموعا على فعل ايضا و اجمع مجموع على
 اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعلى
 بالتكسير افعلاوات بالتصحيح وعليه ان يعلى ويورد عليه ان جمعا
 لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ لا
 يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم حنس
 قوله والاحر الصفة الأصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد
 اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بان لو كان مصفة فاما ان
 يكون من باب احمر حمراء ومن باب الا فضل فان كان الاول
 لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على
 فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كما ساور وان كان ثانيا
 لم يكن مؤنث اجمع حمراء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي

كفضل وفضل واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل
 فعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتني من كل
 شي ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل من لوازم اسم التفضيل
 فهو كما خر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون موثقه
 جمعا كحمره كما يصح حمره وحشا في حسن وخشن بمجرد
 انها في حكم احمره منى وفيه جمع لانه قد صار اسما كما
 صرح به المصنف فلا يكون في جمع احمر معنى قوله وعلى
 ما ذكرناه من تفسير معنى التخرج من الصيغة الاصلية وتبينه
 بالامثلة لا يرد الجموع المذمومة الا بما اقتضى التفسير بها
 قوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا
 مغربي اقواس وانيبا لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة
 الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على
 خلاف قاعدة المجموع اذ من جهة انهما معد ولان على
 خلاف قاعدة المادول لا سبيل الى الاصل والجمع ليس
 الا مغبر الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول
 قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ وقال وقال الشيخ قال
الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم
 جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفرد اكان
 او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه
 الا انفر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعلى فاما ان لا يختص
 بالنداء كختم في مبالغة خاتمه اي ذاهب الى الابد فلا عدل

فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال
 في المونث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي
 بهما مذكرا لا متنع صر فهما وتمسكوا بان الاصل فيهما
 مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباي وفيه منع
 اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول من المشائخ
 واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
 العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا
 كما دأبى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثره كون فعل الجامع
 للشرطين غير منصرف واضطارا تاح الي تقدر العدل فيه
 لقتم لانه ثبت قائم وعدم قتم قبل العلمية فهو معدول من
 قائم اسم جنس واذا اختلف احد الشرطين انصرف ان قامت
 فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع
 عام وزفر قبل العلمية بمعنى السيل قلما لما سمعنا غير منصرفين
 حكما بايهما معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان
 عن فعل الجهنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله
 قدس سره ان المعدول عنه في العدل التقليري غير
نايت فلما قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه علا اسم
 جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
 علماء والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل
 على زاعم بعض النحاة قوله فاعتبريهما العدل لتحصيل سبب
 البناء اي ان ينضم الي مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له

عد لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى
 لا يوجب البناء والاليني كلام وسحاب وانما عنوا ببناءها
 ليحصل المكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة
 للا مالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
 والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله
 ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فانه ذكر
 استطرادا وفيه اشارة الى ان تقلير العدل في غير المنصرف
 قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن
 فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لثقائه
 قوله وهو كون الاسم دالا وانما فسر به لا بال دل ال
 لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين
 الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
 الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على
 ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الغياض
 الماخوذة من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا
 على ذات مالها الكثرة لما تية فانه بعيد وكذا لك المصغر
 يدل على ذات معينة متمسكة بالحقارة مع انه وصف مثل ادير
 مصغرا ويرجمع والى يدل على ان ادير متمسكة بالحقارة مع انه
 وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
 كان في المكبر فان التصغير لا يغفل بالوزن فيما اوله احدى
 الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة

لم يتعين الا بعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه
 ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
 طلحة بالعلمية والتانيث فلما هذا من باب توسع انهم حيث
 لم يفرقوا بين المصغر والمكبر فوله سواء كانت هذه الالة
 القرينة على المتعميم قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته
 فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الراجع للاصل
 وهو هو ما لا يكون الا اذا كان اسما قال الشيخ
 الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار
 الوصف العرضي والاعتدال بانصراف اربع من دخول
 لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله
 التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع
 كما هي طارئة على عمل لان اربعة للمذكور اربعا للمؤنث
 والمذكور مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيخ لانه اذا جاز
 ان لا يعتد بالوزن الا صلي في عمل بسبب عروض تاء نخرجه
 عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه
 في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس
 سره وليس ايضا بشيخ ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث
 وهذه التاء ليست التانيث بل للتذكير لان قولك اربعة
 رجال اوزيد ين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم
 من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء
 ماء في الوقف وعلل انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية

قال المصنف التاء العارضة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
 ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولي ان يقول ايضا وان
 لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيه ما بعد قال
 قد من سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات
 المعتمدة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتمدة في باب
 الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبني
 عليه شيئا واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرع له صح نسبة
 الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال
 الطرف على المظهر وذلك ان تقلد مضانا والتقلد ير في زمان
 الاصل قال فلا يضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى
 غلبة الاسم اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
 او معنى الغلبة مطلنا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده
 اليه ذهب شيخ الرضي الى ان غلبة الاسم على الوصفية مشروطة
 ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يصر اللفظ الدال على المعنى
 الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحته
 اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهرة ولا غلبة لاعتبارها في المفهوم
 قال السيد قد من سره ظاهر كلام المصنف يتخصي عدم الاشتراط
 لعدم تقييد التسمية والتقييد بالصفة وقوله ان العمل على الاطلاق
 مخالف للغة قال في الصراح اسود ما وبرزك سياه وارقم
 ما ريسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
 فلا زلي ان يقال انه بصل وتعيين الدال ولا مدخل في

ذلك لتقييد ما بصفة قال فلذلك الفاء للستيجة فيدل على ترتيب
 العلم واللام للتعليل فتفيد ترتيب المعلوم فلا يغني احدهما
 عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين
 المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف
 امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف
 عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى
 اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف
 قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجريته قال وامتنع
 اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف قال منع افعي
 ما بزرك قوله اشتقاقه من الجد الجدل محكم تافتن
 رسن را قال للطاير قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخاطه فليل
 حمرة يصول على كل شيب قال في الصراح اخيل نام مرغي كه
 اورا بغال بدد ارد قوله لتروهم اشتقاقه من الخال خال نقطة
 سياه كه براندا مياشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل
 ولا في الحال ما الاصل فظاهرا نه لم يبث واما الثاني فلان
 المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير
 ملا حظة خبث وقوة وسخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
 الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاسمكة في امخر الاسم
 مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ماء فتاء اخت ليثبت للتانيث
 لا انتفاء القيد بين الاخرين قطعابل هي بدل من اللاك فلو سمي
 باخت مذكرو صرفا ولو سمي بها مونت كانت كهند قال التانيث

قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
 في عرفات فانها مصروفة عند لان التاء الملقوطة فيها ليست
 متمحضة للتانيث فلا يعتبر في مع الصرف ولا يمكن نقل ير
 تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم نقل ير التاء مع التاء
 الملقوطة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف
 قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
 في اجل ونوعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون ح
 لازمة للكلمة اسماء كانت تلك الكلمة او صفة كحجارة
 حسنة وقد يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة
 كحجرة لكن لم يعتبر واهذا للزوم قوله لان الاعلام
 محفوظة عن التصريف بقدر الامكان اعتناء بشأنها وانما زيد
 بقدر الامكان لان التصريف قد يكون فيها ضرورة او ما في
 حكمها كما في الترخيم فانه في غير المادى لضرورة الشعور في
 المبادى للهرب عن النقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
 التي ليست من اكلهم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص
 وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال
 وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان
 كلمهم الخفيفة وتركيب جبرؤها المتناسبة ولك ان تقول ان
 التصريف في تلك الاعلام لعدم مبالاةهم بما ليس من اوضاعهم
 وان اقولوا اعجمي فالقب به ما شئت فكانها ليست اعلاما
 فلما زاد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي

اي ما يكون تاءه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للرومها قوله
 اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عند هم اضعف من
 الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف
 مستلزم له قال او تحرك الا وسط اي بالفعل فد الكهيد مع
 انها متحرك الا وسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بنقل
 احد الامور الثلاثة ان قلت هذا العمل يوجب تحتم تانيث كل
 من العلمية والتانيث وتحتم تانيث كليهما فلم جعله المصنف
 موجبا لتحتم تانيث التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط
 التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا
 دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي
 ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبيان اشأ ويقوله لبلدين
 الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلزم
 تانيثها بتا ويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها دون يلتزم تانيثها
 بتا ويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان
 اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فلذلك وان
 لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكل اسماء القبائل في
 تاولها بالقبيلة وانصح قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منها
 من الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة
 على الثلاثة ومنها شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك
 المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان مقولا عن
 مذكرا اذا اُسِمَ به اذ اُسِمَ به اذ اُسِمَ به اذ اُسِمَ به

لذ كرو وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد
 من التاء منها صيغة المذكور وتانيها ان لا يكون تانيته محتاحا
 الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيته بتاويل الجماعة وهو
 غير لازم لجواز تاويله بالجمع وتالثها ان لا يغلب استعماله
 بحسب معناه الجسمي في الصل كرتن ان تساوى استعماله مذكرا
 وموننا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله موننا فضع
 الصرف راجح وان لم يستعمل الا موننا فضع الصرف واجب
 السرف في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول
 بتسميته طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال
 بالعلمية ما طرء وعرض فلم يبق التانيث والسرف في اشتراط
 الثالث ان الحكم للغائب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط
 قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
 فيما هو على خمسة احرف وبالسبب الحرف الاخير في الزائد
 على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق
 اللثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلا
 تبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلا
 ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف
 المعرفة او ان يعتبر الحيشية اي المعرفة من حيث انها معرفة
 قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد
 بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية
 ما قبل التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية

اي عامية ما فيه التانيت قلنا هناك لام ابدل من المضاف
 اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون
 اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فلزم التكرار في اشتراط
 العجمة قلنا للزيادة قوله في العجمة قوله بان يكون حاصلة
 في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
 ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تائيره بالعلمية لا تحقق له
 الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها معا ثم لتحقق
 العلمية قوله يجعل غير المنصرف مصرفا او في حكم المنصرف
 قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا سبني على ان السبب
 الاخر في اجمع واخوانه الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف
 بالاضافة المقدره او اللام المقدره كما ذهب اليه جمع قوله
 وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في قوله زدا فيه
 علمية مؤثرة على اصطلاح غيره اذ على التجوز ابي بارادة
 العام من الخاص وفيه ان كون تائير التعريف مشروط بتحقيقه
 في ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية
 وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم
 باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتبكير اظهر
 لان الفرعية بنقابل التبكير والتعريف يذكر في مقابلة
 التبكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
 لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى المجيد في لغة الروم
 قوله سمي بها حد رواية القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله

وانما جعلت شرطاً للح تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي
 وهوان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام
 العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف نلامهم
 فاذا وقعت فيه اولامح العلمية وهي منافية لللام والاضافة
 فامتدحت معها اجازان بمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين
 رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على
 ما هو عاد ية وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
 وقوعه فيه لما تقرران الطاري يزيل حكم المطر وعاءيه فيقبل
 الاعراب وباء النسبة ويخفف ما يستقل فيه بحذف بعض
 الحروف وتلب بعضها نحو جر جان واذا ربنجان في كركان
 واذا كان باكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولامح العلمية
 قبل اللام والاضافة لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر
 كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الا وسطا ذهب سيبويه
 واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار
 لتحرك الا وسطا لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول
 وكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري
 الى ان نوبجا كهذا وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او
 غرة تحتهم منع ما هو وجور ولا يخفى ان ذفا عه بما ذكره الشارح
 قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم
 يسمع نحو لوط غير منصور في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي
 اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع

صر فيها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ذ لا يرجع
 اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلومثل بملك اسم ابي
 نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التثنية على
 ما هو الحق منه ويجوز ان يقال لان غرضه التثنية على ما
 هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم
 انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف
 لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر و
 لان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع
 صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية
 او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع و يجوز ان
 يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر
 تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة
 منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة
 ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها
 هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال بناء على انه لتصرفه
 غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار
 على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسورا وثلاثة
 اولها مكسور فلا يرد النقص بصحاري وكالات قوله لانها
 جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو
 تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة
 عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف

قوله بغير ما ه الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا ما ه
 بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل
 لا مجال لانك كنت بما يغير المال وهو خبر اخر بشرط اوصفة
 لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى اخره فعلى الاول
 يكون قوله بغير ما ه مقيد بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيداً
 بخلافه قوله جمع فارمة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان
 صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره
 الحاذق ويقال للبعل والحمار فاره بين الفرومية ويقال للفرس
 جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رايح ايضا قوله
 لانها لو كانت مع ما ه كانت على زنة المفردات ان قيل التاء
 غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان
 كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الازان كما في وزن
 المفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم
 استعمال اشاعت وفران وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة
 في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعة في جمع اشعني لانها
 بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في
 جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع
 مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا
 يياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير
 منصوب قوله فانه مفرد محض لا يصح الامعالة المفرد معه
 بخلاف فران فانه جمع محض لا يصح الامعالة الجمع معه

قوله جمع فرزين او فرزنان هو معرب قالوا ما فرائضة فمنصرف
 قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر
 الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفه
 لان المنصرف صار اسما فيجوزا اعتبار اسميته وان المراد نحو
 فرائضة وان المراد اللفظ هذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون
 غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تمهيد للمناسبة ومشاكله المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منوزا قال
 وحضا جر علمه للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به
 قلما يخ عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيخ من تلك
 المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز
 ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى اللفي فانه
 ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من نقل يم معمول المدخول
 وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفي
 ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس
 كذلك لا امتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ
 علم بالرفع على انه خبر ممتد محذوف وينبغي ان يكون الجملة
 اعتراضية لا حالية ليغزوا الكلام عن ذلك الابهام قوله بل
 للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية بالوصفية
 لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
 المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
 للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع

ابهام منافيا للعلمية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام
 المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يحوز ان يبقى شائبة
 من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى
 الوجود فيه كما اذا سميت شخصا احمره بالاحمر قال قدس
 سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكور و
 الجمع ضباعين كسرجان و سراجين انتهى قال في الصراح
 حضاجر كفتار و ضبع كفتار و ضبعان بالكسر كفتار نرضعانة سادة
 وهذا ايوانتي الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والالكان
 بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة ليجوز ان يكون مثل احمر
 علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله
 علما للضبع انه علم ليجس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
 هذا التناول له على تسليم تانبث الضبع وقد عرفت ما فيه
 قوله لا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية
 الملائمة قوله وهو لا نكر في موارد الاستعمال او من هب الاكثر
 قال اعجمي خبر مبتدأ محذوف قال حمل على موازنه
 لانه دخيل والد خيل يميل الى المجانس وانما لم يصنع
 من الصرف اخر المعرب مخفقا حملا على موازنه من افعل علما
 لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كما غلب و البحر قوله
 لكنه من قبيله حكما الخ اعترض من انه ام يعد الحاصل على
 الموازن من الاسباب وقد اعترض عنه بانه سبب على سبيل
 الاحتفال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هو لاء ان

يقولوا الجمع وما شبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا

أي قد وتقديرا قوله وكأنه سمي كل قطعة من السراويل

سروالة هذه عبارة السيد قد من مرة انما قال كأنه لان

السروالة لم تجي بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بخني

قطعة الخرقه فيكون المفرد كالجمع مفردا وانما لم يجعل

جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان

السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا

المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من

المعنى الجمعي الي هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع

اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من

اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الي الواحد في الاجناس

لم يجز نعم جاء في الاشخاص كهدائن اجيب بان ذلك في الجمع

المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتغل على الاقطاع

جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب سرازم جمع

شزيمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على

الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال

اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم

الصرف غالبا والصرف معلوبا كان لفظا اذا في الاول واقعا موقعه

وفي الثاني واقعا موقعه ان للمشاكله قال فلا شك بالنعص

به على قاعدة الجمع لا يخفي ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى

لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا

اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها وا ثبات الحركة ثم
 جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بتعويض التنوين
 عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للسالكين قولهم جوارى
 لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيلة وعليه قول الفرزدق
 ولو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليها *
 ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل هو الياء بتشد يد الياء
 حذف الياء الاولى وزيدت الالف للشباع ولا يخفى ما فيه
 من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين أو أكثر
 كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناشبه ان
 يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف
 مهنا لا مطلق التركيب فيصح التعريف جمعاً لا يقال فاذن
 لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجمعول كلمة
 واحدة لا يكون الا علماً بالاسم المحصر لجواز ان يسفل او لا
 الى معنى جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى
 معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سام فنقول العلمية
 شرط لتحقيقه وتبوته لا اشتراطه قوله من غير حرفيه جزء
 ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
 نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديداً الالتصاق
 بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي
 يناسب ان يعد سبب بخلاف التركيب من الاسمين بنا ويا
 كان او اضافياً ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الزوال والانحلال وليستحق سبب
 اخرى حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم
 فيه وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اى ان لا يكون
 ذلك التركب ملابسا لهمة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
 نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
 المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا منناع
 اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما فى الجزء
 الاول وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس
 بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله
 فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع شيىء اقتضاء
 امر لا يحوز ان يكون فيه اقتضاء ما يصاده سيما فى مادة
 واحلة حكما فان المركب الاضافي فى حكم كلمة واحلة قوله
 من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات
 المحكية عند جمع ولا يبعح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم
 يظهر اثره لفظا قوله كانه اكنشى انما قال كان لان الماكور
 فيما بعد مع بعد حكمه لما يتضمن حرف العطف بالفعل لاما
 يتضمنه تحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب
 بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علماء معرب غير منصرف ومن
 ههنا ينقل ح جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم فى منع الصرف
 قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل
 فى معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل

الواو بمعنى مع ذلك اعتبار العطف اولاً ثم الحكم عليه بقوله
 ان كان الخ قوله لانهما من الحروف الزائدة بالفعل فلو
 احتتم لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان لجهلان
 يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحسن ويصح ح
 قوله لمضارعتهما الفيتا نيت في منع دخول تاء التانيث
 لما كان منع صرفهما دائراً عليه وجود اوغل ما جعله وجه
 الشبهه ولم يجعل غيره من الوجوه وحها للشبهه لان
 الوجوه الاخرتساوي الوزنين صدر اسكران وحمراء
 وكون الزائد تين في سكران مختصتين بالمد كسكر كما
 ان الزائد تين في حمراء مختصتان بالموث وكون الموث
 في نحو سكران صيغة اخرى متنالفة للمد كما ان المد كرفي حمراء
 كذلك ولا يدور عليها مع صرفهما الا ترى الى صرف ند مان
 مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله
 اما كنهما مزيدتين وقرعتهما للمزيد عليه لا يظهر على
 هذا التقدير وجه اشتراطهما انتقام التاء الا ان يقال وجهه
 ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
 الفرعية التي توتران بسببها قوله وامامسا بهتتهما لاني
 التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب
 من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلما السبب اما المشابهة
 او الماثبتة فان كان الاولى فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان
 كان الثاني فيه فلهما زيدتا عليه لكنه سبب غيرا صيل لتوكتف

على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلاحه فيه الى
 اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول
النسب لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر
 قوله لا الاسم السائل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل
 للمحمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير
 باعتبار ايهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله
 ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم
 فيه انه مخالف الشرط السابقة لكن يخلو عن لزوم تناقضين
 اعتباري الواحد والتعدد كما في التوجيه الاول قال
 شرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
 شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كاللغوي التانيث يقوم ان
 مقام علتين قوله اولي او ليتمتع او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في
 التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم
 حركات الالف وفي الصفة لم يجمع كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
 لكن المونث ح مع التاء قال او صفة فيه انه عطف باو علي
 عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل ار
 لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان
 الترويد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفرد
 لا يكون الا في احد لهما ويحتمل ان يجاب بان والتنوين قوله
 انه متيگان مونه فعلي الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم
 اجتمعا وهما وحكما واح بالانصراف قد افاده ان وجهه فعلي

ليس مقصودا لئلا يتبادر الى بال المطلوب منه انتفاء فعلانية فعله ولعل ذلك عنده
 الى ما ليس مطلوباً بغير مناسبة بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل
 بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المطال الى صحة
 بقيل انقلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عند هم انتفاء
 فعلانية كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب
 قلنا لعل المطلوب عند هم انتفاء موكدا مبني على دليل لفظي
 والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لو حود فعلى
 قوله لانه صفة خاصة لله الخ لقا تل ان يقول اختصاصه به
 تعالى في الاستعمال لاني الوضع فاذا انظر الى الوضع كان له
 موث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء
 واما بالالف وهو الراجح لان فعلى اكثر من فعلى فعلانية فعلى
 الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي
 ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان البابت
 بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وقد ما ن لما كان المراد بند ما ن
 اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر مهنا
 الامشاكلة المسمي قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
 الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالامضافة في قوله
 وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا
 لم يحتج الي قوله فشرطه ولفظان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه
 على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية
 ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل

في اكثر نسخ المن به والضمور راجع الى الفعل وصمير يختص
 راجع الى الوزن او بالعكس وذو الصرب كما هو المشهور قوله
 وكان لك بذ من بذ والمال اي اسرف قوله وخضم من خضم
الشيخ كله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعرابية لم يضع
 بالشام يقال هو بيت المقدس قوله ومل ضرب على الباء للمفعول
 وزن فعل مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا ذئيل
 لوزبة وقيل العرب قد يمتقل الفعل الى اسم الاجناس وان
 كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
 فيجوز ان يكون مفعولا من ذئيل بمعنى اسرع واما ذئيل علما
 لقبيله فيجوز ان يكون مفعولا منه ومن دال بعني مشي مشيا مخصوصا
 والتغيير للذئيل على العلمينه كما قيل في شمس شمس بالضم
 واما الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فشاذا ان
 قوله ولم يذهب الى مع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس
 التي ان توزن المشتركة بين القبيلتين توتر وذهب عيسى الى
 تائيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع النيايا*
 ولولا ذلك لثون جلا ويورد بانه ان كان علما فحكى مع الضمير وهو
 لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي
 انكشف امره او كشف الامور قال ويكون انما لم يقل بدله او يغلب
 كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لم يذكر ان منصرفا مع انه
 غالب في الافعال ولم يجيء في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم
اسم اجرا سود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال

في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعلمه لم يجز
 فيه ما يتحرز به عن ذلك المحذ وران قلت هذا الوزن انما
 يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعية
 وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا
 زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت
 لا طرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
 بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقريضة المقابلة لعل
 وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان اولم منع الخلو
 وان النسبة بين الشقيين العموم من وجه لا فتراقهما في
 شمر واحمر واجتماهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخراج
 معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وتباعد
 وافتعل وافعل قوله اي اول وزن الفعل آة لما كان المراد
 من وزن الفعل كون الاسم علي وزن الفعل صح رجح الضمير
 الى الوزن والى الموزون كما هو المقص قوله زيادة حرف
 او حرف زائد على الاول صح لفظا في لان الصفة تنسب
 الى موصوفها بقی وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة
 بين قوله وله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة
 العام الى الخاص بقی وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله
 من حروف اثنين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهرق وهرق من
 اراق ما ضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع ابتاعها لرائد
 سوا كان بالحذف كيسم او بالقلب كعلي او بالادغام كما مشهور

او بالرد الي ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
 لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط
 للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في
يقول من لحم يبقل واخش اسمين جاء يقول واخشي قال
 غير قابل اي حال كون الى اخره حال من ضمير اوله وانما لم
 يجعله شرطاً للشق الاول لانه لا اختصاصه بالفعل لا يقبل التاء
 اصلاً قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء
 بحسب الوضع فلا يرد العوض باسود اذ قياس مونه ان يكون
 على فعلية قال ومن ثم استمع احمر وانصرف يعمل قيل في
 دخل وجود الشرط عملة للمشرط ونظر لما تقرر من ان الشرط
 يثبت بالسبب لا بالشرط وقد ينفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط عملة
 للحكم بالمتاع احمر وانصرف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
 سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية
 لا بالنظر طيبة المحضة عند الجمهور خلافاً لجماعة حيث قالوا
 تانير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الاتحقق
 السبب فيه وهو المشابهة بالالف التانير المبدوءة قوله بواحد
 من الجماعة اي لمفهوم صالح لان پرواديه واحد من الجماعة
 قوله فانه اريد به المسبب بزيد والالم يصح توصيفه باخر لانه
 نكرة قال لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مباح
 بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه
 بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد

للاعطاف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيّد
 ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
 بفعل واحد بلاء اطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل
 معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخبر عبارة
 ولعل المكتبة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف
 والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب فوله كما في عمرو واحمد
 اتفق السجادة على ان العلمية موزونة مع العدل في اسم لم يوضع
 الا علما كحصر مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف فبل
 العلمية كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيره مع
 العدل في اسم كان غير منصرف فبل العلمية كالثلاث ومثلت
 فلذهب اكر النجاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
 زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبار العدل
 الاصيلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق
 واما اخر وجمع واخوانه اعلاما فغير منصرف عند سيبويه استبارا
 للعدل الاصيلي ومنصرفه عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم
 من ان القاعدة المذكورة منقوضة بنجاسة جماعة للعدل والوزن
 والعلمية فان العلمية موزونة فيها مع انها غير منصرفة بعد المتكبر وقد
 يدفع ايضا بان العلمية غير موزونة معها لا استقلالهما بجمع
 الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان
 ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم
 قوله اي لا يوجد شيع من الامثال اثر يعني ان المستثنى منه

ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي
 هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهومهما
 مرددا بين مجموع السببين واحدهما او مفهومهما مساويا
 له اعني ما يجامعه العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا
 المعنى وان كان منحصرا في احد هما لكنه اعم منه بحسب
 التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال
 في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
 مجتمعة كما في ازربحان قوله وايضا قد عرفت به بنسب
 المقصود خروجه على وزن افعال حيث قيل انه معدول عما كان
 معه اللام او الاضافة ومن قوله ولما كان قول التلميذ اظهر
 الخ يجعل ان يجعل الا خفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول
 سيمويه ا صلاح انه مضاف للفاعل الحقيقة عند امتناع نصب
 اعتبارا بتقدير اللام والقول بان منصوب على الظرفية او الحالية
 له وكونه يدل الاشتغال بعيد قال في مهمل احمر عالما حال
 من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعال التفضيل
 وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعال
 فعلاء ولذا لا يعمل افعال التفضيل في الظاهر دون افعال فعلاء
 قوله حتى صار افعال اسما اي صار ملحقا به كقولنا قال اعتبارا
 يجوز ان يكون مصدر الخالف لان ذلك لا اعتبار نوع مخالفة
 قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدول يجعله
 كالبايت قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية

في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
 الالهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
 تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش
 قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في
 نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
 الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا
 يؤثر قال لما يلزم علة للنفي لا للمنفى قوله فان العلم للخصوص
 والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض
 وام يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات
 معاني الاعلام والارصاف والتقابل بينهما بالعرض قال في حكم
 واحداي في شان اثر وتصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد
 منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ
 هو واحداي بالتويع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية
 والعلمية لتعدد المنع قوله قل نقل يراحد الضدين الربل نقول
 ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان
 لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص و
 هو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لا اختلاف محلها وهو
 المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال
 المشترك في المعنيين وان لم يجوز ذلك ليس للتقابل ولك ان
 تقدر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي
 بازاء الوجود العميني فكروا ان يكون في عالم اللفظ ما ينذر

في عالم العين اولا يكون فيه في با دي النظر وهو تاثير الصدين
 في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا
 وانما قلبا في با دي النظر لان الضدين قد يوتران في امر واحد
 كالكميات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي
 قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حاله تاثيرهما
 في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب
 غير المصروف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني
 انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلاتاء
 من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية
 مجازا فالظان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله
 اعني اللام والاضافة ونسائرا لخواص كالفاضية والمفعولية
 قيل رجه ذلك انها مغيرتان لمذلول الاسم بخلاف البواقي
 قوله وحيث ضعف الحج قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان
 المتحويين كالثابت لوجود خلقه وهو اللام والاضافة اوانه
 محل ولا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان
 الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية
 تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان
 العلم في الاصل مصدر او اوصفة كالفضل والحسن قوله
 كالصافيات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل
 الذي يقوم على ثلث قوائمه واقام الرابعة على طرف الحافر
 ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات

دلالة الجمع على الجنس لا على فردة فعلى هذا التفسير يكون
 جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو ما موقوف وقف
 الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
 محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات
 هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل
 على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال و
 انواعه رفع وخصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما
 يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
 المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بالنظر الى
 خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقتة كما
 يجوز مطابقتة للمرجع لميات بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت
 معنى الجمعية وافحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
 او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
 لم يتل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما خفي
 فاذا اخذ لما خفي تعريفه صار من قبيل اخذ المرفوع في تعريفه و
 لئن نزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولانه خال عن
 الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
 المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتغال الاسم عليها
 ان يكون موصوفا بها اي كما وصف بها فان الحركات والحروف
 الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
 وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعلوم للنسبة فالرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه
 ملابساً لها ملابسة التل لجزءه وتضمنه له او ملابسة المطر وعليه
 لطاري والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معني
 الرفع المحلي انه في محل الرفع الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي
 هو هذه الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست عاماً
 للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له
 والاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققاً
 او موهوماً اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر
 ظاهراً قوله وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم
 ظهور اشتجال الاسم على علم الفاعلية وجعل اللام للعهد كما
 ذكرناه انفاً قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن
 ابتداء ائمة اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ قوله او مما
 اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعاً الى المرفوعات بضرب
 من التناويل ويوافق قوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة
 الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيد انه قد يحذف
 كقولك ما ضربواكرم الا انا وقوله يد لك اي رأي ويدفع
 بانه ناد وهو لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى
 بالله ويدفع بانه ناد وغير مطرد والحرف زائد قوله التي
 هي اصل الجملة لا شتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله
 ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ
 فانه على مبي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في

المر فروعية اقوى من المبتدل أو لا يعارضه ما ذكره في
 المبتدل لأنه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لأنه باق
 ولأنه ما عداه يصلح ان يراد اليه فهو ام المر فروعيات كما
 ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كماله قوله ولأنه
 يحكم عليه بكل حكم ولأنه يحكم عليه بمتعدي فله استيعاب وهو
 فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر
 العامل في قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد بهنا
 بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
 مثبتة كانت او منفية صحيحة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع
 بعد ما لا يخفى بعد ما عن التعريف لانه يشبهه او للتنويع
 للشك او التشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل وفي
 الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعمله
 حقيقة قال وقد م الجملة حالية بتقل يرقد والضمير فيه راجع
 الى احد الامرين المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد الى
 ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد ولو اريد
 الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد م لرفع
 توهم الدخول واليه مال المصنف في الشرح قوله والمراد
 تقل يمد عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب
 نقل نوعه بقرينة انه بصد تعريف نوع من انواع المرفوع
 ويجب ان يكون المعرف واجزاءه من لوازم المعرف
 والسرف في لزوم نقل يمد الفعل ان غرض المتكلم في نقل يمد زيد

على قام نعيين ميتل الفأثة وان المصطب يرفع في انظارها
 وفي تقديم قام على زيد تعيين الفأثة وانتظار محلها فلو ذم
 زيد في قام زيد لا نقبل الغرض نقل عن الكوفيين جواز
 التقديم واستدل بانالوجعلما زيد في زيد قام فاعلا وجعلما
 الكلام محمولاً على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار
 وتغيير محل الموجود اهنون من انبات المعدوم ولهذا قالوا
 ليس في زيد اضربت الا الانصب ولا يلزم عليهم نصب كله له
 اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكن احكم اخواته قوله اي اسنادا
 واقعا إشارة الى ان مولد على جهة قيامه به متعلق باسناد وصفة
 لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شي
 لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
 قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مولد له يقال عملت هذا
 العمل على وجه عمالك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله
 نوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك
 علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لا سر
 واتصاف ذلك الا مر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان
 مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
 فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت
 شيع لا مرثونا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير
 فتعبيره تعبیر القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو
 نفس القيام فلما للقيام افراد بعضها بماثل بعضها له احتياز

بهذا القول عن مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر والمجهول
 لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كه احب المفصل واليشخ
 عبل القاهر فانهما ما لا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين
 البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لوقال ابواه لكان نصا
 فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان
 مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قام قل والاصل الخ
 هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد
 ما سيد كره فليس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على
 قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق
 قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الي ان قرب الفاعل من الفعل كانه
 بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل
 يبتني عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ فقيه
 زيادة تشويق الي استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا
 الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس
 بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الي مفعوله
 الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الي المفعول
 بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل
 ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قرب من الفعل ورجحانه
 لكن قد يزول ذلك لاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او
 وجوبه وينظر ذلك ما يقال ان الماء بطبيعة يقتضي البرودة
 لكن قد يزول ذلك لاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي

لم يقل ان يليه مع انه اخصروا شمل لشموله شبه الفعل ايضا
 فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة
 الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبهه الفعل ملحق به قوله
 لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول
 الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة ومقوم
 لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة للالتفات على النسبة كانت
 جزء الفعل كذلك الفاعل للالة على ما هو في قيام النسبة
 كان في عدا اجزائه قوله ويدل على ذلك دالة ان كما ان
 السابق دل عليه دالة لم يدل ايضا تلك الالة وضع اعراب
 الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك
 اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال
 الاول وامتناع الناني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتيب العلم
 بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل
 فيكون من باب الاستدلال بالعلل على العلة فلا استدراك في
 الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
 وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه
 لثبوته على تقدير تساويها في المرتبة فلا يصح الاستدلال
 بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقلد
 الشيء على مرتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم هو انه
 تقلد بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت
 السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب

موضع المسبب قوله خلا فاللا خفش وابن جنى بسكون
 الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل وفيه
 انه لا يقتضي تقدّمه على الفاعل نعم يستدعي تقدّمه على
 ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولي تمييز ذلك وليس
 للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تمييز
 الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
 المضاف اليه غير عملة وفيل تمييزه للضرورة اذ لو لم يضر
 لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز والتكرار وهو قبيح
 وفيه ان ارتكاب القبيح اهن من ارتكاب الممتنع مع ان
 مثل ما ذكر جاز مهنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة
 غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال
 الداني يقتضي الغاء الاولي في الاسم الظاهر فلما ظهر لم يظهر
 كونه ملغى قوله جري ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب
 العاويات اما شرار الناس او حقيقتها فالقدس سره في الحاشية
 عوى الكلب عوايا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية
 وقعت على سبيل التفاؤل بان الاء قد احييت قال اظنا
 تمييز اي اذا انتقي لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان
 اجزاء الفرد متضمن لاجزاء جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض
 متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم
 ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي

هو الفاعل لا يتقال الذ من من احد المتعا بلين الى الاخر
قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو
ضربت موسى حبلتي فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل
بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الط في تابع احد هما
واتصال ضمير التاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا
نشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة
التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بما امتناعه يعني ان
التقدم بالثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الا بينهما لما سيدكره قدس سره قوله فللمنحرز عن
الالتباس المخل بالمقصد مع رعاية النظم الطبيعي لفائل
ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقدم
المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى الالتباس بالاسمبة
التي تخلل بالمقصد قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي لزوم
خلاف المفروض قوله مع مجواز ان يكون عمر ومضروبا
لشخص اخر هذا اظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيد او
ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه
السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يحد ز

لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
 ان يكون تابعا له او معمولا لغيره مما مله او مستثنى منه فكانه
 قد س سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما
 ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
 احد احد الا عمر ازيد كما ذهب اليه الجماعة من النحويين
 اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف
 وللجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا
 الذين هم اراد لنا بادي الرأي اي ما نريك اتبعك احد
 في حالة من الاحوال الا الذين هم اراد لنا في بادي الرأي
 اي بلاروية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر
 اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف مما يكفيه راحة
 من الفعل قال واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفة او صفة
 ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
 بالاجبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واجرم هندا
 وحل ضرب غلامها قال وجب تاخيرها لم يقل وجب تغذيها
 اي المفعول لانه ذاكرا حوال الفاعل قال لقيام قرينه مقام
 الفعل في الدلالة على ما هو المراد واللام للوقت لا للاجل
 لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان نقد الخبر الخ
 ولان السائل عالم بصدر والفعل جاهل لخصوص من صدر
 عنه الفعل فيسأل منه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين
 الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيع عليه لانه هو المقصود في الجملة

الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل
 يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
 غير متردد في الحكم و زيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسم
 فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد افي المال
 المفروض مبتدأ الاذم ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان
السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقويم المسؤل عنه قوله
 يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لك
 تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن المعارف الرومي قدس سره
 ان يزيد منادى تحذف حرف الداء والجملة الدائية معترضة
 وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما
 وقعا في شدة ونعمة بسبب موتك بايزيد ناسب ان يبكي عليهما
 وذلك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينه السؤال المقدر المدلول
 عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وه
 منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قال الخصومة اللام
 للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
 ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله
 متعلق بصارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من
 الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة
 مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال
 منه ضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذ كان الامر هائلا
 لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من

غير وسيلة اي بغير علقه و ساقه حتى يقال اختبطني فلان و
 اصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
 قوله و الطوائج جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
 اعشب فهو عا شب و لا يقال مطيحات على القياس و يجوز ان
 يكون جمع طائج للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح و طاح
 يطيح اي ذهب قوله كلوايح جمع ملقحة من الالفاح ابستن
 كردن يقال رباح اواقح اي للسحاب و لا يقال ملقحات قوله
 و ما مصدرية لانها امكن من الموصول بمعنى التي اهلكتها
 الطوائج من الاموال قوله و مما يتعلق بختبط قال قد من
 سره في الحاشية و تعلقه بيبكيه المقدر مما ياباه سليقة الشعراء
 لانه لما بين سبب الفسادة ناسب ان يبين سبب الاختباط
 ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائج يزيد مما
 لا يلزم لان علة البكاء باهلاكه باي سبب كان و ايضا الطوائج
 بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في
 كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان
 التفسير بعن الابهام اوقع في النفس و ذلك المفسر اما فعل
 صريح او حرف يودي معناه مثل ان الدالة على النيموت بشرط
 ان يكون خبرها ما ضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر
 و ذلك فيما بعد لو خاصة نحو * و لو ان ذات سوار لولطمطني
 فان لولشرط وجوابها محذوف و التقدير يسهل علي و يحتمل
 ان يكون للتمني و هذا مثل يضرب لمن يتاذي ممن دونه و اصله

ان رجلا شريفا لطمته امه قوله فعل فت الجملة انما يقدر رجلمة
 لانا نفهم نسبة ثامة ونعم غير صالحة لا فادتها لانها حرف غير
 مستقل بالمفهومبة قال واذا تنازع الفعلان من قبيل نجا ذبنا الثوب
 قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراى بالفعلين العاملان على
 طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله
 في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
 وترحمت علي ابراهيم وح يكون الاخير كالغائي والبواقي كالاول
 عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كاللغائي عند الكوفيين
 قوله اقتصا را على اقل مراتب التنازع واولها قوله معصوم
 للفعل الاول انفا فلما يجري فيه التنازع بين الغريقين سواء
 اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر قوله
 اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم
 مفقود اذ هو الموتر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازع
 معهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه
 او بعوموم ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل
 حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك
 التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق
 على التحقق بمرتبين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين
 لوجود ان كل منهما معوم ولا حال الصور الذي هو مبدا
 للتحقق قوله ويصح ان يكون مومح وقومه في ذلك الموضع
 اي لا ياتي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا

لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبي وحسبهما
 منطلقين الزيد ان مطلقا لا يابى عن وقوعه معمو لا للفعل
 الباني بل يابى عن ذلك ثنينة المفعول الاول والتشالف بين
 المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث الاء و اوع في
 ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمو لا لغير ذلك الفعل يظهر
 الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضمارة اي استتاره
 كاستتار الضمير هكذا لو لو فيه ان الفاعل هو المتكلم و
 هو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو وكان له اوجب
 هو الاتيان بالضمير العائب فكان الامر كذلك فالانسب ان
 يقال يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل
 الا بعامله وبما هو كجزء له والاليس عاملا ولا كجزء له واما
 بطريق الانفصال فلانه في صورة امتياز فيه وكل من
 الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة
 ملحجة التي ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بما لا يخفى ار
 بالاضمار المحالف للامتياز فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين
 في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك
 ما ضربت الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
 القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله
 ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك
 لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي البصريه
 فاحتج الى الاستثناء ويوافق على رأي الكوفية فيكون من

تارة يرجع الاصل السابق وما ذكرنا قتضاء المفعول فلتتميم البحث
قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الاحكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر فلما
لعل المراد جواز القطع بالاضمار فيه لكن لما لم يستعمل
الابطريق التحذف بهن ينبغي ان يعدل ولا يجاب بان اندعي
المهمله لا الكلية لصحة المهمله على تقدير اطلاق الاسم قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق الفتح عدهم
الح قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او لا زيد منا بعة الكسائي
في مذهبه لا نهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحدف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كل لك قال فقد يضمون الط
بحسب اللفظ بجزء وبحسب المعنى انه بيان لا قسام انتازع
وح يكون الجزء قوله فان اعصات او المقدر الذي هو جار
اعدل كل منهما او تختار كما في بعض المنع قوله ليس هذا قسما
ثالما من التمازج المذكور لانه تمازج في ظاهر واحد كما يدل
عليه افراد ظهور تكميره ايضا قل مختلفين حال والعامل فيه معني
فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الي تمازج
القطعين المبدول عليه بقوله اذ انتازع الععلان لان العامل
نفس الضمير فيكون هذا التوكيب مثل هذا زيد قائما في ان
العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب
وعلم لزوم الفصل بالا جنبى ووجود الاستعمال الشائه عاجبه

ان قلت اذا كان القرب مر جها كان ينبغي ان يوتي بجواب
 الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والمقسم لاجواب القسم مثل
 والله ان اتيتني لا كرمك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي
 القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان
 القسم اقوى في اقتضاء التصديق وقوله لحوال الاضمار قبل الذكر
 في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان
 منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان
 وضمير نعم وجلاد ربه وجلاد نزع في جواز الاضمار قبل
 الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه
 بل كان مذكورا لكونه فاعلا ومفعولا الى غير ذلك فمنهم
 من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يحكون
 مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من حوز في العمدة كما
 نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر
 لانه قد جاء بهل ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله
 وللزوم التكرار بالذکر وليس من باب التكرار اظهار المفعول
 في نحو حسبني وجسبتها منطلقين لزيد ان منطلقا لا اختلاف
 اللفظ افراد او ثنية قوله دون الحذف ظرف لا ضميرت قوله
 لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قلب اعترض
 عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو
 ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف
 بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم

يحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء
 الساكنين وقد اجيب عنهما اما من الاول فلان المصدر قد
 ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لالفاظا ولا تقدير او اما
 عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف
 نسيا والمحدث وفي باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث
 لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
 المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيد او منزلة اللازم فلم يكن
 من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل
 بلا فاعل في مثل ما ضربت واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر
 عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانها في عداد
 المستثنى وزيد ومن تزي يزي قوم فهم ومنهم واما عن نحو اسمع
 بهم وابصر فبانها ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانها في زبي المفعول
 للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن
 الابخير بين قيان الضمة والكسرة بعض الواو والياء
 فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قال خلافا
 للنكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول النكسائي خلافا قال
 وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الغراء قوله روي عنه
 تشريك الرافعين فيلزم تنوادر العلتين على معلول واحد وذلك
 ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة الموارث الحقيقية عندهم
 قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية
 الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ذلك

ان يجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار
 الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جازانه جاز اتصال
 الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه اوبان
 تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواضع خلافا للفراء
 فانه لا يجوز كذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترط ان
 استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه
 لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب لان مفعوله بالحقيقة
 مضمون المفعولين لانه متعلق بالحسبان والعلم فلو حذف احد
 مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه
 يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلاهما في الظاهر مفعول
 برايه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يدخلون
 بما اتهم الله من فضله هو خير الهم اي بخلمهم هو خير الهم قوله
 لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفعلة اعترض عليه بان
 العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه
 وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفعلة
 لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
 لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو
 قبيح قوله علي المذهب المختار والوجه المختار على اتفاق
 الطائفتين ولما كان الحذف وجهها مرجوحا حمل قوله تعالى
 هاؤم اقروا واكتابيه على اعمال الثاني والالزم حمل اقص
 الكلام على الوجه المرخوخ قال الا ان يمنع مانع اي اضمرت في

جميع الاوقات الاوقات منع مانع قوله وهو انه لو اضمير مفعولها خالف
 المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله وايراضير
 مننى خالف المرحح قال الشيخ الرضى حازم خالعه الضمير للمرحح
 اذ لم يلتبه المحذوفة بينهما اقل الله تعالى فان كانت واحدة وصله
 ان كان نساء والضمير للولد لا في نحو: جسمني وحسبته بما اياهما الوردان
 منطلقا وفي التفرع تحت للفرق البين بين الاصل والفرع
 قوله ولا يشفى انه لا يتصور التمازج اليه مدي على ان تاويل
 المفعول الاول بكل واحد مما لا بعد ابعه قوله لما استدل لا يقال
 لانه ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا
 لزم حمل كلامه على الوجه المرحوح وهو حذوف المفعول لانا
 تقول الحذف لصورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة
 المعيشة زندكاي والوجه بان زيد كاي كسد والمراد هو هذا اقل وقول
 امرأ لميس صرح باسمه تسببها على قوة الاستسهاد وضرورة الجواب
 عنه وقوله كها ني يدل انهما لقوله قول امرء قوله على نقد ير توجه
 كل من كها ني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كها ني
 اما اذا كان الجملة حالية او معتبرة او معطوفة على الشرطية فلا
 يلزم هذا الفصاء قلنا لا يجوز الاول للروم تقيد الجراء بنقيض الشرط
 ولا الاخيرين للروم حمل الكلام على الماكين دون التاسيس مع ان
 او العطف والاعتراض تموء عن ذلك وذلك لان نفي السعي
 مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البايخ فيكون
 اخص من الطلب ونفي الحاض لا يستلزم نفي العام قلنا المراد

بالسعي مهينا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب
 البليغ قوله لا استتر امة عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزءا
 له قوله وثبوت طلبه لما في نكل منها ما ما فانه لعدم السعي
 فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما ما فانه لعدم
 الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلي هذا
 ينبغي ان قامت يلزم ح. عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما
 اسعي قلنا لانم انه معطوف على الجزء اجواز ان يكون
 الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل
 البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجددا
 لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجدد الموثل
 ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجدد
 بالموثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك
 انه لما قال طلبت المجدد كان متوهم ان يتوهم انه طلب
 مجددا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة و
 عدم الانكباب على طلب الغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعي
 المح لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة
 هنا اعتبار المجدد البيت الاتي وهو مقيد بالموثل فالمناسب
 نقله مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
 واشترائه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور
 في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظه كل فلعله اعم للاشعار
 بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور والفاعل التبعة هي فلا

فلا يرد النقص با بنت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المدكور
 مذكور لا محذوف قال واقيم هو أكد الضيمر المستكن لئلا يترحم
 اسناد الفعل الى قوله مقامه فيازم خلوا الجملة المحطوفة على
الجملة ابو بقعة صفة من الضمير قال الى فعل اي الى الماضي
 المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهرا و صافه او اراد بالشخص
 جنسه ويجوز نقل ير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع
 اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب
 ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب
 اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل
 قال المفعول الثاني نفل من المتأخرين حوزوا وقوعه موقع
 الفاعل وناولوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسنده
 اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسند اليه لذلك الامر
 قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد
 على مفرد تمم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
 في المفعول الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذين المفعولين
 وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مخالفة
 في رد من حوزوا قيا مهمما مقام الفاعل قوله بلالام قيل باللام
 ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبهه الفاعل فلا
 يقوم مقامه وكذلك المفعول معه قوله لان النصب فيه شعور
 بالعلية لان لاته على نقل ير اللام الدالة على العلية لا يقال
ينبغي ان لا يقع لظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر

بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بمفرد اللفظ
 نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان
 المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يجمع السؤال
 بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب
 للتاديب والعول بان المصوب جواب لمهرون المجرور تحكم
 ولغاؤل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل
 المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدرا للمذكور
 فمعني قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر
 في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل للكلم ضربت قلت ضربت
 او ضرب للتاديب قال تعين خلافا للمعروفين وبعض المتأخرين
 فانهم ذهبوا الى انه اول استل لالا بالقرأة الشاذة في قوله
 تعالى لولا نزل عليه القرآن بالصب وقرأة ابي جعفر المدني
 ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقرأة عاصم وكذلك ينبغي
 للمؤمنين على اضرار المصدر قوله لشلة شبهه بالفاعل قيل لبناء
 الفعل المجهول له ويكون اسناده اليه حقيقة والى غيره
 مجازا اذ لا يصار اليه غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى
 قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
 دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين
 لانه التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالأظهر
 ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز
 العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى اللفظ فلا

والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلناه النسبة الى الاولين
 فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الي ما هو محل للفعل
 وقابل له وكان الاوان محلين للفاعل وهي موثرة فيهما
 نوع تائير حتى يعرفا بها كما مشبهين بالمحل العايل وما النسبة
 الي المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شد يد
 في قوة فعل سير شد يد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة
 الايقاعية الي سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا
 النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان
 النسبة مع ليست الا ما استقيل من حرف الجر فمعنى ضرب في
 الدار ان الدار مضر وبه فيها الا انها مضر وبه مجازا فلما هذا
 النقل في المفعول بله واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل
 هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا محازي
 بقي هناك شيئا ان احد هما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة
 الفعل المتعدي الي الجرح في المفعول بالواسطة نسبة الي ما هو له
 فينبغي ان يتعين بقيامه مقام الفاعل اذ ارجل نحو مر بزيد يوم
 الجمعة مع ان التصريح بخلافه وتائيرهما ان نسبته الي سائر
 المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
 دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة
 فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه
 محلها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
 لالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء

بما سنذكره قوله شبيهه بما لمفعول بلا واسطة وانما قيدنا بذلك
 لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر ح
 القول بالتشبيهه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي
 سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها
 موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد
 علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير
 عدمه فالتعويض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد
 التصريح ببرد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد
 التصريح ببرد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفعول لم يتعين فقال
 واذا وجد الم قولها اي جميع ماسو على مفعول به وهو الزمان
 المعين والمكان المعين والمصدر المقيم والمفعول بالواسطة
 ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعيينا لان يقع مقام
 الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجزم لما كانت منافية للحالة
 الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا
 واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
 ان هذا القيد مما ينساق اليه الذم بلا شبهة يعني انه لم يرد
 الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
 وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على
 قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان
 هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى
 من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله في فلا

عند عد منه الخ ان قلت يجوز ذفع الالتباس بلزوم المفعول
 الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان
 دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون
 مفعولا اولاً وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع
 الحميرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال
 ومنها المبتدأ عطاف على قوله فمنه الفاعل فوله او من جملة
 المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان
 يريد التبعيض بتقلير المضاف اي من جملة افراده قوله على
 ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والتخبر وهو ان يكون
 المبتدأ مسند اليه دون ^نهما اذا كان مسند افا انه مبتدأ بصار
 اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقام ابوه زيد مبتدأ
 لاحتمال ان يكون خبر الزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
 خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى
 لتقلير خبره ^{١٠} اليه كما يكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكها
 في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
 اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئيه او اسناد شئيه اليه قال
 هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحد بين
 السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده
 وانعكاسه اما لانه اكتفي في بعض الحد ود بد لالة صورته
 التصريح على صورة الاكتفاء اولانه اراد التصريح بالحصر
 كما يمكن رد اعلى من زعم ان اهم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان

صيغة الفصل ثقيل حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم
 ذلك فهي لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام
 فيقول حصرة على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان
 اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه
 اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه و من
 الواجب ان يعمل عليه ليصح التعريف ولا يحفى ان الحصر
 ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما
 يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ
 صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله ارتقديرا
 رتا و يلا و ذلك فيما يصح وضع ائتم موضعه قوله نحو وان
 تصوروا و سواء عليهم ائذ رتهم لم تنذرهم قال المجرّد
 قيل انما صح لعظا التجريد مع انه يقتضى سبق وجوده لان
 امكان الوجود و احتمالها قد ينزل منزلة الوجود كقولك
 ضيق فم البير قال اللفظية من قبيل نسيت الجرحي الى الكلي
 قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني
 ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد
 عموم السلب اما باعتبار ان اللام بطلت معنى الجمعية
 فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
 من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقدرته المقام و اما القول
 بان العبارة ان حملت على العدل افاد عموم السلب فغير ظه
 وانما اكل النفي بقوله اصلا و اعلى من زعم ان المراد

بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ أو الخبر كبابان واخوانه
 لثلاثا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان ذلك من
 لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه
 اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان
 الظاهر ان الموتر انما موثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف
 الراءد كالمعدوم وان التجرد اهم من ان يكون هفمقيا ارحكميا
 ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بقاء على
 كونه من فروع المحل بالابتداء فلما لعل جواز ذلك مبني على
 توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجب بان ان لا تغير معنى
 الجملة فكانت كالحر والبر والزائد فافادتها التوكيد اما ار لا
 ذلك خول اسمها في هتد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم
 لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لمفي الجنس
 مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف
 ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها
 لان القضية سالبة لا معد واة الموضوع وقوله وثاني فسمي المبتدأ
 قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك
 لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضى والالزم استعمال اللفظ
 المشترك في معنيين قال ارا الصفة لفظة اول لانفصال الحقيقي
 ومن قال انها لمنع الجلودون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة
 اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلوثبت كان
 الاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقا ثم في افاثم ادوة

زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه
 واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غير هالم يكن صالحا
 لكونه مبتدأ لها ولا يعنى ان التعريف لا يدل على ذلك
 قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى
 قریش فال الواقعة بعد حرف المفي او اللف الاستفهام
 والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل
 انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه
 فذكر الالف للإصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب
 التعريف قوله كهل الخ واين ومتي وكيف وكم واياك التمثيل
 بهل وما ذكرناه ظهرا وما التمثيل بحسن فلا يصح بان يقول من
 قائم ابوه لان قائما صفة سالحة لان يكون خبر المن وما يصلح
 ان يكون خبر الا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقوله
 من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه بقوله
 او سايجري مجراه بتقيد المعطوف او من باب عموم المجاز
 ولك ان تريد بالظ معناه اللعوي اي البارز قوله لم يجز ثنينة
 على اللغة المشهورة قوله ككون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم
 يحتجوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقام زيد واجتنبوا
 عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجزوا
 ما خير المبتدأ واجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما
 كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل
 زيد في اقام زيد فاعلا خلا فالاصل وهو جعل المبتدأ مستنهدا

وفي جعله مبتدأً خلا فالاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي
 للمبتدأ والالتباس المحذ ورليس الاية اذا كان احد
 الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من
 غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي الاسم
 المجرد وذلك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر
 اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب
 زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم
 من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة يخرج
 عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا ولعطا يراد به
 نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما
 دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح
 بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان
 يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه
 فان رُبط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو ووربط الاسم الذي
 اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو وعم بقي امر الجملة اللهم الا
 ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحد او يصح التعبير
 عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا
 لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقعه
 الاسناد وقد اشار به الى ان الماء متعلقه بالا يفلح المتضمن لا
 بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء قوله و
 ذلك ان تقول المراد الاسناد به الى المبتدأ بقريمة انها ركان

ملا زمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان قوله او يجعل
 الباء بمعنى الي قال قدس سره في العاشية وكان النكتة في
 تغيير العبارة ان لا يشبته بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
 وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه وقد بينا وجهه من
 الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين بحرج به القسم الثاني
 من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان
 ضار في زيد صار بابه يخرج عنه لانه مسند الي فاعله لا الي
 المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع
 اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن
 المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل
 للاعراب ويقال المراد بالاسناد الي المبتدأ اعم من ان
 يكون اسنادا الي المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الي
 ضميره او الي متعلقه وفيه نظر لان ضار بالمسند الي شيئين
 اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الي فاعله
 ليست تامة ولا به يصلق على يضرب في زيد يضرب ابوه
 ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها
 ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي
 فلا توثر فالاولى ان يفسر الا بتداء يجعل الاسم في صدر الكلام
 تحقيقا وتقدير الاسناد اليه واسماده الي شيئين فلنا العوامل
 في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لامورثات والعدم الخاص
 يجوز ان يكون علامة مع ان جعله اولى امر اعتباري فلا يصح

ان يكون موثراً فوله ليسند الى شيىء كما في القسم الثاني من المبتدأ
 وليسند اليه شيىء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال
 ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعل قوله فمعنى الابتداء
 عامل في المبتدأ والتجريد لطلبه لهما على السواء قوله وقال
 اخررون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان
 آخران فانه قدس سره لم يعتد بهما فوله لان المبتدأ ذات والتجريد
 حال من احوالها غالباً فلا يرد المنفص بقولك المطلق زيد
 ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل مبيغي ان يكون اصله التقدير
 احيب بان تقدر الحكيم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في
 المحكوم عليه ومرتبته العامل قبل مرتبة المفعول وانما
 اعتمرا الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي ضروري
 والاعتبار بالطاري دون المطر وعلبه وان الفعل محتاج الى الاسم
 والاسم مستعنى عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما
 تميم الساقص بـ انما مل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة
 الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيىء مشبه
 بالمكان قال جازي في دهره زيد وانما لم يعمل في دهره رجل
 اذ لا حد ان يماس في اصالة تقديمه لوجوب ناخيره اعلم انهم
 اختلفوا في حوازي في دهره قيام زيد معه بعضهم لان ما اضيف
 اليه المبتدأ ليس له التقدير وجوزة الا خفت لان المضاف
 اليه شديد الانصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في
 الكفاية درج المبتدأ قال وقد يكون المبتدأ تارة انما لم يقدم

عليه مواضع لزوم نقل يـم المبتدأ على الخبر وعلمه مع انه
 المناسب للاصل الذي مهدء آتيا لئلا يلزم الانتشار بينهما
 وبين الاصلين الاخرين ومما تعريف المبتدأ و افراد الخبر
 المفهومين من لفظه قد في قوله قد يكون المبتدأ أنكرة وفي
 قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم نقل يـم ما يبتني ابتداء ما
 على المبتدأ عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمط المهم القول
 بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجس مهم
 دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من الكثرة غير ظاهر
 قال بوجه ما لعل ما زائدة او صفة ولما كان التخصيص منحصرا
 في امثال الا مثله المذكورة كان الانسب ان يقول اذا انحصرت
 بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظا ما ينسج عن عدم الانحصار
 قوله يعل اشتراكها واحتمالاتها ويرفع قوله وحيث
 وصف بالمو من تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة
 مصحح واما التخصيص الوهمي بها كما في المثال المذكور
 ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء
 بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان باطوق وباعم
 منه اعني جسمانا ميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرابع
 للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمعوم في نفسه
 ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب
 هو قائل من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشد فرد ما عن هذا
 الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو ثمرة خير من جرادة

لا احتمال حزوج المذود عنه ان قلت لولم يوصف العبد بالمومن
 لم يصح الابداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة
 الحكم وصحة الابداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين
 سقيم والابداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار
 ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل
 وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة
 الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله
 فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم
 لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو
 الاختصاص عند المحاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف
 في مثل ارجل في الدار فيبغى ان يمتنع الابداء به مع انه
 صحيح قوله فتعينت وتخصت يعني ان المراد بالتخصيص مهنا
 التعيين بقطع الاحتمالات او تقليها فلا يرد ما قيل من ان
 لا تخصيص مهنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا
 ليس لسائر امثاله قوله فانه لا تعد وفي جميع الايراد خلاصة
 هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد
 فيها بل هي امر واحد قوله ونحو نكرة خير من جرادة فان فيه
 معنى العموم لان الطبيعة التمرية تفتضي التفضيل على الطبيعة
 الجرادية نيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل
 على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل
 بينهما باعتبار الابداء راج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة

لما لم يدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع
 حل راعن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
 في المقام الخطابى قوله لتخصسه بما يتخصص به الفاعل
 لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه
 خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما هو ذائب الاشرع يعني
 ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت
 قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
 الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها
 بمعنى ان السامع كما لا يتمر عن اصغاء الكلام اذا كان
 المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتمر عن
 الاصغاء اذا كان الحكم مقدم ما فلا تخل المكروة بالافهام
 قوله قد يكون خيرا الا بالسببه الى الكلب اما بالنسبة اليه نشر
 قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص
 بالصفة ولك ان تقول ان التثوين للتعظيم فلا حاجة الى التثنية
 قوله علم جز ما بخلاف ما اذا قيل فائم رجل فان قائما يحتمل
 ان يكون مبتدأ اول ذلك خص بالظوف وفيه بحث اذا قائم
 لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول
 التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصسه بالسببه الى المتكلم فيه
 ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك
 لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم اللفظة بل معناه الهلاك
 لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشرط لا اسم المسبب

على السبب فيكون التقل يرد عاء الشرك بعيد فالاولى ان يقال
 ننكر سلام لرعاية اصله حيث كان مصداً منصوباً وانما اخر الجار
 والمجرور لتقل يرم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قل م الخبر
 لربما ذهب الهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلام قيل فيه انه
 لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من
 سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت ذات
 سلام عليك بمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى
 سلام عليك فولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر رسلك
 الله تعالى اي جعلك اليه سالماً فالاصل سلمك الله سلاماً
 فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره
 ان لا معنى للذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا لتفد ير
 بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
 الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على
 تزييفه انا لانم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ
 و سلام عليك بيان او بدل او مقول و عليك خبر وهذا المعنى
 مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني
 لتعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به
 كل من خوطب فلا يكون تكرار انعم له ان يقول ان هذا المعنى
 غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم
 اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى
 التفسير مرة اخرى وهذا افتسلس واجيب عنه بان معنى

سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
 الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
 اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ
 في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ
 في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه
 قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على
الفعل والفعل على الحد قلت قوله اي سلام من قبلي في التفسير
 تأمل قوله مد ارسحة الاخبار عن النكرة على الغائبة الضابطة
 في تجويز الاخبار عن المبتدأ والهاء على سواء كانا معرفتين
 ارتكبتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاملا بها صح
 الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بهالم بصح الاخبار
 وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى
 الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه اكثر له نع ووجهه
 يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله قيوم لنا ويوم علينا غير
 ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكاثرت قوله
 ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان
 الخبر المعروف يجوز ان يكون مطلقا كالمجرى كما هو الظاهر فقوله
 والخبر قد يكون جملة للاشارة الي تقسيمه وكون افراده اصلا
 حاله الخبر قد يكون جملة لم يقبل احدونها خيبة فكانه
 تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت تسميتها
 صح ان يكون خبرا للمبتدأ او منهم من منعوا متمسكين

بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف مولانا متمسكاً بان الخبر
يجب ان يكون حالاً من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالاً من
امراله الا بتأويل مिला اذ قلت زيد اضربه فطلب الـ
صفا : اذمه بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلقاً للطلب او كونه مقولاً في حقه واستحسانه ان يقال فيه ذلك
قوله ولم يدكر الطرفية ولم يدكر الشرطية ايضا لان الشرط معد
امل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والحراء اسمية او
فعلية ولو بالاخرة قوله وانحمله سنة لاشتغالها على العائدة
ومحلها فاذا لم يكن فيها الاطه لم يكن المبتدأ محلاً لقائده
اصلاً وكان ذكره لغواً بغير ما اذا كان بهاراً بطة فانه وان
لم يكن ميبلاً للملك المتضمن له حكمه يصير محلاً للقائده التي تضمنها
الرابطة فان الشيعي كما يصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما
ينصل به من حار وما وغير ذلك قوله بلا بد في الحمله كذا
لا بد في المنفرد اذا كان مشتقاً وجامداً ولا بتأويل المتق
سوءه العاع هر فح كلف القاع المكان المستوي والعرفح شجر ينسب
في السهل والمعنى هذا المكان المستوي عليظ وكذا تأكيد للضمير
قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقاً من عائد واستدل بالاجماع
على ان في خبر كان ضميراً حتى قالوا معنى قولهم كان زيد
اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان
واجب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان
ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الـ لالة على معنى محتص

برهان فصار بمعنى الععل فلم يكن ند من الضمير قال من عائد
 خبر لا وليس متبلفا باسم لا والاصب الاسم بشبهه بالمصاف فوله
 كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المنهه موضع المضمرة
 ان كان في معرض التغميم جاز قيا سا والافعدن سيبويه يجوز
 في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز
 مطلقا وعليه قوله تعالى ان الدين امنوا وعملوا الصالحات اذا
 لا تصيب اجر من احسن عملا اي لا تضع اجرهم قوله وكمن
 الخبر نفسير للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر
 عين المبتدأ كما في المال المذكور وقولك مقولي مز يد قائم
 قوله اذا كان ضميرا وذلك الخذف فيها سي اذا كان ضميرا
 جملة اسمية يكون المبتدأ فيها اجراء من المبتدأ الاول لان جر ثبته
 تشعر بالصير فيحذف الجار والميجرور للتصديف وهو صفة
 ان كان المبتدأ الماني بكره كما في النمن منوا بندهم وكذا ان كان
 معرفا للام نحو البراكر يستمين درهما لان التعريف غير منصوص
 كما في قوله * ولعد امر على اللئيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا
 من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر
 منه موخر التلا يحتاج الى القول بجواز تقلدهم الحاش على العامل
 المعنوي اذا كان ظرفا وسما عي ان كان غير ذلك وذلك في
 الضمير المنصوب والمحروور لاني الضمير المرفوع فل قدس سره
 في العاشية الكورد وازده شتر وارمهذب انتهى انكر اثما عشر
 وسقا والوسق ستون صاعا والباع اربعة اسداد والمال المن

قوله وما وقع ظرفا وجارا مجرا ه وهو الجار والمجرور لانه
 يوافق في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الطرف اسما لكل
 من الطرف والجار والمجرور اصطلاحا يجوز ان يريد هذا
 الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي العبر الذي وقع ظرف
 زمان او مكان ههنا فوائده اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان
 لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها
 بالجنة ايضا فيلان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الطرف
 مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عند هم وذلك معني وان
 المعني اي ما يقوم بعبارة لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى
 الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بالحصول العين
 استقرارها لعدم العائدة لان الازمنة الحربية ظرف للمخلوقات
 الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف
 الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا
 لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
 السامع جاهلا بكونها معها مثلا فيقول فذلك الزمان الخريف
 سامعا لم يعرف كونه في الخريف فانها ما قاله الشيخ
 الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى
 باعتبار حدثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
 اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم
 والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع تكبيره
 المناسب للجزية ويجوز نصبه وجره بقية خلافا للكوفيين فان

في عند هم للتبعيض وان كان معرفه لم يكن الرفع غلبا كالاول
 وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله
 تع الى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس
 الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة اجمع الا شهر
 ربيع ما قاله وهو ان ظريف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان
 متصرف فلا كلام في امتناع روعه وان كان متصرفا فهو بكرة فالرفع
 راجح نحو است مني مكل قريب اي مكل بك مني مكان قريب وازت
 مني ذر مكلان قريب وان كان معرفة فالرفع مرحوح وراجها ما قاله
 ايضا وهو ان كلا من ظرفي اكرمان والمكان يجب رفعه ما اذا كان
 متصرفا وموقفا محذورا واخبرت به عن اسم عين لا رادة
 بعد يوا المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مسي فرسخ
 ومنزلك مني ليلة على حد فاضلين اي ذات مسافة
 فرسخ وذو مسافة سيوري ايله ومني متعلق بصدلول الخبر اي
 بعيدة او بعيد الهدا القدر وروا ما انتصاب بحود اري خلفك او من
 خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
 وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان
 لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى مرفيق انتصابه
 على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال
 بالاكتر الغاء لتضمن المبتدأ منعي الشرط فان ما في ما وقع
 موصولة او موصوفة قال على انه اي كاثون واقعون عليه قوله
 مقدر اي ما ولد له جعل لتقدير بمعنى التاويل لتصحيح

الكلام اذ لو لم يصر ف عن طاهرة لم يصح نسبة التقدير
 الى الطرف و ذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء
 زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب الى ابا والمعنى
 ان الطرف مقلد من حيث ان له جملة او من حيث انه
 جملة اي مفروض انه جملة لم يات بمعن الجملة وان الباء
 للالصاق والمعنى ان الطرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون
 التقدير بمعنى اللاحق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به
 والمعنى ان الطرف ملحق بالجملة الحاق الحرثي بالكلبي واحسن
 التوجهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال
 العامة الشاملة للافعال غالبها كالوصول والكون لدلالة الطرف
 عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها
 بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على
 تعيينه وسد الطرف مسددا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
 عند فمعناه ساكنا كما غير متحرك قوله لا بد له من متعلق انفق
 النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية
 وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفا واما الطرف فمدخولها
 واما المظروفي فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل
 هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لاجهوه هو
 الحكم فيه ليس الابهو هو قلنا لان الحكم ليس الابهو هو
 ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهوه
 الابتا ويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو

الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقديرا لجملة في
 المثاليين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى
 الدهن من الظرف المستقر معنى واحدا ثابتا تقديرا لجملة
 في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد
 ليتوافق الركبان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي
 يقوي الافراد قوله وجاز تاخيرها للتوسع وعدم التضييق
 كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله
 لانه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون
 الى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال اندال على المدلول سواء
 كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد
 قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى
 وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسامحة قوله
 كالاستفهام وغيره من القسم والتسني والترجي وضمير الشأن
 ولام الابتداء والشرط ولوبنوع تضمين مثل الذي ياتيني
 فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما
 اقتضى التصدير لان السامع ينبي الكلام الذي لم يصد بالغير
 على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يلدرا لهما مع اذا
 سمع بذلك المتغير هو راجع الي ما قبله بالتغيير او مغيورا سيجي
 بعده من الكلام فبتشوش لذلك منه قوله وهذا مذهب سيبويه
 للاشارة الى انه المختار له يمثل المصنف رحمه الله بالمال
 المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه

فيل ان من زيد معناها النجرام الخياط مثلاً والرصف متعين
 للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في
 الجواب وكذا لانيه لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله
 لكونه معرفة ولا يجوز تكبير المبتدأ مع تعريف الخبر نفل
 عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام
 عمرو واحال وتطرق الايهام في هذه التسميات على ما يكلم
 لا يوحى بها التكبير اولاً لينقى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون
 المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متعصمة
 للاستفهام او اجل التفضيل مقدم على خبره وانحلت منه
 لما قبلها نحو مرت برحل افضل صد ابوه قال او كانا معرفتين
 الضابطة في جعل احد هما مبتدأ والاخر خبراً ان ما زعمت
 ان السامع يطلب العلم بكونه وصلاً لا خبرى يجعله خبراً
 قوله ولا قرينة فلو وحلت قرينة معينة للمراد ان يجب التلذيم
 مثل ابو حنيفة او ارسف اذ المقصود تشبيهه لابي بالاول ومنه
 لعاب الافاعي المقاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اراد
 به التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله او كانا
 معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة
 التعريف وفيه ان مثل هذا الروم غير مهروب عنه لثبوت في
 التساوي في التخصيص لا اولى ان يقال له يكف بدلفوات التفصيل
 قال او كان الخبر فعلاً له فيه ان الخبر لا يكون فعلاً بل فعلاً مع
 فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ايه

في اين زيد مفردا باعتبارها لصور ة ثم قال فلا يرد نحو
 فاما الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى
 لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه
 في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل
 باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر
 بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تفيد المبتدأ
 ح قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لا يشتمانه
 على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم
 بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب
 التقليل في مثل زيد ان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
 او القائل بناء على ان السامع لا يحصل عليه لاستلزامه عود
 الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن
 الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقل يم
 متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن
 ولم يقل اشتمل قوله كالا استفهام فيل الموجب لتصدير الخبر
 منحصر في الاستفهام قوله لتصدير في جملة اعلم ان ما يقتضي
 صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث
 لا يتقدم عليه شئ من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها
 من الكلم المتغيرة معناها كان وسائر ما يحدث معني من المعاني
 في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز
 قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في

صلته معنى فوله بكسر اللام ويجوز فتحها بباء على ان الخبر
 هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر فوله
 بتبعية يستمع معها ثقل يمه انما يحكم باستناع ثقل يمه للزوم
 ثقل م الشين على نفسه فان الثيم في المثال المدكور على التمرة
 لثقل م التمرة عليه لزم ذلك المحل و قال في المبتدأ نفسه
 اما اذا كان في صفة فلا يجب الثقل بم نحو على التمرة في مثلها
 لجواز تأخير الخبرين نوسطين المبتدأ وصفته لجوار الفصل
 بين الصفة والموصوف هو انه مثل نعت السمرء بالمثل انما
 يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب على المعمول
 بها منه لعل م طرود في مثل غلام حل مثله انما جعل مثله
 مبتدأ قال او خبر اعن ان بشرط ان لا يكون ان عمل اما
 نحو اما انك خارج فلا اصل فيه فانه لا يجب ثقل يمه الثيم
 لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تنبع بين اما و فاء
 فوله اذ في تأخير خوف لبس دون ثقل يمه و به ح متعين لان
 يكون خبر اعن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز
 ان يكون مضافي حيزان المكسورة على لئلا تها ولا مضافي خبر ان
 المفتوحة معنى لإبها موصولة ولا يجوز ثقل يمه مضافي حيز
 الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا مالا ان المفتوحة مع اسمها
 وخبرها اولان المكسورة عنهما والماني باطل لانهما جملة تامة
 غير مألوفة بحرف وتعين الاول فوله بالمكسورة لجواز ان
 يكون المدكور بعد ما حيز الحاء او ظرفا لخبرها فوله لا مكان

الذ هو ل عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر
 الكلام موقع ان المكسورة فواء وفي الكتابة لم يعهد رفع
 لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو مصر وقال وقد
 يتعد لفظ قد للتقليل او للتحقق قوله وذلك التعداد اما بحسب
 اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعداد اما غير واجب كما في
 مثال المتن وواجب كقولك دعا عالم وجاهل ووجوب العطف
 وتوجهها ان يعطف او لانم يجعل المجموع خيرا على ارادة
 التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطف ضمير
 المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقدر اكانك قلت في المثال
 المذكور احد هما عالم والاخر جاهل ولهذا اجاز ان لا يجعله
 مما نحن فيه لان المخبر عنه متعد حقيقة فعلى هذا اجاز ان
 يكون قوله قد س سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه
 ويؤيد قوله فيما بعد وبستعمل ذلك على وجهين قوله فابها
 في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
 بين الخلاوة والخوض لا اثبات انفسهما كما قيل بقاء
 على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسرا حد هما
 بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير
 المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس
 في شيه من الجزئين ضميران قامت فيلزم خلوا الدقة من الضمير
 قلنا اجاز اذا لم تسند الدقة الى شيه ان قلت فيمبغى ان
 لا يننى ولا يجمع ولا يونث شيه من الخبرين عند تنبيه

تعد والفاعل قال معنى السرط الاضافة بيانية اولاميه قوله
وهو سببية الاول للثاني فالشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية
الاول للثاني بل لروم الثاني للاول كما في جميع ما لشرط
الحرف فلا يورد ما كنتم من نعمه فمن الله لكن الشارح قدس
سره فسر به بما يوافق كلام المحققين في تحت كلام المجازاة
قوله والحكم به فان الجمل الحصرية كسر اما يورد ولا يراد
مفهومها بل يراد الا حصارها قوله فلا يورد آية نحو وثابكم
من نعمه فمن الله بوحية الورد ان كون النعمة ملتصقة بهم
امس سببا لكونها من الله وذلك لان قيل بل الامر بالعكس
لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم فلما فيه بحث لان
من المعلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله تع و اعطاه اما
استناده الى كونه صاد راسمه ومعلولا له فغير معلوم قوله في شبه
المبتدأ السرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في
واريدك لفاء في خبره وفي حوار كون الصلة او الصفة ماضية ارد
بها لكنه قليل وفي حوار كون الظرف صلة او صفة له هال
وذلك الاسم الموصول فيل تعريف الجريمن يقتضي الحصر
يعنى حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ
الداخل عليه ما والمتضمن للحرف الشرط كمن وما من هذا
الباب ولا حل ان يناش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فمقول انه لا يقتضي

الحصر مطالعا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
 فكأنه ذل كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط
 يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن
 المبتدل أمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات
 الشرط كما سيجيء حكمها وان قوله ذلك اشارة الى المبتدل أو
 الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحة دخول
 الفاء ولا يخفى ان من زاد التخصيص لم يمتد ذلك في ذلك
 نامل يظهر بان بفعل او ما قبل قوله كاسمي الفاعل والمفعول
 الوافعيه مصلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول
المدكور والاسم الموصوف به لا يها في حكم لفظ واحد وكان الحال
 في المضاف والمضاف اليه قال او الفكرة الموصوفه بهما بمنغبي
 ان بقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه نا ويفرد
 قال الذي يابى الاثبات في صلة الموصول صيغة الاستقبال
 وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو مجبه نادى قوله
 اوى الـ او ليست لفظة او للترديد بل للتعظيم بين العباد تيرت قوله
 فقوله بعد اى قل ان الموت ائدى تفرون منه فانه فلا فيكم ان
 فيل الموصول ليس عامما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه
 يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل
 فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم انه
 يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء
 رائدة او يكون الموصول خداما قلنا ذل الشيخ الرضى لا يجب

العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في وحده
 المتألف نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحه و حوله عليه
 ولان دخول العاء بملاحظه ما بهمة المبتدأ بكلمات الشرط و
 مقتضاها التصدر ومقتضاها امتناع دخول الواو مطلقا عليه
 واسما حار دخول ان لانها لا تعبر بمعنى الكلام قوله والشرط والجراء
 من قبيل الاخبار وهذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجرأ
 فلا يراد ما قبل من ان بالجرأ ولم يكون ان شاء قوله لانها لا
 تخرج الكلام من الحصرية لاند ان يدعي ان ليس ههنا ما مع
 اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيمويه نعل عن
 المصنعب انه قال في الايضاح مع سيمويه من دخول العاء في خبر
 ان يعيل من جهة العفه والمقل اما المقل فعلا استشهل سيمويه
 في كانه نعل قوله الذين يفتقون اموالهم بقوله قل ان المرب
 الذي واما العفه ويعد منه وقوعه في محالعه الواو صحاب قوله
 قول الله ما فار منكم الا اليكم العلابا ملك والعتح و شصي ودشمن
 د ا شتس قال لقيتم فريسه اللام للوقت لللاحل لانه مصحح لا مقتض
 وداع والدواعي المذكورة في علم الملاعة قوله وقد يحسب
 حله نيل لا يحس حله اصله لانه ركن اصلي في الكلام وهو
 الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الحسراي اهل الحمد
 وهو القول بان المتخصص بالمدح والدم حبر وما لا يعتد به
 قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صعه لا قبله في المعنى لكنه
 قطع عنه وجعل امرانه محالفا لاعترا ب ما قبله لان في الاقتان

وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للمسامح للصعاب اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام بملحاح اذم او ترحم بعني به
زيادة اعتناء فانه اراد انه امتا ز بين الصفات بالمدح
او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فام يبين
انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول المستهل المبصر الخ
قيل الاستهلال ما هو دليله وبالك كرون وكلاهما مستقيم
قال التهليل لحن بأسه تسب باعد القمر قوله لان مقصود
المستهل بعين شبه الخ لا تبين الهلل بالا شارة قوله ولثلا
يتروم نصب الهلل رايت اراي وذلك لان الاصل في المفردات
الروقية قال خرجت فاذا السمع الفاء للعطف حملا على المعني
اي خرجت فما جأت كل وفيل حواب الشروط ولعله اراد بهما
لزوم مبايع ها لما قبلها اي مغاواة السبع لازمة لغير وحي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حل فيها قوله علي المدح بالمسبح انما
قال ذلك لان فيه خلاف اقيل ان اذ اطرف مكان حبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وحعله بل لا تعسف
وقيل طرف زمان خبر بما بعب ببتقل ير مضاف اي في وقت خر وحي
حصول السبع وانما قد رالمضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن
الجملة وقيل طرف زمان مضاف الي ما بعده وهامله مخروف اي
فما جأت وقت وجرد السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لما جأت اللهم الا ان يقال ان فما جأت تنزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الي الجملة كما في الوحوه

الاخر والعا مل فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن اللفظ فية لجواز
 ان يقال معناه ففاحات وجود السبع زمان الخروج قال
 فيما الزم يقال انتزمت الشيعة فالترمه اي قبل ملازمته
 قوله في تركيب الاطهر بحسب اللغمان يقال اي في خبر والوا
 لزم خلوا الحملة عن العائد بحسب الطاهر لان ضمير في موضعه
 وغيره راجع الى الخبر واهل بحسب الطالان الذهن
 ينساق من الحجة الى كونه واهل في الخبر كيت يعني غناء
 الضمير قوله وذلك في اربعة اقسام لا يقال هناك قسم اخر
 وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو راجع
 الحذف لاننا نقول الخبر بحسب الطاهر بل بحسب الحقيقة ليس
 الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لغظي ونسب
 هو من باب حذف الخبر والتزام عسرة مسددة قوله فلا يحسد منه
 لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة المخار حينه جاز
 الحذف بلا وجوب قوله لولا الشعر الراجح الا زراء خوار مندي
 نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عند هم كنه ضمير
 مركبة من كلمتين كما يترا أي واليه ذهب الكسائي لان لولا
 لو كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا اذنية لم يحسد حذف
 الفعل الرفع بعد ما الا اذا انى او مفسرة كما هو شأن الافعال
 الواقعة بعد ادوات الشرط ووجه تكثير الالان لعظم لالات دخل
 على الماخي في غير الدجاء وحواس القمص الامكر في الا غلب
 قوله وقال الفراء لولا هي الراضعة لاختصاصها بالاسماء كسائر

العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوباً الى الفاعل او المفعول
 قال الشيخ الرضي بدل منسوباً مضافاً الى الفاعل او المفعول او الى
 الفاعل والمفعول نحو تضاريسا قوله ويعده حال مفردة كانت
 او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على
 الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتونا السويق يست قال
 في مس سره في المشابهة لتساوي السويق لتأمله فصاح قوله واخطب
 ما يكون الا مثيراً قائماً اي الخطب ككون الامير قائماً لا اخطب
 او فاعل كونه وان كان الشائع ثقلاً يراى زمان مع ما المصدرية
 لما قلنا ان هذا المبدأ يجب ان يكون مصدر او
 عبارة عنه نعم لو رفع فائمه على الخبرية جاز هذا التقلير
 ايضاً كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة
 مسأل الخبر عن افعال المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
 او يكون لا عن المصدر والصريح فلانقول ضربى زيد اقام ذلك لان
 نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز بونس بالمجاز
 ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما المشبوع ثقلاً يراى زمان معها
 وشيوع الامة اذ الى الظرف مجازاً نحوها رة صائمه ويؤيد اخطب
 ما يكون الا مثير يوم الجمعة قوله قل من ابصر بون الى ان
 ثقلاً يره ضربى زيد ا حاصل اذ كان قائماً لان الاخبار
 عن ضرب زيد بكونه مقيد ببقيا مده لا يكون الا بعد حصول
 الضرب ووجرد زيد وانما لم يكتب ببقيا من غير
 كل يركان لان قائماً يكون ح حالاً عن معمول المصدر فان

كان عامله المصدر كان بعينه مذ هب الكوفيين ويجئني بطلانه
 وان كان عامله حاصل لزم اختلاف عامل الحال و عامل
 صاحبها وهم قد التوموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شي
 من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن
 تتمة الخبر وتل نو قش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وحده
 اخر قوله ثم حذف اذ امع شرطه سمي مل خولها شرط وان
 كانت اذا ظرف فيدلر انة معنى البشروط واذا اهل لاشتم ار
 كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لمة تقصد وا قوله وفيه كلفات
 كثيرة قال قد من سره في العاشية وهي حذف اذ امع الجملة
 المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العبدول عن ظاهر
 معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل
 اذا كان قائم ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
 الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مل هذا المنصوب لم يسمع
 مع كثرته الانكارة ولو كان خبر السمع تعريفة مرة ولان
 الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
 ولو كانت خبرها لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار
 الافعال الناقصة ليس الا شبيها بالحال وذلك لا يقضي اللزوم
 قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اعاننا وذلك لان اسم
 الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
 ما يقع عليه فهو الظه في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح
 قوله وذهب الا حذف ير د عليه انه يلزم حذف المصدر

بقاء معموله وذلك مستنع عندهم لانه في فوة ان الموصوله
 مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض ملته قوله اي
 ضربني زيد اضربه اي ما ضربني اياه الاهل الضرب المقييل
 قوله الى ان هذا المبتدأ لا خسر له كما في القسم الثاني من
 المبتدأ قوله الكوفة بمعنى الفعل يورد امتناع تأكيد كل وامثاله
 وامتناع توصيفه قوله اذا المعنى ما اضرب زيد الا قائما
 لا يحى ان استفادة الحضور بما هي من التعليل غير ظاهر قوله ونالها
 كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في
 مساله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الوارد مع ما بعد ها
 خسر لا بها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكل ما هو بمعناه
 وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال
 اعرابه مسقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستثنى لرفع
 لفظا حتى ينتقل الى ما بعد بل يكون منصوبا قال وكل رحل
 وضيعته قال قدس سره في الحاشية لضيعة في اللغة العمار التي
 هي الارض والعخل والمتاع وهما كناية عن مصعبها اعنى
 الصنعة انتهى الصنعة كار وبمشه كردن صراح ان فذ لا يجوز
 رجوع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رحل
 لانه ليس مقصودا قلما المقصود واضح فان المعنى ان كل رحل
 مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه الثقيل يركل رحل مقهور
 هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز
 حملها على مسد الخبر فيه انه يلزم ثلاثة امور حذف الموكد

وهو از الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعسى
 الا بد راج في العاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة
 على المبتدأ ويمكن ان يحاب اما عن الاول فبان حذف
 الموكل مع الموكل جائز واما عن الثاني فبان المقبول معه لا بد
 له من فعل غير المدلول عليه بالوار واما عن الثالث فبان
 المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصو رة قوله اي كل
 رجل مفروق مع ضيعته كما نقول زيد قائم وعمر ووانما لم
 يقل كل رجل وضيعته مقروبان كما هو الظاهر لان الخبر مثني
 فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا
 يجوز ان يجعل المعطوف ساد مسد الخبر لانه من تامة المتأ
 قل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحشمة كونه
 خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جازان
 يقال ضيعته ساد مسد ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله
 وراعيها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعملا للعسم فان تعينه له
 يدل على بعين الخبر فسحوا ما نقله الله لافعلن كذا لا يحب حذف
 حبرة قوله نحو لعمر كذا فعلن كذا فن يستعمل لعمر كذا في قسم
 السؤال نحو لعمر كذا فعلن قوله اي من الجر فوجاه اسار
 به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وترتبة
 ما سبق نقوله هو المسد ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسد
 خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل معها لانه في الاصل خبر
 المبتدأ فلم يفصل ما هو مشعر بكونه تابا على حذف قوله اي اشدها

استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التعارب
 والنسب لهما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب
 اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمليين قوله لانها لما نهبت
 ولان اقتضاها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
 قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق
 التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان
 مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقها عليها
 لانها ليست بعد دخول احد هاء وان كان كلا من خبران واخوتها
 فلا يصدق على مجموع اخبار احوانها انها بعد دخول احد هاء
 قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بقدر انما
 اي خبر بانها واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا عن
 هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على نوزيع بتضمن تعريفات
 كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المماس للموزيع
 اخباران واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراثر فيهما
 لفظ او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسحاب معانيها
 الى معانيهما فان تأكيد اليك من لا ينسحب الى المحكوم به
 وعليه وعلى كل تقبلير لا يستقضى التعريف قوله بمثل يقوم وبخبر
 المبتدأ الذي بعد ان المكفوف بما او بعد ان المخففة الملمات قوله
 حتى يرد انه يجوز ان يقال انه وان يقال زيد اضره ولا يجوز
 ان يقال ان زيد اضر به قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد
 لان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقلد منه حق العبارة

ان يقال الا في التقدير لانها استثناء عن وجوه الشبه ووجه
 الشبه يجب ان يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به والقول
 يرجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر
 في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفاً استثناءً مقرباً
 والتقدير الا في تقديره في كل حال من احوال الخبر الا اذا
 كان ظرفاً ويجوز ان يكون استثناءً من معنى الكلام والاصل
 ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في حواز التقدير
 في الارقات كلها الا رقت كونه ظرفاً قوله وذلك لتوسعهم وذلك
 لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
 مع الشيء بالقرب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
 من الاجنبي واحري الجار والمجرور مجراده لما سبته للظرف
 اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لسفي الجنس
 اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه
 ان في افادة المبالغة فان المبالغة النفي وان المبالغة الاثبات
 فيكون من باب حمل الظير على الظير وقيل لان النقيض
 ان فيكون من باب عمل النقيض على النقيض قوله انما عدل
 قال المصنف ليس تمثيل النجاة بل اول حل ظرف حسن لان الظرف يقع
 في الظامعة اسم لان خبر لا يحذف كبيراً والمثال ينبغي ان يكون
 ظاهرهما فيما يمثل له وفي مثل هذا لا يحتمل ظرف الا الخبر لان
 المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك
 من ذهب جماعة منهم واما الاخرون فقول جوز والرفع حمل

هـ اي المحل كما في توابع اسم ان قوله علي ما هو لفظنا قال ذلك
لجا از ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله
لان الظرافة لا يتعين بالظرف ونحوه من الحال بدون ساجدة
قوله لثلاثا يلزم الكسب وانما لم يلزم التجزئ باح لان المجموع
خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل
نفى كون علام رحل جارا معال للظرافة وكونه في الدار ان قلت
جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا الا اذا امتنع الاقتصار على
احد مما ولا يصح الاقتصار مهما علي فيها فلما امتنع الاقتصار
على الاول كان في ذلك قوله دلالة لسفي عليه لان النفي يقتضي
صغيا والمالم يكن ههما قرينة بخصوص حمل علي امر شامل لان
النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستغاد من لا رفع الوجود
الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره وقوله اي لا يظهر دن التبر
في اللفظ نال الا نل لبسي لا ادري من اين هذا السلب والحق انه
يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند
بني تميم يجب الحذف وعند العمازيين يجوز قوله والمراد
الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من
اسماء الافعال وفيه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل
هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يدل ايضا على فساد
هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على
القبيلتين الا سم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المال
من قوله المشبهتين بليس لان تشبيهها بليس يشعر بكونها

عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول
 الضمير راجع الى التشبيه الموحب لعمل ليس قوله فويل او
 على خلاف العياس قوله على موزد السماع قالوا وهو الشعر قوله
 من صد قال قلبه من سره في الحاشية الصد ود الاعراب والبراج
 الزوال والضمير في نيرانها للحرف اي من ارض عين
 نيران الحرب فلا زال لي مما باعراضي عنها قوله اي لا براح لي
 لعائل ان يقول هب ان لا ليس لمعي الجنس لم لا يجوز ان يكون
 براح مبتدأ الا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا
 حاجة لاسم لا يلى التخصيص فانه كاسم ليس لا نأقول يجوز ان
 يتخصص بنذل يم الخبر فان لنا ان نقل الخبر مقدم ما او
 بالعموم نحو ما احد خير ملك ولا يخفى ان المعنى على الجموم
 والارضى النكرة في سياق غير الموجب للعموم على
 انه سرائر مع لا او ما وليس ارمع الاستفهام والنهي
 ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل
 رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا ما اذا انتصب او انفتح فانه
 ح بص في العموم فلا تنول لأ رجل بل رجلان قوله
 ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضى الظه ان لا
 لا يعمل عمل ليس لا شاذ ولا قيا سا ولم يوجد في كلامهم
 خبر لا منصوبا كخبر ما فالولى ان يقال لا في لا براح لنفي
 الجنس ويجوز فيما بعد ما الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار
 انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والملا

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا أي من حيث انه علامة
 له فلا يبطل طرد التعريف بمسلما ت في مررت بمسلما ت قوله
 او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشبيه يلحق به
 من يد ادوة قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه أي لصحة
 اطلاق المفعول بالمعنى الغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة
 و ذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطابق
 لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور وكان مفعولا اما لعين ذلك
 الفعل او لغيره و يتجه على الاول ان الفعل لسببه بين الفاعل
 والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المتسميين وعلى الثاني
 ان المصدر يكون محل ذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
 حقيقة وان لد لك الفعل مصدر افيكون مفعولا لفعل آخر
 وهكذا فيلزم التمسلس وان فاعل الفعل المذكور قد يكون
 قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا و طال الغلام
 طولاً لاط ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله
 العراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح و هو اسم قرن بفعل
 لغائذ لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا و اما وصفه
 بكونه مطلقا فلتعريفه من القيود التي يقيد بها تمييزه من جنسه ولا يخفى
 انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود فالاولى ان
 يقال اننا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
 بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره
 في حواشي الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني

المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين
 الفعل والمصدر وصيغته المفعول ما خوز من الفعل اللغوي الذي
 هو المصدر ناثير اكان او ناثر اولا بعنى يكونه مفعولا الا انه
 حاصل لمصدر والفعل المذكور وتل يشبه البه من سره حيث
 يقول والمراد بفعل العا على الي آخره قوله بخلاف المفاعيل
 الاربع محصر السحابة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضى
 يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول
 مع قيد مضمونه اذ المتعين في جاءني زيد راكيا فعل مع قيد
 الركوب الذي هو مضمون راكيا ويقال المستثنى هو المفعول
 بشرط اخراجه و كالم انروا التحيف في التسمية انتهى
 ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
 والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبنية لهيئة
 ذامه او مفعوله وكن المستثنى لان يتعاقه بواسطة انه مخرج
 عن امر وبتنع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من
 ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
 نوحه جعل المص في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعاقوله
 فانه لا يصح اطلاق صيغته المفعول عايتها اي لا يصح اطلاق المفعول
 اللغوي عليها فلا يما في اطلاق المفعول العرفي على الخمسة
 ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق وكيف يصح لقول
 بصدق المقيد وانتناع صدق المطلق فلما مطلق هذا المقيد ات معنى
 يشمل به وله وفيه رمعه لا المفعول كما في زيد حسم الغلام قال اسمي

* * * * *
 * م' فعله فاعل فعل حقيقه او حكما فل دخل فيه ضرب ضربا على صيغة
 * المجهول قوله بحيث يصح اساده اليه اي على تفدير ان كان
 * منبتا او سواه كان بطريق النفي او الازيات فلا يبطل لطر وبصل
 * ما ضربت ضربا شديدا قوله لان يكون موثرا فيه كما ذهب
 * اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الاصله الاثنية قوله وانما زيد
 * لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
 * لانه شبيه فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم
 * لانه ذكر احوال الاسم ولو قال ما فعله كان في قوة اسم فعله
 * وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والشكك به انجه عليه ان
 * الفعل لا يتناول القول بل هو يقابل في ظه اصطلاحهم ولما لم
 * يكن داخل في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم
 * تناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل
 * مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر انجه عليه ان فعل
 * مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك لمضمون مدلول تضمني
 * وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية علي ذواتها نعم
 * يجرون صفات المدلولات المطلقة بقية على ذواتها كما يقال ان ضربا
 * في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال اننا نختار الشق
 * الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولوا
 * لفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الاقفاظ ليست
 * موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتج الى
 * اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى له نل

ان يقول لولم يزد لصح ايضاً لانهم يجرون صفات المدلولات
 المطابقة على ذواتها كما في سائر حدود المغايل قوله ويدخل
 فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى
 الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما
 سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه
 لاخذ منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
 على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه
 في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
 مصدر او حاما ان يدل على الحدث نحو الويل والويل عليه
 لكن يصدق عليه نحو ضربته انما ورائيته الفا قوله وهو اعم يعني
 ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار
 كونه مذكورا او هو ذا او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او
 اسما معطوفا على قوله مقدر فالفعل المذكور كما يشمل المقدر
 والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل
 مشتمل عليه الخ لم يرد اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم
 والالخرج مثل جلست جلست وضوبت شيئا اذا كني به عن
 الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب
 تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومحل
 معه ولا يخفى حذو المايلين وخروج كراهتي لان
 الكراهة التي هي من لولم للفعل مغايرة لكراهة التي
 هي متعاقبا في التحقيق لتقدم وناخر بينهما وكذا يخرج ضربته

ناديا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقيق لكن
 لم يذكر القاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث
 انه علة له لا يقال بغيره الا اتحاد يخرج ايضا كرهت كراهية
 فلا حاجة في اخر اوجه الي اعتبار القيد السابق لانا بقوا قبل
 الاتحاد من تنمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتبارها بدون
 اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو
 ضربت صر با فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا
 لتاكيد الاساد والارمان ايضا فلوقيل انه لتاكيد الفعل كان
 مسامحة واثبتته دمع توهم السهو اورد فتح نزهة التجوز وعلمه حمل
 قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترحمنا بنان
 امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه
 زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرب بلام الحس ان كان
 للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التسرع والعدد وان
 كان للموع ووجب ان يقال بل قوله على بعض انواعه على الزيادة
 غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع
 مفهوم ما لخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوم ما من الصفة مع
 ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا
 او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربت او ضربت من المادة
 الدالة على الحالت نحو القهقري او غير ذلك عليه مع الصدق
 عليه نحو ضربته انواعا او كل الضربا وبعضه ونحو ضربت اي
 الضرب وقد متخير مقدم فان اياها اسم التفصيل بعض ما يضافان

يه ولك ان تقول انها صفنا ن مصدر ومقل ر اتي قل وما
ض م مقدم وال ضرب باي الضرب باي الذي ينبغي ان يسأل عنه
بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدد ه اي وحدته ا ر
بانه بعمومها او خصوصها سواء كان العل ومفهوما من الصيغة
او اللفظ لد ال على الحد ث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو
ضربته سوطين او اسواط اي ضربت ضربين او ضربا بالسوط
وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا
او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع
ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيت الفاي الق ر وية ولك
ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيت ر وية لفا قوله
لانه زال الح مكد ا قيل والاضطر في العبارة ان يقل لانه زال
على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصا
كان او نوعيا فانه قابل لذ لك ولهد ا حاز تشنية اخويه وجمعها
لا رادة الفرد منها قولها والعل ولا يكفى في قصد تعدد المصدر
تجدد الامثال من غير تخلل مئمتها بله فلو قام زيد دائما ولم
يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قيا ما واحدا قال وقد يكون
قد مهنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه فليل بالاضافة
الى ما اذا كان بالغة او للتكبير مجازا كما في قوله تعالى
قد نري تقلب وجهك قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكل
دما كان باعظه قوله اي مغاثر اللفظ فعله وهو اما مصدر

او غير مصدر و قد مر املتته ومنها الضمير الراجع الي
 مضمون عما مله او غير عما مله نحو يد رسه اي الدرس و اعجبني
 الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المشاركة الي
غير مضمون عما مله نحو اعجبني ضرب بي ف ضربت ذلك قال
 مثل قعدت جلوسا و قد يفرق بين القعود و الجلوس فان
 القعود للعائم و الجلوس للثائم قوله نحو ابنته الله
 بياتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في
 ضمه لان معني ابنت جعله ذنابات نبت وانه مطاوع له و لانه
 جعل بمعني الابات و فيه تامل و قيل انه بمعني النسب
 كالسلام بمعني النسليم و قيل انه ليس من هذا الباب لانه
 مغير ابات قوله و سبويه يقبله عاملا فيه ان الاصل
 علم التعلير و ان التقبل لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضروه
 شيئا اي ضربا قليلا قال كقولك لمن قدم خيم مقدم و ح يكون
 خبرا و دعاء و كذلك اذا قيل لمن يمضي الي السفر رح يكون
 دعاء ا قوله له حكمه ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما
 اضيف اليه قوله اي سما عما موقوف اي يعني ان العلم به حوب
 حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي
 فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لنبت الضابطة فيكون
 قياسيا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع
 حذفه و حوبا سماعا و كذلك قياسيا اي يقاس على حذفه و حونا
 قياسيا و ذلك لنبت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف

قال نحو سقيا اذكلها دعاءه اذثما وبلاد التعريف ايضا كذ لك
 الا الحمد لله فانه قد يكون خبر اقال وجد مادعاء علمه
 بالذم وتقبیح الحال والجدع بالذم الممثلة قطع واحدة من
 المذكورات فلو كان بدل الواو لفظا وكما في الرضي كان اظهر
 قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي
 ارى ان هذه المصادر و امثالها اذا بين فاعلها او مفعولها
 بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب
 حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك
 مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
 وسحقاله اي بعد اله وحمد الك واما انتصاب مثل قولهم
 حمدت حمدة فليس على المصدر بل هو مفعول بد على جعل
 المصدر ومعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمد
 لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد
 مكروا مكروهم قال منها وام يقل هي كذا وكذا لان
 الواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يفصل
 به التوبيخ نحو اعودوا والناس قيام وقد تنوب الصفة
 معا مدحوا قاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي النح
 انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكرر لان
 المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بد وام
 حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد في موضع
 وان لم ينافه استعما لان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا

زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو ما زيد الأسير
 وزيد أسير لينتهي عن الكلام معني الخبر وأسال عدم
 صريح الفعل وعدم المفعول يدل عليه وهذا المعنى
 لعني لزيادة المبالغة وفعل البعض المصادر الذي يجب حذف
 عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فإنه لو أريد بغيره
 ذلك لغوات المحصر الذي قبلة يؤجب الحذف وكذا الحال
 إذا كان مثبت الكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة لعني
 والأطهر أن يقال صفة لكل من نفي ومعني نفي قال على اسم
 مستأ أو منسوخ ابتداءً بالعامل قال الشيخ الرضي دخول
 النفي على الاسم ليس شرطاً لجزا أن يكون في نحو ما كان
 زيد الأسير أو ما وحده ذلك الأسير يريد انتصاب المصدر
 على أنه مفعول مطلق كما حاز أن يكون منصوباً بكان وهو حذف
 فالشرط أن يكون بأصيه خبراً عن شئ لا يكون هو أي المصدر
 خبراً عنه قال لا يكون خبراً عنه بل بآريل ومبالغة قوله لأنه
 لو كان خبراً عنه أنه ان قلت هو ليس مفعولاً لأنه مرفوع فأنه
 المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت فبقوت فائدة ندين
 علم الأعراب قلما إذا تعبن موضع الرفع والنصب لا تقوت
 ولا يخفي أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
 لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره أنسب بالمعنى
 قوله أي في موضع الخبر لا يخفي أن العبارة لا يقبل هذا بفعل
 إلا بتكلف قوله نحو ذلك الدك شكسته شدن قوله وإنما جمع

بين ايضا بطتين لا يخفي انها قد تجتمعان نحو ما زيد الا
 سير اسير اوح بنبغي ان يقال ان الحذف اوجب قال الا سير البريد
 البريد بملك فال ومنها ما وقع تفصيلا اما اوجب حذف الفعل
 مما لا لالة لجملة المتقل مة على المصدر الذي بمقل الأهن
 منه الي غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قال
 لائر مضمون حاملة اشئية او خبرية نحو زيد يكتب فلما قرأة
 بعد اربيعا ويشترط اتماما ما نبيعا واما الا انما قال مضمون
 جملة ليخرج نحوله سفر يصح صحة او يغتم اغتما ما لا ليخرج
 نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيد الان السفر القريب والبعيد
 ليس من اثار السعر بل من انواعه فال منعده بيان
 للواقع واحترازا اذا جوز تقليم التفصيل نحو ما تمنون منا
 او تغدون فلأءشد واقوله مصدرها اي المصدر المقهوم
 منها قوله وبأثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشبه
 اثر الا انها تحصل بعدة كالأثر الذي يكون بعد الموتر قوله
 اي لان يشبه به امر اي لان يشبه بما ناب منابه امر نانه
 الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال
 فاذا ن يخرج عن الصاطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه
 لا بانقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه
 فعلى هذا لو نسر قوله ما ونع للتشبيه بموضع مصدر وفع
 لان يشبه به امر لسلم عن الما قشة قوله عن نحو لريد صوت
 صوت حسن قال سيبويه بوجب في منله الرفع على انه بدل ار

وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال المؤطية حالاً لان
في وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تائيداً لفظياً لانه
يفيد ما لا يفيد الا اول قال الشيخ الرضى لا يمنع عدل
ان يكون تائيداً واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال
علاج ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى
ولان اقل ولا من شرط اخره وان يكون الاسم عارضياً غير
لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحالت فتخرج نحو
لزبد زهد زهداً للصحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحوه حركة
في المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً
فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل
على الفعل المقدر فان الجملة باشماليها على الاسم تدل على نفس
الفعل وباشماليها على صا حبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعني
لفاعل قال سيبويه هذه الالة تغني غناء التقلير وحسنه
الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المنكورياً كما قال
بعضهم اجيب بان المصدر فعل هم لا يعمل الا اذا سمح تقليره
بان وفعل منه ويسمح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع
برقوع الصوت وان الصوت ليس قطعاً بوقوعه قوله واحترازه
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ
الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفاً وابدلاً وضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد

للعل منه وقد اجازوا النصب فيه علي الحال اذ المصدر
 لكن لا يجب حذف العامل قال واذ له صوت صوت حمار
 حاز انتصابه علي الحالية علي احد تاويلي الموصف كما سلكه
 واذو الحال الضمير المسكن في له واجاز غير سيبويه رفعه
 علي انه بدل او مطف بيان اذ وصف اما علي حذف مضاف
 اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه التحليل ويجوز التعريف
 بان يعال صوت التمار لان لا لا يعرف بالاضافة ورد
 عليه سيبويه انه لو جار هذا الجار هدا فيصير الطويل اي مثل
 الطويل واما علي انه جامد ما اول بالمستق اي مكر فاذا عرف
 كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صا اة يعني ان
 صرا جاء مصدر بمعني الصوت يعني بانك كردن فلاحاجة
 الي العوا يا نه اسم بمعني وازوانه استعمل استعمال المصدر
 كالعطاء بمعني الاعطاء وان عا سله يصوت من التصويت
 قال صراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
 قال ما رفع مضمون جمله حال او خبر لوقع علي انه بمعني كان
 وهذا اظهر معني قال لا احتمل لها غير اي لا احتمال للجمله
 من المصادر غيرة محتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله قال
 فحوله علي الفاء رسم له خبر وعلي معلق به وعلي العكس
 ولكل وجه لعطي ومعوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
 دعوة الحق اي دعاء الي الحق لانه دعاء الي الصلوة ومنه
 ايضا ان زيد العائم قسما لان قسما بمعني التاكيد وهو الحاصل

في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال
 الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عامله
 لتأديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتأخرين
 لقوله لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد ضربا في ضربت
 ضربا بعسه الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
 مسلماته وكل مضمون الجملة الاسمية فان ما وقع مضمون
 جملة له محتمل غيره احترز به مما اذا وقع مضمون مفرد له
 محتمل غيره فنسبوا الهجري في رجوع القهقري فان الرجوع يحتمل
 الضمري وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق اعق اذا ثبت
 يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه علي
 يقين فالمقصود اثبات كونه علي يغبين ودفع كونه علي شك
 لانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
 ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولها حقا لما دله
 الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما
 صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن
 مريم قول الحق ونحوها فعلمه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
 به قطعه واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبذل ولي ثم
 اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
 لا شيع فيها النظر وكذا قولهم فعله البتة اي جزمت بان تفعله
 وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
 في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فتقول

التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة
 مفعولا بها لتلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بقلت بيانا للنوع
 فلقول النا صب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
 فهي مفعوله قال ويسمى هذه ايضا من المتأخرين قوله ويحتمل
 اليه ذهب المر وزيف بغوات حسن التقابل لان اللام في
 تأكيد النفسه للصلة للاجل الهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل
 للاجل كما قال قدس سره وعلي هذا ينبغي اذ قوله اصله الب
 لا البي من التلبية لانها ما خوزة من لبيك قوله فحذف الفعل
 اهل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع
 لما موربه جتي بمثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضعف
 الى المضمر فقلبت الفه يا اكلدي وليس بشيء لبقاء ياءه مضافا
 الى المظهر قال المفعول به قال المر انما سمي به لانه ارفع الفعل
 به او تعلق به وذلك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق
 به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب
 وجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم ذلك ان تقول لا حاجة
 اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دواليها
 كما ذكر وفيه مناقشة لان استواء الاسمها م مثلا قد تكون
 مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة
 بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل
 الفاعل عليه تعلقه به نقيضا او اثباتا والمراد بتعلقه به اولا فخرج
 الحال والتعريف والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل

عاينه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا ينفي ان خروج
 الثلثة ظاهر لا يقال ينتهض التعريف بعمر وفي اشترك زيد
 وعمر ولان نسبة الا شراك اليها اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا
 ولا سلام فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمر وفاعل حقيقة وان
 لم يسم فاعلا لفظا وما قولك ضارب زيد عمر وافليس عمر و
 مما فصل جهة فاعليته بل فصل جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به
 من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال
 لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول
 به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
 وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان
 المفعول المطلق عين فعله فيه ثامل قوله فخرج به مثل زيد
 قي ضرب زيد لا ينفي خروجه بذلك القيل لكن في صحة اخراجه
 ثامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكسبه من فروع
 قال وقد يتقدم المفعول به وكذا اسائر المفاعيل سوى المفعول
 معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها انشاء
 الكلام قوله واما رجو به فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
 معرولا لما يلي الفاء التي في جواب اما لم يكن له منصوب
 سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيزان
 وكوقوع فعله موكد ابا النون لان تقديمه دليل في طاهر الا مر علي
 ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناهيان
 في الظاهر قوله تخصصها بالذكرة ذكر الجمهور ان ذكر العرد

لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار
 قد من سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها
 حيث قال نحو اخاك احاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
 ونحو اذاني زيد العاسق الخبيث ونحو مورت بنال المسكين
 قال نحو امرء او نفسه الواو اما للعطف ومعها العطف على
 الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعها قصر يد ولسانه عنه
 قوله واقصد واخير الكم اي مما اتم فيه القرينة على نقل دير
 الفعل انك اذ نهبت عن شيعي جئي بما لا ينهي عنه بل هو
 مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصدايت او ما يفيد
 هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
 ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع
 الاستعمالات نحو حسبك خير لك اي حسبك ما فعلت
 مهذا الامر وايت خير لك ودارك او سع لك اي
 تمنح واقصد مكاونا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
 انته امرا قاصدا اي وسطا واما عمل سيبويه فلا ولمه سمع ذكر
 فعله اذا عرفت ذلك والقول بوجوب الحذف في الاية
 الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة لالتعتازاني
 قد من سره من انه ليس لها من حيث انها فران الا استعمال
 واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحينبة لا يستلعي وهو اب
 حذف اموقال وسهلا عطف مثال على مثال قوله اهلا لا اجانب

اي كما جازان يكون صفة مكان جازان يكون المراد اهل
 الشخص في مقابلة الا جازان جمع الا جنبي فكانت آتيت
 املك واخبارك فوله وطعت الوطي كوفتن راء قال قدس
 سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلط من الارض
 قوله بوجهه اربقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل نداءه تعالى
 مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
 بانه غير صالح للذات بعين مع ان القول بالتشبيه غير مناسب
 فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول
 الاجابة قوله مثل يا سماء اله لك ان تقول ان نداءه هو لاء
 من باب التخجيل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله من له من
 له صلاحية الفداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المدوب ايضا
 كما قال بعضهم اده هو الجزولى ويؤيده قواهم فى المراني لا يعد
 اي لا تهلك كاهم من ظههم بالميت تصور وه حيا فكل هو امره
 فقالوا لا تبعن اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى اذ خاله مع
 ان فيه ضم نشر قال ماب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية
 انشائية فالولى نقل يرد هوت ارناديت لان الاغلب في
 الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن
 نحول يقبل زيد لم يقل من نحو اطلب اقبال زيد كما در
 بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
 بل مخبرا من طلب اقباله قوله اوللصنادى بان يكون حالاً من
 ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر

انعاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد
 قائما اذا نادى به في حال القيام قوله و هند المبرد بحرف
 النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ماد مسد الفعل
 يستلزم بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا
 فالظاهر ان سيويوه بجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه
 رد بان الهمزة من اذوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل
 من حرفين و بان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه
 لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن
 الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا
 يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر
 نحو اب معني التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل
 به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اي
 بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينقض الحكم بالعلم الموصوف
 بابين مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها
 باعتبار المحل فان مخاها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
 محل المصنف فانها ثلثة اولقاتها بحسب التحقق والاستعمال
 وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقواس الي ما علم
 معين مواضع المصنف من غير حاجة الي تحصيلها قوله علي الضمة
 لمظاا وتقدرا كما في المنصور والمقصود والمنني قبل النداء
 وهبل يا هداو يا هولاء ويا انت وحوز ايضا يا اياك نظر الي
 كونه مفعولا واذا اصطرا الي تمويه المادى المصنوم افتصر على

قد والضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس
 عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المادى في غير ضرورة
 النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 قوله والفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند
 الى ضمير المنادى والفعل مسند الى الجار والمجرور وقوله
 وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق
 لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى
 المنادى قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد
 مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فمخرج شبه المضاف
 ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام والمفتوح بالالف
 بتاك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ
 ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيب بعله امر من تامه
 وذلك الامر ثلاثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
 وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان
 يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما للشيء واحد سواء كان
 علما له نحو يا زيدا وعمرو ويا اذ اسميت شخصا بذلك المجموع
 او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
 كما ربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر
 اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبه المضاف لحوار جعله مفردا
 معرفة لا استقلاله نحو يا رحل وامرأة وانما لغت فانه لد لالتة
 على معنى في المتبوع بمنزلة حزنه ويشترط ان يكون ذلك

النعت جملة وظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا حليما
 من ذات مرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا اجاز
 جعله مفردا معرفة جعل النعت المفرد وصغاله نحو بارجل المظريف
 بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
 مفردا معرفة والجملة او الظرف وصغاله لان الجملة والظرف
 لا يعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار
 الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المادى في
 السعة وحذف صيغة النداء مكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
 بالجملة والظرف عند فصل التعريف مضافا لها للينصاف
 ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضافا للمضاف فلا يقال لا
 ظرفا في الدار بل يقال لا ظرفا فيها ولا يجوز ان
 يجعلها الا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة
 قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع
 لانقول الممتنع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم ذلك
 الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانقول صورة
 الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان مجمل اليه خول مختلف
 قوله لوقوعه موقوع الكاف الالسمية اهلم ان الالهاء
 المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سر اليه
 الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المنصر الذي
 وضع للخطاب وصار في حكمه وانما مدلوله الى الظاهر
 لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب

بنائه انه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب
 صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في
 غاية الضعف وبانه دخول اللام صار يعيد اعجابها من اد
 الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع
 نصره وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة
 التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف الراء واللام
 اذا اجتماعا كانت الغلبة لللام لقربها كما في تازع الفعلين
 قوله واحسب ان النسخ بان قوله مثل يا عبد الله الخ من
 تمة الفاعله وقد يحاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال
 ولا لام قال الخايل لان اللام بدل من الزيادة في اخر
 المستغاث فلا يجتمعان ونلكها الزيادة كزيادة لمد وب واوا او باء او
 الفا قال يا طالع ا جلا فيه انه ان لم يعتبر اعتمادا على موصوف
 مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه
 موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوث المذكور
 والمقدر لكن بقي شمع وهو ان طالع ا جلا جازان يكون معرفة
 ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف بكرة
 اللهم الا ان يقال ان الوصف لما رفع موقع الموصوب لم يمنع
 قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رحلاي يقال يا رجلا
 بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كون رجلا
 رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره
 في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصافي كونه نكرة

لم يقصد به معين فإنه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف
 انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
 وصفه الا اذا كان منعوتاً بجملة او ظرف فإنه لا يوصف بالمعرفة
 فلا يقال يا حلوما لا تعجل القدر من بل يقال قد وساو ذلك
 لانه كره وصف الشين بالمعرف بعن وصفه بالنكرة وان كان
 ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه
 غير المبهم الذي جئ به المتوسط اعتماداً على ما سيد كره
 قوله لان توابع المنادى المعروف غير البدل والمعطوف الاتي
 حكمها قوله تابعة للفظه فقط هو اء كان منصوباً او مجروراً
 نحو يا زيد وضمر ولم يحملوا على محله النصب كما في اعطني
 ضرب زيد وعمر واقوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
 هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع
 المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم
 الموصوف باين اذا كان مفتوحاً ولك ان تقول ان اللام في المنبي
 للعهد الى ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة
 الي التقييد قوله او مشبهها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه
 في المفرد الي هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم
 في اخراجه منه يحتاج الي تحلل كما اشير اليه قوله فانها لما انتفت
 فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل
 بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هولاء
 العشرون ويجلا قوله اي لعنوي صرح في شرح المعصل به قوله لان

التأكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني هون الاول لفظا ومعنى
 فكان حرف النداء باشرة كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص
 في التأكيد وفي جعل الي على ذلك بدل لا وجعل يهيو به ايا لا
 عطف بيان نظرا لانها يفيد ان ما لا يفيد الاول واذا وصفت
 الثاني فابو عمر ويضم الثاني على انه تأكيد لفظي مو صوف
 او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالي بالناصية
 ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
 قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادي المضموم الشبيه
 بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم علي
 الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع
 الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الي انه بدل
 فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف المتمتع دخول
 يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر يشعر
 الي مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه
 نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا يبني الصفة كما
 في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الي الصفة دون النداء
 والرفع هو حرف النداء لشبهها بالرفع في كون ائوكل هارضا
 مطرد والم يظهر اثر هذا الشبهة في المنادي لمكان البناء قوله
 الظاهر او الملقد ومثل يا فتى ويا هو لاء فان ضمتهما نقل ربة
 مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهر ان يقال ان لهو لاء
 فسا محليا لان مفردا معرفة معربا بالرفع موقعه لضم كما ان له

نصها محالان مهما فالبورج موقعه لكان منه وبقوله في المعطوف
 المستنوع دخولها عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعاق
 بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار
 الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف اه نظرا بوعمر والي جانب
 اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فعمله مرفوعا
 تنبيهها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار لرفع اذا
 كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد
 التنبيه على الاستقلال مع رهاية الاتباع اللفضي ولا يتصور
 ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال ان كان كالحسن
 قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه
 قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذ هب الخليل لان
 الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف بل تلحق
 بها الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في
 النخبس اخترت مذ هب اي عمر ولا ان اللام اذن تفيد
 التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان فات يجوز ان يراد بقوله
 كالحسن ما يشبهه في كونه علمه ذالام قلنا كلامه في شرحه يابى
 عنه اذ فسره بما فسره الشارح قل من مره قوله اي كاسم الحسن
 في جواز نزع الملام عنه عما كان او غير علم قد دخل فيه الرجل
 وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
 عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
 صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا

كالفضل وذلك للمع الرصيفة وقصد مدح ا و ذ م بها لكنه غير
 مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي محمد وعلي وكل
 ان كان اسماله مغنى جنسي يقصد به مدح ا ذ م كالابن والخطب
 ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا
 مع اللام لم يحز نزع اللام منه لانها كجفص بحروف الكلمة
 وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله
 لواحد لتصلته مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان
 يكون معها لام او اضافة ليقيد الاختصاص وهو العلم الغالب
 والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف
 ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالمشريا والمدفرا
 والعبوق اشياء لكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
 لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من اللثاء والاربعاء والخميس
 لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له
 ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشري للكوكب
 فان لا ندرى ما معنى الاشتراعيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام
 غالبية عند شيبويه لكن يجب التنقيير لللاحاق بما هو الغالب
 فان الغالب في الاعلام اللازمة لانها ان تكون اجناسا
 صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تصيم كلهم نظرا الي ان
 تصيما في نفسه غائب وهو في الشرح الرضي كلهم نظرا الي
 الخطاب العريض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال
 كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف

قوله أي العلم المنادي المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان
 وزيدون إذا جعلتهما علما قوله فحذفوه بالفتحة وحذف
 الألف خطا في ابن وايمه وخفرو العلم الجامع لتلك الصفات
 في غير النداء بحذف تنوينه والألف في ابن خطا قوله التي
 هي حركته الأصلية أي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة
 في الأصل قالوا إذا نودي بالمعرف باللام أو فيه إن نداء
 مثني العلم وجمعه المعروفين باللام بحذف اللام بالتوسط
 فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون
 وقد يجاب بان اللام فيها الجبر نقصان التعريف الزائل بالتكثير
 لا للتعريف فيخرجان بقوله المعروف باللام قوله أي إذا اريد
 نداء كَثِيرًا بما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد بهدأما
 أعني الأرادة قوله قيل مثلا إنما قال مثلا لان فصل نداء المعروف
 باللام على إطلاقه لا يستلزم قول يا أيها الرجل واخويه بخصوصها
 ولك أيضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا أيها الرجل
 واخويه الكلام الذي وسط فيه أي وهذا أو ايها كما قيل
 في لكل فرعون موسى أي المراد ان لكل ظالم عادل
 قوله بتوسط أي هي موصوفة قال الأخفش هي موصولة بحذف
 صدر صلتها وجوب المناسبة التخفيف للمنادي ويؤيد كثرة
 وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وإنما لم تنصب مع
 لها مشبهة بالمضاف لأنها إذا حذف صدر صلتها تبني على الضم
 قوله مع ما التشبيه للمشاركة لحرف النداء أي التشبيه لان النداء أيضا

تنبيهه ما يجبر لقرب هاء التنبيه ما فات ببعل حرف النداء قوله بتوسط
 هذا من اليسر نافي لوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه
 نص فيها ولذالك قد يقتصر على هذا ويوتى بتا بعه كما يوتى
 بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا
 ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
 ويمتنع وصف باب هذا الابن في اللام ولا يجوز الاقتصار
 على ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يبع يا ايها الرجل وعبد الله
 لا متناغ وصف ايها الابن في اللام قوله بتوسط الامرين معا
 ايسر في توسط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداءه
 وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الصافية فلا
 يقال يا شيع الا اذا قصد التحقير فاذا كان المناسبات ان لا يكون
 الواسطة معينة والوقوف الذي عند هـ ثم الانسب ان يكون
 ذلك المجهوم طالبا ليرفع اليها بحسب الوضع ليشهد الحاجة
 الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المجهوم مبهما يكون
 طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم
 الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع اليها
 بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة
 باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه هاء التنبيه
 لما عرفت فانها ح. مبهمة بخلاف ما اذا لم ترفع او ابدل
 مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي
 حينئذ يرفع بها ما اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة

الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصفه بالاسم الاشارة
 لما فهمه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث
 زيادة شوقه قال لانه المقصود بالبنداء بحسب الواقع لا بحسب
 اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لانها توابع ما دى
 معرب اندفع بتقلير الما دى ما يقال من ان تابع المعرب قد
 يجوز فيه الروحان نحو ان زيد اقاثم وعمر وبالرفع والنصب
 وقد يدفع ايض بان التنوين في معرب للوحدة فلا يمتنع الحكم
 بالمال المذكور لان عمر وافي المال المذكور ليس تابع المعرب
 واحل فان زيد ابا اعتبار تعدد اعرابه معربان لامعرب واحد
 وفيه ان للمعرب باللام ايض اعراب بين اما الرفع فظاهر واما
 المصباح فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله احتضن
 هذا اللفظا باشيء كما احتضن مسماه سبحانه باشيء منها قطع
 ضميرته في المداء وضبره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف
 حرف النداء وتعويض الميمين واحر تيمر كاد اسمه نحو اللهم
 وفلايزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيره
 كما لا يوصف الاسماء المخصصة بالنداء سماعا نحو باقل ويا
 نومان اي ياكثير النوم ولا يعال رجل نومان ونحو اللهم وطور
 السموات محمول عند على نداء مستانف قوله وعوضت اللام
 عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون
 كظبية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو
 قوله يسمعا لاه الكبار بضم الكاف اي الكبير قال خاصة اي

خص خصوصاً قوله من ادراكه آخره وانت بحيلة بالوصل ضمني قوله
 في قولهم في الغلام من اللد ان فراخه ايا كما ان تبغي اني شرا
 وفي رواية ان تكسناناه قال ولك خطاب لمن يصاح له هذا
 الخطاب قوله اي في تركيب ارفي ما وصل ذكر الما ذي مضافا لم
 كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة امان الاول
 مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول
 بعينه واما عدلي فحال مجهولة بحسب الظاهر قوله ابا لهضم
 في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تا كيد لانه خرج
 عن العمومية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغير القصد الى
 المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا
 كان الاول توطئة كان الثاني دل لا واذا كان مراد اكان الثاني
 عطف بيان قوله رنيم اله بي دا كيد لفظي وانما جميع بتاكيد
 المضاف يمد ويبين المضاف اليه لئلا يستكثر بقاء الثاني بلا مضاف
 اليه ولا بتسوية معروض منه ولا بقاء على الضم فجاز الفصل به
 بينهما في السعد لانه لم كرر الاول بلا فظه وحركته بلا تغيير صار
 الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل لا نري انك تقول ان ان
 زيد قائم مع امساح الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه
 قال والالهما بهم اد اد واء مع ان حرف الجوز لا يدخل الا
 في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والتحليل قوله ا مضاف
 الى عدلي محذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل قوله
 لانه امانا بع مصاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتأكيد

لفظي والتأكيد للفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
 حركة اعرابية كانت لو بناه فكلما ان الاول محذوف التنوين
 للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع
 مضاف بالوصف كما هو من فجع الصبر والصبر في قوله
 يا نعيم تيمم عدي لا ابدالكم قال الجوهري في لا ابدالكم هو
 مدح ومعناه انك مساحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك و
 يقوم باهلك وقال الازهر في هو شتم لا شتم فوقه اي است
 بان رشقة قوله فتح الباء كما هو المشهور وقوله وسعدوا
 وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم
 الغالب عليه الاضافة الى الياء للمعلم بالمراد ومنه العرأة
 الشاذة رب احكم يضم الياء بوله وعلبها الفار وما للحقة
 ولا متاد الصوت ورفعها المناسب للنداء قيل هذه لغة طي
 فانهم يبيل لون الياء الواقعة بعد الكثرة الفا يقال في بقي
 وفتى بقا وفتا في جارية وناسية جارية وناساة قوله وقد جاء
 شاذ الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يابني والاصل يابنيا فليس
 بشاذ كما شذ في يا غلام لا اجتماع يابني قوله يكون المفادى
 يعني الياء في قوله وبالياء للسلاصته والظرفية معطوفة على
 الفعلية الواقعة خبر او قوله وقفا اما حال او ظرف وتلك ان
 نقل وفلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال وبالياء
 وقفا قال الشيخ الرضي اذ اوقفت على يا غلاما قباليها
 لبيان الالف واذا اوقفت على يا غلامى يسكون الياء وصلا

فالوقوف عليها بالسكون اجود و يجوز حذفها واسكان
 ما قبلها كما تنف على ما حذف ياءه وصلوا وذلك على مذهب
 من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامي
 بفتح الياء وصلوا حاز الاسكان للوقوف فيه وجاز لحاق هاء
 السكت مع ابقاء الفتح قوله باند ال اياء بالتاء لانها متناهيان
 في انها تراد ان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدل لا من الياء
 غير متحضمة للتانيك طولت التاء لكنها توقفت عليها بالياء
 لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاء ما عوض عن اصلي
 ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيك في المذكور اجيب بان
 التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما اني علامة فانهما مضمطان
 للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء
 في الذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لما سبته
 الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون
 في المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقد جاء الضم وعليه
 قري يا ابت بالضم قوله لا جرائه محرى المفرد المعرفة لانه
 اسم في اخره تاء التانيك نحو ثبة قال وبالالف عطف على
 محل وف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قد جمع
 الفرزدق بينهما في قوله مما نقتا في في من فمويها قوله اي واقع
 يعني ان الجواز وقمعي قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر اليه
 لذ من ويويده مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد
 وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادي

في السبعة لكون المقصود هي التداة هو المادى وقصد سرعه
 العراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان
 في حالة نداءه اكثر انتباهه لا سمعته منه في غير حالة النداء
 قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله
 فعل الترخيم المفهوم من التلاوة لا قول الحوازل لانه صفة
 الترخيم والضرورة الاضمار صفة المرتقم فلم يتحد فاعلها
 وحذف اللام بشرط اتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
 كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصر ولك ان ترفع
 ضرورة على الشعرية اي الترخيم في جملة التوضيرة نحو قوله
 ربان منية اذمي لساعتنا اذا الاصل اذمية قال وهو حذف لظهور ان
 يقدم ترف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود وقوله
 اي ترخيم المادى الرحمة بالمعجزة كالرحمة بالمهمل صيغة
 ومجرب ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التلخيص والحذف
 قوله اي ان جعل المادى مخرج حد في ياء يا غلامى لانه ليس
 اخر المادى به لعل اعتبار الآخرة فيما قبله ودخل فيه
 حذف الكلمة الاخيرية في جعلك بدل ليل اجراء الاعراب
 على اقوله اي مجرد التحفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاضلال
 ومحمد العمري لان حذف اخره للبروم احد الامرين اما
 نقل يرا اعراب اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب على
 حرف العلة اذا حرك وفي ذلك ثقل وقيل في اخره ان الترخيم
 حذف في الترخيم والحذف في بد حالة الافراد قوله

لالعلقة اخرى من قال انه حذف في الآخر بلاعلة او علي سبيل
 الاعتياد اراد هذا المعنى والاعتياد في اللغة ذبح الشاة بلاعلة
 قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر
 المقييد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان
 الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان
 واقعا في المبادى ولف ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادي
 قال ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون مفردا كان اولي لانه اظهر
 في اخراج شبهه المضاف اذ سبق منه جعل المرفوع في مقابلة
 المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به
 اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس اخرا اجزاء المناذرى نظرا
 الى المعنى هذا اظاهرا اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء
 الاول بمشزلة زاء زيد واما اذالم يكن علما فبانه ان المضاف
 من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا
 من الثاني خلافا للكوفيين فهو قوله خذ والخطكم يا اهل فكرم
 اي ال عكرومة قوله لانه ليتسن اخرا جزاءه هذا اظاهرا اذالم
 يكن المركب الاضافي علما اذ كان علما فلان المركب
 الاضافي تراعى جال جزه به قبل العلمية في استقلال كل من
 الجزئين با ع ر ا ب ه ق و ل م ن ي ن م ن
 والمعنى قال ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو
 يا قابو له ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي في
 حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب

نحو ما ومن واما نحو المخاض فيه شاذ والشاذ لا يعابه
 فوله بلا علة موحدة انما قبله بحواز المقض بالعلة الموجبة
 اعصا قال واما بتاء التانيث قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل
 اخر غير الموحم منه في بعض المواضع معاملة المرحم اعني
 فتح التاء و اذا وقف على ذلك المرحم الحق اخره ماء البكت
 فيقال في يا طلع يا طلحة وذلك لانهم يلحقون ماء السكت
 باخره ليست حركته حركة امر اية ولا مشبهة بها و قليلا ما
 يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق
 نحو قفي قبل التفرق يا صبا قال زياتان قيل لا بد ان
 تكونا المعنى فخرج نحو عصب صب قال في حكم الراجل صفة
 لزياتان من قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيد تامعا وان
 كان كئ واحدة منهما المعنى يغير معنى الاخر كزيادتي مسلمان
 ومسلمين علمين وهاتان الزياتان سبعة اصناف زياتا التثنية
 كما مر وزيادنا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
 وزيادنا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادنا نحو موران وعثمان
 وخراسان وياه السببة وشبهها نحو كوفي وكوسي والفة التانيث
 وهمزة اللاحق مع الالف التي قبلها قوله اركان في اخره حرف
 صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء
 التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
 نحو سعادة فعلى هذا يكون السببة بينه وبين القسم الاول عموما
 من وجه يتصادقهما في اسماهما واقتراحهما في بصري وصار

قوله وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل سد هو ومرمي يحذف
 الحرف الاخير والمدة السابقة له في حكم الصحيح في الاصل
 او في صحة اجراء الاء الاء اب عليه يوافق ما قيل من ان
 مثل دلو وظبي المحقيق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاء اب
 عليه قوله او اوا ويا ساكنة احتراز عن نحو كنهور على
 وزن سفر جل عظيم السحاب ومثريف على وزن مد حرج اي
 مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذ اطال وكبر حتى يضاف
 فساده فيقطع قوله حركه ما قبلها من حسها فخرج نحو سنور
 وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله انه لا يحذف منه اء خلافا
 للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو نبون
 لم يحذف زيا وتا بنون جمع ابن لانها غير تاء الواحد
 فكانه ليس جمع المذكور السالم كمنورد قوله اما في الاول
 لما كانت علة الحذف في النسم الاول مغايرة لئلة الحذف
 في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان
 في ما قبل اخره مدة قوله وبلت عن العبد قال قدس سره
 في الحاشية المقد صغار الغم انتهى قال في الصراح نقد
 بفتحين نومي ازگوسفند كونا دست وپاي زشت روي
 نقله يكي يقال له كلك قوله وفي حمسة عشر ولو اذ ارحمت
 ماثا عشر واثنا عشر واثني عشر واثني عشر حد مت عشر جمع
 الالف والياء لان عشر بصر له النون في انان فان المص
 وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خبيث وفي

الوقت بقاب التاء هاء كجاء انك لو سميت رجلا بمسلمتين
 ورخت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد
 في المحل وف حرف واحد اتى هناك بالجملة الاسمية بقريظة
 الفاء لكون هذا الحذف كثير امسترا ان قلت استمراره
 تجلدي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا
 اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي
 والشارح قد من سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى
 مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقد ر
 المضارع والهاء الجزائية قد دخل على المضارع المتيب قال
 رموفي حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم
 الثابت اذا كان الحذف لعلته موجبة وليس الحذف مهننا
 لعلته موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يلا
 ودم اجيب بان المحذوف مهننا لعلته قياسية سطرده فجلوه
 المحذوف للعلته الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع
 منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه
 فيقال في اعلون وقاضون اعلوية وهي اسم يبقى بعد
 المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك
 المحذوف وقباله الف نحو اسما ر بكسرا الهززة او فتحها
 وهو نيت مسبوقة يفتح الاخر وغيره يجيز الكسرا ايضا وان
 لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان يلزم
 ساكنان نحو ياراد وان لم يلزم ساكنان فالنصاة يبقون

الساكن هلي سكونه نحو يا مجله والغراء يرد الى اصله
 حر كتموه وهو الكسر قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذا للهاء
 فيقال او عاطفة الفعلية على الاسم الماولية بالفعل كانه
 قيل يجعل المنادي ثابتا بجميع اجزائه والمحدوف ثابتا فيقال
 قال يا حارويا ثورويا كرويا كرويا كرويا كرويا كرويا كرويا كرويا كرويا
 الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وفي يا كروان
 قال قدم سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق
 انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وانراشواظا كويند
 كرى نروي كراوين جماعة كروان بالكسر اي جماعة على
 غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء الا انه لم يأت في كلام العرب
 اسم متمكن اخره واوقبلها ضمة اليا وتقلب الواو ياء او الضمة
 كسرة نحو التغلزي والادلي والمنادي في حكم المتمكن لعروض
 بقاءه وال وقد استعملوا صيغة البنداء في المندوب اذ لان في
 صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب
 لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب با على باب
 اخر مع اختلافهما لا شتر كما في امر عام ويكون اعرا به على
 حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المنفجع عليه
 بيا واما المنفجع عليه بوا فامر غير ظاهر لانه ليس منادي عند
 ولا منقول منه ولا منصوبا بفعل المنفجع عليه لانه يتعدى بالحرف
 اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني اراخص ويلزم مح ثبوت
 موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قيا ما

قوله يعنى بالما كانت يا شهر صيغ الداء صح انصراف مطلق
 لهيئة الداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا
 الباب قال المتفجع عليه التفجع درو مد شدن صلته اللام فللظاهر
 المتفجع له وتعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمول عليه
 او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وحوذا
 قال بيا او وا اداء للالصاق صفة للمتجمع عليه وقيل والسببية او
 الاستعانة قوله ممتاز ان اشارة الي ان الباء متعلق بالاختصاص
 لتضمنه معنى الامتنين زياد للمحلول الباء في المقصور يعرف من حوله
 على المقصور عليه قال وحاز لكاني وحاز ان لا يلحقه سواء كان
 مع ياء او وا وقال الاندلسي يحب مع الياء لئلا يلتبس بالدال
 الشيخ الرضي الاولي ان يقال ان دلت قرينة حاله على ان
 كانت محيرة مع يا ايضا والا لو حتب اللاحاق معها قوله اي اخر
 المنذر وبنا وقد يلحق في اخر عمر الخندوب قال فمن تخففت اللبس
 قال الشيخ الرضي المتحرك بالحر كما عساه الاعرابية لا ينجحها الا
 الالف ويقتل الارباب نحو اضربت الرجل في المسمى بصوت الرجل
 وتكثرت المتحررك بالحر كات البنائية الا عند اللبس والمصر
 يتبعها ميله من حمشها ولا يغير حركه البناء للزومها قال سيبويه
 تقول في دبة يا غلام باسعا طياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ
 الرضي الاولي ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بمد بيا غلام بالضم
 قال واغلامك لما لم يكن المدوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه
 حاز ندبة اضافة الى المخاطب ولا يجوز في الداء المحض يا غلامك

لاستحالة خطابه لمضاهاة المضاهاة واللاشارة التي من الم سأل
 يقول للمضاهاة مضاهاة قال واغلامكموه قال الشيخ الرضي آخر المد وب
 ابن كائن ساكننا فلك الساكن اما تنوين او مبداه او ميم جمع او غيرها
 اما التنوين فمضاهاة الساكنين ويزاد الالف واحد المدة فان
 كانت الفاضل فيها الالف المد بة نحو واغلامكمه خلاه لليصر
 فانه يقول استغنى بها عن الف المد بة وان كانت واو او ياء
 فان كانت الحركة فيها مقدره جركتها بالفتح نحو ياق ضياء واذا
 نبت بيا غلامي اسكون الياء فسببونه يقول ياغلاميا لان اصلها
 الفتح والمض يقول ياغلاميه وان لم يكن اللواو والياء اصل
 في الحركة فان كانا مدتين فانك تكفي بما فيهما من المد نحو
 واغلامكموه وواغلامكموه واضربوا واضربوا واضربوا ادا سمي
 بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالالف المد بقعد مما ان شئت
 واما ميم الجمع فلا تأتي بعد ما الف المد بة لئلا يلتبس فتح
 بالميم نحو واغلامكموه وواغلامكموه والواو والياء
 بعد ما اما اللتان لحد متا في الجمع للاستعمال ورد تلك المد بة
 واه الفاء المد قلبتا واوا وياء اللبس واما الساكنين غير هذه الاشياء
 فيفتح ويلحقه الف نحو يا من في المسمى بمن قوله لبانها ولا سيما
 الالف لضغائها واذا جئت بعد ما ياء ساكنه تبييض كما بين بها
 الحركة وهذه الهاء تحذف وصلوا وربما ثبتت في الشعرا كما مكسورة
 او مضومة اجراء اللوصل مجرى الوصف قال الا المعزوم
 وجب ان يكون المد وبه معرفة سواء كان قبل المد بة او بعد ما

ووجبا ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان
 وغير علم نحرورا من طع باب خبيراه واما ما حكاه الكوفيون
 من قوله وارحلا مسبحاه فشاذ فوله لان اتصاله بالصقل ليس
 كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف
 بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه
 وقرأ ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على
 الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلد فوالان شاء
 لم يكتر فيه ان هذا التعليل يقتضي احتصاص الحذف بالعلم واسر
 كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من المنكرة لان حرف التسمية
 انما يستغني عنه اذا كان المسمى مقبلا عليك سبه اما قوله
 ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف الاء
 اذ هي اذن حرف تعريف لا نحذف مما تعرف بها حتى لا يظن
 بقاءه على اصل التذكير قوله لا بها كاسم الجنس ولانها موزون في
 الاصل لما يشار اليه للخطاب وبين كون الاسم مشارا اليه
 وكونه منادى اي مخاطبا تناظر ظاهر فلما احتجج في الاء
 عن ذلك الاصل احتجج الي علومة ظاهرة نزل على تغييره وانه
 مخاطبا وهي حرف الاء قوله سواء كان مع بدل يعنى ان
 حوازا الحذف اجم من ان يكون مع بدل او لا يورد ما ذله
 الشيخ الرضي من ان المصروح ام يذكر لفظ الله فيما لا يحذف
 منه الحروف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابد الالمحين منه
 في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عبري واكثر عليه

بأنه لو كان عربياً لمصر فاذ ليس فيه إلا العلمية وقد يدفع
 بأنه يجهز ان يكون معد ولا من يوسف بكسر السين قوله ولفظ
 اء، اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس معرفاً
 بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما نقل م وهو معرفة
 قبل النداء جاز هذا قوله والمضاف الى اي معرفة عطف
 على قوله لفظ اي قوله اي صريحا وا دخل في الصباح قوله
 قالت امرأة امرء القيس فلما أصبحت اخذت منه الطلاق
 هو مل في شبهة طلب الشبيبة وقيل مثل يستعمله المغموم قوله
 قاله شخص صار مثلاً للخص على تخليص النفس من الورطة
 الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق خا موش بودن
 وجشم د ريش افكندن وسرفو كردن قوله هي رقبة اذا سمعها
 تلبك بالارض فيلقى عليه بثوب فيصا د صار مثلاً لمن تكبر
 قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان السعام
 اء قيل معناه ان ذكر الحباري يكون طويل العنق فيواد
 اخفض عنقه للمصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد
 اصطليت قوله بخلاف قرأة الايسج وابتشد يد اللام في قوله
 تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصلهم عن السبيل فهم
 لا يهتدون لان يسجد واوا المعنى فهم لا يهتدون لان يسجد وا
 ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصلهم عن السجود
 ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من
 اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وتعليل

اي زين لهم الشيطان لئلا يسجد و او قصد هم عن السبيل
 لئلا يسجد و افوله اي مفعول به او مطلقا و على الاول يجب
 تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به و الالم يكن التعريف
 ما نعالصده علي يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه
 و علي الثاني لا تخصيص و لا باس في التعميم مع مدد المحل و د
 ثا لنا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها قوله
 اي اضمرها مله بناء على شرط يعني ان علي فائدية ذلك ان تقول بعسى
 ان علي صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا علي شرط مثل وقوع
 الماء علي المبني عليه قوله و اما و حاحد فله لا برد النقص بقوله
 به الي اي رأيت احد مشركوكبا و الشمس و القمر رأيتهم لي
 ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة النانية لم يات
 لسجود التفسير بل اوتي بها لتبيين الجملة الاولي قبل تمامها
 باعتبار ما تعلق به من كو نهم ساحدين له كقولك علمت
زيد اعلمته كما تبا قال كل اسم اقحم لفظه كل لبيان المانع فيه قال
 بعد فعل مبتدأ او فاعل الظرف قواه و زيد انت ضاربه
 لا بل لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحل و د
 نحو زيد ضاربه او زيد اضاربه العمران او بعد كالمثال
 المدكور و منبل زيد اضاربه عمر و علي ان يكون عمر و مبتدأ
 و ضاربه خبره قال مشتغل صفقة لاحد الامرين المقهور من
 لفظه او او لكل من الامرين علي سبيل التنازع قال
 منه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ و لان الاشتغال

بمعني الا عراض قوله او متعلق ضيحه وفي هذا التوجيه تصريح
بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تيمته
بوجود ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى
الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه
نحو زيد اضربت علامه او بالتبعية نحو زيد اضربت عمر واغلامه
ومنها ان يكون المتعلق موصولا وموصوفا لعامل الضمير ومعطوفا
عليه موصول هامل الضمير او موصوفه نحو زيد القيت عمر وا
والذي يضربه او رجلا يضربه قال لوسلما التسليط بركما شتن برجيزي
قال او مينا سبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شين من كتبه و
انما الحقه غير هليد خل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال يعني
بتسليطه تسايط بعيمه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الاحتق قوله
وبقيل الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايض اسم بعد فعل
او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكن اسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخوانها ولا م
الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا وان
يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد
الابنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
او موالات بنون التاكيد او مسند الي ضمير منصل راجع اليه
نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي
واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعه
فيجوز نقل يم ما بعد ما نحو قوله تعالى وا ما بنعمتي بك فحل به

فان التقلير ما يمكن من شيىء فحدث بنجمة ريك فجعل ما في
 حيز الجزء شرطاً وحعل جزء الجزء جزءاً او حقها ان تدخل
 على تمام الجزء بعد تمام الشرط هذا كله مما استعيد من
 كلام الشيخ الرضوي و ههنا يحذف وهو ان زيد افي زيد ا ضربت
 غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير ما يعان
 العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضاً اذا ضرب لم يقع على زيد
 لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لا بنا نقول يدخل
 فيه مثل كل شىء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في
 التسليط و يحكون قيل لتسليط ضروري و لم يكن مال هذا العيد
 و سابقه واحداً كما قاله الشيخ الرضوي قوله بالترادف فيه
 مساهلة لان الترادف انما يكون في المعردات قوله باللرورم
 ولو بواسطة كما ادابوا التاسماء مصوات بمصوات مميزات
 نحو زيد اخاه غلامه ضربته اي لا يست زيد ا نهت احاه
 ضربت غلامه قوله ولا يتصورح الاقلير تسليط افعل المما سب
 باللرورم حوز الشيخ الرضوي في هذا القسم تقلير نفس الفعل
 مع تقلير متعلقه فقول في زيد ا ضربت غلامه ان التقلير ضربت
 متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير للفعل
 الملقدر و معمول الظاهر نفسير للمتعلق المقدر وكذا جوز تقلير
 المجاوزة مع المتعلق في زيد ا مررت بغلامه وجوز اضر في ما عدا
 الصور الاولى تقلير يرفعل الملايسة قال يمصب بفعل يفسره ما
 بعلة لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة

الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذ ودنا صبا بتكلف بان
 يقال انها سادة مسلها فعال سالحة لان ينصبها وفي قوتها اجني
 جاوزت واهنت ولا بست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا
 يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه
 باحد مما يطريق التبعية بان يكون احد صابن الا من الاخر
 فان كان الثاني بدل لا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قيل
 تعلقه بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول
 بدل لا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل
 بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قد من سره
 في الحاشية اي في مواقع يظن في با دي الظرانه من قبيل
 الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال
 ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلفه تقديرا عاملا قال
 بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان اصبه اذا نصب
 فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة نرجح خلاف
 الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع
 وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيل القرينة
 بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل
 زيد ضربته لان انتفاء القرينة المطلقة يتمدعي وجوب الرفع
 لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند علم قرينة خلافه
 راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد ولله بعد
 قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت

على تقدير الرفع ايضاً يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة
 قلنا سبب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبراً هون من جنسها لما
 فيه من حذف المسقل والمسند اليه فيه انه يلزم ح خروج مثل
 زيد ضربته فن هذه الضابطة واندر راجحه في الضابطة التي تليها
 قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة
 النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما واذا
 للمحاجة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر
 للإشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان
 يقول ايضاً ومع عطف الجملة التي يعلى فعلها على فعلية او مع كونها
 جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في
 جواب ايهم اكرمتم لا من القرينة التي تقوى جانب النصب
 هي التماسب او التوافق المذكوران قوله كالا مر والنهي
 والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالا استفهام
 مثلاً لم يكن من هذا الباب لا متناع التسلط على الاسم قوله
 فان الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية
 لا اختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب
 للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه
 السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد
 بلزوم الاسم او المراد لزوم الاسم في غير هذا الموضع
 لو ورد النصب مهنا قوله بسبب عطف جملة و بوار ولكن
 رجل قال على جملة فعلية حقيقة او حكماً نحو مرت برجل

ضارب عمرو واورهند اتقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل
 في حكمة واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية
 نحو احسن نريد وعمرو يضربه تكون فعل التعجب لجمود
 وتجردة عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان
 الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لاعاطفة والا لزم
 عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في
 عدم تقدر معمول لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم
 الاستفهام اذا كان هو الاسم المحل واما اذا كان الاسم المحل وبعده
 نحو متي زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو
 قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم
 يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدر الفعل مع جواز
 التلغظ به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل
 فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت
 فعلا تذكر الصيغة القليلة فلا ترضى الابان تعانقه ولهذا
 فيج هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه
 والا خفف خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذني
 وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها
 حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة
 على المجازاة لكنها فاصرة عن اقادتها اذ ليس مدخولها على
 خطر الوجود بل قطع الحصول قال وخيث دون خيثما فان
 حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعي

لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اخذ زيد يقتله اذا قتل
 زيد يقتله ويحتمل ان يقال الا ولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه
 فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى
 بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما
 يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند
 رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ
 اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الا ولى ان يحمل على
 الخبر لما فيه من العائدة التامة قوله وهو خلاف المقص قال
 الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا
 وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه
 متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
 وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه
 نظرا لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لا اختصاصه بالوجود
 كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم فجاز ان
 يخص بالوجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
 الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه
 بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى
 كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم
 من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند
 المعتزلة بل وجعل خلقناه صفة لم يحصل المقصر قال ويستوي
 الامر ان في الاختيار قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف

عليه اى السلامة من حذف العالم معارضة بالقرب لا يقال
 عدم حذف العائد مرجح للرفع لا نأقول ليس ذلك المثل
 من باب حذف العائد بل من باب الاقتضار على بعض التركيب
 اعتمادا على علمك بان الخبر لا يدل له من عاقل اذا كان جملة
 فعرضه من هذا المثل وقد تبع سبويه في ذلك ليس الاتبيين
 جملة اسمية الصل وفعلية العجز معطوف عليها او على خبرها
 نوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل
 الفعل وحده خبرا واعتبرا سنادا الى المستتر الذي هو في حكم
 الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى
 الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء
 الراسخة في الشرطية قوله والاب بالتشديد وجوز الخليل فيها
 التحفيف قوله لوجوب دونه لهما على الفعل قال الشيخ الرضي
 لا شك ان التحفيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
 معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا
 ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اختصت
 بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها
 بالافعال كهمزة الاستفهام وما والا لنفي وبعضها اختلف في
 اختصاصها كالعرض وكل ان الشرطية فان المرفوع في ان
 امره هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ قوله فانه وان
 صدق عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع
 بعد مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير

الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير فيهما من موقع الحمل
 وتجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المظهر المدلول عليه
 به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر
 المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون المصدر النائب مناب
 الفعل مخصوصا قوله فيكون نقديرة زيدا يلبسه الذهب
 به الاظهر ان يقال يلبس زيد الذهب به وفي هذا المال ملابسة
 الصفة للمر صوف وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها قوله
 مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله
 بشرطه لتفسير يقع من عامله موقع الاسم المستعمل به عن المفسر
 الانرى ان احد واقع من استتبارك المعدر مقام الضمير من
 استتبارك المفسر وزيدا في ان زيد اضربته واقع من ضربت
 المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد
 لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا نقض اللفظي بالاولى
 في ان زيد لم تضرب الا اياه ان تضرب زيد لم تضرب الا اياه
 ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلبس واذ ذهب كسنة به الى
 ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء
 كما ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر
 لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال
 وكان اخرا ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستطر السطر بشتن قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة
 ولا صغيرة قوله الظاهرة لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله

في هذا الباب لا ينما بعد ما يُعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى
 وربك فكبر قوله بعضهم موعيسى ابن عمر وقال ونحو
 الزانية والزاني ارا واما للعطف على كل شئ فعاوه فيكون
 التقدير ويجز انحو الزانية والزاني وقوله الباعث معني الشرط
 تعليل وجملته قوله وجملتان بتقدير المتيين ابي هذه الاية
 جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
 كل شئ فعاوه وجملته قوله الفاء به معني الشرط المشيرة الى التعليل
 خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف
 عليها عطف منفرد على جملة لها محل من الاصل اب قوله من تبطئة
 بمعني الشرط فيكون الهاء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال
 عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر ولا ظهر انه ظرف للنسبة
 بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيمويه ظرف للنسبة
 بين المبتدأ والخبر يوافق قوله نعم ان الذين عند الله
 الا سلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
 زائدة وغير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليقيم
 فلا تخرج ازان يعمل ما بعد ما فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه
 المبرد اقوي من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى ضمارة ولذا قدمه
 المصنف لکن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خيرا قوله مبتدأ معطوف
 اليضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني
 كما في المفصل واللياب قوله ان ثبت زانها شرها وذلك باربعة
 شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعد ما ابتدء

كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال الصبية
 بعيد قوله اول التفسير لان اجلد وايجاب الایجاب متضمن
 للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة اه يجوز ان يقال
 ان ما بعد فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
 لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار المصعب اذ يعني ان الشرطية
 اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقوض التالي ليثبت
 نقيض المقدم وهـ ما ذهب اليه المبرد اوسيبويه وانما عمله
 على ذلك اذ لو لم يعمل عليه لكان معناه ان اختيار المصعب
 واقع على بعض المتقادر ولكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعجز به
 قوله اضيق الوقت في كلام تسمي التحذير ضيق وقت وهو
 اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله
 وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعاقب التحذير به لكونه
 مجزرا او محذرا منه قوله اي اسم من فيه المصعب بالمفعولية
 اشارة الى ان اطلاق الم معمول على اللفظ باعتبار انه محل
 لا اثر الاعمال قال بتقلير اتق الانسب بالصناعة ان يقال ياتق
 دون المتقدير قال تحذير اما بعده هذا القسم الذي هو
 المحذر اما ظاهرا ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب
 والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو
 اياي والشروسيبويه يقدر بنحو لا حذر وغيره يقدر بنحو جدي
 خطا بل هو الاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال وذكر المحذر منه
 هذا القسم يكون ظاهرا ومضمر اسواء كان الظاهر مضافا

اول والمضموم بشكها او مخالفة او غائبا قوله على صيغة المجهول
 قال الشيخ الرضوي قوله او ذكر المجز ومنه نظرا ذكر مصدر
 ففي مطلقه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان
 يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايض
 لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
 السخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية
 اي ليست اضرا بية فيبغي ان يليها مثل المذكور قيل و
 المذكور قيل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا
 كانت اضرا بية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
 المشهور والمساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول
 حتى يلزم ما ذكره من المنع وربل جعله معطوفا على فعل
 مثل ربساق اليه الفهم اعني حذرا او ذكر ويمكن ان يختار
 الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله نحذير او ابتقل ير
 الحين او يجعله مفعولا له للتحذير والمعنى على نقد يرا تقي دون
 غيره من الاعمال للتحذير لان التقدير لا جمل التحذير لان
 التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتحذير لانه لو ذكر لحصل
 التحذير او ويجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من
 باب جر د قطيعة لا يقال العطف با وفي الحد وذا انما يصح اذا
 كان صدر الحد متنازلا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم
 الحد ود وليس الصدر ههنا متما ولا لهمالا بنا بقول لما كان
 التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف

عليه في الحقيقة فبقي قوله معمول ~~للمؤمنين~~ قوله قلما
نعيم او قلنا بتقدير العائن والتقدير اذكر الخ ومنه من نوعه
او باستتار ضمير في ذكر وجعل المجذر منه بد لا منه قال مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقك ثم
لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون
متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذي
ارتكبه قطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا وقوله ولا يخفى الى قوله ضمير
يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعية ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعية
تأكيدا ليس في تقدير بعد قوله لانه لا يقال اتقيت زيدامن
الاسد لان معنى الاتقاء يرهيز زيد لا يرهيز انيلدين قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدر اوتق ونحوه
قوله فان المعنى لم يبعث نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك
مصدر منه لا مجذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك
مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير
منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمصدر منه في الحقيقة هو
المضروم محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى

قوله لان نخذ حرف في الخبر الى اخره لان ان حرف موصولة
 طويلة بصلتها تكون مع الجملة التي بعد ما في تاويل اسم فلما
 طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا
 بحرف حرف الجر قال ولا نقول اياك الاشد اما قول
 الشاعر اياك اياك المرء فانه * فلضرورة الشعرا ولان
 اياك اياك من باب اسد الاسد والمرء منصوب بمثل اترك
 او احذرا ولان المرء في تاويل ان تعارفي قوله فلم يثبت
 الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا
 ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول
 فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل
 على الا ضمير وصد واستينا فية علي الا ولين قال ما نحل فيه
 اي في مسماة مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو
 الفعل اللغوي قال مذكور اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله
 او مطابقة كانه اراد بالمطابقة ال لالة على المقصود بالاصالة
 وبالتضمن ما يقابل فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
 الائتزامي وما له امح الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا
 او ما بمعناه قوله فلوا عتبر في التعريف قيل الجبشية اه فيه تامل
 اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
 في لم يمتح الى اعتبار قيل الجبشية او اريد معناه الحقيقي
 لا تجب في الجبشية نفع لان هذا المسمى يصير قيدا وهو لا يعنفي
 اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمه في نعم يصير قريبا من اعتبارها

قوله ولا يخفى انه قد يقصد بغير ضمني الاحتمار من شبه
 ولم يقصد به الا الاحتمار عما يخرج منه القيد الصريح قال
 من زمان او مكان قد يجعل المصدر جينا يحذف المضاف
 او يجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في دلولية
 الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا
 نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس المور
 او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي
 المقول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيد الاحتمار
 بناء اعلى ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل
 مجرور في مفعول لا فيه قوله مبهما كان الزمان او محل ودا
 اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدا ونهاية
 كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
 قال وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى
 المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف
 الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان
 عائد المبين ما تد المبين قاله وفسر المبهم بالجهات الست هذا
 تفسير اكثر المقل مبين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان
 المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ماحق بالنكرة
 لا بها مبهمة وبانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد
 من ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل

بها ومنهم من فسرها بمثلها ففسر المبهم والمعين من الزمان
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين
ونلغاء وليس كل مبهم عندهم جائز المصباح لان جانبها وما بعدها من
جهة ووجه بمعناها وكثف وذري لا يقال فيها مثلان زيد جانب عمرو
بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل
ليس ايضاً كل معين مجرور واعندهم فان المقادير المسووحة
كالفرسخ والميل منصوبة قال حمل عليه ينبغي ان يذكروا المقادير
المسووحة ايضاً فانها منصوبة اتفاقاً قال الشيخ رضي ينبغي
ان نحمل على الجهات الست لمشايتها لها في الانتقال فان تعين
البتلاء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع بل يتحول
ابتداءً وانتهاءً كتحول الملف قد اما واليمين شمالاً قال
ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال
كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ رضي اسم المكان الذي
في اوله ميم زائدة ان كان مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار
والكون ينتصب بالاداء على ذلك الحد وما ينتصب به المكان
المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا
ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت
كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون
في صلة له كما ان من صلة لصدقه الذي هو الخروج استدلال
الشيخ رضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في شيء غير
المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولاً والفعول

من المصادر اللازمة غالباً وبكوتهم ضد الخروج وهو لازم لا يفتي
 ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل
 فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه
 نحو يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال
 لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي
 فيه الا مران لحوز يد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه
 وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لا جله
 فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور
 او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذلك كرهه معه اه لا يقال
 يخرج المفعول له المجرور نحو جئت لك للسمن لان العامل في المجرور
 هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو
 الفعل وانه المنصوب محلاً والجار بمنزلة الهزمة والتضعيف
 قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل
 التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات
 قلنا اراد ترتيب ما يتضمنه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضي
 العلة الحاملة للتاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
 ومشاركة الحمل في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة
 الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جنبنا
 قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام
 بلنازعة للزجاج واظهار البلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض
 عليه وتنبه عليه عدم تعمقه والاكتفاء بظاهرا لا مر قوله والقائل

اه او القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المقصود من
 الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا
 للجزمي فانه عمله حال فليز منه المنكير قال فانه بمنه مصدر
 لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا كما
 في ضربت ناديا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبت
 في القعود عن الحرب جبا فيه ان القعود مغاثر بالذات للجهن
 فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يجمع ان يكون مصدرا
 مغاثرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجهن اثر الكيفية القائمة
 بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر
 المترتب على الكيفية المغسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
 ذلك مخالفة من وجه آخر قوله اضر بته ضرب تاديب وقعدت
 قعود جبين الظاهر ان المصدرا حقيقة هو المحذوف لا المذكور
 واطلاق المصدر عليه لنيايته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب
 سوطا لقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو
 عن شئ قوله ورد قول الزجاج ورد المبر ايض بان معنى
 ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفقا وقولك للتاديب ليس بمفعول
 مطلق فكذا تاديب الذي بمعناه قوله ولم يكتف با رجاع ضمير
 الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمرا بشارة الى السداد
 الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ
 مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله
 اي التحل فاعله وفاعلها مله قال الشيخ الرضي بعض السجاق

لا يشرط ذلك وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول
 والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه
 في نهج البلاغة فاعطاء الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
 للبلية والمستحق ايليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان
 يكون حال الاستلزام مطلق حال الفاعل وهي الاستتمام على حال
 المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة
 في البرهان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
 الصادقين بما هم بالنصب اي لمصدقهم في الدنيا ولا يخفي
 انها تدل ايضاً على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون
 نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التكمير
 كما كان الغالب في المجرور والتعريف قوله او يكون زمان وجود
 احد هما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك
 قوله لانه بهذه الشروط قال المص انما اشترط ذلك لان مادة
 الافعال كثيرة ما تجيب جامعة للشروط فهو لها دليل على اللام
 المقارنة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأى شريف
 جل يجعل ما هو محط الغائبة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن
 تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر
 نائباً عن الفاعل من غير تخصيص قوله وقد قيل بين العير
 والنزوان قال قد من سره في العاشية العير الحمار الوحشي
 والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قد من سره في تفسير
 الوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم

كون المفعول فاعلا نظرا الى ان همز وافي قولك ضربت زيد ا
 وهمز واهمظوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو
 حسبك وزيد ا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك
 قوله نحو استرى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العاو
 و وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
 والخشبة مهنما مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فوله
 والمراد بمصاحبه لمفعول الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع
 الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم
 ما زلت اسيروا النيل فان الماء لا يسير بل يحري ويمكن
 ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان
 قوله اومكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الرمان قوله
 بحول تركت الناقه وفصيلتها لوضعها قال قدس سره في
 الحاشية فصيل بقره شتر از شير باز کرده و رضع الصبي شير
 خور و هكذا قوله اعلم ان مذمب جمهور الحكاة قال
 عبد القاهر هو منصوب ببفس الواو وفيه ان الاولى رعاية
 اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت
 في كل ر جل وضيعته وقال الاحفش منصوب نصب الطرف
 لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي المص
 ما بعد ما قوله واصليها والعطف لهد الا يجوز تقديم المفعول
 معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا والاعلى مصاحبه بخلافه
 لا يبي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى معا من تقديم المفعول

معج على عامله اذا اخر من المصاحبة كما جاز تقد يم المعطوف
 على عامله اذا اخر من المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية
 لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد جعل كان تامة
 فقوله لفظا تمهيزا وحال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
 اولي تامل وتعرف قوله لوجوب العطف انها وجب العطف فيه
 لان الاصل في هذه الواو والعطف وانما يعدل عنه نصا على المراد
 من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
 على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
 ان قلنا في ذن عمر وفي المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا
 فيه فلا حاجة الي قوله لم يجب له مخرج قلنا كان الكلام مهنيا
 لا يختص به والالم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف
 فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
 قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار وقوله حيث لا يتمل
 على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة
 ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا حوزا لقوم النص
 مع اختيار العطف قال والاولي ان يقال ان فصل النصب
 على المصاحبة وجب بالنصب والا فلا قوله لان العطف على
 الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في
 السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
 وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا تعمل مقدرا قال الاندلسي
 يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو

اولي ما قاله المص لوروده في القران كقوله تعالى يسألون
به والارحام بالجر في قرأة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية
 الفعل المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام
 وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضاً شيئان كلمة
 الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة
 فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قروي لتعاضد
 الامر ين بخلاف نحو هذا الك واياك ونحو ما انت وزيد ا
 مان الاشعار فيهما ضعيف لغوات معاضدة حرف الجر
 بالاستفهام في المثال الاول لغوات معاضدة الاستفهام
 بامر اخر في المثال الثاني والمصر لم يفرق بين الامثلة في الحكم
 والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين
 الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما يمانه متعلق بمفهوم الكلام
 السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك
 لان قوله مثل ما لزيد وعمر وخبر محذوف ثقلي به ذلك مثل
 ما لزيد وعمر واي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد
 وعمر ووقس عليه حال المثالين والاخيرين وكل قضية متضمنة
 لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكما بمعنوية
 العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيخ يحول اي انقلب
وانما هي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالباً قال ما تبين
 هيئة العامل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتبعين للشيخ
 كذا في المعرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون

بجسب تحققها وهي الحال المحققة او بجسب نقل يروى وهي الحال
المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي معدري الخلود
ونحو خط من الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق
نبيا اي مقدر انبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس
الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد القبض بجاء زيد
وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اقبضك وزيد قائم ونسب الي ما حسب
المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم
يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الايمان وقد
استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم
هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد
الا بتاويل وان زمان الايمان لما كان مبائنا مغارقا من فاعل
الايمان وعن مفعوله لم يلازم دعوى الاتحاد بينهما على
ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ
الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة وموكدة ولكل
منهما عدل لا اختلاف ما هيتهما فعل المنتقلة جزء كلام يتقيد
بوقتها حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك المقام
بالفاعل او بالمفعول اذ بما يجري مجراها وبقولنا جزء كلام
تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركو به
ملاحظة اذ لم تجعلها حال او حال الموكدة اعم عن حدث
يجب حقرر المفعول جملة وقولنا غير حدث احتراز عن رجح
رجحوا قوله اي من حيث متعلق او مفعول به في دلالة الحال

على ان مد لولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه احد ث
 الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
 انه فاعل او مفعول نسبي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل
 او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا
 ثوا فتت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت
 راكبا زيد اراكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان
 كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وثوبهما كيف
 ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا لمجدرة وان لم تكن فالاولى
 جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منجدا راكبا
 مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتا لغير
 حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال
 الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حتى الحال المعرفتان
 ترتب على حد ترتيب صاحبها قال لفظا او معنى تمييز عن
 الفاعل والمفعول او حال منهما او خبر لكان المقدر كما اثبتنا له
 في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون اه يورثك الى هذا تفصيل
 العامل قوله فكانه لفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي
 بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاف
 اليه اه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو
 قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول
 معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور يجوزوا الحال عنهما
 لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذا لك

لزم جواز الحال عن المفعول فيه قال وزيد في الدار قائما
 مثال اللفظي الملقوظ حكما هذا توجيه حيد لكن المص جعله
 في شرحه مثلا للفاعل المعنوي وبوجه عليه ان فاعل الظرف
 فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال
 ان اعتبار عامله لمالم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المشهور
 من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو
 مبتدل الكنه فاعل معنى لا تحاديه مع الضمير الذي هو فاعل
 الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال و صاحبها وذا لا يجوز
 عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور
 قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا
 مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذازيد مع
 تقارب الاسم والفعل قال وعاملها فصل العامل ههنا لتحقيق
 لفظية الفاعل والمنعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع
 تفديم الحال على العامل المعنوي وجواز تفديمها على اللذائي
 المفهوم من تخصيص الامتناع له وكانه اراد ان لا يفصل من
 مباحث التفديم والالكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له
 عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صنفته قوله
 كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة
 لعنم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترحي قوله
 الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين
 بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحيث لا نك اذا قلت ليت

ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت
 ابني راجع وهو فقير وليس المعنى علي ذلك بل معناه تصنيفت
 ابني وان كان فقيرا راجعا قوا به وانه اسد صائلا وزيد كعمرو
 كاتبا وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان السكره
 قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال يناه في المعلومية فيه
 ان المفعول له جواب للجم مع انه يصح ان يكون معلوما للحال
 وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر
 قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل
 المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لا يستغراقها وعمومها
 بنفسها ولو قوما في حمز نهي او نفي او ما بمعناه قوله ان
 جعلت امرها لا اشارة اليه انه ليس ناصا في الاستشهاد
 لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من
 ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امر او عن ضمير مفعوله
 لا يخفى انك لرجعات حالا من كل امر ليس اضر ناصا في المقصود
 لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة
 او بالوصف قوله او واقعة في محيز الاستفهام لانها تشبه
 المكره الواقعة في محيز اللفي في كونه غير واجب قوله
 او بعد الانقضاء للفي لم يعتبر قدس سره ففي تعيين صورة
 النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اي صاحب
 الحال الانكرة موصوفة او مغنية عن المعرفة لا استغراقها
 او في محيز الاستفهام او بعد الانقضاء للفي او مقل ما عليه

الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص
 عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدر ما عليه
 تنازعا في قوله في الحال يعني ان فاعل الظرف ح م ضمير الحال
 او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
 اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير
 بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف
 لا يخفى انه لو مال كل لك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة
 على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك وما للاختصار وانما
 قال نقضا للنفى لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء
 مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال
 المص انما حسن التنكير هنا لان التقطع ما بعد ما عما قبلها
 فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطة عنها وفيه نظر لجواز
 وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدر ما عليه الحال انما حسن
 التنكير لان التقدير يوم من الالتباس بالصيغة قوله ويجعل
 قوله وصاحبها اوه وح يكون غالبا ظرفا للمسبة بين المبتدأ والخبر
 والفاعل والمعنى فعلي هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف
 غالبا قوله ولم يذرها قال قدس سره في الحاشية الذود المنع
 قوله ولم يشفق على نغص الخال قال قدس سره في الحاشية
 الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة
 من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراج النغص
 بمراد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن شتر قوله والآن جمع

اثنان خرماة قوله ثم يرد من العطن قل قدس سره في الحاشية
 العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ
 يعني جاي شترخوا بانيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره
 في الحاشية الواحد مصدر يقال وحد يحد وحد واحد
 كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم
 الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
 الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم
 حذفت لقيام المضاف اليه مقاما كما قيل في اقام الصلوة
 قوله مثل فعلته جهدهك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية
 الجهل مهنابضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
 الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة قال متارل اي كلواحد
 منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال
 المعرفة ظاهرا ان كانت مصدر اكان تعريفا بالاضافة او باللام
 وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفا ايضا
 كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم
 الغفير اي كثيرا بياتر اكثرتهم وجم الارض ونحو ذلك الاول
 فالاول اي الالف واللام ونحو جاء الرجل نكتهم وكذب اربعتهم
 الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير
 ما تقدم منصوبة في التحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة
 اي مجتمعة في الجم وتأكيد الما قبلها في تميم قوله احدهما
 انها مصاد ولافعال ووصفات اي معتركة وبفردة والحذف

غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على
 قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع الكنرات يعني
 ان اللام للعهد الذماني او زائدة قال فان كان صاحبها
 نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم
 قوله ولم يكن الحال مشرقة نحو جاء رجل و زيد راكبين
 قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول
 به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص
 آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجدي التخصيص
 الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولثلا ياتبس بالصفة
 فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان
 كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس قال ولا تتقدم
 على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقلد يما عليه جائز
 الا لما منع كتحصيلها بالواو والمراعاة اصلها وهو العطف اذ علم
 تصرف في الافعال كفعال التعجب او تصد يربما ملها بحروف المصدر
 اولام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكب جاء
 قوله فيما يد امثل زيد قائما كعمر وقاعد العلم ان الدال
 على حل ثمين فصاعدا على يد ل على حل ثمين معينين نحو ضارب
 زيد عمرو او تقضرب زيد عمرو او زيد اضرب من عمرو
 وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمر وقان التشبيه
 يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
 على خصوصية حدث وعلى كالاتقدم يرين يجوز اختلاف

الحالتين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير
 ذلك. واذا اختلفا بما مر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي
 كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب
 ذلك الحالتين المصرح به وان لزم التقدير على العامل الضعيف
 وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فنقول زيد قائما
 كعمر و زيد او زيد يوم الجمعة كعمر و يوم السبت
 وهذا بسرا اطيب منه وطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح
 يكون قوله بخلاف الطرف حالاً عن قوله على العامل المعنوي
 كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
 ويحتمل ان يكون اعترافه بتقدم المبتدأ قوله واما اذا
 جعلته داخله اليه ذهب المصنف في شرحه كما مر من الاشارة
 اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الطرف لا يتقدم
 على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل
 المعنوي ظرفاً او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز
 تقدم الطرف عليه اتفاقاً قال الشيخ الرضي قد صرح ابن
 برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفاً او شبهه على العامل
 المعنوي ومن ذلك القليل البصر الكبري يستين اي الكور
 منه يستين فمنه حال والاعمال يستين قاله ولا على المجرور
 المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان صاحبها من فروعها او
 مسبوها كما ذهب اليه البصريون واما الكور فيون فلا يجوزون
 تقدمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها من فروعها

والحال موخر عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة
 استثنائي منه ما اذا كان المضاف مجرء المضاف اليه او حاز قام
 المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقدير لكن على قلبه نحو تحرك
 ما شيايد زيد وتبع ملة ابراهيم حنيقا قوله لان الحال تابع اه
 قبل لا يرد على نحو اكباجاء زيد لان الفاعل من حيث انه
 مسد اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمتدأ
 قيل وجه منع تقدّمها على صاحبها المجرور انه كبير الحال
 عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء نقل يهما فلوجا ز لوقع
 قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعني ما ارسلناك الا مانعا
 للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل
 مانعانا هيا ارسل امر الكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا
 حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم
 مبعوث على القليلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان
 يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لانه منه قلت
 الحال مقدره والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال
 كما امرت الاشارة اليه قوله واطناء للمبالغة كالكافية والشافية
 ويكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة محصورة بفعال وفعول
 ومفعول قوله اي ارسالة كافة اي صامة شاملة قوله وبعضهم
 يجعلها مصدر اي تكلف كفا والجملة حال مقدره قوله والكل
 تكلفه ونعسف لان كافة كقافية لازمة الحالبة غير مضافة
 كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفي ان المتبادر منه هذا

المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا وجامدا قال الشيخ الرضي
 من الاحوال الغير المشتقة قيا ما الحال الملوطة وهي اسم
 جاسد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجاسد
 وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
 قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه
 نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في
 نحو بعث الشاه شاة ودرهما بطته ان يقصد التقييد فيجعل
 لكل جزء من اجزاء المجرأ قسطا وينصب ذلك القسط على
 الحال وتاتي بعده بجزء تابع لها امامع واوالعطف او يعرف
الجبر نحو بعث البرق فميزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة
الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح
البرق غورة مهر ما اول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح
ثم بلج بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان
قوله وهو ما فيه حلالة ولين ان يا اول البسر بالمسر هذا اذا
كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه
اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتا ويلها
بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا
تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في ذي الحدين قال
وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام
مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تكثيره
ايض لقيامه مقام الحال وناه الى في شاذ ونحو يد ايدي

ذويد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم
 والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
 والواو بمعنى كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
 مقرونان فنصب ههنا الحزء ان لقبولهما الاجراب قال الخليل
 يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
 ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق
 الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من
 الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت
 الجملة الحالية فضلة احتاجت الي زيادة رباط لهد الا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
 لهما او في انفصال وذلك بوقوعهما بعد الانحوما جئتك
 الا وانت تخيل وما جاء نى رجل الا وهو فقير قال فلاسمية وفي
 حكمها الجملة المصدرية بليس لانها مجرد النفي طلي الاصح ولا يدل
 على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من
 الرباطيين عند ظهور الملايسة نحو خرجت يد على الباب وهو قائل
 قوله لانها تدل على الرباط في اول الامر لانها في الاصل للجمع
 مع السابق فهي داعية لا لنظر السابق قال والمضارع المبشيت بالضمير
 قد يسمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المعردا ولانه
 خبر مبتدأ مخدوف ويشترط في المضارع الواو حال اخلوه
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتعلة على
 المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من

الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع
 بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلالزمه الضمير
 والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره
 السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق
 فحري ان لا يذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا
 في مواضع منها ما اذا بين الحال ازيد الثمن او غير مقرونة
 بالعاء او ثم فتقول في الثمن بعته بد رهم فصاعدا او ثم زائد ا
 اي قد هب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائد اخذ به في
 الازيد او تقول في غير الثمن فرأت كل يوم جزءا من القران
 فصاعدا او ثم زائد اي قد هبت القراءة كل يوم في الزيادة
 والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة آه هي ام التقرير مضمون
 الخبر وناكيد واما للاستدلال على مضمونه هلي سبيل منع
 الحلو قوله والمسئلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست
 قيد ام خصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير
 صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصوير قال
 اي احقه آه ذلك التغدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه
 نظر اذ لا معنى لقولك نيقنت الابوعرفته في حال كونه عطوفا
 وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال
 والاولى عدي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى
 الجملة كما فلما في المصدر والموصد نفسه او غير ذلك قال
 يعطف عليك ابوك عطوفا وذاك المعنى يتولد من نسبة الخبر

الى المبتدأ مكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم الموكدة
 على جزئي الجملة ولا على احد مما قوله او بمعنى اثبتته معطوف
 على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معينان التحقق
 والانيات ولا حتى مجردا معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي
 لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في صورتين ومتعلق
 الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته
 اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اه قوله اي
 شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها
 انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال الموكدة
 قد تكون موكدة لجملة كعوله تعالى ولا نعوا في الارض
 مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية
 ياول امثاله بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد
 وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال التميز ويقال له
 التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان
 المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع
 الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مفهومه
 لا جناس مختلفة متقاضي لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه
 التسكر لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون
 تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رائه والم بطنه وسفه نفسه
 الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رائه بمعنى غبن في رائه
 وان الم بطنه متضمن فيه شكوان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او

بمعنى سغه بالتشديد لان المعنى سغته نفسه فلما حول الفعل
الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سغه
بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيبيح وهي فيها مجاز قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على النابت المطلق ويجوز ان يدفع اي
بان النابت قد يقال في مقابلة المجدوم وقد يقال في مقابلة الاحداث
الطارئة والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب
الوضع ولهل يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف
العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهات قيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال صح لاجابة
الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا
نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر للخروج العرائن الاخر
المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المقهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع
ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ما ذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذال حال عنه وكذا الحال في

رجلا في حبلا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم
 من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام
 فيه الا من حيث ذاته فيه مساهمة اذ ذات الرطل للمعنى
 المذكور هو الصحة ولا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن
 بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث
 وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
 بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيعي منسوب
 الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى
 ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد
 نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذ الم يصح اضافة التمييز
 اليه فتقول في كفي زيد رجلا وشهيد اكفي شيعي زيد على
 ان يكون زيد بدلا من شيعي او عطف بيان له قال المحقق
 الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا
 مضاف لانك اذا قلت كفي زيد كان هناك ابهام في ان
 الكافي من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا
 او شهيد كان المعنى كفي رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن
 مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ
 الرضي ان عن في منله تقييد ان ما بعد ما مصدر او سبب
 قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز
 صادر عن المفرد اي المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبتته في
 جملة اي المنسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيعي في الظاهر

والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة
 اذن هيبت لذلك التمييز لان له سبب لاعتبار ما يستلعي
 التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله ما انتصب
 عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
 زيد نفسا لانك لو لا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب
 نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد
 فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب
 عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب
 التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل
 ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في
 قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولي قوله وهو ما يقدر به
 الشيعي وذلك اما مقيا س مشهور وموضوع لذ لك كالعند و
 الرطل او مقيا س غير مشهور ولا موضوع لذ لك كقوله تعالى ملاء
 الارض زهبا والملاء قدر بما يملأ به الشيعي وقولك عندي
 مثل زيد رطلا واما غيرك انما ناهي هو انك رجلا محمول
 على متلكها المضدبة ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان
 سمنا ثنية منا بالقصر وهو افسح من المن يا لتزيد قوله
 وهو التنوين لفظا او نقل يرا كما في خمسة عشر وكم رجلا
 قوله او النون سواء كان في الثنية او شبه الجمع نحو عشرين
 لان النون الجمع نحو حسنون وحي الان التمييز فيه يكون من ذات
 مقلرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف

الى اسمين بدون عطف وان اضعفت مع حذف المضاف اليه
 لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاسماء قال
 الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
 في شيئين احدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فمصا فيه محمى
 المبالغة والتغخيم نحو نعم رجلا وبالهاء قصة والله دره ورجلا اذا
 كان الضمير مبهما ونائبها اسم الاشارة نحو قوله تم ما اذا اراد الله
 بهذا مثلا والنائب للتمييز هو نفس الضمير واسم الاشارة
 قوله عند ي الراقود خلافا لوقود نومي از ثيمانه وخم قاران ود
 كرده يقال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر
 ياخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير
 الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاصاله وذلك
 لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين من مشرد سراء
 كان جنسا والاسواء قصد به الانواع او قال الشيخ الرضي
 اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين
 تمرا واذا لم يقصد به الانواع وبعب كونه مع التاء قوله
 وهو ما يتشابه اجزاؤه ابى يشارك اجزاؤه في اسم الكل
 اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان
 ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه تدس
 سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او
 كسر هاء ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس
 قلها ما هو المحرود عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد

الجلوس منه ام يصح التنيمة والجمع قوله وعندى عدل ثوبين
 عدل تملك بار وما يدل ان قوله ارا المعنى ان وحل التمييز
 هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع اراد شبه
 نون الجمع قوله لانه لا يعلم هنلا عند اضافة عشرين لا ينفي
 ان رمضان لو كان تمييز الكان نكرة ولولم يكن تمييز الاحتمل
 ان يكون علما دل الظاهر انه علم والالتباس ليس الاعلى
 قد ير ان لا يكون ولما قل وعن غيره من ارا قال الشيخ الرضي
 هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله و
 يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خام
 حل يد وهو ينصب عنه التمييز وما الفرع الذي لم يحصل
 له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما ييد على التمييز نحو قطعة
 ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر
 عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص
 على التمييز فان التنصيص عليه اما ايضا ما هو طالب التمييز
 قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز
 ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما
 كان ذلك الابهام مستلزم ما لنوع ابهام في النسبة حسب
 استعمال الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزم ما لرفع ابهام
 الطرف صح قوله عن نسبة والكتابة فيه التنبيه على ان مقابلة
 هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك
 لا باعتبار عدل م ذكر الذات مهنا وذكرها في السابق الا ترى

ان نعم رجلا مندرج في القسم الا ولمح ان الضمير غير مذكور
 هو اصيل كلامه قد سره قوله وامجد رجعله الشيخ الرضي
 داخل في شبه الجملة ولهذا لا حاجة الى قوله وفي اضافة
 لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال وفي اضافة ولعله
 اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبه من المسبب التامة
 وليست الاضافة كقولك نحو حسبك زيد اي يكفيك
 زيد قوله فكانه قال طاب زيد اي كانه مثل بفعل او شبه
 فعل تنازعا في نفسا وباركنا فيما عطف اعني ابوة قوله والدر
 في الاصل اللبني قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدري
 ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهوها
 كماية عن فعل الممدوح والصارو عنه وانما نسب فعله اليه
 تعالى قصد للتعجب منه لان الله منسج العجايب فكل شئ
 عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعالى ويضيفون
 اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ائكان اسم يصح الي
 قوله والافيهو لمعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض
 الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب
 عنه ولا يصح ان يكون لمعلقه واجاب قد سره بتقريب مقدمها
 بكون التمييز لم يكن ناصا فيما انتصب عنه وكذا قيل
 مقدم الشرطية لما نية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا
 واجاب الغاضل المهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما
 انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس

من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من
 حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه
 حسن بل يعر فيه نظرا ما والا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ
 والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى
 الاول ولا ينبغي انه غير صالح للمتعاين واما نانية فلان هذا الجواب
 لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية يحكي زيد رجلا
 لم يحرم هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا
 الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية
 ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة القرض لو كانت هذا
 المال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلما لو اريد
 بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطلا
 ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث
 هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها
 قلما صح كان في حكم رجلا في المال المذكور ولو سلم صلاحية
 التمييز قلما المراد يكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والنول
 بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي
 والمراد بكونه لمتعاقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحه اضافة
 النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو نقل معطوف
 في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله
 لما انتصب عنه وملتعلقه جاز ان يكون له وملتعلقه واعترض عليه
 بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي

وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً أو تقييداً التالى
 بكونه بعد جعله تمييزاً أو تقييداً مع صحة الشرطية الثانية
 لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب
 من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء
 كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان
 متعلقه واذ لم يكن لشيء منهما كان المتعلق ويدفع الاحير
 بان هذا الشك غير واقع والاو بتقدير معطوف في تالي هذه
 الشرطية والتقدير والا فهو متعلقه او له ولا يخفى سماحة هذا
 الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى
 صفات الشيخ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله
 بان يكتفى بتمييز ايرفاع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات
 المقدرة اعني الشيخ المنسوب الى زيد المغائر لزيد بالذات
 وانما ذم ذلك لان الذات المقدرة مطلقاً هو الشيخ المنسوب
 الى زيد كما ذكرناه تولد الواو بمعنى مع وهي تعيد مشاركة
 ما بعدها لغيره كان من حيث انه فاعل معنى و نظيره ما قال
 الشيخ الرضى وهو ان المصوب في عبارة السحابة في نحو قولهم
 شاهرذ اناب ان شرا مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة
 تقدير اي كائن مبتدأ لفظاً بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن مجناه
 فاعل ومبته كثير في كلامهم قوله لان من تزداد في التمييز في قسمه
 الاول مطلقاً وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وفيل مطلقاً
 ممكن اقال الشيخ الرضى وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا

يقال عندي عشر رن ومن درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز
 يستعمل الجبال فمن تحلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا
 ولغوات الخرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون
 اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقليل كقوله
 تعالى فغشيمهم من اليم ما غشيمهم قوله اذا جعلناه لازما بتضمنه
 لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال
 في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجزنا
 الارض عيوننا انما اتى بالجمع لان التفجر متموع الى ماء عذب
 وملح وغير ذلك اذ الى ماء وقارا وغير ذلك قوله لان المتكلم
 لما قصد نقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك
 بعينه مثل قولك ربح زيد بجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى
 فما ربحت تجارتهم قال خلافة للمازني ابستاذا المبرد ونصيب
 الاخفش قوله نظر الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب
 استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيد بي الشعراء
 قوله اتجراه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك
 قوله بالقران في بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل قيل
 يحتمل ايضاً ان يكون تطيب المدكور مفسراً لتطيب المقل وقيل
 نفساً قوله غير قادح في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر
 الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء
 وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المصوبات بذلك لان
 المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول

فيه لكنه هبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير
 عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة
الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله
 كافية في تفسيره وفي الحكم عليه ايضاً ولو نوقش في انها غير
 كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه
 كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان
 المستثنى مشترك لقطبي بين المتصل والمفصل لان ماهيتهما
 مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن
جمع شئين مختلفي الماهيات في تعريف واحد بحسب المعنى
 وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
 قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين
 الانسان والفرس كل اهل القول ان المستثنى هو المذكور
 بعد الاواخواتها مخالفاً لما قبلها نفيها وانباتاً مع انه يشمل عليه
 عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير
 في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف
 عموم مجاز واجراء حال المدلول على الال والاستخدام
بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى
 وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول
 على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
 فيه قوله لا يمكن اجرائها عليه بخصوصية الال بعل معرفته
 بخصوصه قال فالمتصل القاء للتفسير قال هو المخرج سواء

كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساوياً له فهناك أشكال مشهور وهو ان
 زيد افي جاء القوم الا زيد اما داخل في القوم او خارج عنه
 وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجاً لان اخراج الشيء فرع دخوله
 ويلزم ايضاً مخالفة الا جماع والعقل الصريح فانك اوقلت له علي
 بنار الا انفا كان الدائق داخل في الدينار وعلى الاول يلزم
 التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء
 واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره
 الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما
 يلزم اذا نقلت نسبة المجهول على الاستثناء لكنها متأخرة عنه
 لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
 والمستثنى فالنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما انها
 متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيد
 هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
 وغيره ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عمل
 وما خلا فانها ظرفان وقيل ان للنسبة فيكونان متأخرين
 عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة
 متقدماً على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء
 القوم فقد نسبت اولا للمجموع الى القوم على احتمال ان يكون
 على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس
 الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان
 تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيد

متصل بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الي زيد والايحاب
 بالقياس الي ما بقي وليس معنى الاحراج الا المحاشية في الحكم
 بعد التشريك في السببه ولما لم يكن في المعطع تشريك لم يكن
 هناك اخراج قال عن متعلد اني ذوعل دو كسرة قال: الا
 غير الصفه بيان للواقع لثلايد هل قالوا جوابها اراد بها كليات
 محفوظه لا ما هو بمعناه مطلقا حتي يلزم ان يكون جاء القوم
 المحرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر
 اصطلاحي ولا مشاحه فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظه
 صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وان دفع
 ايض ما قلنا على ما قاله الشيخ الرصي في دفع شبهه الاستثناء
 قوله واحترزه عن نحوها بي القوم اه قيل لا ولكن لاتستد عيان
 اخراجا ولهذا تستعملا في صورة لا يتصور فيها الاحراج كان
 نقول جاء عمر ولا زيد وما جاء عمر ولكن زيد قوله اي جعل
 الا واحواتها لا يقع المقطع الا بعد الا وعبر وبد قوله اي ليس
 بمعنى اه الموحب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وشبه الموحب
 وغير المثبت اصطلاحا ما يعمله قوله واحترزه عما اد وقع في
 كلام غير موجب اما وحب نصه اذا كان بعد الا في كلام موحب
 لانه لو لم ينصب لكان قد لا تكريرا لعا مل فيلزم ثم
 الايحاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموحب فلا يلزم
 ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل اشرك النفي العارض
 ولان المبدل منه في حكم التضمنه فيكون في حكم التعرّيع

وهو في الايجاب معتنع لفساد المعنى وفيهما نظرا لما في الازل
 فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر
 عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا مصر وفي الغطف
 مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
 ليس مطروقا بالكلية حتى يفسد المعنى وقرئ في نفس الشيب
 وما في حكمة قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام
 العام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون
إه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعتزتين اراد بذلك انه من
قبيل المفرغ فيبقى ان يكون داخلا في الاثني قوله والعامل في نصب
المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المنصل للعامل
فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا ندري بما لا يكون هناك فعل
ولا مغناه نحو القوم الا زيد اخوتك وللبصرية ان يقولوا
ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن
في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال ارمقد ما عطف
على قوله بعد لامه هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه
ان انتصابه مشروط بكونه بعد الاو ذالك غير مفهوم من العبارة
وكذا الحال في قوله ارمقطعا ويمكن ان يجعله معطينا على قوله
في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خير اضر لمكان احوال
قوله ابي المستثنى منصوب ايضا ه ذهب سيبويه الى ان المنقطع
منصوب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به والى

ابن مابعل الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والافى المنقطع
 وان لم يكن حرف عطف الا انها يمكن لعاطفة في وقوع المفرد
 بعد ما والتجاخرون لما راوا بما بمعنى لكن قالوا انها الماصية
 بنفسها النصب لكن الاسماء واخبارها محذوف في الاغلب نحو
 جاءني الفوم الاحمار اى لك الاحمار لم يجرى قالوا وقد يجرى
 خبرها ظاهر انحرف قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كاشفا
 قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
 ليس بالاستدراك والاصا يفيد الاستدراك لانه ان رفع ترجم
 المحذوف بدخول ما بعد ما في حكم ما قبله قال في الا كرم متعلق بمنصوب
 المحذوف بطريق الاستحباب وجرر محذوف قوله واما بسوتجيم
 اه في بعض شروح المفصل ان بئني تميم يبدلون المنقطع متصلا به
 على جعله من جنس ما قبله على سبيل التقليل قال ابن السراج
 المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الاحمار فسمناه
 ما فيها احد ولا ما يتبعه الاحمار واما لم يحوز فيه الا النصب لانه
 ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه
 متعلدا كان او غير متعلد ونحو ما جاءني زيد الاعمر وقوله لاعاصم
 اليوم من امر الله الامن رحم رذهب الا كرون الى ان الاستماع استحال
 فصهم من قال مانه اصما بمعنى معصوم ككل انق بمعنى هل فرق
 ومهم من قال ان ما صا بمعنى ذر وعصمه ومهم من قال ان من رحم
 بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومهم من قال بتقلير مضاف
 فالنقد يرا ما رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لاعاصم

اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو
 السقيفة وذلك لانه اجعل الجبل صامنا من الماء قال الله لا يعصك
 الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم والهل وهو مكان
 من رحمهم الله ونجاهم يعني السقيفة قوله التي هي ام الباب
 لانها موضوعة للاستثناء وما عد اها ليست موضوعة له بل
 موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاززة والخلو
 والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء اضرب من المناسبة
 قوله 'والى اسم الفاعل منه للدلالة القعل على صاحبه قوله والى
 بعض مطلقا كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان اللوا شتمت على
 ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل
 لان صيغة الفعل مفرد وايضا قال مطلق محتمل للابحاض لان
 مجاززة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العجارية
 عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى
 قوله والتقدير جاءني القوم عداه اذ قيل عداني مجاز كان معناه
 انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عد اصبيهم زيد اكان المعنى
 انتفى المجيب عنه واذا قلت عد الجائي زيد اا وبعضهم زيد ا
 كان معناه انتفى الجائي والبعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد
 جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا
 قيل جاء القوم خلا زيد اكان معناه انتفى المجيب من زيد وانتفى
 الجائي والبعض من زيد اي سلب عنه قوله وقت خلوم اي خلو
 الجائي منهم قال ولا يكون لا يستعمل في موضعه غير مثل ما كان

ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الي اسم الفاعل اه قال الكوفيون
 جاء القوم ليس زيد او لا يكون زيد اي معناه ليس فعلهم فعل زيد
 ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الاجال من الضمير المحرور
 قيل بدل منه وتوضحه الشرح اولى لان المقصر بيان حال المستثنى
 ولم جعل بدل لان كان المبدل منه في حكم التنجيه ثم قيل ليس في
 بعض النسخ اغظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز
 ويختار على سسل التنازع لا يحفى ان هذه السجدة احسن لتقيد كل
 من الفعلين كما هو الملاءمة وذلك ان تجعل قوله فيما بعد الاملى ثقيل
 السجدة الاولى متعلما بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب
 متعلما بكل من الفعلين على سبيل التنازع او لا خير فقط لان
 حوازل النصب في المستثنى هو الاصل وانه العاجز الى اشتراط اختيار
 الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى
 متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاء في
 احد حين كنت جالسا الا زيد الم يمكن البدل مختارا وان
 لا يكون رد الكلام تفهم الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيد ا
 في جواب من قال اقام القوم الا زيد فان النصب متهما اولى لمطابق
 الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما
 صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يغني
 ضمير الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله
 لا با صالة اي بنوع تجعل قال ويعرب على تحسب العوازل اي
 التي قد رها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل

المستثنى منه فإن اردت ان يرد نحو ما أمرت الابن زيد فإنه معرب
بعامله لا بعامل المستثنى منه وأن اردت الأول فلا معنى لتقييد
الحكم بقولم إذا كان المستثنى منه غير مذكور في المستثنى إذا
يعرب علي حسب عامله ويمكن أن يختار أن المراد بالعامل
عامل المستثنى منه ويقال إن لزيد جر الفظيا ونصبها محلها وهما مل
جزة هو الباء التي كانت داخلية في المستثنى منه وعامل نصبه
هو مرتب بتوسط ذلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه
فإذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي أنها
أعرب بإعراب المبتهى لأن المنسوب إليه هو المجموع
المركب من المستثنى منه والمستثنى وإنما أعرب المستثنى منه
بما يقتضيه المنسوب لأنه آخره الأول والمستثنى صار يعد
في حين الفصلات فأعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه
لم يبق المستثنى في حين الفصلات وأعطى ما هو حقه من الأعراب
لانقضاء الجزة الأول قوله ليقيد فائدة صحيحة فيه أن النحويين
يبنون دلالة الهيئات التركيبية علي أصل المعنى صح أو
لم يصح الأثرى جواز جاء كل أحله لا زيداً منبغياً إن يجوز جاء
الزيد ويمكن أن يقان أراد با فادة المعنى دلالة الكلام علي
المراد وهي متحقفة في غير الموجب غير متحقفة في الموجب أما
الأول فلان الاستثناء المتصل قرينة علي إرادة الإهام وذلك
لأنه يقضي متعدداً ولما لم يكن قرينه خصوص حامل علي العام
وليس لها معارض فتعين المراد وأما الثاني فلأن الاستثناء

وان كان قويا على العام لكن علم صحة المعنى قوله
ان قوله مخبر صفت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استعمل
المعنى وضع بقى فريضة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان
يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب
عليه بحسب العوا مل في الموجه في وقت من الاعا وقات الا
وقت استقامة المعنى فابده في بعضنا الطرما في قوله اذ معني
ما زال ثبت الا ظير ان يقال نسك دائما لكن الدليل لا يفيد
الا ان يبقى ان نقى النقي يقيد دوام الاثبات وفي افادته بحسب
قوله لا يه نقى النقي اثبات اي مستلزما للاثبات لانه عينه فان
تصور نقى النقي يتوقف على تصور النقي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما حاء في من احد لو صل
قالها المزينة قلت كحل غير الموجه نحو ليس زيد بشيخ
وهل زيد بشيخ استيفاء الامور الا ربع التي تعذر فيها
حصل الدل على القاطل كان اولي قوله فحجروا محمول
محمول فان يكون بدلا من الضمير المبهكس في فيها ويجوز نصبه على
الا ششما لكه ضعيف اذ يتوهم ابد بدل محمول على لفظه
واضعف منه في النصب نصب لاله الا الله ان العامل فيه وهو
خبر لا محذوف اما قبل الاستشناء او بعدة وكذا في لا فتى الا
علي قوله قيل انما وصفه اوله لوصف به لصح ايض لجزواتان يراد
يا التووين التحقير قوله لان من الاستغرافية انما زيد ها بها لان
من قبل يكون رائدة في الموحب اعذل الاحفش اذ الم تكن

استغراقية قوله لانها لتاكيان المضي اي لفي حجر ووجه سواء كان
 باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامر لثقل لا يجده زوال
 اي لا يفرضان وقوله عاملتين تعبيراً وحال او مفعول ثانٍ يتضمن
 معنى المحمل يقال لانها عملتا للخي يعني انه علة حملها على ليس
 وان او عزمه العلة وعلى العقل يرين بساغتغائه ينتقى العلة قوله
 مصدر مرفوع على انه المبتدأ مع اذ اذ خلت على المبتدأ او الخبر
 غلبت هما لكن يبقى تغدير عملهما اذا كان العامل ملخوفا لضعفه
 ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر
 بلا ضرورة نحو ان زيد قائم وعمر زوان غير المعنى فلا يعتبر
 ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه قال لنقبض معنى المضي
 اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله هي الفعلية وذلك لان معنى ليس
 في الاصل ما كان بدليل حقوق علامات الافعال عليه نحو ليس ما
 ولست ثم سلبت الملالة على الزمان الخاصي فحكما حكم
 ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يفتنى نفيه ويبقى
 حملته نحو ما كان زيد الا بالبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع
 اكسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها
 امحها بل مشهور ان قوله لكونها خوف جروا اليه ذهب سيبويه
 والدليل على معرفتها قولهم حاشي من دون نون البوابة و
 امتناع وقوعها صلة للمصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب
 الاسم بعد ما شاؤ عنده قوله واحاز بعضهم النصب اذ بدليل
 حاشيت زيد واحاشيه قيل يحصل ان يكون بمعنى قلت حاشا

سولا ليتك اي قلته لا لا ولوليت اي قلت لولا وعمل المبرد
 اخه قارة نخره ونارة فعل واذا ولله اللام تعين فعلته قال
 الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اهم لحيثه فنونا نحوها شالده
 في بعض المقرآت ولانه بمعنى قلز بها لله فيجوز على من
 ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مضدرا بمعنى تنزيها وما
 حذفت التعريف في حاشالك لا استكرامهم التنوين فيما غلب
 عليه تجريره منها لا جل الاضافة كما قال بعضهم في متجان
 من هلقية ان ترك تنويجه لا يدل على علميته لانه لا جل
 ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها
 تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره لمعناه
 تنزيه الاسم الذي بعده من هو ذكروا بما ارادوا وتنزيه
 شخص من هو فيسئلون بتنزيه الله سبحانه عن هو ثم
 تنزهون من ارادوا وتنزيهه على معنى ان الله منزله عن
 ان لا يظهر ذلك الشخص مما يشبه فيكون احدوا وابلغ
 قوله انتقل امر ابيه الى فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه
 لانه اجاز القطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمر و
 بكر رفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان امر ابيه بعينه
 اعراب المستثنى بالامكان الا حسن ان يقولوا وعراب غير
 ما هو ان المستثنى بالابدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه
 يحتمل الحرف لان ذلك فيه جارها قال وغير صفة غير مبتدأ
 وما بعد ما خبر ان له قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء

كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن فالمراد بالشيخ الرضي
 ان استعمال الغير بالاقتدار الثاني مجازي قوله وذلك لا يشترط ان
 كل منهما آه يعني انه استعمل غير معنى الا لا يشترط ان كل منهما
 في المغايرة فان غير اقل على مغايرة مجوز ما لموصوفها ذاتا
 او وصفا والاقبال على مغايرة ما بعد ما قبلها في الحكم لجاز
 استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلنا في المشابهة قوله هذا كونه
 انما اشترط ذلك ليكون اقل في كونه صفة قوله نحو ما عناه في رحلان
 الازيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم
 عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنان منه قوله وانما
 قلنا هذه الزيادة لدفع شبهة وسمي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعدد الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر
 وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا
 متوقفا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناول المستثنى ولا
 عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالبا قوله فالأمر في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا إلا
 الوصف يعني لم يجز البذل لأنه لا يكون إلا في غير الموجب
 قال المصنف ولا يعتبر المقى المستفاد من لولان المقى المعنوي ليس
 كما للفظي إلا في قلما وقل وايي ومتصرفه وسرح بذلك ايضاً
 الشيخ الرضي وايضاً الدال لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
 قوله يجب ان لا تعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا بالجموع
 لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة معتزلة للفساد وانتفاء البلازم

ويستلزمه انتفاء الملزومات كلها ان اثبات الملزوم مستلزم
 لاثبات الملزوم كقوله اي بناء على طرفيها قال الشيخ الرضي
 ما حاصله ان لو في الاصل ضمة طرف مكان وهو مكان
 قال الله تعالى مكنا سوي ابي مستويا ثم حذف الموصوف
 واقيم الوصف مقامه مع تطوع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى مكنا فقط ثم استعمل استعمال لفظه مكان في افاة معنى
 البديل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البديل كائن
 مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء
 لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاة ان زيد الم ياتك
 ثم جرد عن معنى البديل المطلق الاستثناء فسوى في الاصل
 مكان مستويا ثم صار بمعنى مكنا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
 الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
 غير ظرف بحسب المعنى المراد فالصريون نظروا الى معناه
 الاصيل اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاته
 ذلك ومقتضاه النصب والظرفيون نظروا الى المعنى
 المراد فجعلوه في حكم الخبر له والمراد ببعلية المسند اذ
 باسما وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والظاهر في العبارة ان يقال
 المراد ببعلية المسند لدخولها ان يكون استفادة واقعا بعد دخولها
 قوله فالاستناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذلك الاسناد الواقع
 بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لاننا نقول
 ذلك الاسناد وقد غير بدخولها قال كأمر خبر المبتدأ في اقسامه قال

الشيخ الرضي ما حاصله ان خيره قد اختص ببعض الاحكام منها ان
 خبر كان لا يكون ما ضما عند امره دستويه واما عند اليقين فيصبح
 ان يكون ما فيها الامع قد طاهرة او مقدره وكذا اننا لو افني اصبح
 وامسى واضح وظل وبات وكذا ينبغي ان يكون لو افني يصبح زيد
 يقول وحواله والاراي كما ذهب اليه ابن مالك نحو يترى قروح
 حير ما ما صب بلا قد فلا يقدر وما في قوله تعالى وان ان قصد به
 وصح ان مالك هو الحق من مضي خبر جار وليس وما دام وكل
 ما كان ما ضما من ما زال ولا زال وورادها اما صار فلكونها
 ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي اليه المستمرة وان جاز مع
 القرينة ان لا يستمر الحال المقل اليها ما زال وحواتها بلانها
 موضوعه للاستمرار وما يصلح الاستمرار هو الجمال والصفة والمضارع
 لانه يضارع اسم الفاعل وما ملوا م فلانها المبيدة لبيدة تعلب
 الماضي الى محيي الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما
 هو من سببويه والمستعمل للاطلاق هو الجمال والصفة والمضارع
 قوله وكذا لك اذا انتفى الامر ب اما ما وقع في بعض التفاسير في
 قوله تعالى وما زال تلك هو منهم ان تلك خبر فاعلم ان ذلك مبتدئ
 على ان الحفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى قوله وهو
 كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في صل الناس مجزون قال
 الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسما ضمير
 ما علم من غائب او حاضرا نحووا طلبوا العلم ولو بالضمين اي ولو كان
 العلم بالضمين وبعد لذن واخوانها نحوور اي بك لذن قانما اي

لدن كنت قائما قوله وهي ان يصبح بعد ان اسم وحاز بقدير معه
 ارفي عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يحريعين
 الذهب نحو مهر مجانديران را كها فراكب وان را حلا
 فراجل اي ان كنت را كها فان راكب وان كنت را حلا
 فاما راجل قال اربعة جد قال الشيخ الرضي وما جر ما عد ان
 ان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المعدر الى
محل ر ما عدي يجرف جر نحو المراء مقتول بما قتل به ان سيف
 سيف اي ان كان قتله بسيف فقتله اضر بسيف وحكي عن
 يونس مررت برجل صالح ان لا صالح اي ان لا يكون
 المرور صالح والمرور صالح قوله ونصبها بحوز في انه يي تقدير
 فعل لا ثن نحو يجري خير اسمه له ور صه ما قال الشيخ الرضي
 في ومع الاول ضعف معرري ولفظي اما الاول فلان مراد منكم
 ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله امر معه خير واما
 الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في سورة الفصلة
 جذب شيه كبير ولا سيما اذا كان المحر حارا ومجرورا بخلاف
 حذفه مع اسمه الذي هو كسر له ولا سيما اذا كان ضمير امتصلا
 فان قلت لم لا يقل ر لرفع كان التامة قلت يضعف نقل ير ما
 لقله استعماله ولا يحذف للتخفيف الا كثيرا الاستعمال ولكن
 الشهرة التي على المحذوف قوله فكان حراءه خير الصاح
و خول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بدله
من الفاء قوله فاصل اما انت لان كبت قال الكوفيون ان

ان المعتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عرض من الفعل
 الحذف وقد قال الشيخ الرضوي لا اري قولهم بعيدا من التصواب
 لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا ستقامة التعلين واما اللفظ
 فلمجيب الفاء في قوله * ابا من انة اما انت ذنفر * فان قومي
 لم ياكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون صلة لان كمت ذنفر
 متعلقا بقوله لم ياكلهم اذ ينبغي نقديم ما بعد الفاء عليها
 مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل منها عند البصريين من
 نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال الا اري ان ان الشرطية كثيرة
 الاستعمال مع كان النافضة فان حذف شرطها جواز
 لم يغير من صورتها وكذا ان حذف واحوبا مع مفسر كما في ان
 زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها
 من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها من
 معتضبا مما اصحى الشرط ثم لا يحلوا لها عند ذلك من ان يحذف
 اسمها اكن مع اسمها وخبرها وت حذف وحذف ان كان الاول وحب
 في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيعي موجود
 فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزمه مقام الشرط وان
 كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المنصوب
 بلا التي لنفي الجنس من ضمير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجلا
 غلاما حساسا من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفته
 الجنس اي لنفي ما اجرى عليه قوله لما عرفت من معنى البعائية
 والدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا الى

هذا الاني يخرج بقوله يلبيها نجر ايضا الحاجة اليه في تعريف اسم
 لا ولعله قال ذلك ليوضح قوله وهذا الاله وكاف في حل اسمها وقيل
 في اخر اجده ان الذي اسند اليه خبرها وعلته ما ذكرناه مع
 حذف مفعولها باسم فاعله واستند ذلك بعد دخولها قوله
 وهذا القدر كاف اذ فيه ان المرفوع بعد ما معرفة كان او نكرة
 كالمسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بذلك دخول
 عليه العسل في قوله يا وسببها به ان قلب ما تقول في قوله تعالى
 لا تشرب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا ما صم
 اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل
 وهما لا يتمان بدون صلتها فتكونان مشبهتين بالمضاف مع
 انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
 مع مجرورة خبر والموم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني
 بان قوله اليوم خبر اي لا وجود ما صم اليوم ومن امر الله
 متعلق بما دل عليه لام صم يعني لا يصم من امر الله لا خبر منه
 كما جعل الجار في الصورة الاولى خبر لان حرف جر الذي
 موصلة المصدر خبر ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر ومثباتا كان
 او منفيا ولا يضر تفيد به المتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
 المصدر واما حرف الجار الذي هو صلة لام اسم الفاعل لم يجران
 يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك ما على ان بك خبر
 من ما قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان
 راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم

فصنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المواتك السلام
 خلافا للمواتني فانه يمينه على الفتح لولو بلا تنوين لانه وان
 لم يكن للتمكن مشابه فصنع من الدخول على المي ومنهم من
 يمينه على الكسر مع التعوين كما سالا ما عايننا الى ان التعوين
 للمقابلة قوله والمياه منهم من كمال ان هذه المياه اعراب لان
 المثني والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين حسوا
اسما واحد اوقد مر في باب النداء انه مضارع للمضارع قوله
 لانه جواب ولا نه لنص في الاستغراق والنفي بدون من
 الا يغيد اقامة لا يفيد التنضيم الاقراء ان ما جاء في رجل
 لا يفيد الاستغراق ولذا اجازيل بلا لان او رجال بخلاف
 ما جاء في من رجل قوله لان الامة الى الاسم الصريح يرجع
 جانب الاسمية فلان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا
 الا نادى انتم نسبة مشرك ونحوه قال والتكوير وكذا وجب
 التكوير في اليكورة المتصلة بلا اذ انتم وصلها لان القرينة
 على ارادة نفي الجنس تصب انهم او بناءه وقد انتفيا فلا بد
 من التكرير للتنبيه عليها قوله لكون مطلقا لربوبي يعني اراد
 تكرير النوع لا تكوير الشخص قوله ليكون مطابقا لما قد ر
السؤال مكررا اذ لو لم يكن معكرا والكفى نعم اولا قوله
 لا اشتهاره ولقوله عايه السلام افضاكم علي قوله ويقوي هذا
 التاويل اعلم ان نزع اللام واحب على التاويلين سواء كانت
 اللام في الاسم نفسه او فيها اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والوحسن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تفكيرهما
 اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في
 الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا
 كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتصغير يجعله مقويا
 للتاويل الثاني قال وفي كل لاجل ولا قوة اية لاحول من المعصية ولا
 قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تريد عليها لانك اذا
 فتحتهما يحتمل ان يكون لافي الموضوعين لنفي الجنس وان يكون
 في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا راعتهما يحتمل
 اربعة وجه احد ما ان يكون لافي الموضوعين لنفي الجنس ملطفا
 عن العمل وثانيها ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس وثالثها
 ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
 ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا افتحصنا الاول
 ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع مضمونا على موضع
 اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعته على
 اية احد وان يكون للتبرية ملطفا وان رفعت الاول وفتحت
 الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية
 قوله وخبرها مصدر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية واما
 جاز ذلك مع انها ماضون لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما
 هي ان زيدا وان عمرو قائمان قوله اية لاحول ولا قوة موجود
 من الاشهر موجود ان قوله ويجوز ان يقل ولهما خبر واحد عند
 مشير صبيويه فان لا ملة عند شهره في المتبوع والتابع اما عند

سيبويه فلا يجوز تقلير خبر واحد لان لا عند ومع اسم المبنى
 مبتدأ أو المعطوف منصوب فلا يتم رفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب
 ان يقدر لكل منهما خبر قوله لان الزائدة قال التميمي الرضي
 يجوز يجعل لا غير زائدة بل لنها الجنس لكن تغيبها عن العمل
 لجواز الغائها اذا كان اسما نكرة غير مفصلة بشرط التكرير
 سواء الغيبة الاولى او النامية او كليهما قوله والناهي معطوف
 على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله
 وضعف المضعف الشمع الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ
 لم يثبت في كلامهم محل لا يصلح ليس يتم لم يروا الا كون الاسم
 بعد ما مر فوما والخبر محذوف نحو لاجراح ولا مستصرح فظنوا
 انها ملة عمل ليس والحق انها لشبهة لكنها ملغاة للضرورة
 قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار
 بحرف نحو كتبت بلا مال ونصبت من لا شين وربما فتح نظرا
 الى لفظ لا كما بيني مع الا الزائدة نظرا الى لفظها قال اما
 الاستفهام ظاهرا مبالغة المصير في اليلة لكن لا ينصرف فيها
 لجواز ان يعني التقرير والانتكار لا التوبيخ لا وان يصرف
 العبارة من الظاهر ويقال انما خص الثلثة بالذم لكان
 الخلاف فيها قال السمرائي لا يكون لوجود الاستفهام وقال
 سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع في صورة التمني
 اذ التمني يغنيها عن الخبر في غير اسمها مقفول لامعى الا غير
 اتنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح قد من سره قوله وأعلم

قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اخره * يدل
 على محصلة تبييت * المحصلة المراد تحصل تراب المعدن تبييت
 اي تبييت تفر ا هكذا قوله لمكان الاتحاد اه اي لثبوت الاتحاد
 ذاتا والاتصال لثبوتا و توجه النهي اليه حقيقة لانك اذا قلت
 لا رجل ظريف اي كسما فكانت لا ظريف قال ومعرّب رفعا
 مقتصبا مصدران نوهيان والقول بانه منصوب ينزع الخافض
 ضعيف لانه سماعي الا في ان ان قوله ويجعل مرفوعا قد مر ان
 القياس مضي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم تواج
 المناوي لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان
 مفردا ذكره والمفهوم كلام الشيخ الرضي جواز البناء
 والتأكيد اللفظي يجب بناءه واما المعنوي فلا يكون في المنكر
 وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري
 علي ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المشي واصح
 المذكر العالم والاسماء الستة الاذ وفانه لا يقطع هذا عند
 المطر واما عند الشيخ الرضي فالاول والاب والاخ قوله
 واجراء احكام المنقولة عليهم لما زاد ذلك لثلاثتهم انه منصوب
 بالمشابهة بالاضاف اذ لو كان كذلك لنون لا اباله حكما ينون
 لا حسن وجه ولم يحذف النون في الاغلام اي قوله اي مشاركة
 الاسم لا خمين يضاف يعني ان ضرورة هذا التركيب ضرورة
 الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشاركة
 بالنضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني

فلا يعتبر فيه انه في صورة اضافة وانه بهد الا اعتبارا ومشارك
 له قوله وهو الاختصاص جمل الاختصاص اصل معنى الاضافة
 لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به فاللفساد
 المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه
 ان الصورة غيرت لثلا يلزم ذلك قالوا المضاف على هذا التغيير
 بقصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يمتسر مع المعرفة قوله
 ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود
 الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولامه قد يلحق لا التاء كما في
 ائت وئمت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل ح الا على
 حين مضافا الى بكرة وهو الغالب اد حني او ان او ههنا مستعارا
 للزمان نحو لات حين مناص و الغالب في حين النصب بان
 يكون الاسم محذوفا والتقدير لات حين حين مناص وقد يرفع
 بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود
 لا ولا يستعمل الا محذوفا مما احد جزئي الجملة قال المشبهتين
 في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النجاة
 والحق انها المطلق النفي قوله اي خبرية يعنى ان الضمير راجع
 الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل
 عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم محيد
 لا يدعيون اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيلة
 الذي تحصل فيه من الاسم او الفعل لتعريفه من متبنيها
 في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة

وألا فالنفي على النفي يقيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما
 قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الامقصولا
 بينهما ما قال او انتقض النفي بالانقل من يونس انه يجيز الاممال
 مع الانتقاض بالا ولا نشد في ذلك وما الدهر الا منجوبا بامله*
 وما طالب الحاجات الامعد ج* وا جيب بان المضاف محذوف
 من الاول اي دوران منجنون وان معد بامعد مصدره قوله تعالى
 ومن قناهم كل مسرق فهما مثل قولك ما زيد الايسر قوله او تقدم
 الخبر او تقدم ما ليس يظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا
 يجوز ما زيد اعمر وذا ربا بخلاف ما اذا كان ظرفا متصوفا له تعالى
 فما منكم من احد منه وا جزين قوله اي على خبرهما منصوبا
 كان او مجرورا بالباء الرائدة قوله فتحكم المعطوف الرفع محلا
 على المحل قال الشيخ عبد القاهر خبره ~~متد~~ محذوف اي
 بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطوف على سبيل ~~المتصوفا~~ اذ
 كثير اما يقع خبر ما مرفوعا عند انوارها من العمل قوله يعني
 الجريمان للواقع فلا يتوهم ذلك وقوله لفظا او تقدير الم يقل
 او محلا لان المراد ذكر اقسام ~~العمل~~ قوله بل بحوثية كونه مصافا اليه
 كما هو في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بل قوله على علم
 المضاف اليه على علم الاضافة لا المقصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني
 قوله والمضاف اليه كل اسم ~~ه~~ ~~حج~~ ~~ي~~ ~~يقه~~ مع ان المراد مبدن
 قوله لكن المشتمل على ملائمة اهم منه لهما زان يتحقق علامة
~~الشيء~~ ~~بدون~~ ذلك ~~الشيء~~ قال والمضاف اليه اتي الظاهر موضع

الضمير للتصميم على المرة اذ ولا احتمال انه اراد بالمضاف
 اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور او لا بان يكون اعم من
 المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف
 اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي
 ما فوظا كان أشار الى ان قوله لفظ خبر كالمعقول ووجاز تقدير
 كان قياسا فيما كثر وقومه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
 في تراكيبهم ووجاز ان يكون بحال من حرف جر لا اختصاصه
 بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل
 وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسما او اجاز الميرد قياسا اذا
 كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتاها بسرعة ويطوا
 والقول بان اللفظي والتفديري من اقسام التوسط لا يخلو من
 تحمل قوله وهو الجزئيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان
 حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان
 الخفاء في المجرور باعتبار الجرف لو اخذ في تعريفه ما يتوقف
 على المجرور لزم الدور قوله اي منه لخاصته يعني ان التجريد
 بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى التمسك بالقلبي وان المعنى على
 تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض
 عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه
 للاضافة واجيب عنه بان ما قيل الحسن الوجه الحسن وجهه على
 ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيعي بمنزلة جزئيه والضمير
 الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحمل الفاعل

مقام التنوين من فاعل الشيع بجزلة حرء من ذلك الشيع
 فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر وما الضارب
 الرجل فحصول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس
 فيه التنوين والعون يقر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون
 لحذف كما في كم رجله وحواح لبيت الله والضارب الرجل
 لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الفلام زيد لصحة ذلك التقدير
 لاحنا نقول لا يلزم من تحقق شرط شيعي تحقق ذلك الشيع لجواز
 ان يكون مشروط بشرط اخر وهو ههنا تحريد الاضافة المعنوية
 عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير يحرف الجر اذ
 لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه موهو ولا في ضارب زيد لانه
 متعل بنفسه ففي ما مل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف
 جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا
 الاضافة عمل الجر لانها اذا عملت كان ذلك لنهاية محرماتها لجر
 قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لما يشابهة
 المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
 قوله لانها تفيد معنى اراد بها قام بالغير وهو معنى التعريف
 والتخصيص و اراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ
 قوله صلا متبا انما قد رها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على
 الاضافة المعنوية لان حقيقتها نونية شيع الى شيعي بواسطة
 حرف الجر تقدير يراد بها معنى ومن البين امتناع الحمل
بها على ما قل فعلا منه المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسبق

للاضافة المعنوية لالعلو ما لها قوله كاسم الفاعل المسوي والمنسوي
 قوله واما مسا وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للصرادفة
 والمساواة قوله واعم مطابقا كما حد اليوم فان الاحد هو
 يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد
 وهذا الحال في الباقين وفي المسجد الجامع وطور سيناء
 والاماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون ولدى ولما
 لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت وجبت تنافرا لانه غير ما نوس
 قوله ولا يحتاج فيه الى التكاليف اذ قيل في تصحيح اضافة كل
 الى رجل ان كلا لا حاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة
 الجزئي الى الكلي بعني اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا
 بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا واللام فكل من الاضافة
 وذا لا يجوز وفيه يجوز ان كلا لا حاطة والجزئي والفرد ملحوظ من
 جانب المستوف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي
 الى الكل مما يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي والفرد قوله فان
 معنى منزوب اليوم ا يعني ان هل والاضافة باذني ملابسة ويكفي
 في الاضافة بعني اللام اذني ملابسة نحو كوكب الحرقاء لسهيل
 اي كوكب له اختصاص بالمرءات الحرقاء ملابسة انها تشرح في
 في التهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء
 المدبرة المهمة للإمود في احيائها قوله واما الاضافة بمعنونه
 من فهي كثيرة وايضا لما كشرت لزوم ارتكابه مجاز كثير وذلك لان
 الاضافة باذني ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى ملا ترى ان نحو

الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم مبهودية الفعل وتعريفه قوله
 قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان
 الواحد مما دل عليه المضاف خصوصاً صيغة مع المضاف اليه ليست
 بلباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلا بد ان تشير به الى
 غلام من بين غلامانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
 غلاما انه واشهر بكونه غلاما له اربكونه معهود اي ينك وبين
 بمخاطبتك وبالجملة بحيث يربح اطلاق اللفظ اليه دون سائر
 الغلامان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة
 الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين
 ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يحفى
 انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين
 معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موصوف للمعلومية سواء
 كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس
 يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام
 اقرادة او لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم فالكلمة بعرض
 المحققين ان الاضافة كاللام بغير فرق واما كلام الشرفس سره
 فيجوز ان يصرف الى هذا ابا دني عن اية قوله وليس يجري هذا
 الحكم في نحو ضمير ومنزل انما قال في تحويل شتمل ما هو بمعناها
 كمنبأك ومشبهيك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن
 لعدم الاعتداد بها لاقسامها ويجوز ان يقال اختصار قول ابي سعيد
 ذهب الى ان اضافة لفظية لا نها بمعنى اسم الفاعل فان

المثل بمعنى المائل والغير بمعنى المغائر واضافة اسم الفاعل
 اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت للحال او الاستقبال او غير
 ذلك وايض ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك
 ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته
 قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحداً مه وعبد بطبقة نكرتين
 وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف
 الى ام وام مضاف الى ضمير (رجل فلو تعرف بضميره ^{الضمير}
 كتعرف الشيخ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى
 المضاف الا اول بل الى ما تقل م عليه من صاحب ذلك المضاف
 نعوب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيى ان الضمير
 الراجع الى نكرة غير مختصة بكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم
 معرفة تعرف المضاعف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيى وكذا
 ينبغي ان قولك صد يبلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو
 ذلك انتهى وهذا التحقيق اندفع الد والذ الذي يتوهم في امثال
 هذه اكثر اكيب قوله لتوشاهما في الابهام لان مماثلة زيد في
 صفة لا تختص ذاتا وكذا مغاير لهما فانه يشتمل كل ما في الوجود
 الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال
 ابن السمرين وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى تعمل صالحا
 غير الذي كنا نعمل ففاح نزلهم كان فسادا و ضد
 الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يطر توصيف صالحا لها
 واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لاصفة ولئن سلم انه صفة محمودة

على غالب حاله لان غالب حاله علم التعريف ويمكن ان يجاب
 ايضا بان تعريفه موقوف على القصل كما اشار اليه قدس سره
 بقوله اذ اقصد قوله نكر بان يجعل نكر اقال الشيخ الرضي اراد به
 مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر واصف او اراد
 ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف
 لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي وعندني انه يجوز اضافة العلم
 مع تاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
 كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
 متصف به معنى تحوزيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في
 الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في
 يادى النظر قوله لكان تحصيل الخاصل يعنى ان المقصود من الاضافة
 الى المعرفة حصول اصل التعريف وانه يحصل للمعرفة فلوا اضيف
 الى المعرفة لكان تحصيلها هو الخاصل فيها يعنى اصل التعريف
 قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الاصلية المذكورة
 هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما
 قوله بل فيها زوال تعريفها حاصله ان العلمية لما كانت وضعا
 ثانيا ازلت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما
 لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلوا اضيف المعرفة
 الى المعرفة لاذت الى احتساب تعريفها في الارادة قوله من
 تركه اللام فقط قوله فان ذوالرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس
 سره في الحاشية البيهقين وهما * ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل

الازمن الاتي مضمين وواجب * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى *
 ثلث الاثافي والد يار البلاح وقال في هل يرجع اي يرد جواب
 السلام وفي او يكشف العمى فمن المستخبر الذي هو في عمى عن
 حال سلمى و في ثلث الاثافي جمع انثوية وهي واحد من
 الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليه او في البلاق جمع بلقع بمعنى
 الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي لما حصله
 ان الصفة المشبهة جائزة العصل ابد افيما هو فاعلها واضب بها
 اليه لفظية و ان اسمي الفاعل و المفعول يعملان في المرفوع
 والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
 او الاستمرار و ايضا فان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه
 و مؤدب خذامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مورت بوجل
 قائم في داره مهم و مختصر و ب على با به بكر و يعملان في مجر
 ما ذكر من المفعول به و هي ه اذ اكان بمعنى الحال او الاستقبال
 او الاستمرار او اضافة لهما الى المفعول به و المفعول فيه لفظية على
 الا و ليين و على الثالث يحتملها والمعزوية و قد ياول بعض الاسماء
 باسم الفاعل او المفعول المستمر في تغيير الاضافة لفظية كما ياول
 المقيد بالمقيد و العبر بكسر العين و وضعها و سكون الموحدة بالعاير
 قوله و نحو مصارع البلد و نحو الحمد لله فاطر السموات و الارض
 فانه بمعنى الماضي حقيقة و نحو ما المصروف الدين اذ اجعل بمفرد
 الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المان
 فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اخصا كما اعلم

بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد
 لا تخفيفا في اللفظ اي الا تخفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ
 للإشارة التي وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة وللاحتراز عن
 تخفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واذيف القائم اليه
 بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
 اذ الراجع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
 فلو اضيف في الاضافة اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية
 من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
 قوله والمراد ان المشار اليه لا يخفى ان المجموع المركب
 من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد
 من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
 وامثالها إنما يقال لبناء لاحق على سابق وامتداد باللاحق
 على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص
 فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
 او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتييل تلك القبيلة مع انه ليس
 الا قتييل بعضهم قوله وعلى هذا يكون الانسب اه لان اصله مذكور
 صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال
 خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب
 المحرر واجلب بعضهم بان الامتناع لا يقع بقرينة وان كانت مفيدة
 ابتداء فيلزم بعد ادخال الامتناع عدم بقائها والرجوع الى
 المنسب الذي هو الاصل لئلا ما عرضت الاضافة لاجله

قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب
 يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات
 المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
 ضعيف في التركيب لا في الاستدلال قوله اذ لا يفسر فيه
 شيئا لان رواية الجرم مشهورة وهو كافي في الاستدلال قوله
 يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كقولك قوله
 وفيه وجهان اخران اما الرفع فتبيح لخلو الصفة عن الضم
 والنصب ففيه محل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله
 يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين حيث فسر
 كلام المصنف كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر
 المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قيا ساعلى المظهر
 ولذا لم يسند المشيخ الرضوي الى سيبويه الا ما هو المشهور من
 مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى والمبرد في احد قوليه
 وحرار الله فان حملاى لمحموليته اى لحاملتهم له بناء على
 جعله مفعولا للمفعول المقهور اى جوزوا حمل قوله ولم يحملوا الضارب
 زيد اه بقى على هذا التقدير دون تغدير السابق شبيح وهو انه
 لم يحملوا الصارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك
 على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف
 التنوين في باب ضاربك ليس المضاف بل لاتصال الضمير
 التنوين واتصال المضمير بماية التثنية سواء كان الضمير منصوبا
 او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب المنظر الى الهمزة

أم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضار بك لانه نظيره بخلاف باب
 ضارب زيد فان التخفيف في با به منظور فيه ان قلت يرد علي
 من العجزير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان
 الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فلما عمل المص لم يرض بهذا القول
 او قال بان التنوين قد روبا اختال الضمير فان اتصال الضمير
 انما ينافي في التنوين لفظا بمن ف من التقلير بعد اعتبار
 الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز
 الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل
 على ضارب زيد قلنا بين المالين فرق وذلك لان الضاربك
 مشابه لضا ورك في ان حذف آخريهما اللفظا قبل الاضافة وليس
 الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف
 جدا من حانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله
 ويرد على القاعدة الاولى انه ذهب الكوفي جردا لى جوازا اضافة
 المرصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او
 التخصيص متمسكين بمسجد اعجاز مع واخوانه وجراد قطيفة
 وامثاله فان اصل مسجد الجامع مسجل الجامع اضيف للتخفيف
 بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد
 هو الجامع بغيره بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان
 هو الوجه حقيقة لكن جعله غيرا في الكلام بسبب الضمير
 المستلزم وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد
 فلما جرد وانما للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص و

قس عليه امثاله واجاب المصريون بالتاويل كما اشار اليه المطر
 بقوله ومسجد الجامع اذ قوله متاويل بمسجد الوقت الجامع وذلك
 الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة
 فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الح قال الشيخ الرضي
 يجوز عندني ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب
 والصلوة وبقلة المحتملة الي هذا المختصة لفائدة التخصيص
 وحاصله ان اضافة المسجد الي الجامع من قبيل اضافة التمام
 الي الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة
 كاضافة طور سيناء وصلوة التور وبقلة الحبة وجانب اليمين فوله
 متاويل بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
 قوله وبقلة الحبة الحفء انما نسبوها الي الحمق لانها تنبت
 في مجاري السيول ومواطي الاقدام وقال منيل جرد قطيفة قال
 قدس سره في البحاشية جرد خرد ريشه از كهكي وفر سودكي
 انتهى قطيفة جادر بچيده صراح قال اسم مماثل للمضاف
 اليه في العموم والخصوص اراذ المشابهة في شمول الاطلاق
 وعلمه كليتك واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
 وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث
 وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين ايجاز القراءه اضافة احد
 المترادفين الي الآخر للتحديد متممها بالاستعمال وتبعه الشيخ
 الرضي قال بخلاف مثل كل الذراهم وعين الشيب وكثيراحي
 زيد اى ذاته وشخصه واسم التلام عليهما كقوله كلمة السكت

ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل
 الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص بنبيع عن حد وث
 الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق
 لغائفة الأضافة قوله سواء افادت انه يعني ان الاختصاص
 ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح الما لان قوله واما
 اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيعي بمعنى المارجود في
 الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه
 وبمعنى يسارق المروج المطلق الشامل للموجود الذهني
 والتخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه
 لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيعي نفس مفهومه مع قطع
 النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخل من حيث انه متحقق
 في الذهن فهو فرد من افراد الشيعي مفهوم الانسان بالنسبة
 اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احد هما على المدلول
 اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على
 الالذوذوات ومحصرا فانهما اذا اضيف الى المقصود
 بالنسبة كقولك ذاصباح ابي وقت صاحب هذا الاسم وذات
 صباح اي مبدية صاحب الاسم وليس منه ذاصبوح لان الصبوح
 ما يشرب في الصباح فمعنى ذاصبوح زمان هذا الشراب قوله
 جاءني مدلول هذا اللحن لا ذال هذا الماي لول لان نسبة المجيئة
 الي الكال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللعب
 يقبل تعين الذات الذي يقيد به الا هم مع زيادة مدح

اوزم فاذا ذكر او لا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدر مؤن اللقب
 على الاسم بل يوجد ون عنه فيذكر ونه على سبيل الاتباع
 بان يكون عطفاً بيان او على سبيل العطاف مرفوعاً او منصوباً قوله غالباً
 والمغلوب الاحكم له فان من غزى من ثلث سلب قوله وهو في
 حرف النخبة ما ليس في آخره حرف الكسر للملك لان نظرهم في احوال
 او اخر الكام قال او الملحق به معنى الالتهام الصحيح كون اغايبه
 بالحركات كالصحيح قوله لثلاث بلزم الابتداء بالسكون حقيقة فيما
 اذا كانت في صدر الكلام وحكماً فيما اذا لم تكون في المنذر
 ذهاباً لا استقلالاً في حكم الابداء بها قال فان كان آخره
 يعني ان لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحوقاً فان كان اه قوله لمساكنة
 اء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسرياء قبل الياء للتناسب
 في الصحيح والملحق به وزأ وان حرف المد من جنس الكسرة
 جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فلها تغير وما الى الياء ليكون
 الكسر قبله قوله ولا تقلب الف التمنية قيل كان الواجب على
 هذا ان لا تقلب واوا الجمع ياء اللاتين والواجب ان اصل الالف
 عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جاوز هذا بل القلب لا امر
 استحسناني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلبه الواو في
 مسلمي فانه لا امر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
 والياء وسكون اولهما لا يترك الالف المطرد للالتماس
 يعرض في بعض المواضع فواء يوجب بقاء الفتحة لان الياء
 الساكنة اذا كانت قبلها فتحة نقلت واوا قال الفصحى
 الراضى

قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء او اجب اذ الم يود الى
 اللمس اما اذا دى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها
 وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الروى اذ يشبه فعل يفعل قوله
 وفتحت الياء ابي ياء المتكلم فى الصور الثلث قد جاء الياء ساكدة
 مع الالف فى قرأة نافع محياي ومماتى اما لاجراء الوصل محرى
 الوقف والان الالف اكثر شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة
 من جهة صحة الاعضاء عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
 كل اذ كرهه الشبم الرضى قال ناخي وابي لعنه قد م الاخ على الاب
 ليرافق قوله تعالى يوم يغفر المرء من اخيه وامه وابنه واما تفل يم
 الاخ على الاب فى الاية فلرعاية اسلوب النرفى قوله فالحال فى
 آخ آه او فيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون
 عطف قوله واجار المبرد وعطف قوله وتقول حمى عليه عطف فعلية
 على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
 اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله وابي مالك بصيغة
 المخاطب والوس سره فى المحاشية اوله * قد را حلك ذا المجاز
 او قد اربى * وكتب علي قوله تمد راي فضاء وقال ذا المجاز اسم
 سوق بضمى ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول
 قوله مع انه يحتمل فلا يصح اببات منه بلمجرد الاحتمال قوله
 لابي ابي جبع اب فاصله ابين كما خمين جمع اخ قال ونقول ابي
 امرأة اه قيل انما صرح بالفعل تحرز عن نسبة الجعم والهن الى
 نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب

مع ان اضافة اللحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى
 الانثى المهم الا ان يحذف مضاف والشرح جعل صيغة تقول
 للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ وا ب وحم ومن
 وفم اعلم ان لام الاربعة الاول وا وبل ليل اخوان وابوان
 وحموان وهنوان والثلاثة الاول مفتوحة العين ليجمعها على افعال
 كبا واخاه واحماه ولان قياس فعل صحيح العين افعال كحبيل على
 احبال وامهن فلم يسمع فيه اهناه حتى يستدل به على تحريك عينه
 ومونته وهو هبة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا
 لكن لما حذف اللام فتح العين لان سا قبل ذاء التانيث لا بد من
 فتحها واذا دل دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون يكتمرات ولام الخامسة
 هاء وعينها واو بدل ليل افواه وعينها سائمة لانه لا دليل على الحركة
 والاصل السكون والتدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا
 ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما هوضت
 الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيما هوضت الميم عن الواو
 لثلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الازراب
 عليه وتنوينه وقد جمع الشاهر بين البدل والمبدل منه قال *
 هما نغثا في من فمويها * وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء
 وهي اللام قد مت على العين قوله بالحركات النابت التابعة
 للحركات الاعرابية وكانهم نظر والى حالة الاضافة بلا ميم
 اعني فوك وفاك وفيك قال وجاء جمه لم يراع في الذكر
 درجات فصاحة اللغات والافالحي ان يقول كل لود عصا ويد وخبأ

وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء قال وذو اعلم
 ان عينه وارولامه ياء اما الارل فلان مونه ذات واصله ذوات
 بدل ليل ان مشاهذ واتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما
 الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب
 اولي ووزنه فليس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ
 لو كان كفاس لعلمت بني المونث واوه ياء الجطيئة ولا يدل
 اذ واء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع
 وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
 مثلا لم يقاتلهم ان يقولوا حاه ني رجل ذهب كما في قوله
 اليه فقالوا اذ وذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
 مما لا يقع صفة لم يتوصل بدو الي الوصف لهما وان كان بعد
 الموصل يصير الوصفه والمضاف دون المضاف اليه واما اسماء
 الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها
 الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايض لوجاه المضاف الموصوف
 له والمضاف اليه ضمير وهلم لم يجر فيها مغممه قوله كقول
 الشاعر انما يعرفه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع
 في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فلذلك
 اقتباس من الاء الماثور قوله وكانه خص المضمرة يعني
 ان المضاف للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص
 لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي
 ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل

الشذوذ نحو * ولكني اريد بها الذوبان * قوله والفاعل الاسمي
 يجمع على فواعل ويجزا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي
 قوله كالكامل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره الكامل
 ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض فوله
 متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في المرتبة الثانية وان كان
 في المرتبة الثالثة او الرابعة منلا بالقياس الى غير كالفظة
 الثالثة والرابعة فوله ثان لبيان الحال للتصيير ومنهم من
 قال المراد بالناني هو المتأخره طائفا وفيه ارتكاب محوم مجازو
 هو خلاف الاصل وعلي القولين لا يصلح التعريف على المعطوف
 المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا
 ان يراى سبق او التأخر بحسب المرتبة فوله بحيث يكون
 اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انها متغايران شخصا بحسب
 القصد فلا يرد القصد بقراءات الكتاب جزءا جزءا لان اعرابه واحدا
 بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة ابي المقتضي
 للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول اليه من باب علمت مثلا
 اذ جهة نصبها متممة نوما لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان
 كان لغيرها محل في ذلك وهو كونه نعتا للفاصل قوله لان
 المجمع المنسوب او لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون
 المقتضي لا اعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان
 المجمع المنسوب الى غلام في فصل المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه
 مطالعا اللهم الا ان يواد المعية في الاتساق اليه لان المعت

هو والمعوت بحسب الادات قوله ثم ان لفظه كل اذ وكل الفظة التواضع لان
 التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع وللفظة كل مقحمة تان
 زيد نال البيان الجمع والمتع قال النعت قد مد على سائر التواضع
 لانه اكثر استعمالا واوفر متاعه كما به يجمع قال يدل على معنى
 اي على حالة ثابتة في مشهوره سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار
 متعلقه فلخل فيه نحو جاءني رجل حسن ظلامه قوله اي دلالة
 مطلقة بما صله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة
 لموع هيئة غير ممكنة عنده والاشارة حون جعلوه صفة لحصول
 المعنى في متبوعه وفسر وه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
 ففهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل
 الى صاحبها وفيه انها غير داخلية في التابع فلا حاجة الى قيد
 مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع
 السليم ومنهم من قال وهو المصير انه لدفع توهم ان الحال داخله
 فيما قبل هذا العيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه
 اللغوي ومنهم من قال ان لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كالمهم
 فانه يدل على معنى في متبوعه وهو المشهور لكنه مقيد بزمان النسبة
 ولا يشفى انه يعفى امر البذل مثل اعجبتني زيد وعطف البيان
 مثل جاء زيد من يدك والعطف مثل اعجبتني زيد وعلمه واما
 اعتبار قيد البيت في التعريف لا خراجها وهو ان يكون مذكورا
 للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد
 فقيل الاطلاق لا خراج غير ضروري قال وفائدته ليس من

وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد التنازه وقد يكون للتعميم
 نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد
 الغميير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض
 العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان
 الاولى موضحة مفسرة والناية محققة والفرق بين بين
 الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكل
 بعض مفهوم الموصوف كما مس الابر ونفحة واحدة والكاشفة
 تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة
 وههنا بحث وهو ان كلاما من الطويل والعريض والعميق نعت
 وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك
 الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مسا للجسم عند جمهور
 الاشاعرة فلما لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف
 المجموع لان المجموع معروف على ان هذا الجواب لا يحري
 في مثل الانسان الحيوان الناطق فالظاهر في الجواب ان
 يقال ان المجموع نعت واحدا لاثنان انما به احري على اجراءه
 كما في مرآت الكتاب جزء اجزاء او البيت سقف وحدران
 قوله اوله كان غالبه حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ
 الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
 فلذلك استضعف سيبويه نحوهم وتبرحل اسد وصفا ولم يستضعف
 يزيد اسد الا رد في الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره
 لا يصلح رد الا ان كونه نعتا باعتبار انه في فوة المشتق قال ولا فصل

بمن ان يكون مشتقاً وغيره الظاهر ان يقول وغيره بالوار
 لان بمن لا يضاف الا الى متعلد وا ولا حد الامرين فلعله جعل
 او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل
 من المشتق والجماد في كونه نعتاً من غير حاجة الى رد الجماد
 الى المشتق وذلك لان ارتقح بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه
 متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي السام
 للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مرت بنسوة اربع بناء
 على ان اسم العبد في المعهود مجاز ونحو مرت برجل اي رجل
 بناء على ان اي هذه استعها مية استعيرت للكامل البالغ غاية
 الكمال في مدح او ذم نجاء انه مجهول الحال بحيث يحتاج
 الى السؤال عنه فالغرض المعنى المراد بالمعنى الحالية التي هي
 الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست
 صلة للوضع قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف
 لفظاً وتقليراً قال نحو مرت برجل اي رجل اي هذه تكون
 وصفاً لذكره ومضافة الى الموصوف معناها ويقرب منه كل وجد وحق
 يكون تابعة للجنس معرفة ثانٍ او نكرة وتكون مضافة الى مثل
 متبوعها لفظاً ومعنى يعال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع
 فيه من خلال الخبير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي
 كان اي ماسواك هذا وحق الرجل اي كان من سواك باطل
 قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الجماد بالنظر الى اسم الاشارة
 دون غيره نحو مرت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان

استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها اجلي
ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما اية بهذا الرجل قلت لتجرد
الموصوف في منله عن فائدة زائدة علي ما كان ما يحصل من
اسماء الاجناس ولولم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية راسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل
يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذ كان
مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاصري الارض والسجاء
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضارب الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو او ما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالة هذا المعنى
قوله لا المعرفة الا لا معرف بلام لا يشيئر بها الى واحد بعينه لان تعريفه
لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعروفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوافق المنعوت تعريفا وتنكيراً مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس
بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه
بان الجملة في تا ويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام

رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن
 ابوه زيد قوله لان الدلالة على معني ا ه قد سوى الشيخ الرضي بين
 نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان
 الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله
 لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها
 معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يضح فائدتها وهي
 ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء
 لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا احكم الصلة
 قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف
 كقوله جاء وابتدق هل رأيت الذئب قط اي ابتدق مقول
 عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب
 علمت مثل وجدت الناس اجز ثقله قوله واذا لم يكن فيها
 الضمير الربط يكون اجنبية اي لم تكن مما لا لنفس الموصوف
 والملتصقة وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
 كما في خبر المبتدأ قال ويرى بحال الموصوف الجار والمجرور
 مفعول ما لم يسم فاعله قال ويرى بحال متعلقه المتعلق اعم من ان
 يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والخلام او ماله ربط
 الي ماله تلك المنسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله
 يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله
 باعتبار نفسه في حصول الفائد قوله في عشرة امور انما تبعه
 في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه

به قال والتعريف والتكثير اجاز بعض الكوفيين وصف البكرة
 بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهدا بقوله تعالى ويل لكل
 همزة لمزة ن الذي جضع مالا والجمهور على انه بدل او نعت
 مقطوعا رفعاً ونصباً واجاز لا خفش وصف البكرة الموصوفة
 بالمعرفة قال والامراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد
 بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء كوصف النطفة
 بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج وله
 ارفعيل الى غير ذلك كما هم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني
 يتعبد في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملاً بقوله في الاعراب
 ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف
 نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجروح يطابق الموصوف
 في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
 الشبه بحال نفسه محلاً وذلك لان نصبه على التشبيه
 بالمفعول والجرح تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
 فاعلاً محلاً قوله لانه بمنزلة ية متهمون غلما نه لكن ضعف
 قاعدون غلما نه اقل من ضعف يعقدون غلما نه لان الالف
 والوار في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف لوار في الصفة
 فانها غلامان قطعاً قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز
 الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
 يعملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمرة معنى
 الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب

والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل والمفعول
 دال على معنى الوصفية كرجعه ويصن ان يدفع بان ذلك
 المعنى اذ كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف وانما ولي
 ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
 او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله
 والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرب
 به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة
 الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
 من جمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
 الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطلا او لافلان
 الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
 او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف
 مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم
 لم يوصف ذلك واللام اشارة على ذلك الا ان يعتبروا مستخدما بان يكون
 منه اشارة الى الاخص ^{بالتنصيص} ويحسب اصطلاح النحويين
 ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه
 واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوله فان
 قوله من ثم في قوة قولك من اجله قوله لانه المقصر لا يجوز ان
 يكون المقصر الا صلي منحصرا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله
 ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي يكون المتكلم والمخاطب
 اعرف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله

بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما
تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
هسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا
لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعروف باللام لان مخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعروف
باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول يحكي اللام اما
المضاف اني احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند الجرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمرا ولا يوصف المضمرا
قال الا بمثله اي ذي اللام الا خرا او الموصول فسر بالمانلة
في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه ولا يخفى ان ذات المثل لولم يبين ليس فيه كثير فائدة
فهذا عينه بقوله اي ذي اللام فانه جعل الاضافة هدية
والاشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر
وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته
دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف
الي مثله الا عند من يجعل المضاف ادني من المضاف اليه

الشارحون فسروه بذي اللام وح ينتقص بالاية المذكورة واجيب
 عنه نارة بان المراد ما هو ذا واللام صورة ونارة بان الموصول
 مع صلته في قوة المنصرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
 الضارب وفيه تا مل قرله او انقص منه ينبغي ان يدعي ان
 الا نقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتي يثبت
 المدعى قوله ان المشار اليه انسان بل ليل الاشارة والمرد وقوله
 بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصيغة قال العطف هو في
 اللغة الامالة لعب هذا القسم من التابع به لامالة حرف
 العطف ما بعد و التي ما قبله ويسمى ايضا بعطف السقي لانه
 يكون مع متبوعه نسقا واحدا لان كلاهما مقصود بالنسبة
 قوله اي فصل نسبته الي اخره في صلته على مثل البيت سقف
 وجب ان حفاء قوله بالسنة الواقعة في الكلام اي في الكلام
 الذي فيه متبوعه لئلا ينتقص بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد
 وعمر وان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه و
 هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لا بها غير
 مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
 بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر
 اسويه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب
 اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان
 المذكور بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت
 شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان

المراداه فيه ان بدل الغلط ثلثه اقسام احد ما انك غلطت بالمبدل
 منه بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غلط به
 بمثل هذا نجم بدو الشمس وثالثها انك نسيت البديل فذكرت
 المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل
 منه في تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط في حد العطف
 لو لم يكن قوله بتوسطه اخلافيه وقد يجاب ايضاً بان المراد
 بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون
 مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انواع الادراك
 اعني التكم والتردد وغير ذلك سواء بقي البصلان اولا
 فباعثا راصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا شراك المعطوفين
 بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايحيا باوسلبا وباعتبار
 كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف با واما ما لا ين
 النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو
 التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف بببل لان المتبوع
 قصد ابتداء ثم بدله فاعرض منه بغير وقصد التابع قوله ولما تم
 العمل به يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج
 عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولانه
 يوجب زيادة توضيح فكانه من تنمة التعريف اولا بقصد تمثيل الحكم
 ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده
 تاخير المثل لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك
 في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه

تجريد اقال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الرفع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الكلام وطول الكلام قد يعني عما هو الواجب نحو قولك
حضر القاضي امرأة والخافض عورة بالنصب قوله واعلم ان
مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب
التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الاستحسانى قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول مغه من
انه اذا لم يحجز لعطف تعين النصب مثلى جئت وزيد ا قوله
حرفه كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا سمي
الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلامها واحدهم يحجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينها ذببن لا يضاف الا الى
المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو هرت بك وزيد و
ان امكن ان يكون للباء الماينى معنى اذ يمكن استيفاف معنى
الجار والمجرور به سبب الاستيفاف له معنى لكن لما كان اجتلابه
كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما فى
الحرف اه يعنى ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستدل اين
بالاشعار وبقوله تم تسالون به والارحام بالجرفي قرأة حمزة
واجب عنه بوجوه احد ما نقله الباء وديه ان حرف الحر
المقلد لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانها انه

معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والاحكام وقالها
 بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله وانقرا
 الله الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الامع الباء و
 لما كان القسم انما يكون لتأكيد ما هو المقصود في الكلام
 لم يصح حروف القسم الى قوله تعالى تسألون لان المقصود الامر
 بالانقار ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون باجاز واترك
 اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذ لم يكن القرآت السبع
 متواترة قوله وقوي ما لظاهروا وتقوي قوله كالاعراب في كونه
 من الاحوال العارضة له في نفسه تا مل لان للعامل دخلا فيه نعم
 قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عد ما التحمين بناء على ان
 الاضافة للمهد الذي مني قوله او محمول الرفع اعلم انهم جعلوا
 الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا باخر واعترض
 عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن له مرجح كضمير به
 رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مني على ما ذهب اليه
 الشيخ الرضي من ان الضمير الراجح الى النكوات اذ لم يكن
 تلك النكوات مختصة بحكم وصفه كانت نكرات قوله اذ لو نصب
 او خفضا ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما ومعر ومعطوفا
 على زيد حتى يكون من بابها لعطف على معمولي بما مل واحد
 لا متناع حصل ما في الضمير المتقدم قوله فتعين الرفع بحتم
 ان يكون مبتدأ او مفعول فاعله والمعالم يذكر هذا لما لا يستحال
 لانه في قوة الفعلية فيصير بمضلة عطفها الفعلية على الاستية

قوله بان يكون معاها السببية لا العطف كما في اذ القيتة فاكرمه
 او يكون معاها السببية مع العطف كالغاء الناصبة للمضارع
 قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما
 بالسببية فأذ الشيخ الرضي ماها صلة ان الجملة التي يلزمها
 الضمير كالصلة والصفة وضمير المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى
 متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى مترابطة
 منه او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء
 باختها وذلك لان ذلك يتعلق بجعل المجموع امرا واحدا
 فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى الذي
 بعقب محيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو
 ولما كان للجمع المطلق لم يجر ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة
 على التعلق بان نقول الذي قام وقعد بتهد في تلك لزيد قوله
 واكر لشارحين علي ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين
 بتهد المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على ما طه
 فان ما طه م الجواز في جعل العامل لا تعد المعمول ولذا جاز
 العطف على معمولي عامل واحد قوله بهذا اي هذا العطف
 وان كان اه كانه اشارته الي دفع ما قيل في هذا المقام من
 ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجر
 منافي للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق
 فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجر
 العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف

بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع
 بحسب الحقيقة ولعل النكتة في المعدول عن المصواب المبالغة
 في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتاً بحسب
 الظاهر لكننا نتكلم بما متناعه لقيام الدليل المجلي وهو قيام حرف
 مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف
 واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه
 عليه ان عدم الجواز لا يمتني على تلك الارادة فانه ثابت
 علي تقدير هذا فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجوز
 عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
 المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا
 ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيد اني الدار وصر
 والعجزة فانه ممنوع اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو كالجار
 وبين المجرور وان مذهب سيبويه والقراء المنع مطلقاً واما
 المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
 ويتأخر المنصوب والمرجع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب
 وان لم يكن على هذا الوجه لم يجوز في الدار والعجزة
 صر ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام
 واوله لان المخبر به في الاول هو خبر وفي الثاني مقدم والمصر استدل
 بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع
 وهو الصابغة المذكورة انتهى كما حصل كلامه ومن هذا التفصيل
 ظهر ما في كلام القصر اما اوله فلانه نسب الجملتين الى القراء وذلك

غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه
ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين
يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ان ما استثناه
قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء
جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل
عدم الجواز بالمجوز والمخالف بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثنى قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من
باب العطف على معمولي عامين واحدا قال التاكيد جاء بالهمزة
وبالواو اعقب به العطف لان العاطف زهر ثم والفاء قد يزداد
في التاكيد اللفظي كما يقال واللهم واللهم وكقوله تعالى فلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يعرفون
بما اتوا يحيون ان يحمدا وبالهم يفعلوا فلا تحسبهم بقاءة قوله
اي جاله وشانه فقوله ايمر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك
شاذك في العلوي في باب العنوا عظم من ان يوصف امرى في القفراي
في باب الفقرة هرقيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة
او المقدرة وكانه اراد به لتعيين بحسب المعنى عن الذات
المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ او من الذات المقدرة
اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة
منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه
مفهوم من زيد وجمان الا حاطة مفهومة من جاء القوم
كلام لانها اشتهرت بالقوم الي جماعة معينة فيكون حقيقة في

مجموعهم قوله اي في كونه مسونا آه ولذا اطلق التسمية قوله
 وذلك الدخ يكون بتكرير اللفظ لا بالكثير المعنوي فانه غير ناتج لما
 قصدت به من دفع الغلظة ودفع ظن العقلة فانك اذا قلت ضرب زيد
 نفسه فرما ظن انك ارادت ضرب عمر وقلت نفسه بباء اعلى ان
 المذكور عمر ووقس عليه الصورة الاولى قوله يدكر كل واحمعه
 قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الواحد والواحدة والاثنية
 والاحتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يصفوا الالفاظ الدالة على
 هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
 جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعه الى
 غير ذلك واما اذا ارادوا باعتبار نسبة الفعل اضافة الالفاظ
 الدالة عليها الالفاظ جمع فان الاغلب قطع من الاضافة وهذه
 الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب من بعضها لم يجز الامتنوبا
 على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجز الا تاء على انه توكيد
 وهو كلاً ومنه اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجزى الا تاء
 مضافة في الفعل ير على راء الحليل وربما نصب جمعا وجمع
 حاليين على فلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن
 بياء زائدة نحو جاء القوم بها جمعهم بخلاف عيسى فانه يؤكد بها
 مع الباء وبذو نون واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على
 احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاصل كما لا يرام ومما يافير
 تأكيد يليه العامل نحو مرت جميع القوم واما مضافات كيد
 وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيداً

ومرتقا لا يرد ذلك من التلثة وما فوقها بقول جاء بي القوم بلنهم
 ولا يورثون ثلثة واخروا ثلثها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية
 البعد وقبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيد ابخلاف الوصف
 في نحو جاءني رجل رجاك ثلثا قوله اما البذل والعطف فظاهرا
 خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان
 المبدل منه في معكم التثنية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا
 لتنافيهما قوله واذا دلتها نوضح متبوعهما الخ وكل اينبغي
 ان يقال واذا دلتها الكشف والتوكيد مثل نفحة واحدة ويمكن
 ان يقال في التلثة انها خارقة بقوله في النسبة او الشمول لانها
 لا تقررا من المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا الظاهر
 قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المض في اخراج
 الصفة الموكدة مثل نفحة واحدة ان تقريرا من المتبوع لا يتحقق
 بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل
 على معنى النفحة اذ لا دلالة فيها على النفع اصلا وايضا ان واحدة
 لا تقر ومعنى نسبة ولا شمولى ثم اعترض بان واحدة تدل
 على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفحة واجاب بان الوحدة
 مستفادة من النفحة ضمنا لا قصدا انتهى فترض الشيخ الرضي
 على هذا الوجه بان المدلول انهم فان اجمعون في قوله جاء
 الرجال اجمعون بقررا مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة
 لان كونهم مجتمعون في المجيع بمعنى انه لا يشذ منهم احد
 مدلول اللفظ من جميع كونه جمع معا معرفا باللام المشار بها

الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان
 اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
 في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله
 تعالى وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلال على الاحاطة
 واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قال وهو لفظي
 ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا
 اذا كانت تلك النكرة محكومة بها ولا توحد بالمعنوي مطلقا
 عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بظن واجمع
 دون نفسه ومينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كـ رهم
ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
 الاول وما به يكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو
لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدي المتاكيد بطريق الاستخام
 ولا يخفى بعله واعتراض عليه بان صاحب المفصل ذهب
 الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق
 هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقدر
 كما هو الظاهر ورجح يكون تاكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد
 الاول على انه توطئة للذكر غيره ثم بدال ان يفصله دون ضيره
 فذكره ثانيا بهذا الطريق كرجح يكون زيد الثاني بدلا لـ جازان
 يكون شامخا واحدا مقصودا وغير مقصوم بحسب وقتين قوله او حكما
 بذكر المرادف اعتراض عليه بان اكتع والخويه مرادفة لاجمع فيكون
 تاكيد اللفظيا مع انه عدل ما من المعنوي واجيب عنه بانا لانسلم

المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون
 ذلك طاريا بغل ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع
 ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لا جضع بل هي تأكيد بما
 اكده اجمع واما قول المص واكتع واخواه اتباع لا جضع ليس
 معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها
 لا تستعمل بدونها الخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ
 كلها اعلم ان الموكد ما مستقل يجوز ان لا ينداء به والوقف عليه
 او غير مستقل غير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرره
 معناه في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على
 حرف واحد ولا واجب الاتصال جائز تكريره وحده نحو وان
 زيد اقائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور
 التأكيد بالمرفوع المفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير
 الضمير المنصوب بالاتصال التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع
 المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو
 زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كفايون
 قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التأكيد
 اللفظي على ضميرين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وانها ان تقويه
 بجواز الجمع اتفاقهما في الحرف الاخر ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة
 اضراب لانه ما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً لمريا ولا يكون له
 معنى أصلاً بل ضم اليه الاول لتبيين الكلام لفظاً وتقوية معنى وان
 لم يكن له في حال الأفراد معنى نحو قولك حسن حسن فحسن او يكون له

معني متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبت الثرى استخر جته
 وقولهم اکتعون ابصعون اتبعون قيل من القسم الثاني اي
 لا معني لها مفردة وقبل من البالت وذكر اشتقاقها ما ذكره الشر
 قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان
 العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرمي فلانه تمام الشرب
 وقد صرقت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم
 انبساطا وشو لا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد
 وللعام امتداد وجهدي قوله وعن بعض العرب نفساها والاول
 اولى لكراميتهم اجتماع تشبثيه حيث يوكل اتصالها لفظا ومعنى
 قال باختلاف الضميمة العائد في كلفه وكذا في جميعه قوله او الجمع
 غير الجمع المذكور السابق لانه لا يثبت قوله وجميعه في جميع المونث او
 ما يحري مجراه وهو سوى جمع المذكور العاقل خلا فالاندلسي
 فانه جوزاذا كسر قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قبل اراد
 بقوله ذوا حزاء وتعد ويعنى بطريق عموم المجاز في تناول
 الاحزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظه جازان بلا حظ
 افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كثر واحد واحد من افراده
 كالدرهم البيض والذمخار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا
 وهو توهم الحكم على كل فرم مع ان المحكوم عليه هو المجموع
 كقولك زيد انسان وكل انسان اي محكوم عليه حيوان فزيد حيوان
 كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها كما او حصرها
 افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق

النحسي يدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجراء يصح افتراقها
حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده لئلا واجمع

فلم يعار الافتراق الحكمي قال مثل احكمت القوم كلهم واشتريت

العباء كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشين اجراء يصح افتراقها

حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال

الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل

افصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع

اجراء العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان

لا يصح اخضم الزيد ان كلاهما خلا فالصبر وفانه حوزة وهو

خلاف القياس والسماع قال واكتع واحراه اتباع لا جمع

اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فتوحيبه

ترتيب المتن لكن يفتش في ناخير اجمع عن ابيع فان الرمشري

وحدث ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما نقل يم النفس

على العين فلان الاحاطة صفة للنفس ونقل يم الموصوف اولي

واما نقل يمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين

مستعرة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما نقل يم

انكل على اجمع فلكونه جامدا وانبا على مشتق اولي واما نقل يم

الجمع على اخراته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما نقل يم اکتع

في الصحبة على اخويه فلانه اظهر في افادة معنى الجمع لانه

مستعمل في قولهم اکتع ابي بل قال بها نسب الى المتبوع فيه انه يفهم

منه ان البذل لا يكون من المنسوب قال دونه ظر فالنسب

او حال من المستتر فيه اي متجا وزا من المتبوع قوله
بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغنط قوله
لان متبوعه مقصود ابتداء او متبوع البديل لا يكون مقصودا
ابتداء امواء كان مقصودا انتهاء اولا فلحل فيه يا زيد زيد
ان جعل بل لانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث
التأكيد لكنه صار مقصودا انتهاء او يظهر من ذلك ان هذا
التدبير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا
ابتداء اولا انتهاء امع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف
ببل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود فلما
اذ اردت تطبيق هذا التعريف على هذا مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكرناه بالا استثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام
احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان
البديل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام وح
لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبديل الاشتمال قال ابن جعفر
انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الطرفين
على المظروف بل من حيث كونه ذكرا لا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني
وينبغي ان يحل كلام اشرف من سره على هذا قوله فالاضافة

في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة
 في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين
 على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع
 من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لوقري والاشتمال
 والغلط بالرفع بجذوف المضاف معطوفا على قوله يدل الكل
 لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
 او فرق بين من المذكور والمقد والنائب منابها المضاف او قري
 بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا اري عطف البيان الابدل
 الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولو
 لا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المتمود
 دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
 وجعلته ساط الحكم فكذلك قلت جاءني زيد من قطع النظر من
 ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيد اخاك فكذلك قصدت
 بذلك المن على المخاطب و اردت ان الاكرام وقع عليه
 من حيث انه اخوك وهذه الغائبة منتفية في عطف البيان قوله
 بحيث يوجبه النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
 فلولم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل
 اشتمال فلا تقول في بدل الا اشتمال قتل الاميرسياه وبني
 الوزير واللاء لان الملابس مؤنوم معين قوله بخلاف ضربت
 في لباس حماره فلا يلزم من اعتبار ذلك القيد لاخر اجده
 واخراج ما ذكره قوله فيدل فيه اذ اي لولم يلزم ثبوت

قسم خامس قوله نظرت الى الفجر فلعله فيه ان المسبة الى
المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال
لبدل الاشتغال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غاطت
بالقصد وشرط اهلوب الترقى بالنسيان او بسبق اللسان قال
الشيخ الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الغصاء ثم قال
ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببيل قال بغيره قيل
لم يعمل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر
بشيئية كونه مبدل لامنه او متبوعا بل بحيشية كونه فلما قوله واذا
كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
من معرفة قال بالعمت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل
هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك العت اذا
استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس
طوى اى مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن
المصر انه جعل هذا وجهها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل
البعض والاشتمال فقل قال لانها لا بد فيهما من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه وملاسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
مفصلا لكان موصوفاً به قوله ومضمرين نحو الريدون لقيتهم اياهم
قال الشيخ الرضي انما صح ذلك اذا نقل لفظ الزيدون وان حوكم
والسحاة يوردون في هذا الماهم يجوز بد ضرته اياه وهو ناكيد
لفظي لرجوعهما الى ضمير واحد وقد انفردوا في مثل اسكهم لفتت
وزوجك الجنة ان انت ناكيد فكذلك امها انتهى حاصل كلامه

ان البدل يفيد ما لا يفيد الاول وما ذكره من المال لا يفيد
 الا ما يفيد الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب
 اليه الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد فوله
 لان المضمر المتكلم واخطاب اه قيل ولا نه يلزم ان يكون شيع
 غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
 ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما
 واحد اقل يفيد زيادة على ما يفيد البدل منه وفيه ان المفهومين
 متغاثران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله
 فان الجانح فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد البدل منه قوله واني
 على نافة وبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شه والعجفاء
 لا غير والنقباء هود ههل هياي قوله ان كان فجراي ان ب يقول
 يحين فاجر قوله ان جعلناه بمعني المصير اي ضد في معني
 الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جار ان يكون
 المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
 كسبه لانا نقول لا اعتبار لهل الاحتمال والال لم يصح الاعتراض
 على تعريف المبني بانه تعريف الشيع بنفسه والظاهر ان السر
 في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجازا في غيره فلما اريد به وجهه
 لا مفهوم له كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم نقل وامر المخاطب
 كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معنا
 كونه ~~واللام~~ وبالمشاهدة المقتية في تعريف العرب هو هذا المناسبة
 لا العكس لانها اعم من المشاهدة وهي كافية في البناء كما

يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعني انه اراد
 بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
 صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مفهومية للغراب
 كما ضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق انذ فع ما يتجه عليه من
 انه لا يجوز ان يواد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة
 مؤثرة للبناء لا استلزام الـ وروا لا مناسبة قوية لا استلزامه
 التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يواد لها معنى شامل
 لجميع تلك المراتب قوله اما يتضمن الاسم معنى المبني الاصل
 تحقيقا لا توهمها فلا يلزم بقاء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي
 لاحقيقي قوله فكلمة او ههنا لمنع التحول للشك فلا ينافي التعريف
 ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب احيب
 بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير
 مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته
 لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيما قال والقاب هو من
 حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله
 اي القاب المبني من حيث حركات او اخره وسكونها والقاب
 البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الالقاب حركات
 او اخره وسكونها والقاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
 الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون
 مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رحليين ولا يطلق عليهما الالف
 والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا

قال الشيخ الرضي وعند ي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على
 الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز
 نسبية للمائب باسم المبوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي
 الضم ضم الحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لا نفتح الفم في
 التلغظ والكسر كسر الانكسار الشفة السفلى في التلغظ به
 والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني
 يطنون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد
 ان الحركات ادور لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم
 والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله ليقابله
 لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه
 ان تلك الامور القاب للحركات المبني لا بخصوصها قوله لانهم
 كثير ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون
 على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمه وبعاقد يناقش
 فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قال والكنايات
 والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
 وفلانة قال والاصوات فيل انها ليست اسماء الا انها ليست
 موضوعة لكتبها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلها
 عدما منها فلان المضمر قد مه على ساثر المبنيات اذ ليس في شئ
 سه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس اضر فيه فساد الالتباس
 بعلته بنائه احتياجه الى حضوره وتقديم مكني عنه قال ما وضع
 اي اسم وضع فلا يرد النقص بحثل كاف ذلك قوله من حيث

انه متكلم فيه ان ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار
 مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكسبي
 منه مع فطاع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما
 يفهم تلك الحثيثات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها
 تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن
 ان يجاب ايضاً بأنه مشترك لفظي وتلك اللواحق لعين المراد
 لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله بد لفظ المتكلم
 والمخاطب فانها ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما
 ولهذا اوضح انك متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج ان عن التحد
 بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما لفظا المتكلم
 والمخاطب موضوعان المفهوم وبقيت الحثيثية ههنا يخرج زيد اذا
 عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من
 فسره قوله ما رضع لمتكلم بقوله ابي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا
 خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانها موضوعان صيغة وصرح
 ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظا موضوع
 صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد
 تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغائب
 يعني لما ليس متكلماً من حيث انه متكلم ولا مخاطباً من حيث انه
 مخاطب ولهذا تقول يا نصيم كلمهم نظرا الى اصل المنادى بقول
 المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانه اجازيا تميم كل
 لان يادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج

هذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق
 الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدّم داخل في
 الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء لظاهرة
 مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم ان
 تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا ومعنى
 واحكاما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان
 المقصود الاصل هو بيان ان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع
 اعتراض الشيخ الرضي بان تفسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي
 والتقدم يري خلافه فان عادته جعل اللفظ قسم التقدم يري كما سرفي
 بيان حكم العرب وبيان الاعراب بل نقول لعائل ان يقول لا معنى لان
 يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسيره امر لانه
 جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير لمنزلة الذكر
 ولاخفاء في ان التمسح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر
 واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى جعل نعم لو جعل الضمير
 راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمسح في التمسح بان يقال
 مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي ان انه
 تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما
 مفهوم من ان يخط بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم
 من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله
 كقوله لعل هو اقرب للتقوى واقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
 اذا العشى يدل على توارى الشمس والشمس الرضي جعله من

باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المسموم من
لفظ واحد قوله فكانه متقدّم من حيث المعنى الظاهر ان يقال
من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق علي الضمير او
الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميحة قرينة خارجية كما
قال الشيخ الرضي في قوله تم انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تم شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال
في ضمير نعم جلاوا ما الضمير في باب التنازع وللتحرز عن التكرار
وحذف الفاعل قال فملتصل الفاء للتفسير قال المستمل بنفسه
في التلغظ بلسان التغاطب قوله لقيامه مقام العار مع اعرابه
للاختصار قوله لا مانع ان فلت من المواضع العديدة وقد يقع
بين المضاف والمضاف اليه فلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا
مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت وضربت قيل
الاولى ان يقول ضربت واضرب الي ضربين ويضربين ليكون
افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او ان
المقصود التنظير لاستيفاء العدد فن فلت ولم ذكر صيغة
المجهول فلنا ذكره لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم
اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ فال الى
ضربين قيل الى ههنا ملد الحكم لالاسقاط فيلزم ان لا يدخل
ما بعد ها في الحكم اذ يجب بان معناه الاول ضربت وضربت و

ما دون ذلك الى ضربين فيكون الى ح للاسقاط فيدل خل ضربين
 قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون ببذاء ون بالغائب لتجروده عن
 اللواحق ثم يراعون اسلوب الترفي قوله انا نحن قد تبدل همرته
 هاء انحومنا وقد حمل همزته نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل
 وهو عند البصريين همزة ونون و الالف زيدت للوقوف
 قوله والضمير في انت الى انتم هو ان اجما عا قال الشيخ الرضي
 هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم
 وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق
 اياك واخوانه ضمائر عند الكوفيين واياعاد قوله لكنهم
 وصعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهد على
 الفرق فيه واعطوا الغائب حاتم المحاطب وذلك مبني على تغاير
 الواحد العائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المفصل
 كمره في قول حاصه قبل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة
 او مصدر كالكاذبة منصوب بحذف و فاي اخص بالاستتار
 خصوصا والجمله معترضة قوله التي وضعها للاختصاص راي المنظور
 في هذا الباب الاختصار اما ولا فباخذ المعاني المقتضية
 للاعراب في مدلولاتها الثلاثا يحتاجوا الى اعراب واما تانها فبقلة
 الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المفصلة فلانك اذا
 عبرت عن نفسك وعن غيرك باسما تهما وجدت غالبا ان الضمير
 اقل محروفا منها واما تانها فبعد الاحتياج الى قرينة ترفع
 الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا

التيس على المخاطب انه زيد العالم والجاهل فيحتاج في قوله
 المراد الي قرينة واذا قلت انت اوانار هو بعد سبق المرجع ام يحتم
 الي قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا
 الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل
 قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا
 ادري من اي مقولة هو قال للمتكم صفة للمضارع قال مطلقا
 اي زمانا مطلقا واستتار مطلقا والظاهر ما قال الشارح من
 انه بيان للمتكم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قال
 وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
 قال ولا يسوغ المفصل اه لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره
 لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا
 كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اذ ثم انتم
 وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابراره وكذا
 فاعل المصدر قال الالتهل المتصل اللام للوقت او الاجل
 قوله اذا الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل
 كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان
 موخر او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال اورد لفصل
 من بابه ما وقع تابعا تاكيد اورد لا او عطف وكذا ما وقع بعد
 اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت اوزيد
 وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث
 التباسا لمفعول الاول اما اذ لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت

اولى والافصال في باب علمت قال لغرض قال الشيخ الرضي
 احترز به عن نحو ضرب زيد اباك فانه لا يحوز ذلك مع لفصل
 اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عاينه
 بان التقدير يغير الاهتمام فاجاب بان تقدر يم المفعول
 لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لان سماع الكلام بل قيل ان تقدر يم
 المفعول على الفعل يفيد كونه اهم فالصفة حوت يعني بالجري
 ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبر ا قوله اقتصارا على ما هو
 الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال و ما ضربك الا انا
 وان انا ما ضربك الا انا قوله ولكنه تأكيد لا زم لا فاعل اه
 هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا
 اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية
 والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التاميم فلا لبس سواء
 كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان
 اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المنسل فعلا
 او صفة والصمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب
 والتكلم فاللبس ينتف في جميع الاعمال الا في غائبة المضارع
 مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل صا وضرفع
 بالثا كيد وما الصغيف فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
 وير رفع بالثا كيد فلصار فع الا لبيان باله مفضل اللبس في هذه
 الصورة طرد البصريون في الجمع سواء كان هناك لبس او لا سواء
 رفع اللبس اولا والا ما الفعل فقل اتفقوا كلهم على انه لا يحسب

تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فانقلت
 ضمير المفعول في انا زيد صار به يرفع اللبس فلم يكتفوا به قلنا
 لما كان هذا الضمير لم يوث به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز
 حذفه خيف الالتباس على تقلير حذفه فاتي لمجرد رفع
 الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا جمع ضميران و
 لم يكن مما تعدر فيه الاتصال قوله احتراز عما اذا اتساويا قال
 سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
 اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال و اجاز المبرد قياسا
 على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه
 يجوز ان يترجم الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او
 فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن
 ان يدفع بان الترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
 باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اولان الثاني
 اشرف من الاول لكونه اعرف فيما نف من كونه متعلقا بما هو ادنى
 قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شئ قاسود و
 لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجد المبرد
 مذهب النحاة قال فلك الخمار لا اجتماع جهتي الاتصال
 والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد بسبب ان لا مقتضية
 في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله
 وان شئت اوردته مفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
 في باب علمت اولي من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول

الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل
 بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت را نحة المبتدأ والخبر
 وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان انفصال
 خبرا المبتدأ باعتبار ان ماملة معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ
 فكيف يصح بقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
 عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد
 قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا
 مبتدأ عند الجمهور ارفاهل فعل محذوف او امر فوعا بلولا والوجه
 الثلاثة نفتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير
 المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا ان انت هو
 الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل
 ضميرا المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه
 انما لم يقل لولا انت وعسيت اه لاختلاف الضميرين بالانفصال و
 الانفصال ولما لم يختلف الضميران في اولك وعساك اعتبر ايهما غاية
 واحدة قوله وذمب سيبويه الى ان لولا في هذا المعام اي مقام اتصال
 الضمير خاصته قال سيبويه يضح فان يكون بعض الكامات مع بعضها
 حال كما ان بدن يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا وليتها غدة
 تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظران الجار اذا لم يكن
 زائدا الا بل له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
 متعلقه جوابه اذ معنى لولا لك لهلكت انتقى هلاكي بوجودك قوله
 فالأخفش يصرف فيه بعلى لولا ويلزمه تقييوا ثني عشر ضميرا قوله

وسببوه في نفسه ويرجحه ان النغيمير في واحد قوله لتقار بهما
 في المعنى لان معناهما الاطامع والاشفق فيراعى جانبي لعل وعسى
 فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان
 يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال وبنون
 الوقاية ويسمى ايضاً نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف
 عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن العكس قوله اي ياء
 المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لتقياه اي لتحفظ عما هو اخذت الجبر
 وهو كسرة في اخر احراء الكلمة غير عارضة لا لتقاء الساكنين
 وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجبر وكانوا كسرة اصل علامات
 الجبر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخذت
 له واعباراً اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
 علامة له وفي ذلك مبالغه في القرار والتبعيد عن الجبرود خولها
 في نحو عطاني ويعطيني اما لطرده البابا ولكون الكسر مقدر
 كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله
 ولهد سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب
 الي المسبب وذلك ان تقول ايضاً انه من باب رحل سوء قال عريا
 عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد
 اولم يكن معه احد هما وانما قيا نون الاعراب مقام نون
 الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كمن الوقاية في
 ان لا معنى لها قوله لعر وضها بالسبب الي الكسرة العارضة للياء
 فانها الرم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت

خطاب عام قوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان
 اه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبيين
 سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل
 لبيت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون
 ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويتتص
 قوله واخواتها بما سوى لبيت ولعل بقرينة ذكرهما فاما بعد و
 نقول في لدن انه تبع الخبر ولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيد انه
 لم يذكره مع لبيت قوله للحا فظنه على الحركات البنائية هذه اظاهر
 في غير التننية فوجه ان كسرة المناسبة مغائرة لكسرة نون الاعراب
 اوانها الطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي
 لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن
 بالضم لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون يعد الكلمة عن الاسماء
 المتحركة ويقربها الى الافعال المبنيه على السكون والفتح والضم
 بقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخذ
 البحر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه
 حركة اخرة حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
 بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرز عن اجتماع النونات
 فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله محما في
 لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين
 البلايين الا حرفا واحدا قال ريختار في لبيت المشهور فيه ان
 النون لازمة الاضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر

الظاهر ان يقول ويفع بين المبتدأ والخبر ففيه نجره ويحتمل
ان يكون بين للتأكيد وانما احتج الى التأكيد لان حق المبتدأ
والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعد ما واعترض
عليه بان العوامل اذا دخلت عليها لم يبقيا مبتدأ وخبرا
فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعد ما
واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
عند المصربان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء
الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر
على حقيقتها لا نه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه
وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
معتبر ولهذا ابني القمها على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالماض بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيرة
رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه
وصباه فالصيغة مرفوع انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير
لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد
يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان نذكر الضمير في المرفوعات هو
باعتبار الخبر قوله وتكلمنا وخطابا وغيبة وربما وقع بلاغ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين
عماد عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية
قوله وذلك المتوسط ليقتضيه ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط

فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغزى وانما
 لم يجعل علة للتسمية لان حد وث الفصل لا يترتب على التسمية
 ولو كان المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل اولاده فاصل وانما
 كان يفصل لا متناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع
 قال نعمتا قيل يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة
 ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في
 المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلنا انما لم يعتبر واذلك لان
 صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد
 نفسه القائم واذ كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان
 التكرة لانوك والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير
 الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو علي خلاف القياس ينبغي
 ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل
 المضارع لقوله تعالى ومكرا وليك هو يبور واعترض عليه بانه
 يحتمل ان يكون مبتدأ وانا كيد كما في قوله تعالى انه هو
 المحسك وابكي وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير
 وفي نظيرة تاكيد المصوب بالرفع والجواب بانه تاكيد
 الضمير المستكن في الفعلين لكنه قد م للخصر كما في انا عرفت
 ليس ذلك بالحقيقة احتمالا لا اخر لانه محتمل عند المحققين قال
 ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله ولانه ظرف مستفاد ظرف
 للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا
 لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد فان لام التاكيد لا تدخل

التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية
البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان
يكون فعالية كقوله تعالى فانها لا تعمي الابصار قوله ولا يعطله
هذا وجه وجيه قال ضمير غائب لان المراد به الشأن و
القصة وهو مفرد غائب فيلزم منه الافراد والغيبة بخلاف صيغة
الضمير فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا
قوله ويحتمل ثانيه قال الشيخ الرضي ثانيه هذا الضمير
وان لم يتضمن الجملة المفسرة فهو ناقص لان ذلك باعتبار
العصاة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن
والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر
وصف له قوله بان كان منشاء اردبان كان عاملا حرفا والضمير
مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوا وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات
لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم
القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف
فرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس
عنا بايوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف
فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير
الشأن لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان
لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز
ان يكون الجملة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد وهو اسم لها

وخبر ما محل وف و التقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع
 قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان
 استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من
 يدخل لكنيسة يوم ما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ
 لا تدخل على كالمجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف
 المتصل يبقى قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما
 قلناه في الحد يث قال قدس سره في الحاشية المكنيسة معبد المصارى
 والجماد رجمع جوز وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع
 كل واحد منها انما فسر بذلك لان المغير بحسب الظاهر هو المجموع
 ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تحجيل امتداد
 واجل بين الخيل وما يعير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون
 الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير العائت ولا يرد
 ايض ان هذا تعريف الشيع بما يساويه في المعرفة والجهالة لان
 المعرفة ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة
 بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد
 لئانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايض انه ليس
 تعريفا للشيع بنفسه كما لوهم لان الماخوذ في المعرفة جزاءه
 بل فنده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول
 على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيع الا
 وكل لا عليه قال وهي ذلك اللذ كرلما لم يصح حمل ذاعلى هي لعودة
 الى الجمع احتاج الى توحية فقال بعض المحشيين تارة بان قوله

هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده
 تبينه والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر
 بتقدير معطوف اي وهي ذوا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
 محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ
 حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذار
 الجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذوا ومنها تخبر كتر
 وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبر محذوف والجملة خبر
 المبتدأ اي هي منها ذوا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع
 ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال ولمناها ذان من باب
 حذف الموصول اي الذي لمناها ذان وفيه ان جواز حذف
 الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا
 اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا
 الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهورك
 ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال اه
 فيه ان قوله ذوا جزء للمخبر على تحقيقه فان نظيره البيت ستقف
 وجدرا ان وجزء الخبر ليس مستندا بل الحقيقة بل المسند المجموع
 قوله قدم اي يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثني
 والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه مماثل فتناس
 سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا ان مبتدأ
 لسأحر ان خبره وقيل ضمير الشأن ههنا محذوف اي انه هذا
 لسأحر ان قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يحذف

التانيث نحو نصر بمين قوله والياء هاء الان الهاء قد تكون
مبدلة من تاء النائث في الوقف قوله توصل الياء لحصولها
من الاشباع او لجمع العروضين قوله ولا ينس من لغائه اه لم يرد
التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا انكرت ولا ينكر اسم
الاشار قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
الجهول اصل قوله لم يصل سبيل للحوق يعني ان للحوق يقضي
اعتبار الاصل والاول لا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اختار هذه العبار لذ فع ما قد يتوهم من انها جزء لا اسم الاشارة
اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
وذلك بانا واخواته كثير نحوها انارها انتم اولاء وما هو ذ
بغير ما قليل قوله لا امتناع وقوع الظاهر موقعا فيه ان ضمير افعل
ولا تفعل مما يستنوع وقوع الظاهر موقعا مع انه اسم فالاولى
ان يقال لان معناها غير مستقل نالمفهومية الان تري انك تقول
في ترجمة ذاك امين است وفي ترجمة ذلك انست قوله وهي
الحرف يد كرويونث وامتبر مناث كيرة بفرينة تد كبير اسم
العل واعني خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل
ان يغمر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذلك للتوسط قال
اي الخطاب يكون الكاف للتوسط وللبعيد ون القريب وذلك
انه يوضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
عوضا وبالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
ان يقع مخاطبا فلما انصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع

للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية
 اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت
 الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
 صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
 اردت التدبير على البعد جئت بعلا مة وهي اللام قوله
 ولما راي المصر كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لا يبي
 استعمال كل في مقام الاخر بالثا ويل كما ذكر في علم
 البلاغة فلما ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه
 لو قال وذل للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال ونلك اه لما كان
المخالفة بين ذا واخوانه في البعد اكتفى به قوله اشارة الى
 كلمة ذلك لان ما هداه غير صالح لذلك اذ ليس فيسا ذكر
 زيادتان الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف الون للقريب
 وهناك للمتوسط وهما لك للبعيد وتم ايض للبعيد وهما بالتشديد
 اص للبعيد وهما يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي اخص
 خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الامجا زو
 كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هيا لك الولاية لله الحق
اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
 للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها وذكر اي
 لا يتم اية قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن تستل او
 المراد قوله ولا يصير جزءا تا ما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
 وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا تحصل لها اثر المراد بالجزء التام

اه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه
 الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
 جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص
 اذ لو اردت ان تجعله فضلا لم يمكن الا بصلة فلهذا صرف
 الشد قبل سره الجزء التام عن ظاهر قوله والمراد بالبصلة
سره اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف
 محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفاء في ان المتبادر معانها
 العرفي فيل لو قال بجملة خبر به وضمير له كان اخصر و
 اوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقد
 بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام
 التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
 وان ذلك القصد منافي لما نقل عنه من ان المراد معانها
 اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
 بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم
الحذ والصلة العرفية في تعريفه قوله كان هذا القول مستدركا اه
 لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع
 ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى تائد لانا نقول
 ايا قوله في التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما
 انه يضم الجرم التام هو الماول بالمصدر لا الحرف المصرد
يضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقا ئل ان يقول
 لقا ئل ان يقول بل سبب ان يقال ذلك والارم نقص احد

بمن الشرطية لا يقال فاذا نيلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي
 بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذو الال يجوز
 لا لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا قصر
 العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور
 لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
 ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكن من يعلم بالثبوت
 بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشيع
 بنفسه في الحقيقة على ان قوله رسلته وجملة خبرية ليس
 تعريفها والالزم التعريف بالاعم لاننا نقول المراد بالموصول
 معناه العرفي وهو باعتبار رمز المعنى ليس ماخوذا من الصلة
 العرفية ولاين لهيئة الاشتقاقية على شيع من معناه العرفي
 حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة
 اه فيه تامل قوله رسلته اي صلة ما لا يتم اه جعل الضمير
 راجعا الى ما اجتر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة
 خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلق
 المتكلم على ما يعتقل ان المخاطب يعرفه بكونه هكذا ما عليه
 بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
 واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالي ويبين من كان
من لبيطن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية يبيّن او
 او مافي معنا ما كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة اليها
 القول بان قوله و صلة الالف واللام م فاعل او مفعول

بمسئلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الا نادرا انه قد يحى الظاهر
موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة شبه اللام العرفية وليست
بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بفعله قوله جملة معنى
ولهذا يصلح ولو كان بمعنى الماضي واظهر لا يكون صلته مصدرا
واللام يقدر بالفعل الاعم ضمنية ان وهو معها بتقدير المفرد
والصلة لانكون الاحملة قوله وهي اي الموصولات لاحظ معنى
الجمعة باعتبار الخبر كما ان ثابت الضمير باعتبار ان خبره
جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه
قال الذي اصله لذي عدل البصرية زيدت اللام عليها بحسب
اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها مضافة لها فان الجملة
لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جازان يكون
صفة كما ان ذوالطائية لما شاكل ذومعنى صاحب جازان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي نقلب الذال تاء قال
واللذان واللتان وقد يشدد النون فهما بدلا من الياء في
المفرد قال والذين كاللذين لجمع المذكور من اولي العلم والذون
في الرفع مذبلة وقد يحذف النون من الذون فتعقيقا من
ياحسب الياء قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت ارمقدرة
انه بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة
الى بني طي قلت في التثنية احدي اليائين الفا والاخرى
تتبعها من الاجتماع بين الياءات قال وذابل ما جوز

الكوفيون تكون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما
 الاستفهامية كانت اولاه لم يجوز البصريون الا في ذابشرط كونه
 بعد ما او من الاستفهاميتين اذ الم يكن زائد الكافي قوله تعالى
 من ذا الذي يقرض الله اى من الذي فان ذازائد اذ بعده
 موصول قال والعاثد المفعول سوى ثائد الالف واللام فانه
 لا يجوز حذفه لثقاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصولها
 قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائد ين اذا احتسعا
 في الصلة نحو الذي ضربته في دارة زيد اذ يستغنى عن ذلك
 المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب و
 مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان
 لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد
 الا وان يتصل بالعلل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف
 بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له ثقيرا او ينجر بحرف جر متعين
 كقوله تعالى تسجد لما امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا
 اذا جزم الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى و تماثل
 المتعلقة نحو مررت به او بالذي مررتا و يزيد الذي مررت تم
 من هب الكسائي في مثله القدرير في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر
 او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه من تن قد فن
 سبويه والا خفش حذفها معا للاستطالة واما الضمير المر بتل او
 فلا يحذف الا اذا كان مبتدئا بشرط ان لا يكون خبره جملة
 ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر

يكن في صلته فيشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في
 السماء له وفي الأرض له حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في
 السماء وقوله في الأرض ظرف لغو يتعلق بقوله له لأنه في معنى
 معبود أي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض انتهى
 حاصل الكلام أن قلت فلامعنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم
 المنقول لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة أن الحذف لا يجوز
 إلا مع القرينة واستناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين
 وكون العائد بعلى الأليس إلا للتنبية على انتفاء القرينة فلا حاجة
 إلى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلأنه قلما
 يحذف ح إلا قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه
 أن العائد المجرور أن كان حذفه بعلى جعله منصوبا فلا أشكال
 وأن كان قبله فنقول المفعول أعم من أن يكون بلا واسطة وأن
 كان مرفوعا فقد عرفت أنه على إطلاقه لا يفتح حذفه بحذف
 المفعول فإنه على إطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وأيضا قد
 عرفت أن حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث
 أنه عائد ويجري هذا في الجوابان في المجرور أيضا قوله ضميرين
 المتعلم أو تجر به التصرين التحكين والتدرييب قوله وتد كيرة
 أي ما ذكر في كرم مثلا بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما
 أنه يجب تكبيرهما وبمعرفة أن المجرور يحتي كإف التشبيه لا يخبر
 عنهما إنما لا يتبين مضميرين قوله لأن الذي ضمير عنها أي بحسب
 ذلك وإنما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال

فاذا خبرت عن زيداه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد
 دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر منه
 ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها
 دون الموصول قوله اي ارتفعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان
 يخبر عن الموصول والمخبر منه في الاسمية ممتد أو المبطل أو مرتبته
 الصلر قال وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالتوسخ
 الذي كان لذلك المخبر منه بلا تغيير شي من الجملة الاولى
 ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصل يوه مبتداه
 فلا بد ان يكون نائبة وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته
 لانه خبر وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان
 قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية
 نحو اضا رب الزيد ان وما مضروب بالبكر ان فلم لا يصح الاخبار
 فيهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة
 اللام قال في ضمير الشأن لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل
 نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفير
 وكذلك الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد
 فلا يقيد الضمير ما افا دته ويجب ان يكون الضمير مقيد الما
 يقيد المخبر منه وكذا عطف البيان دون المعطوفه ^{وتبين}
 والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذلك الصفة
 العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانها يجوز اذ
 لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل ^{المعطوف}

من الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها أي الذي استحقه غيره ما ذال
وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه بل يبين في ضمير الموصولات كما بين ما
وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كفجار
وفساق ويبدأ بقطام الموافقة لها ب نرال ولو لا قصد الاختصار
وكرهية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن يجعل أبوابا
براسها قوله لا الحرفية لأنه ذكر أحوال الأسماء وما تقسام الحرفية
فتجيب في تحته قوله فانها اما كالفه أي مثلا قال واستفهامية
وقد ورد معها التحقير والتعظيم والابكار وتعريف ما الاستفهامية
في الأغلب عند كونها مجردة بحرف جر أو مضاف إلا إذا
جاء ذابعد ما الاستفهامية نحو بماذا اشتغل قوله نحو شعر ربما
تكره النفوس أو قيل جائز أن يكون ما كافة قال المر الان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لثلا يلزم حذف الموصوف واقامة البحار
والمجرور مقامه يعني قوله من الأمر وذلك قليل إلا بشرط وفيه
أنه يجوز من التبعض متعلقة بتكره كما في اخذت من الدراهم
أي شيئا من الدراهم ويجوز أيضا تضمين تكره معنى تسمى
وتنقص وجملة قوله فرجته صفة للأمر لأن اللام فيه للعهد الذي
هو مادة زهر يحتاج إلى صلة وصفة قال وصفه اختلف في ما التي
تلي الحفرة لا فادته إلا بهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم
وإثباتها أما التهجيرا والتعظيم والقنويح نحو عطيت عطية ما
أي عطية لا يعرف من حفاراتها ولا مر ما أي لا مر عظيم لا يعرف

من عظمته واضرب به ضربا ما اى ضربا مبهولا غير معين قوله فان
كلمة من لا تجيب نامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها
نكرة غير موصوفة وتجيب عند الكوفيين حرنا زائدة نحو قوله
والاثرون من عدد ابي الاثرون هل داهي عند البصرية موصوفة ابي
انسانا معد ودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في رجب مهالذي
العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليباً ومنه قوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة
فغلب العلماء في الضمير ثم بسى على هذا التغليب فقال من
يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلاً ويستعمل ايضاً في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سؤال من صفة والجواب عالم مثلاً ويستعمل
ايضاً استفهاماً كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا
يقال للحقيقة الشيعية ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة
الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو علم
تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى جيجان
الاصناف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والوصوفة نحو يا ايها
الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها مقترفة موصوفة الا في النمل

واجاز الاخفش كونه اكرة موصوفة فوله لانه الترم فيه الاضافة
 الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لثلاير والقبض بكم رجل
 فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى
 المفرد لثلاير ينتقص باذ واذا لانها مضافان الى الجملة ولا بلدن
 فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد
 من خواص الاسم المتضمن لابه بصرلة التنوين الما في المباء
 والمالم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى
 الجملة كما لمقطوع عن الاضافة ما زاد الاضافة اليها الجملة في الحقيقة
 اضافة الى مضمونها وهو غير سد كور صريحاً فكان في حكم المقطوع
 عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
 ليقيدها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدراً
 لم يعرب كما في البداء وان كان معدراً بقي على امر ابيه قال
 الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبني اي معها
 وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
 ذلك الصلداً ضميراً راجعاً الى اي فان كان مضافاً بني على الضم و
 اجاز ميمويه الاعراب وقال هذاه لغة جيدة وان لم يكن سافاً
 فالاعراب واجاز بعضهم البناءه قبا سالا سماعاً قوله فيمن قرأ
 في نصم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة
 مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استغفها مية معربة
 مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار
 المقول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول

لنز من كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجرز
 ان يكون المزج واقعا على كل شيعة اي لنز من من بعض كل شيعة
 فكان قائلنا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل
 ان النزج معلق من العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
 جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لما كيد شبه
 المحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
 ينبغي ان لا يبني مع حذف صدرصلتها فان كثرة الاحتياج
 لا ترفع المنافاة وعلق نقل ير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبني مع
 قطعها من الاضافة لازدياد الاحتياج فلناقد مر ان لزوم
 الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف
 صدرصلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
 امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدرصلتها سماهي قال
 وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذالاجيب موصولة ولازائدة
 الابلع ما ومن الاستغما ميتين والاولى في ملاذ هو ومن ذاخير
 منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي
 هو موصولة حذف مبتدأ واما قولك من ذا قائما فدائمه اسم
 الاشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة
 وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فلان هاء
 التنبية يدخل على اسم الاشارة قال احد هما ما الذي الجملة
 صفة لقوله وجهان او استغما مية قوله على ان يكون ذا بمعنى
 الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع معنى ذا موصولة ويحكم

في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قامت رفع الجواب ورفع البدل
 من ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا بازان يكون ما مبتدأ وذا
 مزيدة والفعل خبر بلا تعلق بالعاثد وفيه ان حذف الضمير من خبر
 المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان موادها
 واحد ويؤيد ما نقلناه من الشيع الرضبي من ان ذا موصولة
 او زائدة قال روح جوايه نصب هذا اذا كان بعد ذ الفعل
 ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضميرها ومعلقة اما اذا لم يكن
 كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع
 لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال
 ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذا تحتل ان يكون
 ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء
 الافعال بمعنى الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل
 من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها
 تستلجى تعلق ير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان المقائل
 بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر والافعال
 وانما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها
 اللهم الا ان يقال لن بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصوم
 وحصل الياء في عليهما طرد الباب وقيل انه مبتدأ والقاعل ساد
 مسبو الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي في الابتداء وفيه ان هذا
 المقسم من المبتدأ لكونه مسند الاينافيه معنى الفعل وفيه انه
 معنى الفعل لولم ينافي في الابتداء لصح ما يقال لكل فعل انه مبتدأ

وفيه ان ذلك امر اصطلاحى او ان هذا العسم من المبتدأ ثابت بحسبها
 الضرورة ولا ضرورة في الافعال لحوار ان لا يكون لها محل من
 الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلان ان
 يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الذي من المتكلم أدول
 بالاحرة الى انه مسد اليه لان قولك انا ثم زيد في قوة ان صاحب
 القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
 حاصل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسد اليه قوله لان المعنى
 على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن
 صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على الماضي فالظاهر في
 وجه ببناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي هو انها بنيت
 لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي
 على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
 فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيد
 في الاصل تصغير اراد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخم اي
 ارفق رفقاً وان كان صغيراً قليلاً وبحوزان يكون تصغير رود
 بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرثيق عدي الى المفعول به مصدر
 واسم فعل لتضمينه الامهال وجعله بمعناه ونحور ويدك زيد
 يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرًا مضافاً
 الى الفاعل قوله سال لما هو بمعنى الامر وهو متعلد مستعمل فيما
 نقل منه نحور ويد زيد اي ارادة كما ان المال الثاني جمع اینه
 بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين

اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت
 التاء ونظر الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل
 وكسرت الساكنين وضمت للتميه بقوة الحركة علي قوة معنى
 اليعل اذ معناها ابعده وكان القياس علي نقل يران اصله هيبة
 كزلقة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في
 الاكثر بالتاء تبيينها على الساقها بالافعال فكان تاء ما تاء ملت
 وقال بعض السحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوفاة والوقف على
 الهاء اما مكسورة الياء فجمع مفتوحة الياء مفردة كسلحات والوقف
 عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فجزء الوقف بالهاء
 والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على
 بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم حرد
 عن التمكن وجعل دليله على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه
 دليل الموقف عليه وذلك تفويح التنكير عند الجمهور وليس
 لتنكير الفعل لانه غير صالح لذ لك بل التنكير راجع الى
 المصدر الذي ذلك الاسم قيل ميرور تها اسم فعل كان بمعناه
 وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفة بمعنى صه بلا ثنتين اسكت
 السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت منه
 فحاصله افعال السكوت من هذا الحد يث فجاوان لا يسكت المحاطب
 عن غير هذا الحد يث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله
 اذ العربي القح قال قد سس سورة في الحاشية الفح الخالص قوله
 بحسب الوضع وان كان طاريا قوله ميل الضارب امس او قال

بدل اس في الماضي كان اخصر قوله المشتق من الثلاثي صفة
 للا م و لا يخفى ان تقلير المشتق الصق من تقلير الكائن قوله
 اي قياسي او ذوقيا من قوله على انه لم يأت اي على ان اسم
 الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادوا وهو كاستبان
 قر قار اي صوت من التصويص وعزازي تلا بصوا بالعرعة وهي
 لعب الصبيان قال المبرد قر قار حكاية صوت الرعد وعزاز حكاية
 صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغمر فلو كان صوتهم لقل قار قار
 وعزاز كقار غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله
 مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كعجار صفة لخرى لمصدر
 وبجواز ان يكون خبر محذوف اي هو كعجار والجملة معترضة
 قال الشيمع الرضي وقال ايظهر انه من كان من ههنا ان جميع اوزان فعال
 امر او صفة ومصدر او هلمنا مونثة فاذا سمي بها مذكور وجب
 هدم انصرانها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل
 على ترددهم في كونها مونثة قوله وصفة لمونث لم يجيء في المذكور
 جميعه يستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة النداء سماعا
 نحو يا فاساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
 بالغلبة علما جسنا نحو حبا واللمنية وهي الاصل لكل با يعقل اي
 يجذب ثم اختلفت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على
 وصفيته نحو فطاط اي فاطة كافة قوله اما هل لا انما اعترض ذلك
 لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن في ههنا
 لا دليل على العدل وثبوت العجور وثبوت فاسقة لا يدل لان على كون

فجار وفساق معد ولين عنهما لجواز ان يكونا مراديين لهما
 وان ادهى ان العدل مقدر ولا ضرار وجودهما مبنيين كما في
 منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معد ولا من انزل وما
 استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله
 الشيخ الرضوي هو ان قسم المصادر والصفات يغني لمشابهة الفعال
 الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال
 من مفهوم قوله مبني في العجز معرب في تمام اي اختلف حال كونه
 علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بل من قوله مبني
 ومعرب لزم تواردها لمن على معمول واحد وان تعلق باحد هما لزم
 خلوا الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في
 باب التنازع قوله لمشابهة فعال جعلها لا مرفيه ما ذكر في
 اختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم هو
 علم مرتجل ومنقول عن المعنى الوصف في فان كان من قول اعرابهم
 الا صلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حصوا اعيان المنقول لانه
 اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اذ وان وجه البقاء في ذي الراء
 فصل الامالة له اذ هي مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي
 لا تحصل الا بتقلير الباء لانه اذا عرب منع الصرف فلم تكسر
 * تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من هبل الغفورة *

تكملة شرح المحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي المركبات المعدودة الخ أي فيما سبق بقوله وهي المضمرات
والمرصولات واصناء الاشارة الى بناء اعلى ان المعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام في السابق للاستغراق
بقريضة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات
المعدودة من المبنيات ثم ان المصريح ذكر المحدود في قوله المضمر
ما وضعه وفي قوله المرصول ما لا يتم به مفرد ارعاية لما هو الاصل
المقص في التحديد وذكره فيما ملأهما جمع ارعاية لتطابق
التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصر تحمل يد القدر المشترك
المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظه كل في بعضها للاشارة
الى الطرد وترك في بعضها ارعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشر توجيه
صيغة لجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه مهما
والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمينها الحرف بقريضة
قوله فان تضمن الثاني فلا يورد ان جميع المركبات لا يصح عدها
من المبنيات لان منها معربات كفلان وقلانة بالاتفاق ومنها

معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضوي من ان قوله اسم لاحاحه
اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرهما فاسا قط لان
تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقوله انه لا حاجة اليه نعم لا بد
لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقوينة فيما عدل اما من
نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبتين من
كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا اعطف الشرح
قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع

الشكوك التي هرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود
من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كعبلبك ومن فعل واسم
كخبث نصر قوله نسبة اصل لانها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في
الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه
من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله اذ فانها
لبسا مبنيين للتركيب اما الاول فظم واما الثاني فلانه قبل النقل
جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه
قوله مثل عبد الله اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب
بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها وجعلت اكامة واحدة
وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والتاقصة
المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب
او قبل التركيب قوله من افراد المحل واداه لكونه مبنيا للتركيب
قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في
كلامهم خمسة وعشرا بالعطف اعلم ان المصريح قال في بيان قوله

ليس بينهما نسبة ابي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك
 ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسماة به الان بين هرتيمها
 نسبة قبل العلمية وليسا بجمعيين بعد التسمية بهما فاعترض
 الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحل ودلان
 المركب بالترفية حرف مطغ نحو خمسة عشر او حرف جر نحو
 بيت بيت بين جزئية نسبة ما هو نسبة العطف وغيرها فلا يدخل
 في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشبه بل لفظ قبل العلمية
 بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان
 المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص واردة
 العام ببناء اعلى كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب
 من خرط الفتا دلان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة
 في الاستغراق فاردة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة
 ترجيح الا مرجح وفيه تعريض للمفاضل الهندي حيث عين النسبة
 فقم ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افاة معني
 فيخرج مثل تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اصلا ما قوله و
 الاحسن ان يقراه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل
 فيها هذه النسبة لاتعيينها وتخصيصها بان يقر المراد نسبة مفهومة
 اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصر ان لا يكون بين الكلمتين
 نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظهر تركيب خمسة عشر
 تركيب سزجي كعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذ لوحظ ان
 معناه مجموع العدد دين يفهم منه ان الواو ومقدرة والاصل

خمسة وعشر لخلاف بعلبك قوله او غيره نحو بيت بيت اى لبيت
 ارالى بيت قوله لوقوع اخره في وسط الكلمة اى بعد التركيب قوله
 فان اصله خمسة وعشر بباء اعلى ان معناه مجموع العددين
 قوله يعنى اخوات حادي عشرة اى يولد الوجه الاؤل افراد
 الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر
 لخصفاء في تصنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان
 افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اى من نوع واحد
 اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني بغير
 حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اى المركب
 العددى وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمن معنى
 حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان
 التعميم في الحكم اعني الباء الذي هو المقصود بالذات اوى
 بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه
 انه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
 ما خلفه قوله لا تسع حروفها جميعا لزيادتها على ثلثة قوله اذ في
 اخذ بعض الحروف نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثاشر قوله وعلى هذا
 القياس انه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد
 وعشرون قوله لا فرق بينهما اى يعنى كل واحد منهما مشتق من
 الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما
 الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتبديل في الاخر فحرف
 العطف المذكور في الحادي عشر وعشرون هي حرف العطف الذي

كان في الاصل وليس فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض
 للتر الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة و
 للعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر
ولم يزل الاحتياج اليه في الحواب قوله لسقوط النون وانما سقط
النون لانه لما حذف الواو والمؤذنة بالانفصال لاجل التركيب
 وجب حذف النون ايضاً لذلك وانما كان حذف النون موحداً
 لشبهه بالمضاف لان نون المثني والمجموع لم يعهد حذفها الا
 للاضافة فصاركاته مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء
 قوله مع منع صرفه اه من القيد مستفاد من قوله في الانصاح
 قال والا عراب الثاني وقد يبني الثاني ايضاً تشبيهاً بما تضمنه
 الحرف وهو ضعيف قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنياً وان
 كان مبنياً فالاولى والاشهر انفاؤه على بنائه مراعاة للاصل
 ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على
 قلة تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظياً قل وتني
 الاول على الفتح ان كان معرباً في الاصل او مبنياً على غير
 الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من
 حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكتفى به ظر
 ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين
 ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا في الظروف
 كذلك لان بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضافة الى الحلة
 والى اذ قوله ويتعد وتعد يغه لعدم وجوده ومشاركته

قوله موضوعة وضع الحرف اعني الثاني فان اقل بباء الاسم
 الثلاثي فعلة بذاته مشابهة لمبني الاصل في الباء فوله وحمل
 الخبرية عليها مشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشا بهتها لما يشبه
 مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكفاية من العلد من طبع اجتمعت
 الاستفهام والتكبير ولذا لم يقيد لشيء منهما في المعنى وليس
 لها الصدر تعول قبضت كذا وكذا اد رهما وتمييزها واجب النص
 ولا يجوز حره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غاليا لا معطوفا
 عليها فيق كذا اد رهما ولا كذا كذا اد رهما وذكرا بن مالك ربح
 انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجزي
 محرى لم فينتصب ما بعده على التمييز قوله ار غيره مجرور
 معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت
 كما جاء في الحديث انه يؤ للعبد يوم القيامة انذ كر يوم
 كذا وكذا افعلت كذا وكذا او ما قيل مجرور عطفا على السبت
 او مرفوع عطفا على نحو فانه يحين بمعنى كيت كيت وايض
 في القاموس كيت وكيت درهم بكسر اخرهما اي كذا وكذا
 درهم اذ في الاول عطفا على بعض الاسم وفي الثاني يلزم
 عدم الخول تجت نحو وما في القاموس يدل على ان كيت
 وكيت تجيب بمعنى كذا وكذا ومن العكس قال وكيت وكيت
 بفتح التاء وكسرهما وقد يضم املها كية وذية حلف لام الكلمة
 وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في
 اخذ ولا يستعملان الا بكورين بواو بعطف نحو قل فلان

حكيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لا تستحق اعرابا
 ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق
 معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غير ما
 واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل والامتنان للجملة
 معه من انكحتم معتبرة في البناء قوله ولم يجوزوا عنهما اذا المفرد
 الواقع في كلامهم لا يخلو من احد مما قوله رجع البناء اياه لانه
 لما تعارض حسب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
 عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصا كانه
 غير مركب مع العامل فترجع جانب البناء فهو داخل فيما
 وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل
 من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب ميل ان استحقاقها
 للاعراب المحلي عارض فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات
 الاعراب والبناء قوله ومن الكمايات كابين ولها صدر الكلام
 ومببرها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك
 ويكون للتكثير غالبا نحو وكابين من نبي قاتل معه ربيون وقد
 يجمع للاستفهام نحو قول ابي ابي كعب لابن مسعود كابين
 نقره سورة الاحزاب اية فقال ثلثا ومبعين قوله منقطعة عن
 اخواتها لكونها في الاصل اسما معربا متوننا قال فكم الاستفهامية
 ايه كم الاستفهامية والخبرية يدل لان علي عدو ومعدود
 فالاستفهامية معدود مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب
 والخبرية معدود مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وما

المعلود فهو مجهول عند المخاطب فيهما ولهذا احتيج الي
 التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية أكثر
 لانه في صورة الفضلات قال مصروب ولا يجوز جره الا اذا
 انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز
 في مميزة الجرايض قصد الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل
 اه لتساويهما في الظرفية فاعتبار احد هما دون الاخر ترجيح
 بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خيرا لامور
 او ساطها وان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل
 تابع له قوله لان العدد الكثير اي المائة والالف قوله
 ما ينبع الصواب اسقاط ما قوله لكن حوزا لم يخش يرد
 لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم
 واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالانبيان بمن واحب في التعبير
 والاستفهامية ذكره في الرضي فبيل هذا الكلام والاية من
 قبيل الفصل قوله على اشاء التكنير لان المتكلم يقصد بكم
 اعلام التكنير الذي في ذمته لا ان لاستكثاره خارجا ولا ينافي
 بين كونها خبرية وكونها انشائية لاخلاف الجهة فسوكم رجلا
 ضربت اخبار بضر ب كثير من الرجال وانشاء لاسكثار الضرب
 ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال له كذبت
 ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يؤوليسوا
 بكثيرين ولم يصح ان يؤول ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق اه
 يعني ان الاوفق للتعبير لما بقى حيث قال فكم الاستفهامية كذا

والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا بتا ويليهما بالمدرك لنوعين
 واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير
 التانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
 جاز تذكرة باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل
 والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت
 الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما وفعل
 او حرفا فالكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وفل يجي
 معربا نحو لم يتصرف وينصب فان اولته بالمدرك اللفظ فهو منصرف
 مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان بلا ثيا ساكن الوسط
 فهو كهن في الصرف وتتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلثيا
 متحرك الا وسط فهو غير منصرف فطعا انتهى كلامه فجعل ثلا
 من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين
 كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد
 بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين
 الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما
 وليس كذلك لان الكلام في افظ كم وهو لفظ واحد قوله وهما
كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى قوله
 اي كل واحد في معني اللبيب يجوز ما عا لفظ كلتا وكلا في
 الافراد نحو كلتا الجنيتين انتا اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل
 فما قيل ان التاويل بكلوا حل منهما اشارة الى وجه افراد
 الخبر ليس بشيء بل مقصود بيان ان الحكم المذكور لكل واحد

منهما مع قطع النظر من الاخر والتعبير بلفظا كاتا للاختصار ولا
دخل في ذلك للائنيمة كما في قوله نعر كلنا الجنة انت اكلها
قوله او شبهه ليدخل فيه كم بما انت ما تر وكم رجلا انت
ضارب قال قل ما بعد فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي
هذا منتقن بقوله كم جاء لك فان جاء فعل غير مشتغل عن
كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب
الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع
المحل مبتدأ انتهى وهو منفع بما اشار اليه الشرح في شريطة
التفسير من ان قوله بحيث لو سلت عليه لنصبه قيل زائد على
الاشتغال منه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون
مانعا من العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه
تحوذيك قام وكم جاء لك لان الاشتغال بالضمير مانع من العمل
وان كان التقدير ايم مانعا وخارج بقوله لو سلت عليه لنصبه
لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا من العمل
فيه وهما ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني
ان ضمير حسبه راجع الى العمل المقهور من معموله لا الى
اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب
المجهز فاندفع ما قيل الاولي ان يقول معموله على حسبه وحسب
المجهز معا قوله فالاشتغال مية اكتفى بثلاثة امثلة من المغايل
في الاشتغال مية الضمير بما ان المعروف انتصابها على انها
مفعول بها او ظرف او مصدر واما اخبر كان نحوكم كان مالك

والمفعول الثاني من باب طننت نحوكم طننت ما لك فهما داخلان
 في المفعول به قوله وانما جعلناه فعلى هذا قوله كان منصوبا
 والافهومرفوع معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجعا مختارا
 فلا يراد به على تقدير عدم الاشتغال بضمير يجوز الرفع بان
 يقلد الضمير العائد الى حكم لانه ضعيف كما في الرضي قوله
 مثل قوله كم رجلا ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت
 القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه قوله في جميع هذه
 الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام
 والمشروط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي كل واحد الا انه
 خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيهه الشيع بنفسه
 كما في قوله تم ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في
 قوله اسماء الاستفهام والشرط خرازة لان المراد اسماء الشرحا
 وباقي اسماء الاستفهام وهم قوله لا في كل واحد منها فان
 من وما يتاتي فيه الوجوه الثلاثة ولا يتاتي فيهما الرفع
 على الخبرية واي يتاتي فيه الوجوه الاربعه واين وانى
 ومتى واذا وكيف واين لكونها لازمة الظرفية لا يتاتي
 فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما
 فصله الشرح قوله فيهما الرفع على الخبرية اي بالظركما يت
 يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا يناف ما في المرض من
 تاتي الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما ديك قوله باعتبار
 بعض الوجوه وهو النصب والجروا ما باعتبار الرفع وهو المرفوع

على الابتداء أثية قوله رضه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت
 على عشاري قوله نصبه على الظرفية اه بان يكون ظرفا لحلبت
 او مصل راله اي كم مرة او كم حلبت والجملة خبر صفة لك قوله
فكان الاليق تاخير اه ليكون الاصل مقدر ما على الفرع قوله
 فتكون منقلبة اللف' والقلم الى داخل قوله اعرب مع التنوين
لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان
غاية الكلام اي في قصص المنكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كل في شرح المفصل فليس حرف
الجر ههنا مقدر ا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية
ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج
الى المضاف اليه فانقلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما
يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها الاختصاصها بالاسماء واما حيث واذا فانها وان
كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضاقتها ليست
بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر رتلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذا المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير
نحو جاء زيد لا غير كي لا حائي غيره ا ولا غير ه جاء قال وليس
غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان
تكون اسمه كل اي الرضي قوله لتسدة الابهام الذي فيه فانه

اسد ابها ما من مثل فلهم الم بين مثل على الصم قوله كما فيها
 اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة فواله وحسب
 بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك
 الله وبق حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل
 حسبك من رجل وهو مدح للمكرة ولا يوق مررت باخيك حسبك
 من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة
 الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب
 اكونه بمعنى محسب وضافه لعظيمة في الصحاح هذا رجل حسبك
 من رجل هو وصف للمكرة لان فيها تا وبلفعل كانه قال محسب
 لك وبما ذكرنا ظهرا انه ليس مساها للغايات في الابهام اذ لا
 ابهام في محسب ولد الم نقل وا جرى محراه لا عبر وليس غير
 وحسب دل شبه بغير وانه ليس بمعنى لا غير على ما رهم قال خيب
 للمكان قد افتتح الاء لشفته ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح
 حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين
 في الازمنة وحوث لغة في حيث قوله قد تستعمل للمزمان اي الحين
 كما في قوله * للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي سائه قد مه *
 في الصحاح هذه اي قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبير
 عقل اي الفتى عقل يعيش به ملة حبوته وفي الرضي ولا يمتنع حمله
 على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى
 هذا طالما حال ونجم بالرفع واعله والعاث محذوف اي طالعا في
 ذلك المكان ويضيق وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركي

نجما بالنصب فعلى انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث
 ظرف ترى وقال شارح اللباب و طالعا مفعول ثان لترى احوال
 من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نغيت منه
 مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى
 الاضافة اي مكانا مختصا لسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان
 يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى
 نسبا كما نه فيل اما تحدث الروية في مكان سهيل طالعا انتهى
 قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه
 معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث
 والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الي سهيل حذف هو
 وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى
 المفرد ولذا ايرق بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر
 اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ قوله زمانية
 وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الازمانية
 واما التي ليست ظرفا فلا في ثبوتها اختلاف كما سيبيح هولدا
 لم يقل اولا يكون لشيء منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي
 واما اذا ففيها خلاف هل مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل
 المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى
 الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها
 مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ
 ابن الحاحب انما يبني حيث واذا واذا لانها موضوعة للكارم

حدث يتضمنه الجملة او زمانه فشا به الموصولات في احتياجه
 الى الجملة قوله وهي اذا كانت اشارة الى ان قوله للمستقبل
 خبر مبتل أمحذوف مع العاطف بقريظة كونه حكما كالاحكام
 المذكورة بعد و بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا
 من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي والحال
 والاستمرار او لا يكون اشيع منها وقيل الحماية معترضة
 فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كثر الاحكام يزيغ
 الاعتراض قوله وان كانت ما خلفه على الماضي فهي تعلق الماضي
 الى المستقبل عكس اذ نحو اذ يكرر بك الذين كفروا واذا
 يتول اصابه قوله وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن
 الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
 مفعولا بها او محذورا انتهى ومبتدأ امثال الاول قوله عليه السلام
 لعاشة رضي الله عنها اني لاعلم اذ كنت عني راضية واذا كنت علي
 غضبي ومثال الثاني وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا
 حتى اذا جاء وما فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعرا اذا وقعت
 الواقعة في قرأة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتل أو
 اذا رحمت خيرة وليس وخافضة رافعة احوال ثلاثة والمعنى
 وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخر
 وقت رج الارض فاذا عند في موضع جر تحتى فعلى هذا
 لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في
 محل الجواب استئناف ففي قوله تعرا وسبق الذين كفروا

اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل قوله والعمل في اذا
 هذه اه اليه ذهب الزمخشري وابن العاجب وعند غيرهما
 الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو
 فاذا السبع اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر
 او استقر كذا في المعنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة
 عن اضافة وعلى نقل يركونه ظرف زمان يحتاج الى نقل يور
 المضاف اذا كان خبرا عن الجنة نحو خرجت فاذا السبع
 اي اذا حضور السبع قوله فهي للسببية احترام من لزوم عطف
 الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيد وقوع
 ثم موقع الغاء في قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول
 به كلام المص حيث قال اي خرجت فاجأت وقت وقوف السبع
 يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يغيرها
 الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تع فاذا
 حبالهم وعصيم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا
 للمفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة
 ناصبها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون
 ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير
 فتقل ير قوله تع فاذا حبالهم وعصيم فاجاه موسى وقت تخيلهم
 لسعي حبالهم وعصيم وقال في تفسير قوله تع ثم اذا انتم بشر
 تنتشرون اي ثم جاء وقت كونهم بشر انتشرون فان ظل كل
 من التقل يرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها او اما

قاله الشرع من أن المفعول به محذوف واذا مفعول به فيجمل شدة
 ركافة المعنى اذ يصير التقدير يخرج فتفاجأت السبع في
 زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الغائبة في التقييد بالظرف
 خصوصاً في نحو قوله نعم ان كانت الاصيحة واحدة فازاهم خادون
 قوله الثانية للماضي قدر المنعلق معرفة باللام على انه صفة
 وعائنه لجر الية المعنى بتحلاب المكررة فانه يحكون حالاً فيل
 للعامل واما نقل يرب المبتدأ وان كان صحيحاً لكانه منه سئل وحة
 قوله وقد تجرى المستقل بتجريد عن المنحى واستعمال المطلق
 في المنة قوله لا سنية وله ما في التي فعلا مانس لغظاً وسعنى او معنى
 يساويون احتمع الية من قوله نعم ان لا تصروه وعك نصره البلد
 اذ اخبره الذين كفو وانابي انتمين اذ هما في العراذ يقول
 لصاحبه قوله ولعله مجيئها جميعاً اذ لهما حاجة في عراواك نيشا
 ونيمهم قليل وفي جوابها كبير فالتمثيل قاصر قوله فيهما اللسان
 انه قدر المبتدأ بالعاء بقريضة اشتمال الحكم على التوصل اعني
 استفهاماً ما وشرطاً وجعله صفة وان كان صحيحاً لكانه معادلاً
 الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اه فاستفهاماً حال من الف حيز
 مستتر في الجار والمجرور وفي جعلها عين الاستفهام والشرط
 اشارة الى رسوخها فيهما فلا حاجة الى نقل يرب ذاتي استفهام وشرط
 قوله واني زيد في الرضي لا يستعمل انى معنى اين الامع من ظاهرة
 نعم من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى لك
 ولا يعر انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا يجيب معنى

متى وكيف الا بعده فعل قال استفهما ما وكتب الجمهور ما كتبه
 عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسوع
 قال وكيف للحال استفهما ما الاستفهام بكيف من النكرة فلا يكون
 جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء
 كسرهما في الرضي كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر
 نونه لغة هزيل قوله جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال والجار
 والظرف متقاربان ويكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
 هو اسم بدل ليل البدل الاسم منها وكيف انتا صحيح ام سقيم ولو
 كانت ظرفا لبدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة يزم
 السبب قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
 الا بتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصحت وكيف تعلم
 زيد فكيف منصوب المحل جزء انا لما مطلوب في ذلك الفاسخ كذا
 في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة
 للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد
 قيا ما حاصله على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انها
 كلمتان براسهما اذا الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف
 وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وامناذ ويضم الذال اذا التقى
 بالساكن قوله لما وافقتهما ه قال الاخفش العجزا يوزن بجر ونهما مطلقا
 والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجر ون بهما في الزمان
 الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم في الجرحهما في الزمان الماضي
 ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جرح بهما فقيل انها اسمان

مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لا بد ان الغاية
 اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيتك من يوم الجمعة وبمعنى
 في ان كان خاضرا معرفة نحو ما رأيتك من يوم الليلة وبمعنى من
 والى جميعا فتدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء
 الفعل وانتهائه وذلك ان كان الزمان ككرة نحو ما رأيتك من
 اربعة ايام ثم ان المصريح ذكر في بيانها ثلثة وجوه الاول
 ما في شرح الكافية وهو ان وضع من وضع الحرف وحمل من عليه
 لانها قهرا الداني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في الشرح الثالث
 ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى وذلك
 لذيت سنن على الضم كما يبني ما قطع عن الاضافة الا ترى ان
 قولك من يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يقتضى المضاف
 اليه كقتضى قبل عند العطف الا انه لم يات الا منبيا لانه لا يتركز
 المضاف اليه معه بل يختلف قبل قوله اي اول مدة زمان
 الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل
 ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين يكونان مدة الفعل
 المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين
 فاصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك
 فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع
 انما يوحد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم
 المفرد بل ان على الواحدة لا المشني والمجموع وما في حكمهما
 ما يدل على التعدد فلا يورد ما رأيتك من ثلثة ايام لانه في

حكم المجموع قوله امر واحد الجهة من جهات الوحدة فاعلم احبة
 في المنال المنكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اي
 الرمان الذي اي يعني ان الباء ليست صلة والالكان الواجب
 المتصر به العذر لانك قصدت بقوله انك يومان عدد اثنين لانك
 قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العذر
 فمابى عنه لفظ يليهما لانه لا يليهما المعنى المقصر باسم العدد الاتجوزا
 قال وقد يقع اه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع
 بعد هما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب
 على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة
 ان فيشتمل المثقلة والمخففة لا ان كلمة ان مستعملة في ما كتب
 على هذه الصورة حتي يرد عليه انه يوجب ان يقرأ او ما كتب
 على هذه الصورة موضع او ان ليقلل التعميم ولا يشك في اول
 انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان
 بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين لا
 حرفي حرفانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل
 الاضافة كون اللفظا ولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة
 للمعرفة ولو كفي التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة
 لصح وقوع كل نكرة مبتداء الا مكان التاويل بالاسم
 المضاف فالصواب انهما مضافان الي الجملة حذف لدلالة
 السابقة عليها ولذا ائبنت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات
 في كونها مقطوعة عن الاضافة الي الجملة وهي بتاويل المفرد

المعرفة والتقدير ما رأته منذ ما رأته يوم الجمعة أي منذ
 عدم رويتني فيكون من المضاف إلى أحدهما قوله ويرد عليه
 أنه قال المصريح من المذهب وهم لا يساعدوا المعنى واللفظ
 أما المعنى فلأنك تجر عن أول المدّة أو جميع المدّة بأنها يوم
 الجمعة أي يومان لا العكس وأما اللفظ فلما ذكره الشرح وتقدر
 الظرف إنما يكون مصححا إذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ
 كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام
 أن لما ومنذ تلك الحالات أحد ما ان يليهما اسم مجرور وفيها
 حرف فاجر بمعنى من أن كان الزمان ما ضيا وبمعنى في المكان
 حاضر أو بمعنى من وإلى جميعا المكان معدودا وثانيهما ان يليهما
 اسم مرفوع نحو من يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك
 وثالثهما ان يليها جملة فعلية أو اسمية فقال البصريون انها
 مبتدأ ان ما بعد هما خبرها دون التقدير فيما إذا كان بعد هما
 اسم زمان نحو من يوم الجمعة وتقدر يرسمان فيما إذا كان بعد هما
 معدودا أو جملة فقولا ما رأته منذ يوم الجمعة أو يومان
 جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذالم يعطف عليه وان جاز
 العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأته فأول مدّة عدم رويتني يوم
 الجمعة وقال الكوفيون انها ظرفان لما قبله مضافان إلى جملة
 مخرج ليجزئها إذا كان بعد هما جملة محذوف واحد
 حرفيه إذا كان بعد هما مفرد أي من كان يوم الجمعة ومن كان ذهابك
 فقولا ما رأته منذ يوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب

التسهيل وانما اختير هذا اذ فيه اجري مد ومنذ على طريقة
 واحدة وهي كونها طرفين مضافين الي جملة بعد مما مع صحة
 المعنى فهو اولي من احتلاب الاستعمال وفيه تخليص من ابتداء
 بذكره بلا مسوغ ان ادعى التكمير ومن تعريف غير معتاد ان
 ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة
 واحدة من غير رابط وظر ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا
 لك اذ فاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله بالالف
 المقصورة ويعامل فيها معاملة الف الي وعلى فيسلم مع الظر
 ويقلب ياء امع المضمر غالباً ثم ظاهر كلام المصريح ان لدى لغة
 براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاء
 في لدن تسع لغات كعض وجمل وكتف وحمير وقص وعل وقم
 وخف ترك المصريح كتف متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك
 لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
 مع فتح النون قال وقد جاء لدن بفتح اللام اة كما جاء في عض
 عض ا بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط
 الشرخ اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان
 تغيير اللغة للحنف فبعض ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف
 بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم
 ما فيه النون لسكون التغيير فيه يسير ا قال ولدن بتحريلك الدال
 بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسرايه قال
 ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الي اللام وكسر النون لالتقاء

الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضاً قال وان وهي تلك اللغات
 باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضعها
 وقد جاء لد كمد وهو في نهاية القلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف
 في شرح المفصل بنيت لد وان لشبهها بالحروف لو وضعها على
 الصيغة التي لبست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت
 الحروف وبني لد لانها هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبني
 فهو يبني وان اخلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى
 فيه فيبني لد لشبهه بالحرف وبني لد لشبهه الحرف وان
 اختلف جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نوال بني لشبهه
 نوال وبني حاء وشبهه بنوال وان اختلفت جهات الشبه انتهى
 واررد عليه الشيخ الرضي ان مواز وضع بعض الاسماء وضع
 الحروف بناء عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال
 في الكلام مبنية لمسا بها المبني فجزا ان يكون بناءها مبنياً
 على وضع الحروف والجواب ان لا يتم ان جواز وضع بعض
 الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنية
 حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء ما على كونها كثيرة
 الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معرّباً مع كونه
 ثنائياً كحم ومن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل
 ظهور الد فاع ما قيل لوجه للتكم ببناء لد ل مجرد موافقتها في
 بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى
 من عند قوله وكلها بمعنى عمداي كلها مشتركة في هذا المعنى الا

ان لذن ولغاتهما المذكورة يلزمها الابتداء فاذ ايلر منها من
 اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى
 فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي وبهذا
 ظهر عدم صحة ما قيل ان بقاء لذن لتضمنه معنى من لان لزوم
 من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط
 والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لذن مبنية
 لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ
 غاية وامتناع الاخبار عنها ولها ولا يبنى على المبتدأ بخلاف
 عند و لدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء
 الغاية وغيرهما ويبيمان على المبتدأ او معنى عند القرب حسا او
 معنى نحو عند ي انك غني وربما فتحت عينه اوضمت ويلزمها
 النصب الا اذا انجرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجر به لفظا
 ان يان مفردا او تدل يرا ان كان جملة فوله وقد ينصب اذ اي
 يصب بلدن لابسائر اغتاته لفظا غدا لالفاظ اخر وغدا بعد لذن
 لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها اذ وان
 كان من نفس الكاحة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل
 عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدا ورة بعد
 لذن المحذوفة النون قوله ولذ لك يستد ف اذ اي لكون فوره
 شاه بها بالتنوين يحذف السون عن لذن بارة وثبت اخرى
 قوله وولكن اذ عطف على شبهها من حيث المعنى ملته لنصب
 خصوص غدا قوله اي لاجل الفعل اذ في هذا التوجيه صرف

اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله والماضي
 المنفي على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا في التوجيه الثاني
 ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة للزمان واسناد المنفي
 اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منثيا وربما استعمل قطا
 بدون المنفي نحو كت اراه قطا اي دائما وقد استعمل بدونه
 لفظا لا معنى نحو هل رأيت لذي ثب فط قوله ربنا المحقة اه وقيل
 التقسمة معى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بدليل
 اعرابه اه فان الازافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب باختصاص
 وايها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب
 الغرائب عند الاضافة الى المفرد فالقول به يجوز ان يكون موش
 المضاف مسما مقته حال انه جاء فيه الفتح لامعربا منصوبا ونعم
 قوله اي وهو الداهرين معنى عوض الدهر سمي به لانه كما
 مضى جزء عوضه جزء الكذا في العاموس فوله المعرفة والمكرة المعرفة
 مصدر وعرف معناه شاحتن والذكورة اسم لما ينكر كالطاقة اسم لما
 يطلب لد افي الاولين والمنة والسنارة ناشاحتن فوله من اقسام
 الاسم ببه بدالك على انها من مجازات الاسم كالمعرب والمبني بعد
 العهد قوله بوضع جرئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما
 فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان
 يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل
 مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اهم
 كما في الحروف والمضمرات فهنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما

ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون
 ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعينه او بالعكس ولا وجود
 للاحتمال الثاني قوله اي هذا انه المعينة او فالعين بمعنى الذات
 كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى
 ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب
 لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام
 المعهود بدون العلم به في الاقليل التعريف يتعلق اما بعرفة
 المتكلم دون المخاطب نحو قوله لي بستان وانت تعرفه دون
 مخاطبك او بما لا يعرف انه نحو قوله انا في طلب فلان اشتريه ولسيت
تقصد به الى معين او بما يعرف انه نحو قوله فعل الرجل كذا
 وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة
 المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما رقع في عبارتهم من
 المعينة معناه المعلومة لا المشخصة قوله يخرج به النكرة والعلم
 المكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة
 باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اهم من الوضع
 بنفسه او بالقرينة ليدخل في تعريف المعارف المتعملة في
 المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع
 بالوضع المجازي ويدخل في النكرة الكرات التي هي مجازات
 نحو رأيت احد ابرمي قوله و اشاراه وذلك لان المتكلم بليغ
 فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى
 ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فحصل عليه قوله الى ترتيبها

بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الر مخشري في ذلك فانه ذكرها
 في المفضل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه
 بعد جميع الانواع كما هو مذ هب المبرر لان تعريفه من غيره
 والر مخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذ هب سيبويه
 قوله فانها موضوعة بازاء معاناه هذا على رايي للتحققين المتأخرين
 واما رايي المتقلد ميين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها
 في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف
 في المبهات والحروف قوله والموضوع له جزئي مشخص اما
 شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص
 فظنر واما الراجع الى الكلي فلا بد من حيث تقدم ذكره لفظا او
 نقل يرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقايد
 وبعثهم جعلوا الضمير الراجع الى المكررة المخصصة تكرة واستعماله
 فيها مجازا كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب ضمير معين نحو قوله
 نعم ولوتروى اذ المجرمون ناكسور رؤوسهم قوله الاهلام الشخصية
 اي الموضوعية للشخص وهي المامية المعروفة للشخص وهي حالة
 حقيقية واعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين
 والامراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها
 الشخص لا انها علة المشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على صيبل
 البديل كالدائمة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبديلها
 تبديل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم اخر قوله كما اذا
 تصور ذات زيداه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن

فرض اشتراكه فالمعلوم حزني وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في
علمة تعبر بالحزنيات ولذا اختار لفظ تصور دون احساس فان
ادراك الحزنيات المادية بالوجه الجزئي اسما هو بالاحساس
فلا يشكل بلفظ الله ولا باعلام الموضوعه عند غيبه الموضوع له
لانها يمكن تصورهما بوجه مختص بها كتصوره نعم بكونه واجبا
خالقا لكل ما سواه فالمعلوم حزني وان كان العلم بوجه كلي على
ان التحقيق ان لفظ الله من اعلام الغالبة الا ان غلبته نقل يرية
بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي قواه والجنسية اي الموضوعه للماهية المتحدة في
الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان
باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصية
فحجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيده كاستعمال الاسد
فيه هذا ما ذهب اليه المصريح والمحققون فتعريف العلم
الجنسي عند هم حقيقي واختار الرضي ان تعزيفه لفظي كما
ان تعريف غرقة وبشرى وصحراء ونسبه كرسي لعطي ولا فرق
بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية
قوله والموصولات الاله لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم
الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني
الاشارة والصلة وتعاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة
والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعرف بها وما لمست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما ذهب

ال فالوصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه
 وجمهور النحاة قوله العهدية أو الجنسية في التسهيل فان
 عهد مدلول مصعوبها بحضور جنسي أو علمي فهي عهدية والانهي
 جنسية وفي شرحه هذا من ذهب الجمهور وذهب أبو العجاج يوسف
 الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي
 الحقيقية من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها
 في جميع الافراد فيصح المفاصلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع
 كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لا فادتها
 الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
 لانها من حيث استعمالها في نرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة
 الخبرية قوله اللام الراكدة وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره
 في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتعيين ومضاف اليه
 تحييزا قوله بدل من اللام اه معنى كونه بدل لامن اللام انه مستعمل
 في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت
 اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعروف بها كانه من
 المضاعف لعين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن دانهم
 بدلها ميمالا ان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف
 عوض اللام في لغتهم وليس معناها انه منقلب من اللام كما
 قلت بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يارب جل اي
 اسم الجنس الذي قصد به نرد معين فان تعريفه بالنداء
 واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاذ زيادة الوضوح

وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العطفية قوله اذ وصل
 يا رجل اه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل لنداءها
 باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل
 قوله ولا يستلزم صحة الاضافة فان لفظ احد في الاثبات
 لم احد منهم كالذكورة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف
 قوله لانه ان صدراه مكل في الاقليد والنقود فالتقابل بين
 الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم
 لم يقيد وا بعد م التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق
 بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
 كما بي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا
 فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم
 او لقب وهو ما يفصله احد مما واما كنية وهي الاب والام
 والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل
 العلم المصلر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة
 كما بي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كما بي تراب كذا في حاشية
 الغاضل الحلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
 ابوالعتاهية لقباً ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله
 كنية على الاصطلاح المشهور وقوله فهو كنية من كنية اي سمرت
 وعرضت كالكتابة سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند
 العرب يقصد به التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب
 يمدح الملقب به او يذم ويعني ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم

التصريح بالاسم فان بعض المفوس بانها من ان يخاطب باسمها
 كذا في الرضي وعند ي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين
 اللقب والكنية ظ قوله فان قصد به اه اي حين الوضع لاهين
 الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح
 والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا
 اشتهر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحوها تم وقصد الواضع
 يفهم من كونه منتقولا من معناه الغير العلمي الي العلمي فان المنغولات
 يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في القدام
 كان في الزم اشهر منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم
 الاسم بهار المحيي احص من مقابل الحقيقة الذي هو اخص من مقابل
 الفعل والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف
 نحو له. عداس ا رذ واللام نحو الهم فمى في الاصل داخل في المعروف
 باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية و بعد غلبه
 الاستعمال في فرد معين اخص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم
 الحيفي يتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اخص به بمنزلة
 الوضع على اه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله
 بوضع او الحصل على عموم المجاز قوله باستعماله اه متعلق بمتناول
 قوله نذ ولا يوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف
 لغو متعلق بالمعني اعني متما ولا يابا نفي المستفاد من غير فيكون
 داخل تحت النفي فيفيد عموم التعريف الملائم المشتركة وليس
 مقصودا انه مقول مطلق بسقير تار لعل ما ودم اذ لا حاجة اليه

على انه بعد تقدير تذا ولا متعلق به فليكن اول الامر متعلقة بمتناول
 قوله اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة
 بل يهي قوله فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب
 الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيب
 ولم يبه عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف
 المضمرة بالنسبة الى كل المعارف حيث قال وامر نه اي اصرف المعارف
 لان لفظ هذا المقرب بقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع
 ليس بحد كقول قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل
 للفاضل المصري قيل امر فيها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعروف
 بال وقال المر امر فيها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم له ام ثم ضمير
 الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيتك انتي قال لكمية احاد
 الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقودها جوا باله وهو العدد
 المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء
 اي لافراد الاجناس فال امر رح في الايضاح العدد مقادير احاد
 الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا
 يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة
 ضعف ثلاثة فبقوله لكمية احترز عن ما وضع لغير الكمية سواء
 دل على العدد الغير المعين كصبيخ الجمع ولفظ العدد اولا ونحو
 زيد وعمرو وبقوله احاد احترز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف
 والثالث والربع وبإضافة احاد الى الاشياء احترز ما وضع لكمية الاحاد
 في نفسها من غير نسبة لها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانها لا بد لان

على عدد معين من غير نسبة الى جنس المذكور ان يتبع اسم عدوله
 التعمير وبما حذرنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه
 بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء
 لانتقاضهما بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز
 عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع
 لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح
 لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدو والمساحة والذراع و
 لا يخرج عن التعريف ثلث حمايات لانها احاد الجماعة قوله
 فالاشياء الغاء لتفصيل الحين ولا يخفى انه اذا كان الاشياء
 هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في
 الحد ان يقر لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي
 ان يقر المراد بالاحاد الوحدات القومة بالاشياء واسم العدد
 موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات
المفردة او المجموعة نفس العدد لا لكميتها بقوله فظهر من هذا
 التقرير انه لا يرضى به المصريح فانه قال في ايضاح
 المقصود العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على
 ذلك ليسا بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما
 في ما بعد العشرة فهما من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة
 عن مقدار الشئ عليه من وحدة وغيره داخل الواحد والاثنان
 في العدد انتهي وليت شعري به ما صرح المصريح بخروجها
 عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشر الرضي على

عدم صحة التعريف بخبر وجهما منه قوله وان لم يكونا ا
 الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العد وقسم الكم والواحد ليس
 بكم وما لا اثنان فعند البعض وذكر والوجودها ضعيفة تفصيها
 في شرح حكمة العين قوله بالحق التاء كما هو الاصل في التانيث
 قوله اوبا سفاطها فان الاصل في التانيث واخوانها ثبوت التاء
 في شرح التسهيل للفاضل المصري التانيث واخوانها اسما
 جماعات كزمره وامة ورفقة وعصبة وصيحة وسرية وفيئة و
 عشرة وقبيلة وقبيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
 التي هي بمنزلتها فاستحب الاصل مع المعدود والمد كالتقدم
 وتبته وحذف التاء مع المرنث لتأخر تبته ويدل على ان
 اصلها التاء ان العرب اذا اتصلت مجرد العدد تقول ثلثة نصف
 ستة وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع
 انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد نون الاثني عشر
 فاذا صار المذكور في رجال مؤنثا بسبب عرض هذا العرض
 فتانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة
 التي بخط الشرح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الي
 تسع وهو سهو قال اوبا لجمع اي بالجمع وما يجري مجراه قوله
 او امتزاجيا لم يدخله في قوله اوبا لعطف كما في الرضي بناء
 على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره
 وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول
 او تضمننا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال

واحد في الرضي اسم فاعل من وحل يحل وحل اوحلة اي ان عدد
فالواحد بمعنى المفرد اي العدد المفرد المراد من الواحد اوحلة
لكونه يدل اامفرد اولا حا حقة الى تدقيق فلسفي بان يقر سمي
الواحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيئ بذاته واما
لانه من الاواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الواحدة
واحد اكان من المعدودات لا من الاعداد في الاقليل
ان الواحد ليس بصفة ولد اغمره من الاعداد فاذا احري شيعي
مبها على موصوف فعلى تويل معدود هذا العدد ولد اجمع
علمي واحد لان محركات الالف في الاسماء ولم يجمع على فواصل
مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول
مرت نحل واحد وامرأة واحدة وهي حاسب الاسمين بان
جمع على واحد ان وحائب الوصفه بان لم يجمع على فواصل
قال وما ية اصله ميمنة كسد وحرف لاهها فلرهما التاء عوضا منه
كما في غرة وثقة ولاهها ياء لما حكى الاخفش رأيت صمنا سعي
مائه وفي الصحاح اصل مائه هـ اي كمعي والهاء عوض من الهمزة
قال تقول واحد ان اه هذه الاعداد وما عد هاهم وقوفه محكية
عما هـ الاصل منها في المفصل العدد مائة ع على الواح تقول
واحد اثنا عشر يدل على ذلك ترك الواو ايها منصوبه محلا
على انه يفعل تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على
التعدي لان اعراب الاحر لا دخل له في بان استعمالها فقول
ولم تصم يكسر الشين حمله معوضة بين المعدودات والالف

في اثنان وثمانين جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا
 الوارد في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف
 على تقول بتقيد يرتقون وقوله مائة واللف مائتان والغان مذكورة
 على سبيل النعت او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على
 تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور او بالتوسط
 قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما قوله اعتبار التانيث الجماعة
 في الايضاح وانما كان كذلك اي جاء وابتداء للمذكور
 فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكور لانه
 السابق ثم جاء و الى المونث فذكروا زيادة الفرق بينهما
 انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلاثة فما فوقها
 لان عدد الثلاثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها
 بهذا الاعتبار في المذكور لكنه سابقا في الاعتبار ثم جاء و الى
 المونث فتركو التاء فيه للفرق بين المذكور والمونث اذ لو
 اورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لعلامة
 فيه ولو اورد تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس
 واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكور وهذا في
 المونث فقوله اعتبار اليج نكتة مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق
 بينهما نكتة للزومها في المذكور بما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلاثة
 فما فوقها الكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث
 العدد لا اعتبار العدد ومونثا على ما قيل فانه تطويل من غير
 حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الاثبات

كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح
 التسهيل والرضي قيل فعلى من الحقوق التاء في ثلثة فما فوقها
 قياس وهو بنا في ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير
 قابل للتاء قهاسا لم يرد اربع اذ اسمى به فان لحقوق التاء للتذكير و
 ليس بهمين لان لحقوق التاء فيها اختلاف القياس الظر المطرد في
 كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة للحوق بالتاويل على
 خلاف الظم قوله فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير
 والتانيث حاله المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود
 وان كان اسم جسي او اجمع جمع فان كان مختصا بالذكور ائبت
 التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذف وان كان محتملا لهما جاز
 الامر ان الاذ انصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك الص
 ففيه تفصيل في انه ضي واذا كان المعدود صفة ثابتة عن الموصوف
 يعتبر حال الموصوف قال الله ثم من جاء بالحسنة فله عشرة امثالها
 اي عشر حسات امثالها وان كان ما لا يدخله التذكير والتانيث
 يطر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس
 من البشارة قوله وغير الواحد اء ظاهرة يدل على ان احد ا
 مغير الواحد واحد مغيرة الواحد والمفهوم من الرضي ان
 احد الاصله وحده بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو والمفتوحة
 بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحد واحد ابدل
 الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح
 وعلى خلافه عند غير فمعنى قوله وغير يدل على ما في القاموس

قوله بقاء للجزء الاول وفيه ما حال من فاعل نقول اي مبقيا لا
 مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا قل كبير الثاني عطف عليه اي
 مذكرا للجزء الثاني في المونث وكرامة مفعول له للثد كبير اي
 مورد للجزء الثاني مذكرا في المذكور لكرامة اجتماع تانين
 وهما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور
 فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من
 الصواعق حذر الموت وفي الرضي وبعزي الى الرياشي وجوب
 التنكير للمفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقيل حاتم واغفر
 حوراء الكريم اذا خاره فاض عليه قوله بدليه بن لام الكلمة اعني
 الياء لانه من المثني واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل
 عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه
 والجواب انه جراء اما بتقدير يقال وحذف الفاء في جواب
 اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب
 انه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني
 وعشرون ليس مبنيًا وهو موزم انما المحتمل ان يكون محكيًا فالصواب
 المنصوب تقدير الشغل اخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه
 اما اول فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يحوز بالرفع
 في المعطوف على اسم ان بعد مضيي الخبر حملا على محله ورفع
 ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار حملا على محل لا غلام رجل
 واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون
 على التعداد واما ثالثا فلان شغل اخره بالحركة البنائية لاينا في

الامراب بالحرف قوله لان المعطوف اه تعليل لعبر قوله اي عطف
 ذلك العقوده خص العطف مهنا بعطف العقود على الزائد مع
 ان عطف الزائد على العقود ايض جائز لان الاول اكثر استعما لا
 بقولنئة قوله الي تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم
 حيث جعله شاملا لها كما هو الالظ قوله كائنا ذلك الراءد اه جعل
 الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معاكسافي الرضي لان الاحتياج
 الي التقييد لم يارقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود قال
 مائة والى الف والى مائة كسائر الاسماء السابقة و ارد الواو بينهما
 ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة قال ما يتان والى ان
 لم يورد جبههما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير
 من الاعداد بالتوكيد بلفظ العدد نحو ثلاث مئاة وثلاث اللف
 كالواحد والاثنتين كما مر نقلا من الابضاح قوله او واحدة عطف
 على واحد فيكون مثالا للمونث عطف فيه الزائد على المئاة وقوله
 ومائة واثنان او اثنتان عطف مائة واحدة ممكن افكها من عطف
 الزائد على الصاية اخذ بها مثال للمذكور والآخر للمونث على
 الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة
 بان يكون مثالا للمونث عطف فيه الصاية على الزائد الي اخر
 الامثلة وعمد الي عمدة الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكور
 ومثال للمونث وازوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على
 الصاية وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس
 في اهل قوله دل الشئ الرضي اه المقصود منه ان قوله وشد

حذفتها بمعنى انه على خلاف القياس فالالكسرة على الكسرة قياص
 وليس بمعنى انه غير فيصح بل هو ولي قال مخفوفه واجاز سيبويه
 النصب في الشعر والغراء مطلقا وهذا اذا كان المعد ودجا مد
 فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب
 على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها الاستعمالها استعمال الاسماء
 كذا في شرح التسهيل قال مجموع جمع التكسير ان وجد
 فان كان له جمع الغلة يوتى بها والافيونى جمع الكثرة وان
 لم يوجد فجمع المونث السالم نحو ثلث موراء وقيل مجيئه
 مع وجود المكسر نحو سبع مبنيات مع وجود سنا بل ومحسنه
 ازدواج جمع بقراءات واما جمع المذكور السالم فلا يميز به كما
 صحيح قال او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه
 ان يكون مسرورا بمن قوله الا في ثلثماية اة اسقاط التاء في
 ثلثة واخوانها واجب اذا ضيفت الى مائة واثنائها واجب
 اذا ضيفت الى الف لان ميمها في الظا غظ ما ثق وهو مونث ولفظ
 الف ومومذ كرقا و كان قيا سها اي بالنظر الى كون حميرها
 مجرور فلا ينافي عدم مجيئ اضافة العدد الى الجمع المذكور
 السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة
 لانهم اختلفوا في مثبتين فالجمهور على انه جمع مائة بلوار
 والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين
 كفتلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله ماى كعصى فهو
 جمع مكسر قلبت يائه الثانية نونا وعلى التقاد يرهونى صورة

جمع المذكر السالم قوله ان يلي التمييز المجموع اي يلي التمييز
 الذي يذكر للمئات كما يبق مثلا ثلث مئآت رجل كذا نقل
 من الشرح فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعوله قوله بعد ما تعود
 اه اذ اخذ التمييز المجمع بعد ما هو في صورة الجمع مادة فالضمير
 المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجمع مفعوله قوله
 فلتعدر الاضافة حكمي الكسائي ان من العرب من
 يضيف عشرون واخواته الى المميز منكر نحو عشرون وم
 ومعرفة نحو عشرون وثمانون وصد الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله
 قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اي من حيث اللفظ
 فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى
 فان الجمع في معنى واحد وواحد واحد تذكير قليلا كتدكير
 قريب في قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله
 في الاعداد انما قيل بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون
 الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئآت مضافا اليها ثلث
 واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايض نحو مئآت رجل قوله
 مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف
 اليها عدد الا قليلا قال مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول
 الشاعر اذا عاشى الفتى ما ينمى عاما * فقد ذهب اللذازة
 والفتاء * وجاء جمعا ايض كما في قراءة الكسائي ثلثمائة سنين
 بالاضافة واجاز ذلك الغراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في
 شرح التسهيل قال واذا كان اه اي هذا الاستعمال المفهوم

مما تقدم من اثبات التاء في المذكور واسقاطها في الموند في
 ثلثة الى عشرة اذا كان المعد ود ولفظه متفقين في التذكير
 والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان مكان اللاتي بقدرهما
 على بيان احوال الميمر الا انه لما كان تذكير لفظ المعد ود وتانيثه
 انما يعلم من المميز فلام ذكر الميمر قوله بان يكون المعهود زاء
 سواء وقع تصييرا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اسم ثلثة
 او ثلث ولا يمتنع هذه الضابطة بل تمامية ولا العكس ثلثة لان
 حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان
 المعد ود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما براسطة
 لفظ المايتة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعد ود بل
 العبير به بلفظ مميزهما اعني رحلا وامرأة مثلا قوله بسميز
 زاو للتمخيص على استغراق النهي فان الفعل المنفي ظ في العموم
 بخلاف التكره في بيان النهي فانه نص فيه اي لا يميز بصحيح
 اصلا مفردا كان او منهي او مجموعا قوله فلا يورد اشارة
 الى ان ليس المراد بعوله لا يميز واحد ولا اثنين انه لا يدكر
 الميمر كما في العواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء
 بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين
 بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك
 الواحد والاثنين وبترك الميمر فاضرب بقوله بل يدكرون
 لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء
 وهو علة للنفي لا للسمفي اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد

والاثنتين استعناء بلفظ التمييز بينهما قوله ما يصلح ان يكون
 تمييز الهماء وهو المفرد والمنثى في الاثنتين واحترز به
 كما لا يصلح لذلك المنثى والمجموع في الواحد والمجموع
 في الاثنتين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه
 العاقبة لمراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد
 رجال واثنا عشر رجال قوله وبصيغته اي بهيئته بقرينة المقابلة
 بجوهرة قوله فان من صيغة اه اعني الجوهر مع الهيئته كما هو
 المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي في السابق قوله فان قلت صب
 اه حاصله ان المنثى عام كما مر والدليل خاص لانه
 انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنتين مفردا فانه صالح
 لتمييزه لكونه مبنيا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر نثنا حنظل
 والاستعناء بلفظة من لعدم فهم الاثنية قوله يدعي ان
 يعتبر اه يعني ان اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنتين المنثى رماية
 للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد لهس بصالح لتمييزه
 الاثنتين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام
 خلاصته ان معنى الكلام انه لا يصح بينهما وبين تمييزيهما استعناء
 بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتنثية
 عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيت الرحدة وبالحاق علامة
 التنثية يفيت الاثنية فلاحية الية الى ذكر الواحد والاثنتين وانما قال
 لا يصلح لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله
 فاختار واه دفع ما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقتان

لبيان الجنس مع الوحدة والائتمانية وكل منهما مغم عن الآخر
 فلا يصح ان لفظ التمييز مغم عنهما فقرر ان لحوق العلامة اخف
 فاختار والهدى الترتيب قل و تقول عطف على تقول السابق
 كلاما بصيغة الخطاب رماية لموافقة ما بعد من قوله وتقول
حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله وان شئت قلت اقتعوب
 قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منغم عنهما سواء
 من احد المتعدد بهذه الصفة اي التمييز لا يشار اليه فيها غيره
 قال وتصيره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعولاه محمي وفان قدرهما
 المشروح قوله على هذا القياس اي قيا من الثاني لا حاجة اليه قوله
 فلا يجري اه لا متناهد عقلا قوله لا يثبت اشتقاقه وذلك لان
 اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحذوث ولا فعل لما
 فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو نويت
 من الثاني الى عشرات من العشر من حل ضرب وجاء من حل فتم
 ما فيه العين اربع وربع وجمع واما ما هو لبيان الحال وان كان
 في صورة اسم الفاعل كما لحاظ والكامل فليس له معنى اذ لا يدل
 على معنى حل ثي قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا باس
 ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله
 اي مرتبته من المتعدد وفي نفسه لا بالنظر الى هذا وتحتته فيصح
 مقابله باعتبار التصيرة نه حالة بالنظر الى ماتحتته قوله والحادي عشر
 فتغليب الواحد الى الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين
 مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انها مركبان

حكما صر في نحو معد يكره كذا في الرضي قوله وتقول في المعطوف
 ١٤- واما العشرون والثلثون الى التسعين والماية والالف فللفظ المفرد
 من المتعدد وللفظ العدد وفيها واحب وكان القياس العاشر وروى
 وانما الثلون كذا في الرضي ولد انركها الشرح قوله اي من
 اجل الاختلاف الاعتبالي بين اء يعني ان قيل اء مرتب الاعلى اختلاف
 الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما
 بينا لان التصيير يقتضي الاضافة الى الالف بصورتته والحال
 يعتصم الاضافة الى المساري والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد
 في العدد الذي يحتج قوله الاضافة اء واذا نصبت به فلانما انفصلت
 اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة
 هذا اكثر من المصوب بخلاف ساثر اسماء الفا عليهما فانهما
 متساويان فيها او المصوب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز من
 الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فعل حقيقه ونقل
 الاخفيس عن ثعلب جواز ذلك قالها لاخفيس قلت له اذا اجزت
 ذلك فقد اجرته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول نلت ثلثة قال
 نعم علي معنى اتهمت ثلثة وجعلت للثمة بضم نفسي على ثمن
 قوله الى عدد يساوي عدد والطرا لاخصر الى اصلها والى ما عرّفه
 اذ العد والمضام اليه نفس اصله لا مساوي اصله الا ان يعتبر
 التعيين باعتبار كونه اصلاها وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا
 وانما اريد ذلك بانه احد ثلثة اي واحد هم قوله او الرابعة
 او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة

حد كور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالثة ثلثة واحدا له من
 رابع اربعة وخامس خامسة وعير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه
 في احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار
 وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يوجب ذلك الا باجبار
 وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والايلر م ا ه اي ان كاي المراد
 الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز اراهه كواحد
 سواء كان الاول والثاني او الثالث من كل ما يفي بالواحد من
 المتعدد باعتبار حالته وتخصيص الترجح الاول وما شرا العشرة
 لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستعمل في الالهي عند العقل اذا
 الظهور ان اول العشرة و ثاني العشرة لهما شرا واما الاستعمال
 عمير واقح قال المذكور والموت اي من الاسم المتمكن لان ما هو
 المبني منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره
 فلا يريد ان يحو هذه والتي وادت خارج عن تعريف الموت داخل
 في تعريف الملكر فينتقصان طرفا وحكسا واحكام الاسناد الاتية
 انه اي للموت الذي هو قسم للاسم المتمكن فان الموت
 من الابطال والاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام
 ثابته لما يعبر به عنه من كونه مونا حقيقيا او غيره وكذا المنى
 والمجموع المعروفان مما سيأتي اريد بهما ما هو قسم للاسم المتمكن
 والاحكام المذكورة لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه قوله
 لاصالته اذ ما من ملكر ولا موت الا ويطلق عليه شين وشبهه
 ملكر ولا انه لا يفتقر الى زيادة والقائمت لا يحصل الا لزيادة ولا

يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذ اقصل مدلولاتها فان
 صد لفظ الاسم جاز تذكيره. باعتبار اللفظ وتلويثه باعتبار الكلمة
 وجعل الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان
 بالاختيارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في
 شرح التيسير قوله ارجحهما والحقيقي المقدر العلامة زينب
 وسعاد وعنفو الحقيقي نارود اورد دليل كون التاء مقدرة دون
 الالف حوفا في التصغير واما الزائد على الثلاثي فيحكموا فيه
 ايضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجح التاء
 فيه ايضاً شاذ الحرفية في تصغير قدام ودرء كذا في
 الكافية وفي رضي الشامية بهم اجترأ وفي الثلاثي الذي هو اجف
 الايبه لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق اخر
 اوصاف المونت فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء وان
 كانت بحمير اسمها الا انه كحرف الكلمة المتصل هي بهالم يروا
 زيادة حرف على عدد حروف لموزاد عليها اصلي طر حوه في
 التصغير فقد رد الحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون
 الاسم وصفاً فقالوا عقير ب انتهى ولا يخفي مخالفة الشرحين و
 لعل فيه قولين والشروح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي
 ملفوظة حكماً لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء الا تجرأ
 على نقد سما قال وعلامته التاء اه علامة الشيع لا تكون مطردة
 في السجسة فلا يرد ان التاء تجزئ لاربعة عشر معنى وان الالف
 المنصورة قد تكون من نفس الهمزة بعضها رسي وقد تكون رائدة

للالحاق نحو ارضي او لتكثير حرف الكلمة نحو عشرين وان
 الحمد ودة قد تكون من نفس الكلمة كيرد اء وكساء وقد يكون
 للالحاق كحرباء وحناء للملحقين بقرطاس وقرطاض قال اوميد وهاية
 في رضي الشافية الحمد ودة اصلها القان قلبت الثانية همزة
 فالمد ودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما
 تمد لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة واختلفوا في ملامة
 التانيث فقم سبويه وعليه الجمهور بانها الهمزة لكانها منقلبة
 عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة
 بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للفتحة بمن مونت افعال نحو
 حمراء وبين مونت فعلا ونحو سكرى وقيل الهمزة والالف
 معالتانيث كل ا في شرح التسهيل والجار يردى نقلا عن شرح الهادي
 وعلى التقادير يصدق ان الحمد ودة علامة التانيث باعتبار
 جرث الباني او الاول او ثما مها فافهم فانه يتخير فيه الناظرون
 قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم هشام ان
 علامة التانيث في هذي كسرة الذال قال با زائه ذكره في
 الرضي لوقال الحقيقي ذات الفرج لكان اولي اذ يجز ان يكون
 حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجوير العقلي لكن مادة النقص
 غير متحققة فلذا قال اولي قوله ليس با زئه اه يد نمل فيه ما لا
 يكون با زائه شيع كعين او يكون با زائه شيع لكن لا يكون
 ذكر ا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون با زائه
 ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة فكلها مونت لغظي فا

واذا اسند الفعل أي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو
 نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم
 المتكسر وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول
 الشرح الفعل المتصرف وشده بلا فصل كما هو الاصل قال فبالتاء
 اي فالحال انه قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي
 نحو والارض اقبل ابقالها وحكي سيمويه عن بعض العرب قال فلاة
 وفي بعض نثر المتس فالتاء اي واجبة قوله الا اذا كان اه والاه
 اذا كان جمعاً فانه يجيء بيا نه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو
 يمسرة الاستثناء اي غير فعلي الشرع تعرض للاستثناء ايض قوله لك
 الاحتيا وفي الحاق التاء اه وقع فصل اوله وقد جاء القرآن
 بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن
 ليس يسئل للاجماع في قوله وجمع الشمس والقمر فاذن
 الامر ان مستويان كل ابي الايضاح قوله وانت في
 غير الحذف ما لم يكن علم المذكر نحو طاعة فانه لا
 جاءت طاعة الاعند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء
 قاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجهم عن موضوعه وجعله
 لاهوله فصارت التانيث تسمية منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس
 ولما اعتبرت التانيث في مع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف
 فلكونه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعلق
 التانيث له لئلا يعلم قوته ثم ان المونث اللفظي قل يكون حيوانا نحو
 حمامة ودحاحة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامر ان يقول

من قال ان تأنيثا قالت في قوله تعز وقالت نملة تدل على انها
كانت انثى غير مستقيم وان استحسنته ضعفه النحويون قلنا المجر
رح في الايضاح اذا جاز هذه حماة ذكر ونبت من البط ذكور
مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا
نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تا نيثا فعل
المونث اللفظي اذا كان مذكر سواء كان جله له او لا فتأنيث نملته
عند كتانيث طلحة قوله وحعل بعض الشارحين انه يند وقوله
وانت في ظاهره غير الحقيقي بالخيار ناسية لقوله واذا اسند الفعل
اليه فبالتاء وعند الشررح مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق
انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعلمه كما
بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناول قوله
الى المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا فوله حضرت القاضي
اه امرد المذايين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة
الفصل بالترك التاء في الرفع نحو ما قام الاهد قوله اضمير
الجمع اما الواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم اه
الافى بنون فانه يجوز التاء قال الله تعز امننت به بنو اسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والافى الجمع
السالم الذي واحد مونث نحو ارضون وسنون فان حكمه
حكم الجمع المونث السالم من حوازل التاء وتركه لان حكم الجمع
بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء
اريد من قوله جمع المذكر معناه الاضافي وحعل السالم نعتا

للمذكور لم يستج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحده
 مؤثراً حقيقي التانيث كمنسوة او مجازيه كد وراوند كرا حقيقي
 التذيير كبر كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع ضم
 التوكسير كما في الامثلة المذكورة او ضم المونث السالم كالزيتان
 والطلحات والجميلات والغرفات فهذه صور ثمانية يحوز فيها
 التاء وتتركها قال حكيم ظاهر غير المونث الحقيقي اي مونث ظاهر
 غير المونث الحقيقي فلا يشتمل المذكور على ما وهم ولا فرق بينهما
 الا في شبيح واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه
 مع المفرد لكون تانيثه ثانياً ويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما
 لم يعتمد التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المحاز الطاري
 ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما
 لم يبطل الجمع والوارد والنون التذكير الحقيقي لبقاء اللفظ المفرد
 فيه فاكثره بخلاف الجمع المونث السالم لتعريف المفرد فيه
 اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حليات
 وحمراء وان يجوز فيه التاء وتتركها كما في الجمع المنحصر
 قوله من جوع التكنير الصواب تاخير عن قوله غير جمع
 المذكور لانه بيان لما بقي بعد اخصيص وان يراد وضم المونث
 السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لانا الوارد والنون
 اما وادبحر الرجال والطلحات صردوا بطرا الى الفعل واما ضمير
 المونث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلمت بطرا الى طريان
 معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقرب حاء لبعاء لفظ المذكور

الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة علمية والمقصود ان
 التاء وان لم يكن ضميرا فهي دلالة عليه فلذا اقامها مقامه
 قوله في كونه جمع المونث الحقيقي او المجازي بجمع تكسير
 او سلاهة نحو النساء والزينات والدور والطلقات والقرهية
 على ارادة هذا المعنى من قوله والساء مع ان الظاهر ان يواد به
 الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمونث الحقيقي
 مقابله بالعاقلين اي الذكور العقلاء غير العاقلين اما بان
 لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون عقلاء وهو
 المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء والبايات ترك المصريح
 مثاله لانه علم من قوله والنساء بالطريق الاولي فانه اذا جاز
 في جمع المونث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون
 كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكور سواء
 كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو
 الجنبلات جمع جنبل وهو القدر الغليظ من الخشب قوله غير السالم
 الصواب الغير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكور الغير
 العاقل لانه يصلح على الرجال انه جمع المذكور غير السالم
 مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعه اي لجمع المونث عاقلة
 كان اولا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون
 مذكورا حقيقيا قوله فيراعى اه يتفرع على المدعي لا على النفي
 اي ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه فان المنى التثنية
 في اللغة وكردون وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظهر

وقد تمّ المنى على الجمع لتقدم على عدة ولقرنه من
 المفرد وسلامه لفظ المفرد فيه البتة وكثرته لعدم اختصاصه
 بشرط بخلاف الجمع كما يجب قال آخره بالنصب مفعول لحق
 والالف فاعله وزاده لان اللحق لا يختص بالآخر قوله اي آخر
 مفردة قيل انه يصلق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا
 التقلير اشكال باشكل والجواب ان قيد الحيثية في تعريف
 الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف بالحق
 اخر مفردة من حيث انه لحق اخره فلا نقض نعم برد انه اذا
 اجتبر قيد الحيثية لاحاطة الى نقل ير المضاف او نقل ير مع لواحقه
 وهل التوجيه احسن قوله او قدر عطف على قوله اي اخر مفردة
 قوله والا اي ان لا يكون احد الامرين بل يتركب على ظاهره قوله
 لا يصلق اء فلا يكون صادقا على المسئل ود فلا يكون تعريفا لانه
 لا يكون جامعا وما نعا قوله ولو انكفي بظهور المراد فان المراد الملحق
 مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء في قوله عرضا عن
 الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن
 الباء لا يتوزان يعري عن الحركة والتنوين ولما ام تقبل
 الالف الحركة واقتوين عوض عنهما النون هذا من هب
 البصر بين والكثيرون يقولون انها عوض التنوين كقواك جاءني
 غلاما زيد فيدل فها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون
 بقيل الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين
 لاثباته مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع ركالتنوين

في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد
 كذا في الاقليل والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها
 مع الياء لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم في الثلاثة وقال الشيباني
 ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف وما بالياء فلا يجوز
 ومن ذلك قول فاطمة قرظ يا حسنان ويا حسينا ن قوله لثلاثيتو الى
 الفخات ويعادل ثقل الكسرة خفة لفتحة والالف والان الاصل في
 تحريك الساكن المكسر قوله على ثقل ير تسليمة اي تسليم كلوا حل من
 الاشتغال وعدم الدلالة اما منع الاشتغال فلان عموم المرجع
 لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تع وبعولتهن اعق بر دهن
 فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والباء والضمير
 مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من
 ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين
 انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون
 شرط الدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية قوله
 صح ان يؤاها وكذا صح ان يق ان الدلالة المذكورة غرض من
 الامور الثلاثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامر من بناء اعلى
 لزوم الثالث لهما والافظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله
 ليدل كما في اللباب قوله يعني الواحد حقيقة كما كان اذ اعتباريا
 فانه يجوز تسمية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على ذواته
 فرقتين كجمالين وقومين قوله باعتبار دخول تحتها يعني ليس
 المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في

الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء ان تقا في الحقيقة كرجلين
 او اختلفا نحوا بيضين لانسان و فرس قوله الموضوع له بالعنى
 الا عم للوضع اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وبقرينة
 فيشمل المنى المجاز ايض كالاسد بين قوله بوضع واحد احتراز
 عن المنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرء بين للطهر والحيض فانه
 وان دل على ان معد مثله باعتبار دخوله تحت جنس المقرد الذي
 وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة
 الى ان اشترك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المنى قوله لاستغنى
 او ما وقع في تعريف الجمع المذكور السالم من قوله ليدل على ان
 معه ملاء اكثر من حسنه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية
 في الوحدة ولا يدل على ان لايراد المثلية في الجنس مع المثلية في
الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه يعني انه ليس داخل في التعريف
 قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع
 له سواء كان حقيقيين كالقرء ان او مجازيين كاليد ان في النعمة
والقدرة او احد مما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسد بين اذ اريد
 به الاسد والرجل الشجاع ولا جل العموم لم يقيد الاسم
بالمشترك وبما حرر الظهور اتجاه السؤال الاتي وان دفع ما توهم
من ان الكلام في ثنية المشترك وان لا يجوز باعتبار معنيين
مختلفين ومثني التغليب ليس كك قوله لبعضهم وهو الاندلسي
ومن تبعه فانه قال يقر اليمان للباصرة والجارية قوله هذا اي
 انه لا يجوز ثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جازا بجعل

اللام اه فنقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه تحت اما اولا
 فلانه ح يكون تثنية التغليب قيا ما لكونها داخله تحت ضابطة
 وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الاخر ثم
 ياول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان
 تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية
 الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر
 المتكلم بفصل افادته ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين
 افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انها
 مشتركان في كونها مسمى بالاب والقمر فتا ويل الابوين مثلا
 بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك
 في نظر المتكلم فان المقصر من قوله نعر ورفع اوبه على العرش
 رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ما
 ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يشي غير المنفقين
 في اللفظ بعد جعلها متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما و
 تشابههما حتى كانها شيع واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح
 التسهيل ان مثني التكسير نحو فارجمع البصر كرتين ومثني التغليب
 ملحق بالمثني في اعرابه وليس بمثني حرققة وح لا اشكال قوله
 لا شبهة في صحته لان هذا استعمال اللغوي في المعنى المجازي
 ولانزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمصرح
 اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح بيوزة
 ما ذاولد لك قال الشر الرضي والمصر متردد في ذلك قوله

يا ول با لسمى به وهذا التا ويل ثابت في نظر المتكلم يخطر
 بباله اذ العلمية تنافي الاستعمال في اكثر من واحد واذا اولت
 به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسما
 الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر
 مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية التزموا
 ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذ كان تشبيها باعتبار تكبيرها
 وهو شاذ فيكون تشبيها ايضا شاذا وليس كذلك فاجواب
 ان تكبير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل
 موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون
 شاذ بخلاف منبأه فانه لا يمكن استعماله علما لان تشبيته
 تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على ابيه
 شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر للهي
 الفرق بين معنى التغليب في اسما الاجناس وبين مثني
 الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاءه يكون التا ويل في نظر
 المتكلم الثاني دون الاول قوله ان لا يذكر ا يشمل تسمية
 اسما الاجناس والاعلام قوله حكم ما يتعلق به لا يظهر بكتة
 وضع المظهر موضع المضمير والظن حكمه قوله لا اسم المقصور
 اشار بتقلد اللاحق الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقرر
 مقصور قوله الف مفرد في الاصطلاح نقل منه ان قوله مفرد في
 احتراز عن الف مقرونة بجزء كحمره وقوله لا زطة احتراز عن
 مثل زيد اذ اوقفت عليه قوله محبوب من الحركات لكون اعرابه

تقدير يا قوله لانه ضد الممد وداه اي مشتق من القصر المتعدي
مصل وقصر يقصره بمعنى ضد المدا والعبس واما القصر كعنب
خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور
منه قوله كعصوان الظركعصارو كابي بدل قوله كابوان في المسمى
بابي فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه
منغلبة من واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد
قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وكحيتان وانما
كان اصل الف عصارا واو حقيقة لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا
قوله مجهول الاصل اي هير معلومة سواء كان له اصل في الواقع
اولا وللإشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من صميم
الاصل فان الف الاسماء العريضة البناء لم تي واذا وابي لا اجل
لها وفي الاسماء المتكئة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما
وقد لا يكون معلوما قوله ولم يحمل هكذا وقع في التسهيل وقيد في
الرضي بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف من الياء وفيه
انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اي هير ما فيه اء اي المراد
بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذ وثلاثة ا حروف لا الا صلاحي وهو
ما يكون حرفه الاصلية ثلثة قوله من الهجاعي اء بيان لما قال
قلب الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساكنين ~~ولا يدلتبس بالمتفرد~~
عند حذف النون بالاضافة قوله فالغه مقربة بالياء لم يقدر
فقلب الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا
الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق

فان لم يخلف الحسائي حيث ذهب الي ان الالف الثالثة
 المنقلبة من الواو في كلمة مضرومة الاو كالمضحي او مكسورة
 كالربو ارجب قلبها ياء التثنية فتناقل الكلمة بالواو في العجز مع
 الضمة او الكسرة في الصدر ولهذا النكتة لم يقل المصريح والياء
 ياء اسم انه اخصر واوفق للسابق لانه نقل يره فقلت ياء ا قوله
 اي غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها
 الاقسام الثلاثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مغالبة الفاء
 والعين واللام فانه لا يخرج حتما لا يكون منقلبة عن اصلية قوله
 كقراء بضم القاف اه هذا بخلاف ما في القاموس من ان قراء
 كلمتان لحسن القراءة وكرمان للمنسك ولعل الشرايط على ذلك
 قوله فينبغي ان لا يقع اه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال
 قوله اي لثقلها اي ثقل الواو وتعليل لا ثرب قوله بان يكون
 للاحق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما نقلت في قوله
 ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الحمد ودة
 لا تكون الا للاحق بخلاف الزيادة في المنصورة فانها تكون
 للاحق وللتكثير كما مر قوله كعليا وان العلاء عصب العرق
 وهما عليا وان بينهما منبت العرق صحاح كل انقل عنه قال
 فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولي من فاجها حتى
 لم يذ كر سبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولي من
 انباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله ملهنة صيغة اسم
 الفاعل نقل عنه هكذا اعبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد

للاحقاق اولاً في مثل علياء هو الواو اوار لياء ثم عوض عنه الهمزة
 فوله قد تصفحنا اه نقل عنه فعبارة المفصل هكذا او ما اخره
 همزة لا يخلو همزته وان سبقتها الف او لا فالتى سبقها الف
 او لا فالتى يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة
 من حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلية كعلياء
 او منقلبة عن الف التانيث كحمرء فهذه الاخيرة تقلب واوا
 لا غير كحمرء وان والباب في البواقي ان لا يقابن وقد اجيز
 القلب ايضاً وعبارة المفتاح هكذا او اما المدودة فاذا كانت
 للتانيث قلبت همزتها واوا والالم تنقلب سواء كانت اصلية
 كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او من التجاري مجرى
 الاصل وهو ان يكون للاحقاق كعلياء وقد رخص في القلب
 وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا العم اه فلا يدل
 على جواز القلب بالياء في رداء فضلاً عن ان يكون مشهوراً قوله
 عن اخر المثني اي اخره مفرد المثني قوله اتصالها اي اتصال كل واحد
 بالآخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل واحد احدى بدون
 الاخرى قوله صارتا اي الشخصية ان ففي العبارة استعمل ام فان المراد
 من لفظ الشخصية في تولد كل واحد من الشخصيةين معناهما ومن
 ضمير صارتا لفظ الشخصيةين قوله اي اسم فيهما اشارة الى ان ضمير
 الاسم لا يكون مجموعاً والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله
 ولا يتوهم خروج مسلمين وهن النساء بعد كونهما كلمة كما ينبغي
 في كلام الشرع ان الواو والنون والالف والتاء من تمام

الاسم والكراد الال لالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل منى
 اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وحمالين فانهما وان
 دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما انما
 من الجماعة وكل جماعة تشمعل على الاحاد فالله عليها
 تضمنية قوله على جملة احاد قدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق
 فانه دال على مفصل الاحاد لكونه للكل الا فرادى لا على
 جملةها نعرف قوله ان الانسان لعني خسرو علمت نفس ما قدمت
 قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المنبادر واحترز به عن لفظ كل
 المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد
 لم تقصد من لفظ كل بل مما صيغ اليه نحو كل الناس وكل القوم
 قوله اي بحروف هي مادة لمفردة بيان لوجه اختصاص الحروف
 بالمفرد والمستغفا من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اهم من النحوي
 والتقدير كالججمع الذي لا مفرد له ولذا ازيد لفظ الحروف و
 لم يقل بمفردة فان حروف المفرد متعقبة فيه وان لم يتحقق
 المفرد قوله الذي هو الاسم اشارة الى ان المفرد ههنا وان
 كان في مقابلة المتننى والمجنوح لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا
 المفهوم وهو كونه دال على واحد اي واحد كان فلادور في التعريف
 قوله اما بزيادة قل اي بزيادة حروف كرجال ومسلمين او بنقصانه
 كتعبا وباختلاف الحركات فقط كالسا والسا ارمع السلنات كنذر
 ونذر وكلمة او ملح الحلو فانه قد يجتمع الانين كرجال ورجل
 وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كفضبان وقضب قوله او حكما

كفلك وهجان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها
بالتاء فانها للدلالة على الاحاد واما التي لا تفرق بينها وبين
وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل
والحلل قوله فانها وان لم تدل عليها فالمراد بالدلالة الدلالة
في الحملية سواء كان رضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد
بحوثا بت مفارقة وفي اثنين نحو قلوبكما واستعمالا فقط كما
في اسماء الاجناس او رضعا واستعمالا كما في الجموع المستعملة
في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة رضعا كما في تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله وبعض
اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تصراة تفريع على
ما تقدم من تعريف المجموع قوله مما القارق بينه افسر النحو
بذلك لا بطلق اهم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته
على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا يفرق له وهو
ما لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
دلالته على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذي
لا يفرق بينه وبين واحد بالتاء ليس يجمع اتفاقا قال ونحو ركب
انه نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية
الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان حسبا لراكب لم يكن جميع قلنا لان
اوزانه محصورة كما سبجج وجمع الكرة لا يصغر على لفظ بل يورد
الى واحدة وهذا الابدول ركيب وحذ الحال في الجامل

والباقر انتهى وبما ذكره الشر من ان اسم الجمع لا واحد
 له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو
 تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء لابل من
 تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تبه وصا
 على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اء والفرق بينهما وبين
 الجمع بعد م كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان
 العالبة فيه وناهما يصغر ان على لفظتهما وينسب الى لفظها
 ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان
 جمع كثرة وجمع والكثرة يرد الى واحدة في التصغير والسببة
 ونا راع صميرا الواحد اليهما وتوصيفهما بالمعرد بخلاف الجمع
 ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل
 في الواحد والاثمين فان اسم الجمع لا استعمل فيهما واما
 الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
 وبين واحدة بالتاء كتمر ونمرة او بالياء كروم ورومي وان لم يكن
 كابل وغم فان واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكل بغير الرضي
 انهما اسما جمع وفي القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك
 اء اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع
 لابل له من شاهد قوله على انه لا صميراه فيه انه مخالف لما
 تقر عند هم من ان ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء فهو اسم
 جنس قوله كجامل وباقره نقل عنه الجمل زوج الساقة والحامل
 القطيع من الابل مع رعاهه وارباه والقرا اسم جنس والبقرة تقع

علي الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من
 البقر مع راءتها قوله فالجمع الصحيح المذكراي المذكور مفردة بقرينة
 السابق وفيه تنبيه على انه كما يقرب بالاضافة يقرب بالوصف ايضو
 لم يفسر قوله فالمذكور لجمع المذكور انصحح لاحتياجه الى كثرة الحذف
 اعني المضاف والصفة ولا بل المذكور المجموع صحيحا لان سوق الكلام في
 بيان المجموع لا في بيان المذكور المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا
 وهو مسله ون اد تقدير الحوه صطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها
 قوله على سبيل منع الخلو قد مرتفضيله في نون التثنية قوله ذلك
 للحقوق اه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان
 يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون
 بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط
 اذ المقل وكا للمفروض فالله حين الاضافة تكون النون منوياً في
 التفدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفردة
 اكبر منه ومن حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه
 وهو الواحد مما يطاق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على
 تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله اخر مفردة على حذف
 المضاف لان الياء والالف ليستا اخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء
 للمفردة او المفردة المعادة عند لحوق علامة الجمع قوله وان كان اخرى
 جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه
 بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي اخر الاسم اه لم يظهر
 لي فائد هذه التفسير فانه قل سبق تفسير اخره في المعطوف عليه

باخر مفردة وهو المرجع للضمير مهنا قال حذف الالف اشارة
 الى ان تانيث الضمير الرجوع الى اخره بتاويل الالف قوله اي
 شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظهور رجوعه
 الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
 المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون
 ولجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد
 جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى
 تغدير المضاف اي ان كان مفردة بهذا الارجاع حصل الاستغناء
 وما ذكره المصروح في شرحه من انه لا حاجة الي قوله فذكر لان
 الكلام في الجمع المذكور وانما ذكر لنفع وهم من يتوهم ان قوله جمع
 المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه
 كما سمي الابيض نالاسود ولد فع من يذهل عن تقدم المذكور
 او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
 انما يحتاج اليه اذ رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكور الصحيح
 او الى المذكور الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكورا
 اه يعني ان في المتن تسامحا بدكر المشق واردة مبدأ الاشتقاق
 لظهور ان الشرط التذيير والعلمية لا نفس المذكور والعلم واما
 القول بان مبنية اعتبار الحيشية ومالها الى كونه مذكورا علما فيه
 انه لا دليل على اعتبار الحيشية والالام ان مالها الى ذلك كما لا يخفى
 وكل تغدير المضاف اي فحصل مذكورا كما في الرضي يكلف ثم قوله
 مذكورا ان يكون خبر القول شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ

العير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق
 الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو يصح لا يجوز الا عند الضرورة
 واما ان بعد ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكور ويحسب
 الجملة الشرطية خبر للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع
 العائد الى المبتدأ وهو غير حائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشر
 رح الى تعيين احد هما لكن قال الشر الرضي في بحث كلم
 المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقيم زيد ان لعينه
 كريمة بل يقر كريمة اي مهركريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
 للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد
 الى المبتدأ اذ كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقر ههنا ان
 الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان
 العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد
 الى المبتدأ الشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز
 حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة
 اي قد لك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فقيه انه
 اذ لم يجوز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف
 يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا
 القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر
 وقوله ان كان اسما جملة استئنافية ليمان ما يذكر او الجملة
 الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فسد ذكر
 عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج الى نا ويل قوله

فذ كـ بكونه مذ كـ ا ا والجملة بتا ويل مضمون هذا الكلام اي
 شرط مضمون هذا الكلام ا و تحذف المضاف من المبتدأ اي هي
 بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج
 الى عائد كما في ضمير الشأن و قولنا مقولي زيد قائم تعسف
 كما لا يخفى وكما في الضمير واللفظان وبالجملة الحق ما قاله الشر
 الرضي هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقر وهو ان كان
 اسما فشرطه كونه مذ كـ ا علما يعقل قوله اي اسما محضا غير
 صفة الا خصراي في صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة
 لا مقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله نحو
 اموحاه بلالام فرس لبني هلال ينسب اليه الا عوديات كان لكندة
 فاخذة سليم ثم صار الى بني هلال واصار اليهم من بني اكل المراد
 وفوس لعتي بن اعصر كذا في القاموس قوله وازاه بالمد كراه يعني
 ان المراد بالمد كراه المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث
 الا انمخص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللعوي
 اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاند مع احترام الشر الرضي كان
 عليه ان يقول شرطه التجزيين من التاء عليل خل نحو سلمى وورقاء
 اسمي رجلين فانها يجمعان بالواو والشون اتقاة ويخرج نحو
 طلحة وتعميم التاء للخروج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع
 بالواو والشون ونحو زيد اذا سمي به مونث فانه يجمع بالالف و
 التاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب
 اذا سمي به مذ كـ ا يعلم تقدم التاء ح قوله غير علم ان كان معناه غير

منقولته عن الوصفية فقا ئد ته اخراج نحو احمر اذا سميت به ذكر
 فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعد ما اعتبار الوصفية
 الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية فقا ئد ته للتنبيه
 على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا
 لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه
 مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احوالة على ما سبق لايوة فيلزم
 استدراك قوله ولا ابتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله
 فمذكرا لا بنا نقول المفهوم من قوله فمذكرا اشتراط تجرده من
 في الجملة لما تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق
 العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامته يصدق
 عليه انه مذكراي مجرد عن التاء في الجملة لجميع اعلام ولا يجمع
 بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بباء التانيث اي لا يكون ذلك
 الاسم مذكراي مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا
 الماهلين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث قوله ان
 لا يكون ذلك الاسم ا ه لم يرجع الضمير الى الصفة بتا ويل الوصف
 لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجيب قوله اي
 مذكرا غير مستواه قد تقرر عند هم ان الاوزان اذا اريد بها
 موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التكمير كما في زيد
 تاخير من زيد كم فلذا افسر افعال فعلاء بالوصف المشتهر وهوانه
 مذكرا غير مستومع المؤنث في الصيغة بهكة الكيفية وهوان المذكر
 على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء فتقوله هل يكون بيان لعدم

* * * * *
 * الاستواء قوله بل يكون اه اضراب عن قوله غير مستوي وتخصيص: هل
 * تعميم اشارة ولا الى ان الاعتبار اصاله في الصفة التي يجمع باواو
 * والنون ان لا يكون المذكور غير مستوي المونث في الصيغة اي
 * مخالفة له فيها اذ الخلب في الصفات الفرق بين مذكرها ومونها بالتاء
 * لتا ديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام
 * والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع
 * صيغ مخصوصة لكل منهما كعير وانان وجمل وناقاة اوللا استواء نحو
 * انسان وفرس وقد جاء العكس ابهر في تل منها كحمر حمراء والفضل
 * والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة
 * لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذلك يجمع هذا الجمع
 * ثم اضرب عن مدم الاستواء مطلقا بان يصون المذكور على صيغة
 * افعال والمونث فعلاه اخراجا من هذا الاصل لا فعل التفضيل فانه
 * يجمع هذا الجمع مع تحقق مدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل
 * ذلك جبر الحاقه من العمل في العاقل والمفعول مع ان معاد
 * في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل
 * لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالوا والنون في نحو قولون و
 * ارضون قوله ان لا يكون الا اسم المذكور اه اشار الى ان قوله ولا مستويا
 * عطف على قوله افعال وفعلاء ولا زائدة لتاكيد المعنى ومستويا صفة
 * لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة
 * مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تلك الصيغة
 * اي في صيغة المونث بان يستعملون للمذكر والمونث

صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الرضي بان
 هذه العبارة استخف من قوله فلما فكر علم يعقل لان مستويا
 عطف على افعال معلوم فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور
 مستويا في ذلك الوصف مع المونث والامعنى لحد الكلام كيف
 يستوي الشيع في نفسه مع غيره لان مبني هذا الاعتراض ارجاع
 صميم وان لا يكون الى الوصف والشرح جعله راجعا الى الاسم
 المذكور فتدبر فانه مرلة الاقدام فان مثل علامة وما قيل ان
 نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المونث لان فعالة يستوي
 به المدكر والمونث فليس بشيع لانه ليس مدكرا مستويا مع
 المونث بل مونثا مستويا مع المدكر قوله لرم اللبس بين جمعه حال
 التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيهها
 على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو
 قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين عشريين وجاء في بعض ما هو
 مضموم الغاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بخطر د واما مكسور
 الغاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمأين والغنين ولعل ذلك
 لاعتماد الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه على
 انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء
 وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه
 مقدره كمد او ظاهرة كخيمية ان كان صنع كصعبة او مضاعفا
 كمدرة او معتل العين كجوزة وبيضة جيب السكان عنده في
 الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح غيمته

فيه كتصارات ودعوات تواء تحت واعل كليه وهي قوله سوى ما
 حمر بقصه من ذي الاء المحذوف العثر معتلا من لا ذكر له
 مجموعا هل الجمع معينا اوله كس ون وعير معين كس ون مقوله
 ما جبر بقصه خرج ما لم اجبر بقصه كيد وبقواه من ذي الاء خرج
 ما حمر بقصه وليس فيه اء كماء فان اصله مة دليل مية وعوله
 المحذوف العثر خرج ما لم يتلف عثره مفعلة فانه معدوف
 الصرور وقوله معتلا ما لا يكون عثره معتلا كساة وشعه فابهما
 محل وفا العير لكن عثره اخرى صحيح بان اصله اشوهه
 وشعه وعوله من الامم كره خرج انه من كرهه وان له من كره
 رموه وتواء مجموعا هل الجمع حال من سمير بضم السين
 عجمه ساكوه صحه ما اواد والهاء فصاد حال في هذه القاء
 كسرين وشه في ولبين فليس نشاء في خرج مة كاصص واوا
 وليس شاد وال بقاوه واوا حصر الزيادة الالف واول
 لانه عرض به التعمير ونابينه غير حصر او واحد من الحروف
 قبل على او واحد من المعيين كما في حال رسا والعماله
 والصارفة كما في الرصي قباله في شرط الجمع الصخرى في
 ارجاع صمير شرطه ههنا على الطالع م العاروف بخلاف متعلم قال
 قال امين اي فهوان آون اسمية في الممثل الذي هو شرطه
 والشرط مع الحزاء في محل خبر المنة اكد في ربي قوله في ذكر
 ذلك ايجرد ادراك المذكر المجمع وقوله لا ارم اي اجمع له تحت جمع
 السلامة وان جمع المذكر في روم من الروع سمي الاصل وانه جمع

بالواو والنون قد والصفة: معونة المقام لان الانسام هي خالصة ماله
 مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وماله مذكر
 لم يجمع بالواو والنون فالقسم الارض يجمع بالالف والتاء والسما
 البافيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما
 لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان
 بالتاء كما انضة يجمع بهما وكن اما له من كرم يجمع بالواو والنون
 ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان
 بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات من قال انه لا حاجة الى التقييم
 بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان
 ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
 مذكرة جمع بالواو والنون ثم قد سمع ان ابيع الشر الرضي
 في ذلك حيث قال ان المراد ان شاء الله تعالى ضربين اما
 ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون
 مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
 المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من
 نسبة التغيير الى البناء ان يكون التغيير في ذاته وباعتبار اجرائه
 لا التغيير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغيير
 حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغيير
 التغيير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغيير ذلك
 كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فيحمل السهم على المتبادر
 باعتبار روعلى والمتبادر باعتبار روعلى هو النون المحذوف

في التغيير فيه ليس تغييرا في ذات بناء الواحد بل تغير في رضى للبناء
 قال كرحال وافر اس فان التغيير فيها حاصل في ذات البناء مفردهما
 حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصله بزيادة الالف قال افعال
 وافعال اه في الرضي هذه الالف والفتحة اذا جاء للمفرد جمع
 كثرة واما اذا انجمت جمع التفسير فيها فهي المقار والكثرة وكذا
 ما عد الستة لكثرة اذ لم يمتص في الجمع والالف هي مشرك
 كما جادلوه في اقع قوله نحو ثلثه قرءاه والفتحة في ذلك التنبيه
 على ان الالف الاء بالنسبة الى النساء جمع كثره لعله صدر من
 عن الرجال قال اسم الحديث اي موضوع له وان دل بسبب
 العارض على امر زائد عليه كالسوعية والعد وقوله معنى اه اراد
 بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد
 بالقيام بعبارة تصانيف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الساعت
 او التسمية في التحيز فانه اصطلاح المعقول قوله ثم ما غيرة فيل ليس
 المعنى القائم بغيره مطلقا حلثا اذ ليس الالف لون حلثا اذ السواد
 بمعنى معاهي ليس حلثا بل بمعنى سياه لودن فهو المعنى
 القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في
 حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحديث ليس
 عبارة عن المعنى مطلقا والالف لكل معنى حلثا بل الحديث معنى
 مسسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتق على النسبة الى
 موضوع ما وفيه نظرا الى الالف لان قوله هو اصد ر عنه اب عن
 لعبارة الى الحديث في مفهومه لان الصاد بنفس الضرب

لا الضرب مع المسبة واما ثانيا فلما عالجته لما في الوصل الى الوضعية
 من ان اللفظ الذي مد لوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس
 او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من
 جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو العفل
 واما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل
 يقو به زمان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو المتعدي
 واسمها من الاله كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث
 بطله اس غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر
 في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في
 نظره لاه عز ولا تفعل ولا ما يجيء من ان النسبة الى فعل المصدر وهو
 ما جوده في مفهوم المصدر فالوجه ان يقر المراد معنى قائما بغیره
 بشرط الحدث والتجد يدل عليه لفظ الحدث يقر رجل حدث
 أي بين الحدث وانما لم يتعرض لهذا العيد اذ لم يقصو
 تعريف الحدث بل دفع بوجه لروم الصدور في المصدر كما
 يوصف لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل و
 الافعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل
 بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجرد دون الثاني قوله والمراد
 بجريانه في الرضي يقر من المصدر جار على هذا الفعل
 اي اصل له وما خذ ما اشتق منه فيق في حدث حدث ان المصدر
 جار على فعله وفي يتبتل تبتلا لا يجيء على كصبه انتهى
 ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقر الفعل بجمله للمصدر فستره

الشرح بإضافة كسر والمراد صحة الوقوع ولد اعبر بان مع الفعل
 المضارع قوله محال يشتق الفعل منه اهلم ان الاسماء التي
 تدل على المعنى المصدرية ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما اخره الياء
 المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم
 المصدر وهو شبيهة ان احد مما دل على معنى المصدر من الثاني اراه
 المهم كالمقتل والمستخرج والثاني اهم العين مستعملا معنى المصدر
 كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشرح اخرج المنه عن
 تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفة ضل الهندي مترض بان
 اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو
 ويلاد وحوالوا زيد اشتقاق الفعل منه ضعيفة وفرض ايد حل في التعريف
 اسماء المصادر ويؤكد قول الفاضل الهندي تعبیرهم بها بالمصادر
 قوله وان كان الا حيران مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانها
 حالة المصوب مفعول مطلق واحب حذف عامله قال ويعمل اه
 بشروطا وهو ان يكون مظهر امكبر اغير محسود ولا منعوت
 قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمضمر
 المحذوران على المرة والمسعوت قبل اهتفاء ما يتعلق به
 من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة
 من كور في الشرح للمصري قال محل فعله اي في اللزوم
 والتعدي بنعسه او بالحرف قوله لهما سببه الاشتقاق بينهما
 اي التناهي بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى
 المفعول وهو ان يكون الذي يفتضي الفاعل والمفعول مقلدا الا ان

الفعل اعتبر فيه المسببة الى الفعل وضعوا المصدر واسم فيه
 الحمل فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طر عليه ما يزيل اقتضاه
 العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرع له فيه
 وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف
 المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر وامران المناسبة في
 الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشاؤه عدم التبدل
 لما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تفريتها بشرط فلذا يعمل
 عن غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين
 والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينهما وبين الفعل
 اللفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحته اقامته مقامه
 بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل
 لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور
 واشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى تلك المشابهة
 قال ولا يتقدم معمولة جو زال الشر الرضي تقدم الطرف
 والجار والمجرور وقوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما
 عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدم الفعل هل من
 شرطه تقدمه بالحروف السائكة ام ليس من شرطه ذلك
 فمنهم من تقدم ونفس الفعل ومنهم من يقدره بان رسمهم
 من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلقا بالشئ مقدم
 واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذلك بان يكونه اكثر
 استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز ان يترد بان بل بما

ولذ اقال في البسيط بالحروف الساكنة وقال في التسهيل
بتقليره بالفعل بعد ان المخفضة او المصدرية او ما اختها
قوله لا يتقل م عليه لكونه موصولا حرفيا قوله فيلزم اجتماع
التثنيتين اي اجتماع العلامتين احد ما نظرا الى المصدر ونحوه
لان يثني ويجمع للعد والنوع وثانيهما نظرا الى الفاعل لغرض
استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه العلامتين وان حذف
احد هما لم يلبس فلا يعلم ان خبر بان مثلا لتثنية المصدر والتثنية
الفاعل واعترض عليه الشر الرضي بانه يجوز ان يتكلم ضمير
المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف يعني لا يثنى
ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميره كما كلفي اسم النون
والظرف بق الزيد ان هيهات وفي الدار والزيد ون هيهات وفي
الدار ويعلم حال الضمير من كونه للثنتين والجماعة من اخرج
فلا لبس ولا اشتقاق احاب عنه الفاضل الهندى بان القول
بالاستتار في اسم الفاعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي
هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفاعل
ليسا بعاملين في الممتز بنفسهما واما على القول بانهما عاملان
فيه بنفسهما فلا وفي الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار في
المصدر ان يقى لما كان يحذف فاعله فلوا ضميريه لا لبس بالمحذوف
رفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقاليد
الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل
اه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما

قوله فلا حاجة الى اعتباراه كما اعتبره الفضل الهندي قوله
 لان النسبة الى فاعله اي مطلقا معينا كان او مبهما غير ما خوزة
 في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين
 كان ما خوزة في مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقل
 بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة
 الى ذات ما ما خوزة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة
 بالمفهومية قوله مع ان اعماله اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته
 الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد
 يضاف اشارة فاللائق ان يقول و اضافته الى الفاعل اكثر وجه
 الدفع ان الجواز هونا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولي وبفهم
 من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل قوله اولي اشارة
 اليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل
 المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء
 من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شيها بالفعل
 ويمكن ان يبق المصدر للمضاف اقوى في العمل فيما عمل الفاعل
 المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون اولي
 بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشر
 رح ولذا يعمل المنون في الغلظة والمضاف في محله قوله وقد يضاف
 الى المفعول اذ اقامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة
 انما هي حذف الفاعل ونجيب على فاقته مع ذكره حتى ذهب البعض
 الى عدم جواز ذلك نص سيويه على جوازها ولم تجب في

القرآن الاماروي عن ابن امرانه قرء ذكر رحمة ربك عبده
 ذكر يا بضم الذال والهمزة قوله ولكن جوزاه وايض
 قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيلنا
 يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة
 ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك يفي كذا
 في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقريئة المقابلة بقوله بل لا فانه
 اذ كان بد لا فهو مفعول مطلق ايض لكنه ليس صرفا قوله من غير
 بجوزة اه وفي التسهيل ان الغائب ذلك قوله ا ومحل وفا غير لازم
 كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظن من كلام الصحابة
 ان المفعول المطلق المحذوف فعله لا زما كان التحذير وحده اثره
 خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل قوله اي المصدر راء يعني ان
 ضمير كان راجع الى المصدر وبد لا خبره بتقدير الموسوف وانما
 لم يقل اي المفعول المطلق بد لانه رعاية لجملة المعنى بان الكلام
 في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى
 المصدر وقال بد لا منه ليس المفعول المطلق بد لانه حقيقة
 والا لم يقل والفعل قبله فلم ينتصب منه بل مجازي الا انه لما سئل
 مسئلة ولم يجز اظها رة فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للاصالة
 ووجوب اضمارة لعارض لا اثر له في نقل ير العمل قوله للسياقة
 اي لانا اعتبار كونه مصدر ا منه ولكن لقيامه مقام الفعل
 ونيايته عنه فاذن عنه ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
 المطلق كذا في الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر وعمل كونه

مقام التعريف يابى منه قوله وغير ذلك من الاسماء المشتقة قوله
 ويكون من قام به اه لانه المبتدأ ومن وضع اللفظ لشيء يكونه
 قصد يا واهترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد معابن
 عمر وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه وحتسب معه فان هذه
 الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يعوم باحدهما معينا
 دون الاخر ولم يتعرض الشررح للفعلة لانه مبني على مذهب
 القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار
 بالمتجاورين والاخوة بالاخوة الى غير ذلك من الاضافات
 المتحددة في الجاهلون والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين
 بل القرب لكل منهما فرد مغاير للقائم بالاخر فانه الامرانحادهما
 بالنوع وهو قيل في دفعه بان معنى متعرب هتلا قيام قرب به متعلق
 بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة
 عبارة عن مجموع الاضافتين لاعن اضافة معينة الى اضافة اخرى
 والفاضل الهندسي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى
 لقيامها فاجاب بان الغائب اعم من ان يكون حقيقيا واعتباريا
 وليس كذلك بل مفصولة انها قائمة بالطرفين لا باحدهما
 معيادون الاخر مع انها مسندة الى واحد منهما معهما فتدبر قوله
 خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة
 نحو كارمي فكرمه فانكارم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر
 لا المعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ويعني بباب المغالبة ان
 يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمي فحسبته

اي غلبته في الكرم قوله واسند واخراج اسم التفضيل الى اخره
 ربما اعلى انه لا يدل على الحدث مقيد ابا حد الازمنة الثلاثة وان
 كان قد يدل على الحدث بمعنى التجرد قوله ولا يبعد ان يلتزم
 ذلك الاولي ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل
 ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارا يعلى المضارع اي على
 زنة خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضمير لان اسم الفاعل
 غير ما قال علي زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجتمع على وزن
 مفعل نحو حب يحب فهو محب فلا يوجب حب وعلى وزن مفعل
 بكسر الميم وفتح العين نحو عم الرجل بعمر وفه فهو معم قال بميم
 مضومة وكسر ما قبل الاخر وربما كسر ميم مفعل اتباع اللعين او يضم
 منه اتباع الله في الواو في منتن منتن منتن وربما استغنى عن مفعل
 فاعل نحو اعسب فهو عاسب وربما استغنى عن مفعل بكسر العين
 بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله ويعمل اذ قيد في التسهيل
 بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر
 والموصوف قال بشرط معنى الجمال والاستقبال اذ ظاهر كلامه انه
 يشترط ذلك في عمله مطابقة والتحقيق انه شرط عمله في المفعول به
 لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه راحة الفعل
 ولا في عمله في المفعول المطلق لكونه مدلوله مدلوله واما بالنسبة
 الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مفعولا
 وان كان مظهرا فظلام سيمويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة
 الى انه لا يرفعه قوله ومعناها اذ لا يريدون به ان اللفظ الذي

في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله وعني من
 تمران بل المقصر بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة ح لا الالفاظ
 قال جبار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل
 الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تفتلون انبياء الله
 من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره
 للمخاطب وتصوره له ليشعجب منه كذا في الرضي قال على صاحبه
 المذكور والموسوي نحويا طالعا جبلا فوله ونحوها ليشمل مثل
 هل ضارب الريد ان ملفوظا ومقدر انحو قائم الزيد ان فاعل ان
 فوله من حرور البغي صريحا او ما ولا به نحو انما قائم الريد ان
 قوله والمتعدي قيل به لان اسم الفاعل اللانزمير مع به مع كونه
 ما صيا وقد سبق فوله وذكر مفعوله لانه لولم يدك حران لا يضاف
 نحو هذا ضارب امس قال وحمت الاضاهه ولا يصب الا الطرد
 والحرور المحرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكتب به ما راثته
 الفعل قوله اضافة معمونة بيان الحاصل المعنى واما التركيب السببي
 فهو اتم تمييز من حيث المسمى او ظرف اي في المسمى او حال اي ذات
 معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى قال معمول احراي من حيث
 المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مثل را ورد عليه انه
 لا يستقيم في مثل هذا اظان زيد امس قائما المزوم حذف احد
 مفعولي اظان واجيب بارتكاب هو اذ ذلك مع القرينة وان كان
 فليلا وبان المثال مصبوع والصحيح هذا اظان زيد وانما قال السببي
 انه نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن

الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته اذ ليس المراد ان هذا تقدير الكلام
 حتى يكون نعتا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون
 المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيعي وخرج منه قبول المعنى الى
 ما ذكره الشرح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق
 المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث
 يخرج اه حتراز عن تغيير لا يخرج عنه كالتثنية والجمع والقرينة على
 اعتبار العيشية قوله للمبالغة قوله اذا كانت للمبالغة لابل من
 هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه
 صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين فالتوجيهان
 متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة لان المبالغة
 وصول الشيعي الي كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل
 لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتزاز بزيادة معه وبضما
 لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذالم يعمل اسم التفضيل
 قوله بالحق علامتي التثنية اه واما الجمع المتكرر فهو فرع
 الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف
 اه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وأن لم يكن
 وهنا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستقرار
 الضمير يؤفعلت به الضرب اي ارقعته عليه والا فالمفعول هو
 الحدث قال من فعل اي من حدث سواء كان متعليا بنفسه او بحرف
 الجروان كان لازما غير متعليا بحرف الجر لم يحز بناء المفعول
 منه قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبار يشمل او حدث ضربا

فهو موجد وعلمت علم خرج وحك فهو معلوم فان الانجار و
 العلم تعلق بالمعلم ولا معنى لوقوع الفعل على المعلم و حقيقة
 لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله
 قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر
 بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفعل والاكتفاء به ههنا و
 لا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضر وب فيه والتايب مضر وب
 له لان الصيغة موصولة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقدم
 الجار والمجرور مقامه وبخل في التعريفات النصقات التي بمعنى
 المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن و فعل بفتح
 نحو لفظ بمعنى منقوط وفعله بضم الفاء وسكون العين نحو اكلت و فاعل
 نحو جريح الا ان يقول انها ليست موزونة بمعنى مفعول بل مستعمله
 فيه قال علي صيغة اسم الفاعل و دل ش نحو اضعف فهو مضعوف
 و اذ كم فهو مذكوم و احم فهو محموم و احزن فهو محزون و احب
 فهو محبوب قوله لعقد الفتنة و كرفة المفعول لانه يكون للفعل
 الواحل مفاعيل بخلاف الفاعل و اوافيه المضارع الذي يعمل
 عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النصب اذ
 لا يحتاج في حمل الرفع الى اشراط زمان و ايس في كلام المتكلمين
 ما يدل على اشتراط الحال اذ الاستقبال في اسم المفعول لكن
 المتأخرين كما بي علمي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله بمعنى
 على نصبه باسم المفعول اذ كان بمعنى الحال اذ الاستقبال و بفعل
 مقدر اذ كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث

انها يثنى اه اي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف
 اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان
 كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
 مع من ولد الم يعمل والمراد المشابهة في اصل التننية والجمع
 والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه
 لا يطرود في افعال فعلاء مع عمله عمل فعلة فلا ية ابيضون وابيضه
 كما ايقضار يون وضارية وفي الرضي وجه المشابهة كونها ما بعيناه
 اذ لفرق بينهما الا باعتبار الحذف والثبوت فالعلى معنى الثبوت
 اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد
 به الا استمرار الجمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه
 يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة قوله لا بمعنى الحذف
 بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اه ولذا قالوا
 ان فعلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل
 بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا
 ينافي في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
 تجيء على وزن اسم الفاعل منه قيا ما مطرد اذ انها مشتركة بينهما
 قوله اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى
 يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافي الى
 معنى مخصوص قديرا عى فيه حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل
 اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرا بفتح قوله
 او لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وح يكون اللام فيه زائدة

لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلما ولو كون كل
 من التوجيهين خلاف الظرسوى بينهما قوله من غير اشتراط
 اه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فعناه عدم
 الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك
 مبهما يجوز ان يكون بانتفاها وانتفاها احدهما بينه الشر
 بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا
 لا اختلا لا كما وهم انما يكون اختلا لا لركان الاطلاق بمعنى
 العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل
 فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها قسما قسما اه يريد
 ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول
 كما يسبق الى الفهم لان المذكور منها ليس تقسيم المسائل
 سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادني ملاهسة
 اي تقسيم تحصيل المعائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث
 يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعني تقسيم الصفة المحصل
 لا قسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الي
 ما ذكره الشر رح اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله
 اي تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا
 التخفيف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضاقتها الى الفاعل
 لانه ينزوم اضافة الشيع الى نفسه لان الصفة عين الفاعل
 شهور امر فوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان
 المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا

فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعقول خبرا
 او نعتا او حالا رقي المعنى والة على صفة له في نفسه سواء
 كانت هي الصفة المذكورة فحوز يد حسن الوجه فانه يحسن
 بحسن وجهه او لا نحوز يد غليظا الشفتين اى قبيح فان لم تجر
 في اللفظ عليه فحوز يد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
 لم تدل على صفة له في نفسه لم يجوز استتار الضمير فيها فيقبح
 زيد ابيض الثور قوله اى مفصل هذه الاقسام اى يعنى ان
 نقص لها معنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف
 وهو قولنا وحسن وجهه ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت
 مقول القول قوله وكذلك امتد الى الكاف اصبية ولد ا
 قسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
 والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
 على حسن الوجه خبر بعد خبر ركك الحسن وجهه والحسن
 الوجه والحسن وجهه خبر لقوله كك الا انه ترك العاطف
 فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لسكتة التي ذكرها الشرح
 والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا ركك
 اى يعنى ان هذين القولين مشتمل علي تفصيل الاقسام في
 ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تعصياها في نفسها قد عام
 مما سبق فهذا احل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله
 فهذا التركيب ثلاثة يعنى ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاويل
 هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والاهو مثال

واحد وليس مرلدا ان ثلثة خير ويمتلد أمخذ وف كسه فانه
 الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه . قول
 القول نكوفه مفردا فوله ترك العطف اي بين الالتيار
 الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليهما قال محتسبان
 اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقريضة قوله واحتلاف
 في حسن وجهه وليس المقراء ان يجوزوه بتوهم دخول الزام
 بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فالرهم موجود قبل الاضافة
 قوله انه علة باللام اي المفردة بدليل ان جميع الاصله من المذوات
 واسمها يسمى الزيدان حسنا وجهيهما والعجموع الزيدون
 حسنو وجهيهما فهو من قبيل ما اختلف فيه كافي حسن وجهه كما
 هو في قول الرضي قوله ارعد فهما معا كما في حسن الوجه قوله
 ولاخذه فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والصغير في
 وجهه موجود قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المعنوي
 وبها اضافة المنكرة الى المعرفة وضافة المنكرة الى المعرفة
 المنكرة اي المنكرة ليقيد التعريف والتخصيص لا اضافة المعرفة
 الى المنكرة اذ لا يقيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها
 مر بها فلا نشالهما من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله
 لا شئنا له على ضمير زائد اي يعني ان الصغير فيه ليس الالترابط
 بل ايل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
 الربط باحد هما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جيب بالصغيرين ويكون
 الغرض من احد هما الربط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد

حسن ضربه من ضرب ابيه في دارة قوله لعدم الرباطه وليس
 اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من
 الضمير في ما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي
 ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
 رابطة ابتداء وليس بدل لان الضمير قوله غير ظاهر في الصفة
 لكونه مستترا قوله مثل ظهوره اه لكونه بارزا قوله لان معمولها ح
 اي حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفعه غير القا عليه
 فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لغد م جواز استتار ضمير الفاعل
 فيلمر تعد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدل لان
 الضمير المستتر وهم كما لا يخفى قوله اي حدثت اي د ال على حدث
 باقامة المصدر لول مقام الدال وهو المصدر ولم يقسمه بالفعل
 المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة
 بما سبق قواه قام به الفعل اه يعني اختار الموصوف على لمن قام
او لمن وقع لنصف التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله في اصل
 ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل
 وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة
 والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في معنى
 المصدر كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
 في الغلبة وزاد لفظ الاصل احتراماً عما يدل على الزيادة في وصف
 الفعل كالصفة المشبهة بالدالة على دوام الفعل واستمراره وعندي
 انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة

* * * * *
 * الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة مطلقه
 * لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل
 * على عمرو زائد عليه او غائب عليه او طائل واختار موصوف على
 * متصف لا شعارة بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في
 * اسم التفصيل قوله اما ظرف لغوا اي صلة له مفعول له بالواسطة قوله
 * او ظرف مستقر وموصوف مفلوح عن المفعول بالواسطة لعل م تعلق
 * الغرض به كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة
 * او معنى مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في العواشي الهندية
 * قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان و
 * الاله ففيها نوع تعيين وما قيل انه لاحاحه في الاحراح الي
 * حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء ام موضع لمكان او زمان
 * او لثة موصوف بل لمكان او زمان او لة مضافه فبها ان اسم التفصيل
 * الذي جاء للمفعول موضوع احد موصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل
 * كن لك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل
 * او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على
 * الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن اوله م دلالتها على الزيادة
 * على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل
 * كفاصل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل
 * بل في صفتها كصيغ الصفه المشبهة الدال على الدوام والاستمرار
 * قوله من حيث صيغته اي هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر
 * بهذا الاعتبار في افعال قوله وفعلى للمونث انما تعرض لبيان صفة

الموثق وفعال توهم استواء المذكر والمؤنث في افعال مطلقاً قوله
 اخير واشر اي المستعملين بمن المستوي فيهما المذكر والمؤنث
 فتل ف الهمزة وتدل فحة الياء والراء الى الخاء والشين
 وادغم الراء في الراء قوله من حلت من حلت به بقريظة التعريف
 ملائمة من اسم حامل ونحو اختك الشاتين وائل الناس تاذ ولا
 من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم الذي نحو ما نيس بكلمة
 اي ما تكلم اهل م المصطلح من حيث لزوم النقي واما الافعال
 التامة وان قلنا انها لا تدل على اهل ث بل على الراهان فقط كما
 قيل فطر وان قلنا انها تدل على العلت وهو الحق فالمرجوا ز
 البساء منها قياساً اذ لا ما فع من ان بق زياد اصير من عه وغميا
 وان لم يستعمل فقوله من حلت مشتمل على النمر وط التلة واما
 اشتراط كون العلت مما يقبل الزيادة والمنفصان فلا يقال
 الشمس اغرب واطلع اليوم فصحة من عته بقوله بزيادة على غيرها
 فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها قوله والحق فان معناه فله
 العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكوا بشذوذ
 كما في المفصل وشرح التسهيل قوله واحقق من ابن مبنقة
 الصواب من مبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل
 والحواشي الهندية والقاموس والصاحح وشمس العلوم و
 الهنقي كعملس الاحقق القصير ومبنقة لعب يزيد بن سردان
 القيسي بضرب به المثل في احمق قوله من تعليق حررات ولذا
 يق له ذ والودعات فان الودع محرقة حرازة بيضاء يخرج من

البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله فغية شائبة لا خبر
 لقوله والجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه
 والغاء اما زائدة كما هو من هب الا خفش او على تقلير اما
 وما ذكره الشبان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعنهل ا
 الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول اه الظم ولم يقل به
 احد كما في غاية التحقيق الا ان الشر رح قال ذلك مبالغة
 في سخافة ذلك القول قوله الواقع قد رة بقرينة قوله
 وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اه قد رة بقرينة ما سبق في
 التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقل ومجيبه
 لان كون مجيبه للفاعل قباس لاية نضي وقوعه ولو قدر
 لفظ المواق كان المعنى ركيبا ولد الم يجعله من فيبيل خبر بي
 زيد قائما بتقلير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق
 اه بخلاف الاقافى المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس
 فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل
 بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلاثة اذ الم يكن معد ولا
 نحو اخرها واسما نحو البدنيا او مخرجا عن المعنى التفصيلي نحو اخر
 بمعنى غير قوله وهي استعماله اه يعني ان الواجه التلثة عبارة
 عن الاستعمالات الثلاثة ولا على احد الواجه الساسة حال عنه
 ضمير يستعمل اي الي فتولد علي احد الاستعمالات التلثة وقوله
 من الابدل في حكم ذلك هو العامل او ورد الغاء الدال على كونه مترتبا

على ما تقدم لكونه تفصيلا له وإشارة إلى فائدة البدل وهو إفادة العلم
التفصيلي بعد العلم الإجمالي وزاد الوجود ليمترتب عليه
قوله فلا يجوز قوله وذكره أي كونه مذكور الغوا للحصول الغرض
وهو تعيين المفضل عليه بأحدهما وليس المقام مقام التأكيد
قوله وليست بالأكثراه على صيغة الخطاب والكثير للمبالغة أي
الغرة للغالب في الكثرة قوله إلا أن يعلم استثناء منقطع لأنه
يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه
قوله أن المحذوف أنه ولم يعرض عنه التنوين لكون الفعل غير منصرف
فاستتبع وأما نحو جوار فقد ذكرنا فصلهم بتعويض التنوين
فيه كذا في الرضي ويجوز أن يقر ههنا بالبناء على الضم كما في
قبل لأنه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة مرصوفة أه فان
يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف إلى الزيادة
إضافة الصفة إلى المرصوف كل ذلك ليصح حمل أن يقصد على
أحدهما قوله أي على ما أضيف أه فيه إشارة إلى أن الأولى أيراد
ما يدل من إلا أنه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم
وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن
يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة أه فمعنى الأطلاق المعموم لرفع
القييد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة أي مع قطع النظر عن
المضاف إليه إذ الزيادة على العبر ما خوزة في مفهومه فلا بد
من اعتبار الغير بخصوصه وعمومه قوله وتخصيصه عطفاً على
التوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح أعني ما يختص

بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون محصنة
 بل معناه اللغوي اعنى رفع الابهام قوله تام الكلمة اي متممها
 وذل لا يفصل بينهما الا بصمول افعال وذلك ايض قليل وقد يفصل
 بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع
 بالفاعلية يعني ان الحكم بـ في عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه
 يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطه حرف
 الجر نحو زيد اضر بالعمى وفلايل من النقييد ليصح وليس قرينة
 على التقييد بالاعمال والمفعول به بلا واسطه ففيد نا بالفاعل اي
 لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل
 فاند مع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من
 مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالعامية والمعنى
 لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها
 بالرفع قوله وانما خص المظهرا في المعنى في باب الظرف ومن
 المشكل قوله فحجرت بحس من الماس منكم لان قوله نحن ان قدر
 فاعلا لرم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعال في
 الظ في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قد وميتد الزم الفصل
 به وهو اجسي بين افعال ومن وصرحه التوهلي وتبعه ابن خروف
 على ان الوصف خبر للجن محل وفة وقد ونحن المدكور تاكيدا
 للضمير في فعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر
 الضمير البارزان المراد بالضمير المستتر على
 ما مضى عليه في الرضي ان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا

لفظ ولا اثر قوله ولما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهته
 الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته اسم الفاعل كالصفة المشبهة
 فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزأ الاول من المدعى
 وقوله ولانه لما كان اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاذ اللام
 وعطف احد الدليلين على الاخر ثم انه يكفي في الاستدلال
 الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه لدفع النقض
 بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل
 الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم
 الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه به في الجملة وان
 لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل اه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل
 الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصدرية
 قوله اي وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئيه وهو في المعنى المسبب
 واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشرط العمل ثلثة كما هو جوابه
 ولم يقل صفة سببية اذا الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي
 كما في الافتتاح والالتخيص لا الصفة السببية وغير السببي قوله
 مشترك ولذا لم يقل مسبب بالاضافة الموهمة لا خصاص نقل
 عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطابق على المتعلق باسم السبب
 دون المسبب ولا منافسة فيه ولعله سماه سببيا لان لكل في هذا
 المثال مسبب هون الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل و
 هو مسبب لهما قوله باعتبار اي بالنظر يقر اعتبار الشئيه
 اليه وراعى حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي

متلبسابه وكذا الثاني حال عن نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى
 يلزم نعتية شبه الفعل بحر في البحر منفقين لفظا ومعنى وهو
 خلاف ما انفقوا عليه كان في الرضي قوله وليحصل بالمصعب عطف
على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنسب
 قوله كالصفة المشبهة فانه ايضرا لا بد لعمله من موصوف في اللفظ
 ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لانحطاطه اذ تعليل
 لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا لموصوفهما قوله
 ليشرح اذ غاية مترتبة على الاشرط المذكور قوله ولثلا يبق
 اذ علة داعية عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لثلا يبق قوله وكذا
كل افعال اضم هذه المقتمة لينبت الكلية قوله وهذه العبارة
يحمل اذ بان يكون معناه لانه اي احسن بعد المقى اقبل المقى قوله
 توجه المعنى الى قيده اذ لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان
 كل كلام فيه قيد زائد على المقى والاثبات يكون ذلك القيد ممتط
 الغاؤه قوله بقبلي اصل حسن الى قوله فيكون احسن اذ اذ
 لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال
 لكونه في مقام المدح باي ان يكون لفظي الريادة فقط بل لا بد
 فيه من نفي المساواة ايضرا قوله ان يجعل احسن اذ لم يقل بان
 يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل
 بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو مستعمل
 بمعنى الريادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المأل
 المألوف وعلى التبعيد عن الريادة المدلول عليها لغة بقريته مقام

المدح وكذا على تجريد من التفضيله عن التفضيل لمجرد النسبة
 والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل مقمسا
 الى حسن زيد قوله بالنفي اي سبب النفي فهذا الاعتراض مختص
 بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
 فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
 لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى
 مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا زال بالنفي ينادي على
 فساد قوله من حيث انه اه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة
 فانه يعمل بهذه الحثية في المفضل قوله من هذه الحثية اي
 من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا
 باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو قدم اه بان يؤ
 ما رائت رجلا احسن في عييه منه الكحل في عين زيد قوله
 تعين ريك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر
 المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع
 انها ليسا مع ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال
 اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين
 اسم التفضيل ومعموله بالاجمبي لاني كل عبارة تودي معاهما
فندبرانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال قوله مسئلة
الكحل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر بالاضافة بادنى
 ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف متمم المتغاير
 بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منغيا وما عبر به متحدا

في استعمالهم وهو قولهم مارأيت رجلا حسن في عينه
الكحل منه في عين زيد قوله وبعل عطف على عينه قوله وتطبيق
 اه عطف على ما انشده واشارة الى تطبيق حاصل مارأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا اري اه قوله وهو اخصر منه
 بمقداراه اشار بزيادة لفظ مقل ار الى ان الاختصار هذا ليس
بطريق الحذف بل بطريق التسامح ظهور المقص فلا يرد ان حذف
 المجرور وابقاء الحاء وحذف كامة في مع ابقاء مد خوله على
 الحولا نظيره في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه
 لا بد ان يكون من جنس المعقل عليه قوله لا ان اصله اه رد
 على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين
 زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن
 التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من قبل اه والحال
 ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط ببقاء عند هم استغني
 عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها
 في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكره عين زيد بعل
 كان في الرضي قوله وتعلية مارأيت اه رد على الرضي حيث
 قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد
 لانه يكون المعنى مارأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيع في
اله بغير تدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله على
 ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفي وجود عين

الكلمة موقوفة علي التقسيم فلا يراد انه لا مدخل للتقسيم
 في معلومية المحل ودقوله سلك تلك الطريقة اي عدم الالتغاف
 بعلمية تعريفه من الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص
 لاستواء الكل في كونها اقساماً للكلمة معلوماً تعريفاتها من الدليل
 قوله اي كلمة افسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكاً في
 التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع
 ان الظرف الموصوفة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر
 التنكير وليدل علي اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا يمتنع
 بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن
 اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعني ولم يجعله حالاً
 اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقاً به لاحتياجه الى جعل
 في بمعنى الباء قوله يعني الكلمة افسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة
 الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير
 الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق
 وللتنصيص على اختلاف التوجهين والا وجه ان التفسير الثاني
 لا فائدة ان المرجع نفس ما لامع ما في حيزه من الضمعة او الصلة
 وما قيل انه يجمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
 وجه التنكير وهو انه باعتبار لفظ مادون معناه فقيه انه بعل الجمع
 بين التفسيرين يحتاج الى وجه التنكير بناء على ان الشائع
 في ذلك كبير ضمير ما وتانيته ملاحظة ما عبر به عنه ولد اقال الشر
 في تعريف الاسم بعل الجمع بين التفسيرين فتلك كبير الضمير

بناء على لفظ الموصول بالغاء ومقابل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ
 الكلمة بل عن معناه فقل كبيرة كما يجوز باعتبارها ما يجوز باعتبارها ومعناه
 فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ
 الكلمة فسلم ولا يضروا ان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالة
 على معناه فمنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
 الجنس في التعريف لانه قسم الكلبي الذي هو قسم المفرد قوله
 والمراد بكونه اى المقصر به الحاصل منه ذلك لانه مفسر به
 حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى
 ما دل على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى
 تكلفات باردة يحجها الاسماع قوله دلالتها عليه فالكلمة محيطة
 بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهمه
 عنها قوله لاستقلاله اى لكونه حاصل في الذهن منفردا لعدم
 كونه التلا حظة الغير ومرءاة لتعرف حاله قوله وح يكون المراد
 انه لان كون الشئ في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه
 الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل في الذهن به
 يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فمرجع مصدر رمحي
 لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدراك اى فتح توهم
 ناش من كون ما لهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجع الوجه
 الاو وقال في الثاني ويحتمل قوله مشتمل على ثلثة معان يدل
 عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصى ^{بالتجسس}
 كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهئية اى الحركات مع

الترتيب والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع العوهي
 لنسبة ذلك الحد و زمانه فهو كرامي الحجارة الا ان اجراءه
 لما لم يكن مرتبة في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قبيل ذكر
 فاعله ليفهم منه الحد فيتحقق الالالة التضمنية بدون
 المطابقة واما الزمان فلانم فحده قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة
 فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى
 را باعقل عنه الجمهور وهو تقييد الحد بالزمان والنسبة
 بالزمان توهم قوله الحد وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر
 عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى
 المنحد ولذا قالوا المصدر ما يكون في اخر معناه الفارسية الال
 والنون والياء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالاسود
 بمعنى ميا هي لا بمعنى سماه بدون فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة
 موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقص
 بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر
 وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره
 فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ماخوذة في مفهوم
 المصدر رنص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه
 قوله النسبة الى فاعل ما في فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا
 تعيين الفاعل لانه لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل
 ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا
 في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتتمل الصدق والكذب وحده

من غير ذكر العاقل ولا متمنع حملة علي شيعي قوله هو الة ملاحظه
طر فيها اي الة تعرف بها حالهما مر تبعا احد هما بالآخر لكونها
نسبة حكيمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي
فانها لا تكون نسبة حكيمية تصح ان يقع محكوما عليها وبها
لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فصناط الاستقلال بالمفهومية
وعلوه هو الملاحظة القصديّة وعلمها ولا مدخل فيه لكون
المفهوم جزئيا اركليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان
للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا تستقل
بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة ما لم يفهم الذات المنسوب
اليه الخت قوله تعين ان يكون المراد به الخت اذ لا يمكن
ارادة الزمان اذ لا معنى لا قتران الشيعي بنفسه والمراد بضمير
به لفظ المعنى بعد تقييد به بالوصفين فلا يينا في قوله فالمراد بالمعنى
اه لان المراد به لفظ المعنى دون الوصفين فوله ليس معناه المطا بقي
لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة
فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى
المطا بقي فوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى
في تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي
في الععل قوله ليس مسقلا بالمفهومية لما صرقت اليها المعاني الحرفية
الات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباطها، هما بالآخر
والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فاقيل ان الابداء المشترك
بين الابداء الجزئية ملحوظ قصد اتوهم قوله فهو صفة الغاء للمجرد

التراخي في الذكرفان بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها قوله
 وبقولنا وضعا عطف على محذوف أي فبقولنا مقترون خرج الاسماء
 التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا اده وبقولنا في الفهم خرج
 ما فيه الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن
 قام به الفعل بمعنى الحدوث أي يكون قيامه به وحصوله
 له مقيد بالحد الا زمنا الملته وان كان حقيقه في الحال
 والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشر
 لم يذكر فائدة قيد في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان
 الواجب عليه ذلك لدقتها وخفاؤها ولذلك توهم انه لا حاجة
 الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن
 المصدر او غيرها كلمة او للمجرد التعميل كما في العالم اما
 جوهر او عرض اي منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى
 جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو اثم النقل اي
 الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما
 كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشرح الوضع
 بالاول في تعريف الاسم ولم يقيد ههنا رعاية للاعتبارين
 وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين
 بالوضع التحقيقي فبا اعتبار وضع فعل و باعتبار اخر اسم ففي
 المقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوصفان قوله
 ودخل فيه اء عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في اثبات
 الخول لان في الحقيقة تعميم لقوله مقترون وضعا سواء مقترون

استعمالاً اولاً قوله الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث
هجر المعنى الاول فهي ايضاً من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة
عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع
منسلخات عن الحدث انتهى قال المص في الامالي لا يصح التعلق
بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق
الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيد اثبت
واشار الى ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل
ولو لم يذكر كان وانما قصد بالاثبات بيان بها على المبتدأ والخبر لتقييد
الخبر بمعنى بالنسبة الى المبتدأ مخبراً عنه على ما كان في الابتداء
ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث
اصلاً وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت
عاملة في شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان
انسلخ الافعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال
بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشئ الى اخره قوله لوجود الاحد في الاثنين فالمراد باحد
الازمنة الثلاثة احد ما مطلقاً لا احد ما فقط قوله ولانه مقترن اي
لو اريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايضاً لانه بحسب كل
وضع مقترن باحد ما فقط قوله وان مرضاه متعلق بالنتيجة
المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فقط فيكون نفي الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على
نقل يردم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله وانما

تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح
إحصار وكلمة او لمنع الخلو ذالابد فيها من التحفيق ثم انه يضاف
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل
وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعمر قد نرى نقلب وجهك وانما
لم يذ كر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي
اي الحدث الجزئي الذي مضى ببناء اعلى ان المعنى الحرفية
جزئية وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف
او التجزؤ باحراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتفهم في قوله
وشيع من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي
ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيع من ذلك بدون ذكر
الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لامتناع فهم شيع من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئي
وذلك من لول الفعل فقط لكون النسبة الي فاعل معين ماخوذة
في مفهومه دون ما عداه قوله دخول السين اللام للعهد اي سين
الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفي الفعل اي الحدث الجزئي
لما مر وكذا فيما آتي قوله الا في الفعل اي الاصطلاحي كما سرقال
والمعوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الد الف على تانيث الفاعل
فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اي وان كان لها
فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب حقوق التاء المتحركة الدالة
على تانيث الغاظها و فاعلها لكان الاتحاد بينها وبين فاعلها
قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة

اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي
 بعض النسخ الساكنة باللام قوله لاختصاصها بالاسم لحنة الاسم
 وثقل الفعل قوله اراداه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء
 الخصوصيه المعتمده في فعلت ومن الخطاب والتكلم والافراد
 والتذكير را تانيث دون الحركة والالغى الاضافة الى فعلت
 واشار باغظ نحو الي الغاء خصوصية كونه تاء اميد خل فيه
 ما يشا ركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المونث الغائبة
 ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيل المتحركة
 كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت
 دون البعض لاقرينة عليه في عبارة المص رح قوله اخف واخضر
 لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا
 ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
 نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
 المنثى قوله فانه المتبادر بناء اعلى ان المطلق ينصرف الى
 الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة
 الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله نعم والله الامر
 من قبل ومن بعد ان معناه متقدم ما ومتاخرا اذ المفعول المطلق
 لا يجيب عن الظرف فاندفع الاشكال الناشي من وصف الزمان
 بالقدم بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو
 مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجراء الزمان على البعض
 بالذات وهو المتبادر من الذاتية لاعلى مصطلح الحكماء وهو ان

ان يكون المشاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون عليه دونه او فاعليه له
 قوله بالموصول اي بما هو صيغة الموصول فلا يبا في ما سبق من تفسيره
 بالكسرة و اشار الى حواجز جعله مرصولة والمعصر من ذلك التثنية ومن
 قوله ودال لالتصها ما هو بحسب الوضع هو ان فوائده اسودودا
 سبق كان تفسير اليه فلا يكرر قوله بلم يضرب اي يضرب في لم يضرب
 حيث يدل على الزمان الماضي وليس زمانا وكذا ضربت في ان
ضربت انه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه اعيان قوله خبر مبتدأ
 محذوف لم يجعله خبرا بهل خبر رعايه لانه المعنى لان الضرب ليس
 خبرا عن المحذوف من حيث المعنى اعمل مكررا الحكم بقصودا كما
 نقرر في موضعه ومن جوار كونه خبرا بهل خبر خبر اليه جائز للنظ
 قوله ارتقل يراه فانه يمكن ان يكون بقر الفتح في اخر رسي وام المجرور
 للتعذر بخلاف ضربين وضربا انه لا يمكن انقل ير للفتح قبل النون
 والواو فدل اننا مبنيين على السكون والضم قوله وانه البناء على الحركة
 انما البناء فلعل ماعتوا والمعنى عليه قوله فلم يشابهته المضارع
 انه اي لكونه مشابها للمسا به استحق البناء على الحركة بخلاف
 المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يؤ انه يبني على
 الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة
 ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع نعم كرون
 الماضي مقل ما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال اخره
 من الاعراب والبناء مقل ما على حال اخره فلا يرب انه لا معنى ان
 مشابهة المضارع والحال انه مقل عليه قوله ودوعه اعيان قوله

لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله بشرط وحدوا
 عطف علي قوله وقوعه بتقلير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات
 رثقل الماضي لفظا اذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالا صالة ومعنى
 لان لالته علي المصل والزمان وطايبه المرفوع دائما والمصوب
 كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصال نحو ضرب
 زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربنا
 قوله لئلا يراه اجتماع اه رلذا فالوا اصل علي بط وشديد علا بط وهذا بدل
 قوله لنشد اتصال الاء اي الضمير لفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى
 بخلاف نحو حركة رركفة فان اتصال الاء فيه لفظي فهو دليل ان
 اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع التماسات علي
 الوقف بخلاف ضمير قوله احتراز عن مثل اي عن خر وجد عن
 التحكم المذكور قوله وهذا يضم مبنيا علي العنخ لا معنى للفتحة المتعلية يروية
 فيه لا بد انما يصار اليه لتعدد لفظا ولانعز ههنا لان اتصال الضمير
 فيه يدل صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدر مده علي
 تركيبه بالفعل فافهم ولا نشيط قوله اي حال كونهما يعني ان
 الباء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبهاه ولا باء السببية بل
 طرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعله للسببية لاصالة الملايسة
 بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول
 الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب جعل لجهة مشابهة المضارع
 الاسم وهي وقوعه مشترك فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان
 المشابهة ميم بقوله لو فوعده فتحتاج الي تكلف في اعتبار سببية

البديهة قوله انهم على صيغة جمع المونث من الانثيان اي حثن بيان
 لوحده الملازمة قوله في اوائله الظرف في اوله الا انه اختار لفظ الجمع
 للإشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبل ظرفية الحرثي
 الملكي كانه قيل بـ 'حل حرف هي اوائله قوله جمعتها كلمة نايت
 اشارة الى وجه اضافته حرف نايت وان الفرق بين المضاف والمضاف
 اليه لافراد والاجتماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق
 الاسم باعتبار في صيغة المضارع واما مشابته مع اسم الفاعل
 فانما هو في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل
 مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغة والمقصر
 من زيادة هذه الاعراب في الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج
 عن التعريف ان اوجه المشابهة لكونه تاما بنونه قوله انما يكون
 في اوورد كلمة المصدر اعلى من زاد وان خول لام الابتداء
 عنيهما العلم اختصاصا صدر المضارع ان حوله على الماضي مع قل ايضو
 وانما ان المشابهة باعتبار في مفهوم المضارع التي بها امتياز
 من ساثر اقسام الفعل قال لوقوعه مشترك بيان المسبب الذي
 هو منشاء المشابهة لا اوجه المشابهة وان لم ينقل في وقوعه والمراد
 بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذا اظرح لكونه
 مشتركا واحدا م ككون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله
 على اسم وقال بعضهم حقيقة في الجاه مجاز في الاستقبال وبعضهم
 بالعكس وله بالجراد اي ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسمين قوله اي ذلك
 المشابهة بان المعنى المتبرع ملاحظه العاقبة وقوله ونالك المشابهة

منها اسما دقا ولقوله هذه المشابهة الا انه ذير هذه الى تلك لصيرورة
 المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعيد فتعال هذه الواو كحال الواو السابقة
 في صحة كونها للعطف على قواه المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض
 قوله ولتخصيصه اعاد اللام نصيبا للعطف واشارة الى كون كل
 من الامرين ممشاء وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة
 الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحدا قرائن كثيرة
 او الى كثرة المورد قوله لانه لم يسم اذ المشابهة المذكورة ماخوذة في
 تعريف الاسم امطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون هذا اسما
 فواله ذم معنى اذ تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فانهم مرة
 تعصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ما ليس
 مع غيره على ما توهمه المعارضة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ
 اذ الواجب مفردا او لا للمعنى اذ لادلالة لانهمزة على انه ليس
 مع غيره وعدم الدلالة على شيهي لاس دلالته على عدمه وانما امر
 بناء على العلم الاصلي بل اراد به معنى الواحد اجراء لودف اللفظ
 على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يتكلم عن نفسه
 والالغاحال فلا بدح من ارجاع ضميره الي المتكلم المفرد اي الواحد
 ليصح التقييم بقوله اذا كان مع ذيره اذ ليس النون لجنس المتكلم
 اذا كان مع غيره فقد برقانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله
 مثل كرا كان او سونا فلما رادنا المفرد ما انصف بالافراد وليس من باب
 التغليب اذ لم يرد به كلاهما فال مع غيره مونثين كانا او مذكرين او
 مختلفين قوله وكانه اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحد اكان اه

فمعنى الخطاب من يتكلم معه قوله غا ثبات او رد صبغه الجمع المونث
 نظرا الى معنى المونث والمونثين واورد صبغه التثنية اعني ذوي نظر الى
 لفظ المونث والمونثين وكسر الواو غير صحيح قال للعباءة من ينسك
 عنه في شتمه لانه تع للاشبهة قوله اي غير القسمين فيكون الواحد
 المان كروم لسانه ومحموده زعم المونث قوله حال خبر بعد خبر لغواه
 فقوله قال مذهبونه لانه لا يخرج اول الماضي ينبغي ان يتلوه المضارع
 لما ان التمام اي مما قوله اي في امانته فتوصف المضارع بالرداعي
 على اوسع اعتبار ان ما فيه تك قال ومتنوحه فيما سواه للتحفيف
 الذي استعمله ككرة الاستعمال كفي السلائي اذ كثره الحروب وهو
 في اعلاه وما هراق بهرقي واسم الح يسطوع ورناعي يدل فيه الهاء
 والسين على خلاف العياس قوله اسم علم الاعراب فيه وهي توارد
 الاسم المحلف كما في الاسم والمه التامة له وام ان كرد لا للحكم
 البيوتى المسماة من الح والاب سنين من واد ترفع الى بحره
 مفصلا وانه ولما كان من الكلام اه دفع لاسئال تعلق اطراف الاعمال
 المنعني فانه يعلم ان علم اعراب غير لمضارع بقول نوت علم اتصال
 النوبس ولبس كاشا لا عرب غيره مصال سواء رجع اذ جهر لمجبرور
 الى المضارع اوالى العير ولا يبين ما هو المتقدم بالبان وهو ان
 المضارع لا يورث اذا فعل له لغو فان وحاصل ذلك مع ان هذا
 الكلام لد لا لتعلم على الاعراب عن غير المضارع ليس هو عمه الصريح
 مقصودا بالال ان كلمة ما في احوال المضارع دل هو كما يند عن انبات
 الاعراب للمضارع على وجه الحصر طريق الساماني بحيث ان يكون

الجزء الثبوتى مقصودا اصالته والجزء السلبى مقصودا ببعاليكون
من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتى المقصر بالاصالة
فان فاع اشكال التعلق وكذا ما تروهم من ان انما بمعنى ما والا
فلا سكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون بينهما
فرق بهن القدر وما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشر اولى من جعل
الظرف متعلفا بغير المضارع المفهوم من الحكم السلبى قوله
يكون ههنا وقيل انه محروب تقديرا لشغل محل الاعراب كما
في غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانها لشدة
الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف
غلامى قوله لشدة الاتصال ما لفظا فظروا ما معنى فلكون الموكك
عين الموكك اختلاف الاتصال مع التنوين مستوطه في الوقت والاضافة
ومع اللزم فلم يصوم قبله وسط فاحرى الاعراب عليه له وسط الكلمة
والوسط ليس محل الاعراب اللفظى بهرظ ولا التقيد بوي لان معناه
على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الطرف الاخير ولا يظهر للتعذر
او الاستتار قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد
الذخا حيث لم يتبعه والماء الساتر سبه بخلاف فائمة وبصرى فان
التاء والماء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد ادخول تغيير المنة السابق
وصار المركب بناء اخر واستحق المتركب الاعراب فلذا احرى
على التاء والماء وما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون
الجمع قوله ولان اداء اللام نظرا الى ان المدعى ذو حرفين وكان
كل منهما مدعى براسه قوله يقتضى ان يكون اء وان لم يلزم فى المضارع

تو الى الحركات الاربع قوله لمشا بهتهانون جمع الموشاد و بذلك المشابهة
ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني
البناء قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق
بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر
الكمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان النقل يري لا بد
فيه من اعتبار الاعراب في اخر الكمة فرقا بينه وبين المتسلي فلا بد
فيه من القبول في الجملة كيلا يكون التعل يري مجرد فرض
قال فالصحيح ثغصيل لانواع اعراب المضارع ومعالها اي فاعراب
الصحيح من المضارع بطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او
زائدا نلذ الم يقل لامه قال المجرد انه يشمل ما الا ضمير فيه نحو
يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز
منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو
ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخال لا ما لا يتصل به
والاخرج الصورتان الا وليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح
قد ربه بقرينه قوله والمتصل به ذلك قال للتنفية والجمع اه بيان
لمحال الضمير البارز المرفوع وليس تيدا الاحتراز فاذا نلذ لك ترك
الشرح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكور قال
لعظا حقيقة ارحكها فان الضمة والفتحة في دالة الوقف في حكم
المفروظ وان يكون الونف بالاشمام والروم والمقل وليست تقدر يري تبين
على ما رهم لما عرفنت من معنى التقدر يري قال والسلون لم يقل لغظا
لانه عدمي والزائل لا لبقاء الساكنين في حكم ال ثابت كما في ردهما

فليس السكون في لم يكن الذين تقدر يا على ما وهم قوله المضارع
 اشارة الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله
 المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعطل قوله وذلك اه
 اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع
 وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضوعين اعني يضرين وتضرين
 مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المونث قال بالنون اه انما اعراب
 بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة
 لصيرورة اخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضل جهاته من
 كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط
 الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد
 لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب
 بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه و
 لا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم
 زيد النون بدل الرفع المشابهة للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح
 بعد الواو والياء حملا على تشبئة الاسم وجمعه قوله حالتي الجرم
 والنصب اما في حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما في حاله
 النصب فلا امتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال
 في الواحل الى بدل وهو الفتح وهذا زال بلا بد من فصار النصب
 تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع نون التوكيد اما لانه لا يكون
 في المبني علامة الرفع واما اجتماع النونات قوله الاحر اذ اراد استصلاح
 النون لانه مقدر قوله مناسب لها في كنهها صلها من اشباع الحركة

وقابلا للتخفيف والزوال قوله لان الالف لا يقبل لتحركه اكونه ما كما
 اهد افتعل والاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة
 فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المونث فانه للزوم
 المحكون له لا يقبها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التعديري
 مخرج التقضي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه
 قوله كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه
 الرفع وقت التحرد فانه يشعر لعدم مد خلية شيع اخر وان امكن
 ان يقال بغير مد خلية شيع اخر لا يوجد في وقت التحرد قوله
 وسواء كان العامل اه سواء يطلب اثنين فالواجب وكان العامل
 الا انه اعادة لبعده الاول كما في قوله تع ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما اتوا ويحسون ان يحمدوا به الم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
 من العذاب قوله وقوله اه وهو عين التجرد عن الجازم والمصاب
 اذ لا يلخلان على الاسم قوله كما في زيد يضرب اه اي يقع مرفوع
 الاسم المرفوع والمجرور والمصوب قوله لانه اذ يكون كالاسم مع
 كونه معربا فلا ينتقض بالماضي قوله اسبق اعراب الاسم الكونه
 اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة قوله نحو الذي
 يضرب اه فانه لا يقع اسم الفاعل مرفوعا لوجوب الصلة جملة ولا
 يلخل المصين ^{والمعرب} والاسم وخبر كما يجب ان يكون فعلا
 وفي يقوم الزيد ان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
 قوله ^{والمعرب} في ارتفاعه قوله وان كان الاعراب يعني وان
 ان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع

تقد يره فعلا اذ مع تقد ير الاسم مبتدأ أو مع تقد ير الفهل فاعل
وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقد ير الاول غير امر ا به
مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في سائر المواد اذ
العامل على تقد ير الاسم لفظي وعلى تقد ير الفعل معنوي فلا معنى
لان الوصلية قوله والسین اه دفع لما يقر فحينئذ لم يقع المضارع
مرفوع الاسم بل مع التفتين قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين
والنون الحقيقه اذ انفتح ما قبلها تعلبان الغافي الرضي لا دليل
على قول الغراء قوله اصله لا ان قال الشاعر * يرجي المرء الا ان
يلاقيه * ويعرض دون اقربه الخطوب * اي لن يلاقي قوله انه حرف
براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فحذف
بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ
فلم يلزم الفعل بعدها وجازان يليه الحال كما في قوله نعم فعلتها
واذن من الضالين قوله اذ الظرفية في الرضي وانما حملني على ذلك
ظهور معنى الرمان فيه في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله
فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضي وذلك انهم ارادوا الاشارة
الي زمان فعل مذكور فقصوا الي لفظ اذ الذي هو بمعنى
مطلق الوقت الخفة لفظه وهو من معني الماضي جعلوه صالحا
للازمة الثالثة وحذفوا منه الجملة المضامة هي قوله هو اليها دلالة
الفعل السابق عليها كما يقول للشخص انا ازيورك فتقول اذن
اكرمك اي اذ اترني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وهو من معني
التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة

قوله نحو سرت حتى ادخلها مثل للحروف الثلاثة مع ان امثاتها
 من كورة في المتن لان المقصر ههنا تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل
 النصب ولذا لم يحصل لان ولن وكفي واذن وكان في قول الشارح
 فيما سيجيء ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله رمي
 اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق
 بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل وما عند الكوفيين
 فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في ما زيد بقا ثم ناصب لم يتعلق
 بشيء كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعليق فكيف يصح
 قوله الراءثة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة
 اسقاطها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى
 كما في قوله تعلم يمكن الله ليغفر لهم قوله لان هذه اللمة اه
 هنا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والغاء اه تعليل لتقدير
 ان بعد ما وموقعه هذا الاثنا ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل
 بشروط النقل ير ولد الم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد اولانه
 مفهوما من شرط التقدير صرح بقوله وقد امتنع عطف الخبر على
 الانشاء في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس معه البيا نيون
 وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل ومنه مصغور في
 شرح لا يطلع وقيل لا كثيرين واجارة الصغار وجماة قوله فان
 النبي ينتصب اه المحتران من ان الخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة
 من باب ما حقه اه الخي اذن وحتى قال يقع بعد العلم وما بعده اه كالوجه ان
 والرواية اليقين اه اذ الم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد

العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد
 اذا العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول
 العلم بالظن مجازا فيقول عملت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت
 وفي تفسير ابي حبان قد يستعمل العلم ويؤيد بها الظن القوي
 فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعرفان لهتموهن
 مومنات لان التقطع بايضا نهن غير متصل اليه قوله هي المخففة
 اي زاد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والفتحة سواء ولما
 انه مبتدأ او فصل وليس لخصر المسند على المسند اليه لعدم صحته
 ولا لخصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه ناكيد
 تدرار او الاصل عدوه قوله على غلبة الوقوع اه ان اريد بالتحقيق
 جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغاية الوقوع كثرته فان المظنون
 اكثر الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع
 كون جانب الوقوع غالبيا اي راجعا على عدوه والنسب بانه في
 معرفة ان المصدرية وغيره اعلم ما هي الرضي ان التي ليست بعد
 العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي معنى القول ولا بعد الظن فهي
 مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعد ما غير لا من حرف
 التعريض وهي السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما في مخففة لا غير
 وكذلك ان كان بعد ما لا دخل على غير الفعل ~~في~~ ان كان
 لك وان كانت بعد ما لا دخل ~~في~~ الفعل اجتمعت المخففة
 والمصدرية والتي بعد العلم وما يودي معناه ان ~~في~~ في
 القول مخففة لا غير وان كان فيه معنى اللول فان وليهما فعل

غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير
حرف عرض احتمال ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لا مخففة
لعدم العرض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جازكونها مفسرة
ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من
حروف العرض مخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها
جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا بد في بيان المعنى من اعتبار قيود ليصح
فقد برقوله فيجري اه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى
اشارة الى ايصاله اليها ترتيبه عليه والى ان قوله فغيرها الوجهان ليس
المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان
والمحقق لا يكون الا احدهما قوله نفيها مؤكدا في المعنى ولا تفيد
من توهم النفي خلافا للزم مشري في كشافه ولا تايبده خلافا له في
نموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتاكيد لم يفيد مفعيها
باليوم في قوله تعر فلن اكلم اليوم نصيا وان كان ذكرا لا بد في قوله
ولن يتنزه ابدانك ارا والاصل عد مه قوله اي لم يكن لي اي
ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون له ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن
الواقعة الغاء بعد الواو ويجوز فيها الوجهان نحو قوله تعر واذا الايلبثون
خلافك الا قليلا قريب بالرفع والوجهان حيث انه ومع ني
صد رجيلة مستقر بالمضارع ومن حيث كون ما بعدها من
تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا
بمشروط بذلك لظن الكلام في شروط
الاتصاف وعلل الرضي انما فسر الاعتماد بكونه تحتها لما قبلها

لجعله شرط الوجوب بقريضة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الوارد
 والغاء توجهها بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها
 حقيقة او حكماً بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان
 لم يكن عاملاً فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون
 ما بعدها خبر لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جراً
 للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك وان يكون جواب
 القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة
 وان لم يكن ما قبلها عاملاً في حكمه العامل اذ يحصل له
 بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتد له حاصله ان اذن
 لكونه حرفاً ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكماً وترك
 الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولاً وهو انه
 يلزم نوارده الملمين اعني اذن وما قبلها لان نوارده العالمين جاز
 اذا كان عمل احد مما لفظيا وعمل الاخر محلياً نحو ان زيد قائم
 وعمر وقوله المدكور بعد ما اي متصلاً كما هو المتبادر بقرينة اشارة
 الى اشراط الانصال ايضاً فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او
 النافية نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل باعتبار مدحولها
 جواباً للكلام متقدم صدر عن ما هي المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك
 او من متكلم اخر كما في مال المتن وجزء المتكلم من المتكلم ومعد
 قوله وما لا يمكن ان اي كلاماً لا يمكن ان الا في زمان الاستقبال
 بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقبل في زمانه
 عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرايط يجوز ان يكون
 * * * * *

ما ضمين نحو ان جئني لا كرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا
 وقد نص في الرضى ان الشروط والجزاء ما في المستقبل وفي الماضي
 ولا مدخل للجزاء في الحال، قوله وجب الرفع ولو في بعض
 الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط له لا متيقنا اعراب صور
 الفقد ان فلا يرد ان في صورة نقل م الشرط يجب الجزم فالواجب
 ان يقووا وجب الرفع والجزم قوله واذا لم يعتمد الا على ان يجعل
 كل منها خبر للمبتدئ الثلاث يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى
 اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزل منزلة المعلوم
 وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قصة معلومة للمخاطب
 والا للمعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين قوله معها
 اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الي كونه طرفا للانتصاب حيث قدر
 الموصولة التي صلته ينتصب قاله الوجهان في المعنى والتحقيق
 انه اذا قيل ان تزني اذك واذن احسن اليك فان قدرت العاطف
 على الجواب جزمت بطل عمل اذن وقوعها حشا وعلى الجملة
 جميعا ازا الرفع والنصب لتقدم العاطف قواها حائر ان لم يقدر فيها
 الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها
 الا ان يفسر المسمى بالاعتماد على اللفظ بقدر الفعل لثلاث يكون
 كسزح الخف قبل ان يشر الى البناء قوله بناء على ضعف الاعتماد
 لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف
 كانه لم يعتمد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف

نظر الکی ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد
 بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله
 الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التکلفات كما لا يخفي قوله وکفي
 التي ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت
 على الا سم نحو كما او على نحو جئتک كي ان تکرمني فانها جارة
 لسعی اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا اتقل منها اللام نحو لا
 تأسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتقل منها يحتمل ان تكون ناصبة
 بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعد ما ان كذا
 في الرضي فمعنى قوله ينتصب المضارع يجوز نصب المضارع بها
 وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب
 المضارع بها في جميع الموارد بتقلير ان قوله اي سببية ما قبلها
 لما بعد ما يحتمل يمكن ان يودي حصول مضمون ما قبلها الى
 حصول مضمون ما بعد ما كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية
 ذي الغاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعد ما علة غائية
 لما قبلها ولذلك اختلف صبا وانهم فقال بعضهم انها للسببية وقال
 بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بال نظر الى ما قبله بان يكون
 متبرقا بالحصول وقصد حصول ما قبله قوله وان كان بالنظرة اي
 سواء كان وقت الاخبار ما ضيا بالوجه الا لا يستقبلا او لم يكن
 على احد الوجهة الثلثة وذلك بان حصل منقطع السير اما لئلا دخول
 او الى الل دخول ثم عرض مانع من حصوله يمكن الدخول
 حاصل ما ضيا ولا حالا ولا مستقبلا كعزي الرضي ولا شك ان

استقباله بالنظر الى ما قبلها صح اظهر من الاول فظيهر ان معنى ان
الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما يراه امر
اخر وهو كونه ماضيا وحالا او مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم
وان فح ما قيل ان الواجب ان يقر سواء كان بالنظر الى زمان
التكلم او اشارة قوله مستقبلا قوله اي حال كون اشارة الى ان
قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة
الى انه لا يكون حتى بمعناها الحقيقية اعني انتهاء القاية بشرط
كون ما بعد ما حزه مما قبلها ضعيفا او فويا في تعلق الفعل السابق
بها المسمية احتراز عن كي التي يكون بمعنى ان المصدرية
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله نعر لكيلنا سوا قوله
لا انتهاء القاية احتراز عن الي التي بمعنى مع نحو قوله نعر ولا
ناكروا المواليم الي او الحكم قال الرضي نم ما ذكره لا يصح
علامة يعرف بها نصب المضارع بعلى حتى عن رفعه لان حتى
الواقع بعلى بها المضارع هو فوعا كان او منصوبا لا يخلوا ما
ان يكون بمعنى الي او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعد ما
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعلى السبب
والسبب بعلى البدلية فتقول على ذلك على قصد المتكلم فان
قصد الحكم بمضارع المصدر الععل الذي بعلى حتى اما في حال الاخبار
او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع
المضارع وانه مترقب ومستقبلا وقت الشروع في مضمون
المفعل المتقدم سواء اتصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع

عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا
 بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم
 ومترقا بحصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان
 للحال قوله ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حاله بل اخبر
 حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم
 وكان قاصدا للدخول بعده قوله اي بطريق التحقيق يعني ان قوله
 تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانها قسمان منه على ما يشعر
 به عبارة الشر في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون
 حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبرا كان المحذوف وجعله حالا
 تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس اه
 فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له
 او منته اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايض متخففا فيه اذ لو تحقق
 الدخول في حال الكلام يكون للسير في الحال ايض مدخل في تحقيقه
 فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحقيقه قوله كالكنت اه بيان
 لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال
 فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام
 واقع منه والآن يحكيه وهذا الجواب على ان يقدر المتكلم من حيث
 انه منكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا لما كان عليه من التكلم وانما
 لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير
 فيه اذا كان المقص استحضار صورة ما وقع فيه كما نبي فونذرتهم قلم
 تغفلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية

اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصر من الحال في عبارة
 الم صرح زمان الحال قوله ففي زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله
 فلا يتوهم استدراكه قوله اذ لا يمكن اه دليل لقوله فابقبته ان بقاؤه
 على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقبل يران
 قوله لا بها علم الا استقبال ابي يقصد منه الاستقبال وقد قص
 من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال
 وقصد الاستقبال متما فيان فلا يران ان يقدر ان يقدر بعد حتى اذا كان ما
 بعد ما مستقبلا بالمطر الى مقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم
 ما قريبا او حالاً لانه لا يفصل منه الحال قوله لاجارة لانه لا احتصاصها
 بالاهم لانه خل على الفعل الابتغى يران وقد امتنع ما لانه علم
 الاستقبال وتقدر ير ما لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة نعرض التنفيها
 مع انها اخص استعما لامن الجارة رد اعلى من توهم انها عاطفة
 كما في العباب قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب
 كما تعلق المصوب لان حتى المصوب بعد ما العمل حرف جر
 متعلق بما قبلها قوله لا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله
 نعم وزلزلوا حتى يقول الرسول على فزارة الرفع وتقدر ير لفظ الشان
 ارضمير الشان تكلف لا يد هو اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخله
 اه ابي يقدر المبتدأ الرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على
 الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها
 على المجرور الاعلى المرفوع قوله سببا لما بعد ما فلا يجوز سرت
 حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتساع

المعنوي يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لا انتهاء الغاية
 تفتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصير وراها حرف انداء و
 الجملة مستقلة بعد ما لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعجلا في
 معناه الحقيقي فسرطانا السببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب
 ينتهي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير محصور
 في السببية فليكن دوحه اخر لكونه غاية لما قبله فتعوز نحو سرت
 حتى تعيب الشمس بالرفع قوله الا ان ميل به ليصير المثال ناصا في
 الحال تحقيقه كما ان المثال السابق نص في الحال حكايه والقويده
 على المنعيب كونه المضارع التحالي عن فريده الاستعجاب والحال
 ظرفي المثال كذا في الرضي وشاربون لك الى ان مثال المتن يحتمل
 كونه ظرفا لفرله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان
 كونه ظرفا لفرله على صفة او في نفسه سبب للدخول وايضا يحتمل
 قد ير الجرم متفيا فصاف لما هو مدلول كان الا باعتبار ان الانتهاء
 صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمح قوله في رمت حصوله على
 حذف ثلثة مضافات فال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف
 وهلم جرا لقيام المتصاف اليه الاخير مقامه قوله فيعسر المعنى
 على بعد يرعد م حذف الجواب لخلاف التامة وبحلات المصب وانه
 يعيد المعنى من غير نقد ير العامل للجار والمجرور واما هو
 لرعاية فاعلة نحويه فان العرب القح يعهمون المعنى من غير
 شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي وفوقه مدلوله بالنظر
 الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك

في وقوع السبب المفسد سمية له لحتي فلا يرد مع استحقاقه لتجاوز
 تعدد السبب قوله فاما ادخل بصريح نكونه حرف ابتداء يجعل
 الجملتين متخالفين لا نقلير للمبتدأ قوله لا على كان سيرى
 اشارة الى ان المقصر بتقلير جار ليس تعيين هذ الطريق بل
 تعي مطعه على كان سيرى ويجوز ان لا يقلير حار فبكون عطفا
 على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله في التامه لكمة خلاف
 الظ قوله لعدم صلاحيته اة مع ان تنديم القيل على المعطوف
 عليه يقتضي المسار كنهه بحرف ما اذا ناه حر فانه يحتمل
 المساركة ومن مها فداء الوه وهو اظن السابق الي العمم قوله
 التي يستصاه احترا ر عن لام كي التي في قوله بعوا كمل
 ناسوا فانه لا ينصب المصارع على هه بسلك يران ال معنى
 و اشارة الى انه مثال لا ينصب المصارع بخلاف ما ذكره
 الشرح فانه مثال الفعل ير كما مر مواه واحال من راة اعاد
 الدليل والمدعى اما ذكره ين سا بقا للمعد ير بعد الاحرف ائله
 احمالا في لام كي ولام الجعود للاحلاف اللزومين بهما حيث
 قالوا انها باصتان دعهما ولم عين خلاصهم في حتى لظهور كونه
 حرف جر قوله ينصب بها اي بتقلير ان بعد هاه لسا للسلامه
 وفائده التقييد الاشارة الى انه مال للانصب وليس احترا ر من
 شئ من قوله هي معنى ان لام نا كيد حصره مبتدأ محذوف والحمله
 معترضة بين المبتدأ والخبير قوله او معنى واشترط صاحب المعنى
 ان يكون المعنى لما ولم والجمهور على عدم الاشتراط فالام

في قوله نعم وان كان معكهم لتزول منه الحبال في قرأة
الكسر لام الجعل عند هم وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي قوله
 فان قيل اه لاورد لهذا السؤال لان اللام فيه عمل الكوفيين زائدة
 لجرد تأكيد النفي وهند البصريين صلته لخبر محذوف اعني قاصد
 كما مر قوله التي ينتصب اه معصوده من هذا الكلام ان المراد بالغاء
 الغاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقل يران بعد ما الانصبها
 كما هو من صب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على
 سنن الظرف السابقة متعلفا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا
 خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقلير فليقلرنا صبة
 او متلبسة فلا يتروهم انه لا حاجة الي تقلير المبتدل المصدر بالغاء
 وجعله مع خبره خبرا لقوله والغاء قوله مشروطا بهذا الاشتراط
 لصحة الانتصاب لا لتعبيمه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو
وله تم ولا يوزن لهم فيعتلزون وكذا في الواو واوقوله على السببية
 اي كون الغاء سببية لعاطفه للحملة على الجملة فلا يما في كونها لعطف
 المفرد على المفرد قوله نعير اللفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع
 الاعمال الحالية عن المواضع والجوازم الى المصعب لا تعير اللفظ
في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يؤثر له تغيرا للفظ قوله على
 تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن
 معنى اغاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر
 بتقلير ان وهو علم الاستقبال وياول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف
 المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الغاء للتعقيب

فكان في النصب شيان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزء
 قوله لا يحتاج الي الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف
 والعطف كما في صورة النفي في المعنى رفع يحدث على العطف فيكون
 شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تعد ثابدا لا
 عن ذلك قوله بتقدير الانشاء لان تقويم الانشاء على ما يصلح ان يكون
 جوابا يدل على انه الحامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء
 فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستند على جوابا بصفة
 للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء قوله عن توهم انما قال توهم
 لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع
 الان توهمه باقيا اعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة معطوفة
 من غير ان يقصد سببية احداهما للاخرى واما بعد فقد السببية
 فيحوز ان يعطف مصدر احد هما على مصدر الاخرى باعتبار
 اشتراكهما في الطلب وفي النفي قوله فيندرج فيهما الدعاء اي
 المراد بالامر والنهي مصطلح السحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي
 ما هو مدلول الامر نحو انقى الله امرء وفعل خيرا فيثاب عليه او
 اسم فعل نحو نزال فاقانلك ويكون الامر فيه مقدر نحو الا لله
 الاسد فحوجا مجرى صريح الامر قال او نقي وهو امر صريح كما في
 مثال الشرح واما ما اول نحو فلما تلقاني ففكره مني فان قيل وما يشق
 مجرى مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجرى
 مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امر
 فتصبرني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى الغلة او النفي

قيا سا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غر وال
 فتتمني اي لست بوال وقد يضم ان بعد الواو والغاء
 الواقعةين بعد الشرط نحو ان تاتيني انك فتكرمني او تكررمني فانك
 او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتيني انك فاكرمك واكرمك الحاقا
 لشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد المحصور بانما
 نحو انما يجيء فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من
 السني كذا في الرضي قوله نحو ما تا بينا فتحدثنا ومعناه على المصعب
 فصل السببية مع انتفاؤها ولا يمكن الفصل الى النفي الاول
 للروم تحقق المسبب بدون السبب وعلية الرفع نفي المجموع
 ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع
 تدفق الحمل الذي بعد الا تيان بدون الاعلى القطع
 والاستيناف او على النفي فيكون المراد ما تاتينا تلت جا هلا
 بحالما كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقص انبات جهله قوله
 فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا وضمنا
 كما صرحت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما
 بصيغته او بغير صيغته قوله لعلى ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع
 بلوغه اسباب السموات وفي ابرازة في صورة الترجي واهتهزاه
 به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب
 عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلى ان ابلغ فان لعل يقترب كثيرا
 بان ويحتمل ان يكون عطف على الاسباب على حد * للبس عبادة
 ونقره بنبي * احب الي من ليس الشعوف * ومع هذين الاحتمالين

يدل فع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب
في جواب الترجي حمل له على التمني انتهى فيجوز ان يكون
تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان
مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى الاستفهام وصار
معنى اخر براسه فلذالم يدل وجه فيه قوله وما بعد الفاء اه
لاشتراكهما في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ
محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان محييه للعطف فليل
مختصة بعطف الحمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذي باب ولان
المقص من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على
مصدر والفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا
جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء
عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية
معناه ان يدل على السببية قطعاً وان جامع العطف ومعنى
كون فاء السببية لعطف الجملة ان مدخولها جملة صورة البتة
قوله فمحذوف على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرابا
وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الحقيقية
في الجواب قوله اي مصاحبة اه اي يقصد اجتماع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعد هافي زمان واحد لان العطف والى
النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير
معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو ومن العطف المحض الى
الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية

لا يحتاج الى اللات عايتها بتعين الرفع على الاستيفاء قوله ولا
 قالوا واي ان لايراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل لمطلق الجمع كما
 هو المتبادر قالوا وللجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في
 الانعصاف والاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يظن ان
 قد لك اشارة الى الواقع قبل الغاء لا الى الاشياء الستة المذكورة
 حتى يلزم تشبيه الشيخ نفسه ويحتاج الى اتمام لفظ الملل اوالى
 اعتبار المغايرة الاعتبارية واحدا اشترط ذلك ليمعد بتقدير الانشاء
 عن وفهم عطف الجملة على الجملة واه في صورة النفي فاحتمل انوار
 على العا لمساكنهما في صرف سابعه من سنن العطف قوله ليجتمع
 الريارة قالوا وللمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا
 اولى من نقل يرهم ليكن منك زيارة و اكرام منى و نه دليل
 على المصاحبة وقال الشارضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع
 بما ويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي
 او بمعنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية فليل
 والانتفاء المصنوع على المعنى المقصر وفيه مثل ما قل عرفت
 قوله ولا تاكل السمك وشرب اللبن في المعنى وان جزمت
 والعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت عدل البصريين
 فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع
 شرب لبن وان رفعت فالمسحور والنهي عن الاول اباحة للثاني وان
 المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستأنف فلا يتوجه اليه حرمة
 النهي وقال بدرا اللين وعناية كعنى وحده البصب كعنى على

تقن يولان كل السمك وادب سر س اللس كانه ودر الراو للحل
و فيه بعد لد حولها على المصارع المثلث ا- هي و حكن ان و
انه من قبيل قصت واصلا ووجهه بتعد يرا المثلث و لو او واسله
على الا سميته نقل يرا فواه التي يتصصا ا لم يمض هه ما تلى كهن
فواه بشرط حمر او ان السرط بتعد ران ا كنه ا اما سق قول بشرط
معنى اه ا و في الاصل لاحد الشيمس فاذا تصدت مع افاد هه ا
المعنى الذي هو لرو احد الامرين الت- ص- ص على احد هه ما عيرب
الاحمر و استناد الاو الى عصور الاحر تصت بعدا و لد ل
وغيره اعطى بغير المعنى والمعدان مثلا زه ان ملل اختلف بي
الاحمر - لا والى واه اى بشرط ان يصح ان وقواه الى ان و لان
و اس ا ص لى و لاه ال حران ا متراجى حتى المزم ان يكون
المجموع معنى او ما قيل انه الكلف تكلف قوله يتصص اه شرة الى
ان الطرف حد لا قن و هو السرط ا هه و تصدح الا تصاب فان
من الاسم لصريح مما يصح عطف العمله عليه ان كان في مثل
نوع فيه العمله يجوز ان يقدر ان المتناسب وان لا يعدر لحوار تصف
العمله على المعرود وان لم يصح عطف العمله عليه كالمال الذي
كاه بشرط تعين نقل يرا ان قوله ص- ح- ا- ل- في اتسهل و عيرده لوار
كوا لا من عبادة و عر هه و العاء كدره لولا توقع معرود صيغه
و قم كنبوله اى ا تلى مليكاه ام ا حقه و او ا و ا ح- الارواح او من وراء
حسب او يرسل سولوا د الم- ك- سر- ا- ل- ص- ا- ل- يرا ان بعد
العاطفة الما كورة مشروطه بشرط ان اتى سقت و ا ا ل- ن- لك

الشراء فان صح العطف فعليه حال المعطوف عليه من الرفع والنصب
 والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف ويجزوم على انه جزاء
 لما قبله في صورة الغاء وما قيل انه يشكل باهجنيني انك انسان وتظلم
 فمصنوع لا يعيابه قوله وعلى اخرها بناء اعلى قاعدة تعدد المعطوفات
 قوله على حتى مثلاً اذ يجوز عطفه على او الذي هو احد المعطوفات
 قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة
 وان لم يكن اجنبياً قوله يلزم اه لاخير في كون التفصيل مشتملاً
 على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصر عن افادة
 التفصيل لما جعل قوله يلزم تخصيصه فيه ان التخصيص في الذكر
 لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كسرة
 وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وفيل اي
 ويرد على ما قيل وجعل الضمير المحرور راجعاً الى تقدير الاول
 مع انه يحتاج الى جعله معطوفاً على قوله ان جعل بحسب المعنى
 اي لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه توهم لانه
 على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقاً فكيف
 يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يؤ
 والعاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيداً بالظرف قال ويجوز اظهار اه
 اخذ تبين المواضع التي يجوز فيها اظهرا ان وما يجب فيها فمابقي
 مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشربان وجه الامتناع فيها قوله
 من اللام البرائة وهي التي تجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت
 لا عدل بينكم ويريد الله لئلا يذهب عنكم الاية واختلف في هذه اللام

فقليل زائدة لمجرد التأكيد وقيل للتعميل والمفعول محذوف دل عليه
 .المقام او الفعل مأول بمصدر مرفوع على الاقتران واللام وما بعدها
 خبرها اي ارادة الله وامري غلامه مفعول للفعل كذا في المغني قوله نحو
 اعجبني قيامك اه اشار بالما ل الي ان المراد العاطفة المذكورة سابقا
 وهي ما يكون : 'ه' اسم صريح قوله فلما لم يدخله لاختصاصها
 بالمضارع قوله واما الواو اذ اي المذكورات سابقا قوله والابناء
 لبي مثلا وتلازم المذهبين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الماصب
 بعلمه الشري قومه نوارد ناصبين قوله لاستناده اه اي المتعركين وقوله
 * فلا والله لا يلتمني لما يبي * ولا لما يكتم ان اسماؤه لا ساذ قوله وينجبرم
 بلم ولما اما الجرم للمم ولما وان فلا ختمه سبحانه للفعل وكلمه الاحتص بشيء
 وهو ذارح عن حقيقته يوثر فيد وبغيره غالبا بشهادة الاستفراء واما
 بكلمات المتعازاة فلتضمنها معني ان واما بلام الامر ونداء النهي
 فلمشا يهتما ان ولم ولما حيث يقبلان الخبر الى الانشاء كما ان
 ان تغلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الي الشك كما
 ان لم ولما تغلبان المضارع الى الماضي قال ولا في النهي في الرشي
 اذ اقل بكمه ذلك للاظردون معناه كان علما منقول لا وفد بكر
 التكم بان يا ول بواحد من المسماة به وح يدخل عليه اللام والاصافه
 وفيما نحن فيه كلك فان لا مشترك في الناهية والنافية والرائدة والذال
 كان الوصف به فيدا احتراز يافجوزا لاضافة كما يجبي فالقوصيف
 والاضافه في العبارة مهرد تفمن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم ذلك
 اللفظ فالأكثر الحكاية ويجوز الا مراب فان اول باللفظ فمنصرف

وان أول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فمحوز صرفه والاول
فهو محيز منصرف واذا امر بته فان كان ثنائيا والحرف الثاني حرف
علمة وجب التضعيف فاذا ضعفت لازدت على الفه الف اخر وجهاته
همزة تشبيها براء وكساء وقلت لاه فيحوز ان يقرأ ههالا بالقصر
على جارة البناء ويحوز ان يقرأ بالمد معربا محرورا منصرفا فقوله
المستعملتان لبيان المعنى الظرفية والتعريف فيدل لفظي وانما اثر الوصف
على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للكاراة الحاصلة من
الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم المجازاة اي كلمات
تدل على كون احدي الجملةين جزاء للآخرى فالمجازاة بمعنى
الجراء على ما في لصراح جزيته جازينه بمعنى اختارها عليه
لان الجراء يستعمل بمعنى الجملة الجرازية كثير اقال مها اه
غير مركبه عند سيبويه ومركبة من الشرطية وما الزائدة
عن الخليل ابدال الالف بالهاء لنداء ربه في الهمس ومن
مه بمعنى كفر ما عدل الرجاء وعلى المقادير معناه ما لا يعدل
سوى الرمان قال واذا ما حرف كان غير مركبه عند سيبويه وقيل
اصله اما غيرت الميم ذ الارقال المبردا ذباقيه علي اسميتها وما
كافه لها عن طلب الانفاة مهية للشرطية والجزم كما هي حيث
فانها سارت للمستقبل وجاز من بما لكاه لها عن الاضافة التي
يقولها القعيق بسبب المضاف اليه لتصير مبهمه كسائر كلمات
الشرط واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيها وقيل
كلمة لشرط في الشرط وما في الجراء وقيل الشرط فقط وقال اللوفيون

الجواب يجزوم بالجواز م وقيل مبنيان لعدم وقوعها بموقع
 الاسم قال واذا راع الغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة
 لمعنى الشرط مختصة بالفعلية و يكون الواقع بعدها ما ضيا
 كثير او مضارع دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية
 والاستقبال والتفصيل في مناسبه قوله لم يخرج اه اذ ليس معنى
 الشاؤ مخالفا للقياس ولا مخالفا لاستعمال القاصح لانها ذاتها
 معنى الشرط فانجزام المضارع بعد هما قياسي واقع في استعمال
 التصحاه بل معناه ان يجزم بعد هما مع ارادة معنى الشرط قليل
 لم يسمع في السعة قال واما مع كيفما اه في المعنى كفيف يستعمل
 شرط فيقتضي فعلم من متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف
 تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذ يجب بالاتفاق ولا كيف تجلس
 اجلس بالجزم عند البصريين الاطر بالاختلافها ادوات الشرط
 بوجوب موافقة جوابها الشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا والله
 ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقتراها بما انتهى فعلم
 ان الدليل الذي ذكره الشر جاز في جميع صورها لان استواء فعل
 شخصين في جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير
 للنسب في صورة مجزئية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعدراة فاذا
 تعدر الاستواء تعدر واعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا
 لمعنى ان فلا يجزم واما جاء في الشعر فللمضرة باجرائه مجزوم الشرط
 لكونه في صورته او باعتبار علم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات
 واعتبار استوائها في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم

قوله موضوعة للإبهام في وجوده من خوله في اعتقاد المتكلم فانها
 موضوعة لتعلق شيوع بشيوع مفر وض وجوده في المستقبل مع عدم
 القطع بوقوعه اولاً وقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع عنه اي لوجوده
 في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان
 الشرط هو المعروف وجوده لكن لما كان يكشف لما الحال كثيراً
 في الامور التي بتوقعها قاطعين بوقوعه اعلى خلاف ما نتوقعه جوزنا
 نضمن اذا معنى ان كما في متي وسائر الاسماء الجوارم الا ان ذلك المعنى
 لما راع في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل ان من اعطع المتكلم
 بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع
 قيمه مقطوعاً في اصل الومع لم يرمح فيه معنى ان بل ما رضاء علي
 شرف الزوال فلذلك لم يحزم الا في ضرورة الشعر كذا في
 الرضى قوله اي بغيب المضارع نص في ذلك عبارة المغني حيث قال
 لسفي المضارع ووليه ماضياً قوله ولا يفعل اي من حيث المعنى وفيه
 اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع
 ويؤثر فيه معنى العلب والسفي معاً وكونه لبقية الماضي اما يصح
 لو اعتسر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا
 فالعبار ولا يفعل جعل الضمير انة نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعاً
 ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب
 لغظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه اقبله قوله ولا يلزم
 استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بكون العامل
 اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولاً له وهو الفعل حيث يقبله

الى الاستقبال فلا يكون داخل على الحرف وذو الايصاح بخلاف لم ياب
 فاصل ضعيف فكان من تامة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء
 دخوله على معموله وهو العمل لصيرورة لم جزء امنه فلا يرد ما قيل
 انه تصریح بان حرف الشرط هو الحازم للمضارع المنقضي بلم وليس
 كك قوله وبختص ايضاً اه فله ه هي الخواص الاربع المنقضي
 عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان . في لما لا يكون الا قريبا
 من الحال وهو ابن مالك لا اشترط ذلك في المعنى وعلقة هذه
 الاحكام ان لم اعني فعل والمالفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والرومان
 المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل
 بعده قوله اللام المطم بها الفعل غمير فعل الفاعل المخاطب وهو
 اما فعل المفعول او فعل الفاعل العايب المذكور واما فعل الفاعل
 المتكلم وهو قوله الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب
 ان يكون باللام ايضاً لكن لما كثرت استعماله حذف اللام وحرف
 المضارعة تحقيقاً ويبنى لروال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
 وقد جاء باللام وهو جاء في الشعراء كثر منه في الشرح قوله وقد
 تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما
 اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما
 وحرف المضارعة كلمة على وزن فتح تخفف بحذف الكسر واما
 ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطفاً مثلها قوله وهو يدخل على
 جميعه اذ بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا اريتك
 مهنا لان المنهى في الحقيقة مهنا هو المخاطب اي لا تكن مهناحتي

لا اراك قوله الماكورة من قبل قيد بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر
 سابقا معطوفا على لم في قوله لم لم يقلب اء وخروج لولا يضر لان الكلام
 في الجوازم قوله اي لجمعه اء اي للدلالة على السببية الجمالية كما
 يدل عليه بيانه والتمسيرا فإذ كونه الاول سببا للثاني خال عن هذه
 الفائدة بل يتبادر فيه السببية المستتعة فلذا لم يصرها بها قوله
 بل ملروميه اء اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا
 على الشيخ ابن حبيب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء
 مسبب بان الشرط عند ملروم والجزاء لازم سواء كان سببا فهو
 لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وشرطا نحو ان كان لي مال
 لعجبت اء لا شرط اء سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه وان كان
 النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية
 مجرد التوصل في اعتقاد المنكامل ولو ادعاء في قول الى الملازمة الادعائية
 فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى اء عن لفظ الى لفظ اء قوله
 ولا يلزم اء عطف على اء تبرد اخذ تحت المراد وعائد المعطوف
 عليه كاف في الربط واستيفان لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله
 لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة والاصافه من قبيل
 اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنه المرضية قوله انه منه بمكان
 اي ان المكلم من مكارم الاخلاق بصرفه قوله لانه شرط اي علامه
 ما قوله ابتداء الجراء في الصراح الجراء باداش قال فان كان اء اي فان كانا
 ما ضميمين فمبنيان وكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني تركه
 قوله او الاول وهو اضعف الوجود في الشرطية لانه في العورة

سببية المستعمل للحاصي في الرضي وهو دليل الماعى في المحتمات
 العري قوله بالجزم واجب ودل يرفع الضرورة بحران يضرع اخوك
 تضرع قوله ان حول الحارم اي من غير فصل كما هو المتعارف ودل
 قل في الشق الثالث اتعلمه بالحازم زيردانه لان من التعرض لا تفاء
 ما يوجب ضعف التعلق كما في السق الثالث قوله اتعلمه اذ والحارم
 باعتبار اصل التعلق والرفع دعما لضعفه وله صياحه انما التعميري
 وهو الاحصاء من وقوع الحالت في الرمان الماصي في حل افعال
 ملحق واندم وبعلا التعجب وصيغ الععود وكاد وعسى اذ ارتفعت
 حراه افي قوله انما دل على تعبير قد اي غير حرب محقق الماصي على
 مضيه كما يشير ايه قول النرح فيما ياي ليشرح عنه الماصي المحقق
 فبشمل ما ولا ويكون الماصي الذي يكون له اولاد احلا في قوله والاولاد
 فلا يرد المتص الماصي الذي والاحيت يحس به العاء مع انه غير
 من قوله ويحتمل ان اشار الى ان الاول اظهر لان الط على الاحتمال
 الذي او نقل يرا ولد اة او معمويا مقرا قوله المحس اة والادله
 ان من اراد ان العاء وتركه التاثير المعموع اعنى قلب الحراء الى
 الاستقبال فبه ابره تثيرانا ما فلاحاجة الى العاء وان اثرنا تيرا
 نقصا فالرحوه ان وان لم يؤثر فيه اصله العاء فال الماصي المحقق ام
 يقل الماصي بعد اساءة الى ان المداد بغير قد مثلا اي بغير الحرف التي
 يكون الماصي بعد ما محققا لا تاثيره للشرط اصلا كما اشرده الله ساءعا
 قال مهابدا مائة قولي في اطلاقه نظر حيث يستمع برك الغاء في
 المضارع البصل والسين وهو ولام الامر والجواب ان الاطلاق

قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كانا مضارعاً
 مثبتاً فقط مجرداً عن دخول شيع من الحروف وخيل دخل الصور
 المذكورة في قوله والا فالغاء قوله لعدم تأثيره اذ لا يمتحضه
 للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الغاء
 وايراد قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت
 والمنفي بلا كان محتملاً للحال والاستقبال قبل دخول الاداة
 قوله وان لم يكن الجراء الماضي والمضارع المذكورين
 اى الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظاً
 ارمعنى والمضارع المجرد عن دخول شيع من الحروف مثبتاً
 او منفياً بلا قوله لان الجراء حينئذ اى حين انتفاء الماضي والمضارع
 المذكورين قوله اما ما من اء لان انتفاهما ما بانتفاء ان يكون
 فعلاً بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضياً ومضارعاً بمعناها
 الحقيقيةتين فيكون امراً ونهياً اردعاء والاستغناء اى ارشاء من غير
 طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقدمه ولا ار
 بانتفاء تجرد المضارع من الحروف فيكون بالسين وسوف وان
 ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون
 منفياً بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الغاء قوله بقدا وما
 ولا قوله الى رباط الغاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط
 قال اود هاء او استفهام اء دخول الء هاء والاستفهام مطلقاً تحت
 قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا بمعناها
 الحقيقية اى الاخبار والا فالء هاء والاستفهام قد يكونان بصيغة

للماضي والمضارع قوله اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانه مصرح
 فيما سبق انه ماضٍ معني مندرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا
 بغو قل فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض
 النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عدناه
 فيما سبق قوله لا تاثيرا به بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم
 دلالة على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية ولبقائه
 على الماضي كما في الماضي المصدر بقدر ونحوها اوبقاءه على ما كان عليه
 سابقا للاستفهام والمضارع المصدر ربحا ولا ولن والسين وسوف ولان
 الامر ورواء النهي والدعاء قال موضع الغاء اي نائبا منا بها
 في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت
 فاذا السبع لا يضر لا اختصاصهما بهما اي على القول الطاء في المعنى
 قيل يجوز ان يصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر و
 مطلقا وقيل يستع مطلقا وهو الظر لان العجائية لا يليها الا الجمل
 الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد اقد يضربه عمر و ويمتنع
 دون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق
 بينهما وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقدر يحصل
 الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
 الاختصاص على الفعلية كما حمل الشرر اللزوم في قوله ويلزمها
 المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعد قوله وان التي ينجزم اذ
 جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان
 مقدره لانه معطوف على قوله فلم تغلب المضارع ما ضياد اخلا

في التخصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبرا ان لانه محيط الفلجفة
 اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة نقل يرها بعد الامر
 والجصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول المعنى الى
 ما كانها مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبرا ان لانه لا بد
 من ان يراد بان هي المذكورة فهما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة
 فالحكم عليها بمقدرة لافائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل
 الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر
 اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب اليه ما يشيخ به ما يصح ان يجاب
 بصارح مجزوم الا انفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية
 لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءه المعنى الشرط على ما
 صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كما في ذلك
 الى ما رهم قوله والطلب اه واما الخبر وانما هو لافادة مضمونه
 للمخاطب لانه مقصر لغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء المضمونه
 لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاءه ناذك لم يقع الحزم في
 جواب السفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي
 يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب
 لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله يكون ذلك المطر سببا
 لها والتحقيق معنى الشرط قوله قد وان مع ذلك الفعل لوجود
 القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على اطلب المشعر
 بالترتب والسببية قوله فيحزم بها ظاهر من سبب الاحتشاج انجزام
 الجراء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذا والا وانيل

كلها فيها معنى ان فلذ لك انجزم الحواب ومن هب غيره ان ان
 مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي والتم على ذلك المعنى
 ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه
 بعيد لانه اذا جاز ان يجرم الاسم المتضمن لمعنى ان فليمن
 فما المنع من جزم الفعل المتضمن معاهما فعلا واحدا كذا في
 الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف
 الاسماء المتضمنه معاهما فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر
 قال ابن التقديري على ما عرفت يجب ان يكون المقدر مثل
 المطهر اثباتا ونفيا واما قواهم في العرض الا تنزل بنا تصيب خيرا
 اي ان نسرل فلان كلمة العرض حمزة الانكار دخلت على حرف
 النفي فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه اي يعني يجوز
 عد قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد المنفي والمعكس فيجوز
 لا تكفرونه دخل النار كما يجوز لا تكفرونه دخل الجنة ويجوز ان
 اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره
 ليس بعيد ان ساعدة العقل كذا في الرضي قوله فيمن قرأ مرفوعا
 الجمهور على الوصفية كما هو الظن والسكاكي على الاستصحاب
 اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوص
 وليا لك لان الموصوف هو الذي لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم
 عدم استجابة دعائه ومن قال الله تعرفوا ستميما له ولا يازم ذلك
 على الاستيناف لانه ليس في السقيمة اخبارا عما هو تعلل لانه
 قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامران لم يترتب على طلبه

ما كان فرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي برثني في ظني
 ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المغتاض وعندني
 ان مال معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مال
 طلب هبة ولي موصوفا بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة
 وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل
 عليه قوله تعرواني خفت الموالي من وراثتي فالاعتراض وارد
 على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول
 لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعرو و هبنا له يحيى يدل
 قوله فاستجبنا له ولا ضمير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم
 فسروا قوله تعرو ويرث من ال يعقوب بوراثة الملك ولم يصلح
 يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات
 متعارضة والاكثر من على هلاك ذكرها قبل يحيى لا يحسم مادة
 الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو
 النياقة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معه ولا به
 يدل ذكرها قوله وقال رائد هم اي قال رائد القوم وهو من
 يتقدم بطلب الماء والكلاء وارسوا اقموا نزاولها اي ناصرس
 الحرب فكل موت انسان يجري بقدر التحمر وقضائه لا بغيره
 الاحكام وفيه محبة على الشجاعة تقول في المعنى المصدر ري
 الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على
 المقطر من اول الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل
 المعنى المصدر في زيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بهيد

وإنما أفاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في
 صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون
 الامر بالمعنى المصلح ايضاً اي صيغة الامر كما يوافق لام الامر
 قال وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص انه الا انه يشترط عند
 الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء
 دون التعويين فانهم يطلقون على الصيغة باي معنى تستعمل
 قوله كذا ذكره المصريح احواله على المص اشارة الى ما فيه وهو
 ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
 المطابق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المصطلح وشرح
 المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة وفيهما نعم عند اطلاق لفظ
 الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شمول
 استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
 في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل انه
 اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون
 صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي
 والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائباً عنه لان الطلب
 فيه وان كان مدلوله الامور الا انه صار جزءاً مما بعده ويطبق
 للمجموع صيغة واحل القبلة وبصري قوله فانه يطلب بها
 الفعل اي قبول العمل وغيره ونحن منل صه من ابناء على عدم
 اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد
 صيغة فعل واما اذا اردت ذلك بقريظة كونه من اقسام الفعل

فالتقديم بقوله بحذف حرف المضارعة لا خراج مثل فلتفرحوا
 وليبان انه معتبر في مفهومه قال وحكم اخره لم يقل وحكمه
 لان وظيفة النحوي بيان حكم اخره لا مطلقا قوله لان مشابته
 للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم
 بقريضة ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم
 الاخر لشدّة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب لم يضرب
 ليضرب كما في بعض النسخ واليتخش وليغزليكون موافقا للسياق
 قوله بلام مقدره كما في قول حسان في امر الغائب * محمد تغل
 نفسك كل بقس * اذا ما خفت من امر تبالا * اي هلاكا الا انه
 التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
 امر الفاعل المخاطب قوله فان كان اداي اذا عرفت تعريف
 الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
 الى قرب المخرج وح يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف
 واسكن اخره او بعد حذفه وح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد
 الحرف المحذوف او الى ان كان تاما اذ لا معنى لكون المتحرك
 بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعده
 فيدخل فيه نحو قتل وبع ولا يكون من بابي ^{الفتح} فعل بقريضة ذكر حكمه
 بعد بقوله وان كان رباعيا قوله ^{الفتح} اخره حقيقة بازالة
 الحركة او حكما باسقاط النون ^{الفتح} اللتين هما بمنزلة
 الحركة او المراد جزم اخره ولما كان الاسمان والحذف معتبرا
 في بناء الامر لا بد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريفه

منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة
وحازتا خيرا الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة
قال ان كان شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذا
قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح
التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقبل بفتح
الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقبل بكسر الهمزة
لزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقيل فكذا قيل ذلك
ان تقول في عبارة المص حكمان احد ضا ضريح وهو ان يوتى
بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم
بد يهي لان المناسبة اقتضي زيادتها وانما الحكم المنتهجا من
التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يوتى
بهمزة مضمومة والشرح على هذا الحكم كانه قال وانما لم يوتى
بهمزة مضمومة في المكسور بعدة والمفتوح بعدة لانه لو اتى
بالهمزة المضمومة فيما لفتح بعد الساكن التيسر بالمتكلم المجهول
ولو اتى بها فيما الكسر بعدة التيسر بالمتكلم المعلوم والماضي
المجهول من باب الافعال والغول بانه سهو وهو قوله مكسورة فيما
سواه ابي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
حال كونه مكسرة في ساكن سوى ساكن ^{المتكلم} ضمة اي في صورة وجود
ساكن فيما بقي سوى الساكن الساكن ^{المتكلم} عن الساكن والكلام
على حذف مضافين وهذا مراد الشرح وهو جامع الصمير الى امر
من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعدة ضمة بعدة ^{المتكلم} لا يخفي

ملاحظة كما وهم قوله لادنى ملاحظة باعتبار انه فاعل فعله قوله
 ولا يبعد ان يراد اذ يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل
 ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيع الى نفسه بل
 المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من
 استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول
 والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بهما في الموصول قبل
 اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيع الى نفسه فائدة قوله
 الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف ولو اراد
 بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظن ان يكتب على قوله
 الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه امارة لما ذكر في التعريف والمراد
 بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزم اضافة الشيع الى نفسه
 ولكون الامة بلا فائدة لا يسا عد العبارة قوله ببيان اية اي يكون
 من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
 الامر وما الحرف المقدر واللام عند الجمهور لا اشتراطهم في تقدير
 من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة
 من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله تعر بهيمة الانعام
 من الاضافة البيانية بتلويح من قال و حذف فاعله هذا حل
 مطرد عند سيبويه واما على ذلك سقط كسائي نحو ضربني وضربت
زيدا وهوان الفاعل محذوف نفي الامر البيان امر في باب التنازع
 وعلى مذاهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال
 جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا به قوله تعر

اسمع بهم و**ابصر** فليس ما ذكره المص رح بعد تام كذا في الرضي
 فلذا زاد الشر رح واقيم المفعول مقامه وبهذه اظهر فساد ما قيل
 لم يزل كرم هذا القيل اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
 بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما نقرر
 من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله
 د فعال لليبس اي لو لم يغير لا لتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه
 مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار
 تلفظها استقلا لا ولد اكان الاصل في اوائها الحركة وفي اخرها
 الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في
 الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة
 الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره
 ان لم يكن مكسورا قوله لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة
 معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول
 وصلته النظير بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في
الاوزان اي اوزان اسم التلثي الامفعولا قوله لغروج الضمة الى
 الكسرة ثم حمل غير التلثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
 قوله انقل من الخروج الضمة الى الكسرة لان الاول خروج
 من ثقيل الى انقل بجواز قال مع همزة الوصل ظرف مستقر
لألغولان ضم الهمزة بجواز ان قرئ ضم اوله وكذا مع التاء قوله
 لئلا يلتبس قدم الغلظة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل
 حكم مغرور تابع علمته و اشار الى كونه تفسيره بقوله هذا علمه

لقوله ويضم الثالث والثاني قوله فقط معتلا فان الابللاق
 قد يكون قرينة التجرد من امرزائد عليه قوله لثلاثا بغضي التي اجتماع
 اه يعني لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب
 الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في
 الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل اخره
 لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اصلين متوالين
 في الثاني وذلك لا يجوز ولولم يعل اخره واعل العين فقط
 فقليل بطاي هنلا لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل ليقبله ياء
 مضمومة فان كان فيها ساكن كما يتحمل في الاسم نحو راى
 لحقة قوله لثلاثا يرد عليه اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد
 العلوم كلية ولوحمل على المهمل فلا يورد فلذا قيل الا صوب قوله
 وانما خص اي من بين سائر المعتلات قوله لزيادة فموض اي
 في اعلاله قوله في المبنى للمفعول من ما ضيه هكذا في النسج
 المصححة وفي بعض النسج في المبنى للمفاعل منه وهو هو قوله
 للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح في بعض النسج قوله
 ما ذكرنا من المموض والاختلاف قويا نقل الكسرة اه لان
 الكسرة اخف من حركة ما قبلها ^{للم} ^{من} التخييف فمجاز
 على هذا نقل الحركة من متحرك ^{عند} ^{من} حركته اذا كان
 حركة المنقول اليه اقل من حركة ^{للم} ^{من} ^{عند} هذا عند الجزولي
 وعند المصحح استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذف
 ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل لي الساكن فيبقى قوله ربوع

وبيع بياء ساكنة بعن الضمة فبعضهم يقلب الياء واو والضمة ما
 قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان
 تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل
 قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو
 الساكنة ياء اكد في الرضي ولا يخفي عليك ما في التعليل الاول
 لان تغيير الحرف مع الحركة لا يزم في قول مع تغيير الحركة في بيع
 بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغيير الحرف فقط مع عدم التغيير في
 قول قوله الايد ان اه اي الاشعار في الرضي وانما ينهوا علي
 الضم الاصلي وهنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا
 بهن الاسماء التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء
 له حصول المرض المذكور اذا وصل قال ضم اوله لمواقفة الماضي لكونه
 فرعا له قال المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي لغة
 النكاح وزنه من الاصطلاح بجواز الفعل فاعله الى مفعول به فان
 تجريره الى غيره كالمصدر والظرف ام يسم متعديا انتهى
 واسم الفاعل والمفعول والمصدر وانما يتصف بهما باعتبار الفعل
 واليه اشار لشر في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل
 عمل فعله ولعل ترك المصدر في لفظ الفعل هنا وذكوره في
 قوله عمل ام اسم فاعله في اشارة الى ذلك فما قيل انها قيدان
 لا قسمان توهمه في قوله في اشارة الى الحصر وايراد الواو اشارة الى
 انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه
 قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر بالاستعمال فيصلح

للاسئس وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن
 احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور
 على السماع وقد عدل ما بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن
 وعد وزاد صاحب الالغية قصد والظاهر انها غير محصورة قوله
 من الععل دون اسم القائل والمفعول والمصدر وانها غير متعدية
 بهل المعنى احد . وتوقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها قائل
 ما يتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول
 كنسبته الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونهما الاعلى
 خلاف مفتضى الظاهر لفكته الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت
 معصودة بالذات لا بحرز تركه الا باقامة شئ بمقامه بخلاف
 نسبة الى المفعول به فانه فضلا مقصورة لتكميل سبب الفعل
 يجوز تركه من غير اقامة شئ بمقامه واما سائر المقاعيل فانه
 يجوز استعماله بدونهما فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول
 المعين ما خوزة في مفهوم الفعل المتعدى له لا يكرن استعماله
 في موارد مجاز الاحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم
 من لوله موقوف على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق
 متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير ما يح
 لدخول الافعال اللازمة التي نسبت كقرب وبعد لعدم
 اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لم يجز
 استعمالها بدون متعلقها كقرب زيد وبعد نعم اذا فصل
 النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لانه من ذكره وح يكون

متعلية بحرف الجر داخلته في التعريف كالمتعدي باليهزة
 والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الانفعال الواقعة
 لتوقف فهمها على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر وال جواب
 منع توقف مفهومها على الخبر فان الماقصة معها بما هذلق الكون
 مع الزمان الماضي وكذا اسائر الافعال فان معنى صار زيد
 غنيا تصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صرح
 به الرضي قوله اي امر غير الفاعل اذ اي ما يصلق عليه هذا
 المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاسار
 بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقره وتوقف
 فهمه عليه الى ان المراد به ما يصلق عليه من افراد المتعدي
 لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا يتعلق بالمعلق اليهم فليس هنا
 القيد معبرا في مفهوم المتعلق ربما حذرنا ذلك اذ قد ما يترأى
 من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح
 بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في
 مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كُنْ فعله انما يعال لتخصيصه
 في الاصطلاح بغير الفاعل وكون اعتبار قيد التعلق تافها وفيد
 التوقف للإشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غيره اذ اختلف
 مفهومه لم يتعرض لتعليقها قوله لكن اه استدلوا ان ذلك لرفع
 توهم ناش مما سبق وهو يلزم صدق تعريف المتعدي على المراد
 قوله بطريق الصل وركما في ضرب زيد والقيام كما في حال
 زيد والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل انما بالمعلوم

كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول
 فرعه في النعل ية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل
 الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضاً اذ لو اريد ذلك
 لم يكن ضرب في ضرب زيد متعل يا لعدم توقف فهمه على فهم
 امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
 جملة مركبة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لا متناع تعقل
 شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل
 المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في معهومه وفهم
 النسبة متأخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف
 عليه وجود الفعل لازماً كان او متعل يا قال السيد رح في شرح
 المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي
 بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل قوله بخلاف
 الزمان اه اي المفعول فيه وله الحال عبر عنها بهذه الامور
 ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيئة الفاعل
 والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل
 الذي هو ركن الكلام اذ الموقوف عليه تعقل الفعل فهية المفعول
 بالطريق الاولي قوله وغير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي
 يصير لازماً بنون الانفعال وتاء التفعال فتوهم اذ معنى التعدي
 وصول الفعل الى المفعول وسمم التعدي انقطاعه عنه فلا بد
 فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب
 الانفعال والتفعلل معناه التاثر والقبول لمطاعة قوله اما بالهزة

وكبه فاكب شاذ قوله اوبال ف المفاعلة اه جعل بعضهم ماء فاعل
 من اسباب التعديته كالهزمة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان
 هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا
 لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض اخر منه لانه ليس مثل
 هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد
 لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه بتوضاربه وذلك
 كل فعل كان مفعوله الاصل هو المشارك بتلا فان التعديته
 لازمة لها كذا في العباب قوله اربتر والجر ولا يغير شبيح
 من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو
 ذهبنا بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه
 مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للدعاء بعملة بمعنى مع
 وعند سيبويه كالهزمة يجيء للمصاحبة ونحوها ولا يجوز حذف
 الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاقحش في الحمر وجاء
 في غيرهما اما شد وذاي نادرا وما لكسرة الاستعمال نحو
 امرتك الخمر ويحوز ان يجتمع على فعل واحد ملقة حروف
 اذا كانت مختلفه نحو حرجت من البؤفة الى البصرة لا كرامك
 ولم يجى حذف الباء المغيرة الا في قوله نعتوني بزبر الحديد على
 انقراءة بهزمة الرصل اي بزبر الحديد واما الهزمة والتضعيف
 فلا بد فيها من معنى التغير فان كان الفعل لازما عدى الى
 واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفره
 النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهزمة لا بالتضعيف

الى ثلاثة ولم يقل منه الا اعلم وارى والتضعيف دل تعدية
 للحلقي العين الى في الهمزة نحونايته والمفعول الذي يزيد بسببها هو
 الذي كان فاعلا قبل دخولها فلذلك كان مرتبة مازدا لها من المفاعيل
 مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد
 ما قيل ان الاصول تبدل حرف الجر بالباء وان التعدى مطلقا
 يقتضي تغيرا للمعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة
 والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدى بنفسه او بغيره يدل
 عليه التمنييل باعطى واعلم وارى قوله غير الاول مفهوما وصداقا
 قوله فيما صد فاعليه اي فيما يحملان عليه فانه معنى الصدق
 الموصول بعلى سواء كانا كلمتين او جرئيتين او احداهما كلية والاخر
 جرئيا وانما قيل بذلك لوجوب التعابير في المفهوم ليفيد الحكم
 قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي
 باب علمت حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا
 واسم اشارة ويجوز ذلك في هذا بن المنصورين قوله كاعلم واما
 علم فلم يمدل علمتك زيد افا انه يدل لم يستعمل ثاني مفعولي
 علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني
 لعلمت تقرأ في علمت عمر ازيد منطلقا علمت عمرا انطلاقا
 زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله بقراءة المفعول الاول لان مرتبته
 النقدية لكونه فاعلا للمعل قبل التعدية قوله فليست اصلاحي
 التعدية اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى
 ثلثة بعلى التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل

مناسب لهذا المعنى الأخير بكسر الباء بمعنى علم وأما حدث و
 نياً ثلاثيين فلم يستعملوا مشتقين من النبأ والحدث قوله بمراسطة
 اشتمالها له لان الانباء والتنبيه والتحديث والأخبار بمعنى
 الاعلام وأما في نفسها فكانت متعلية الي واحد بنفسها والى
 آخرها لجان نحو انبئهم باسمائهم فنبئوني بعلم ومن هذا يعلم
 ان التضمين ايضا من اسباب التعلية وقد ذكر في المفني اسباب
 التعلية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه
 على جن نصر ينصر لانا دة الغلبة نحو كرمت زيد السادس التضمين
 للمتعاقبات حرف الجر ولم يلحق سيمونه من هذه الخمسة
 النبأ والوقاي المحتاجة وغيره وأما حدث فلم يستعمل بمعناه
 والحق بعضهم اراى الحلمية باعلم سماعا نحو اراى الله في
 النوم عما اسأله قوله في حوازي الاتصاف بما به بحيث لا يكون منوبيا
 اراى الله لم يقل في حوازي حذفه في شرح الفية الشيخ السورابي
 يحذف حرف هذه المقاميل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك
 لمن قال علمت زيد ابكوة فما علمت واما الحذف بغير دليل
 ففيه من اصباح حذفها عليه المذكورون يجوز حذف الاول بشرط
 ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يبع الكلام
 من فائده بذكر المعلم به في الصورة الاول والمعلم في الازمنة
 السابقة لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاء لئلا يحذف والاخران
 من باب ظن والله لك يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر
 الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في

معنى الفاعل والاخرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى
 قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان
 معناه جواز ذكر الاول وترك الاخرين وفي قوله والاستغناء عنه رد
 للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخرين
 ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثر
 ولان الاخرين كثنائي اعطيت لان الاول الذي هو فاعل
 في المعنى اذا كان كـ مفعوله الاول كان الاخرين كثنائيه
 بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كـ مفعول اعطيت
 في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد
 فلا يجوز علمتني زيد اقا ئما فالأقتصار على جواز الاقتصار وتقصير
 فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال
 لا اختصاص له بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعولها
 اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الاخر من مجموع
 مفعولها المعتبرين مع مفعول واحد اكناني علمت مع قطع النظر
 عن المفعول الاول فمن تبعية وفائدة التقييد الاحتراز عن
 ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا
 الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي فاذا قطع
 النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول
 مفعولي علمت مع الثاني لانها والاول وهو الذي زاد بسبب
 الهمزة قوله في وجوب ذكره قيل وكل افي جواز الالغاء
 والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين

لشيء واحد فالافتصار على الجواز المدكوف، ونقصير ونقييد للوطلاق
 من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعلق مختلف
 فيه واتحاد الضمير بين مختص بافعال القلوب وراى الحلمية
 والبصرية وجود علم وبعد لا يجوز في غير ما كل ذلك مبسوط
 في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال
 مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفها وحذف احد ما
 لدليل والتقدم والتأخير ولد اعم في التسهيل الا ان هذه
 الاحكام مير مختصة بمفعولي علمت قوله ويسمى افعال الشك
 واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه
 المالكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشرح وروح عبارة
 المن في جعل قوله افعال القلوب مبتدأ المحذوف الخبر وفدر
 لغو في بنت مبتدأ آخر واما في عبارة المتقن فقوله ظلت اه
 خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يد حل خبر ارمستادفة
 مواضع اراءه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوي طرفاه
 منعا وايين انعلمه غير مختص باصطلاح الميزانيين بنساقا الي
 الفهم عند الاطلاق ولم يكن لشيء من هذه الافعال الاعلى
 ذلك حمله الشرح على الظن يجوز الا شتر اكهما في عدم الجرم
 وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف
 اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال
 دالسا على جميع انواعه قوله تساوي الطرفين اي الوقوع بعد
 قوله وهي ظننت اه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة

للحكم بتعلق شئ بشئ على صفة فلذ اقتضت مفعولين و
 فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما ل عليه الفعل من
 علم او ظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها
 للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصريح من كل
 نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشرح بتفصيل
 مدلولها قوله وهذه الثلاثة للظن استعمالا قليلا ما يستعمل
 على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان
 والخلية ومن هذا النوع حجي وحج للظن فقط وهذا بمعنى حسب
 عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب واري المجهول
 قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا
 قوله وهذه الثلاثة للعلم اي للاعتقاد والجزاء مطلقا بقريمة معاملة
 الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والقيمت ودرت وتعلم بمعنى اعلم
 غير متصرف على صيغة الامر ولا كرايت قال الله تعبرونه بعيدا
 وهو غير مطابق وترنه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية
 لان الفعل الداخلى على الجملة المقصر منها ما بالابد ان يعمل
 في جزئها لتعلق معناها بمضمونها والفعالية يتعدر عمل الفعل
 فيها رفاعا ونصبا اما في الجزء الاول فلا متناع كون الفعل مسندا اليه
 وانحصارنا صبه في الحرف اما في الجزء الثاني فلكونه معمولا
 للجزء الاول وامتناع توارده العالمين قوله من حيث الاخبار لما
 علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما ل عليه الفعل
 من علم او ظن مطابق الواقع اذ لا المقصر منها اعلام المخاطب بالعلم

او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشرح
 رح يفتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة
 الاسمية كان المداخلة عليها لتتحقق فلا يفيد هذه الافعال فائدة
 زامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ما قلنا ببيان الشر حيث قال
 ان عمات لبيان ان منشاء الجملة علم قوله على ايهاه مفعول لها اي
 كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لهما من حيث المعنى
 فان علمت زيد افاثما معناه علمت ميام زيد وفي بعض النسخ
 مفعولان لها كما هو الظاهر قوله فلا يقتصره الاقتصار حذف الشيء
 بغير دليل اذني الحذف نسيا منسيا معناه اي لا يجوز حذف احد
 المفعولين نسيا منسيا وان اردت بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت
 الفاعلة باعتبار الغالب الكثير وان اردت الشامل للتفد يري
 اعني الحذف بدليل فان المقدركا مفلوظ كانت القاعدة على عمومه
 كانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة وتقدر او ما قيل انه يلزم
 على هذا ان لا يجوز علمت قريبي زيد افاثما فقيه ان حذف
 الحرفهنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور مملول لزوم
 حذف الحزانما هو على تقدير كون المصدر مبتداء قوله وهو
 المفعول به في الحقيقة والفعل المعتدي اليهما متعل الى مفعول
 واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف
 الى المفعول الاول وان كان حاملا فان معنى علمت هذا زيد
 علمت زيد به هذا قوله ومع هذا اه اي مع وجود الدليل المانع
 على الحذف مطلة اوجد في الاستعمال حذف احد هما مع القرينة

فلن قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على فله اي مع بتائه على
 المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع
 على كسرة كما مر في بحث المنعول الم بسم فاعله قوله ولا يسبب اي على
 قراءة الياء رحيل الدين يدخلون فاعلا وما على قراءة الخطاب فالذين
 يتعلمون مفعوله الاول على حذف المضاف اي لحن الذين وائمة
 المضاف اليه مقامه وخبر مفعوله الماني قوله اي لا نخلنا جازعين
 في العاشية نقلا من الحواشي الشريفة اي لا نخلنا جازعين على
 اغرائك الملك بما اذ قد وشى قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح
 الاغراء برغلا نيدن ميان دوكس فراءة اسم منه فقي البيت
 بالتاء لا الهصرة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاعراء والوشاة
 جمع واش وهو لنمام وطال بمعنى امتل وما كاتمة عند ابن جنبي
 يكفه عن طالب الفاعل صورة مصدر ريته عند غيره وهو الارجح لان الكاتمة
 لا يجيء في الافعال الا في نعم ونس قوله وقد اتخذ فان معاهه بلا فرينه
 دالت على تعيينهما فقتل فان نسما منسيا جملة مستأنفة كان ساثلا
 يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احد هما
 فمأحا لها في حذف المنعولين وفيه ارفع لتوهم جواز حذف مفعولي
 باب علمت مطلقا المسبب من قوله اذا ذكر الاخر بطريق مفهوم
 المخالفة قوله وانك لا تتدنوا ما اياهي من غير ان يكون هناك ما يدل
 على نجد علم ارضن ومخصوص كما يدل عليه المال قال في شرح
 التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه
 نحو ظننت لك واضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك

فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الافتصا عليه
 وان لم يكن احد المفعولين جازا لا فتصا عليه انتهى فاندفع ما قيل
 لا يتم عدم حصول الفائدة لوزن يحصل بامرا خرسوي المفعولين
 قوله ان الانسان لا يبع عن علم وطان فتاثل اطن واعلم دون
 قرينة تدل على تجرد طان او علم بجزلة فاذل البار حار فكان
 في شرح التسهيل العلامة في المصري قوله نحو من سبع يحل من
 خال يحال فالاصحعي من اصالحهم في ذم مخالطة الناس
 واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يغفل تقول من
 يسمع من اخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عايبهم المكروه
 ومعناه ان مجانبة الناس اسام كذا في امثال ابي عبيد قوله ابي
 ابطال عمله الفظ ومعنى قال لا استغلل الجزئين بخلاف باب
 اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة العمل فلا يجوز
 الالغاء اذ انر سطت او تاخرت قوله الصلطين قيد بذ لك
 احتراز عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين
 لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله او
 مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او المتببه على ان صلاحها
 للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاما حال او تمييز قوله
 تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عمل ضعف
 العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تعدد الالغاء
 لكونها ح في معنى الطرف بخلاف تعدد العمل فانهما ليسا تاما
 اذ المقصر نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقديم

لان اتعمال القلوب ضعيفة اذ ليس نائيرها بظاهرا كالعلاج وايضا
 معجزها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه
 لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي
 فمع تقد مها يغلب اللفظي المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقيق
 معنوي الالفاء وهو ابطال العمل له ظاهرا ومعنوي واذا وقع المصدر
 بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظمك ذاهب لان
 التقدير في ظمك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان
 الغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقاوما
 غالب فالقصد منه بيان اصل التركيب لان المعنى كلك والا
 لما يتحقق الغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انهما
 متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احد هما
 وتأخر من الاخر قوله نحو ضرب احسب زيد اي ضرب
 زيد في حسابي وكذا البواني قوله فلهذا قيد اه تقديم
 الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا
 للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط
 المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
 فلاخراج صورة التقدم فان قطت ان المص لم يقيد التوسط بكونه
 بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من
 السوق لان كلامنا في المفعولين قوله جوازه المبني بناء على
 المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على
 ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم قوله وانما

خص اه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح
 ان يكون معمولاً لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين
 معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه
 لم يذكر لها معمول فالملغى وجوباً وقع بينهما اعتراض البيان النسبة
 لانه الغى بهما ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغى بين
 ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشئ
 رح لم يفرق بين جوار الالغاء وبين وقوعها ملغى واحتاج الى بيان
 وحده التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين
 اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل
 فيما اذا توسطت قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه
 جائز لا واجب فالتلويحين مثال ذلك قام اظن زيد ويجوز
 رفع زيد وهو ظرف ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم
 وضمره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكرفيين الحجب و
 اوجز الرفع والصحيح مذهب البصريين وقد ورد السماع قوله بئس
 معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله
 تعر لعلم اي الحزبين احصى وللمتبية على العموم زاد لفظ المعنى
 قوله بلا واسطة اه يستعمل ان يكون تعميماً للمعنى الاستفهام اي
 يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظاً اخر بان يكون
 بدل لول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من
 المضاف اليه وان يكون تعميماً للقبليية اي يكون الفعل قبل
 معنى الاستفهام بلا واسطة لفظاً اخر او بتوسط اعلم ان الاستفهام

على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام و
 بالهمزة وبالا سماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم
 او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاخترنا بعضهم ان القسم
 الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية
 لا يتعلق العلم به لتنا فيها الابدان بل ان يقر علمت جواب هذا
 الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتقاً على النسبة
 فان زيد مثلاً في جواب ازيد قائم ام هو وجمنا زيد قائم فيصح
 تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام هو وعلمت احدهما
 بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت
 زيد قائم لادعاء بعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا
 لا يكون مشتقاً على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
 النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم
 والا فلا يصح والاكترون على انه يقع القسمان بعد باب علمت
 لان ادانة الاستفهام التي بعد له ليس لاستفهام المتكلم حتى
 لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتمة عليه بل لمجرد الاستفهام
 ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم منه
 الا ان المشكوك المستفهم منه في القسم الاول نسبة الفعل الي
 هذا المعين او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الفعل الي
 المذكور وادعاء تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور
 ولو سلم فلا نم ان نعم ولا ليسا بمشتصليين على النسبة فان المقدر
 بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجري

على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكبر وايراد المنال
من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقريبة المنال
كان اختيار المذهب البعض قوله الداخل على معموليه قيد النبي
بالداخل على معمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء
اللدنة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
زيدا من هو او ما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
في هذه الصورة ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر قوله وضع قيد بذلك
لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد القائم احتوازا
عن اجتماع النبي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث
الانعاش ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ح ان المعنوي عامله او لا قوله
والفرق انه مع ان تراكمهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور
هو المستخرج من صور الواجبة المذكورة سابقا وما الفرق بينهما
الانعاش والتعليق في الوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز
لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب
لانه ترك الاعمال لما منع يعني ان الالغاء ما خوذ في مفهومه
الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل
التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف
الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك
استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذا المعنى ان سن خصصها
انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه

متمنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جاز دون سائر الافعال ولذا
 قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله
 والتعليق عطف عن الالغاء فتل بر قال ضميرين اما ان كان احدهما
 ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائم
 لم يجز انما ل الاول مطلقا وحاز الثاني في افعال القلوب خاصة
 وان كان المضمرة منفصلا جازمه طالما كان في الرضي قال لشيب واصل
 صفة للضميرين اي ضميرين كما ينين لشيب واصل بان يكونا عبارة عنه
 او ما يشتمل عليه فبدخل فيه نحو قول عايشة رضي لقل رأيتما مع
 رسول الله صلعم وما لنا امر طعام الا الاسود ان قوله لان اصل الفاعل
 اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يبتنى عليه غيره ان
 يكون موثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على
 طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخل في التعريف
 قوله والمفعول به متاثر من قبيل العطف على معمولي عاملين
 وانجرور معدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلفا من حيث
 كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تباينهما
 وقد الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب الاول
 في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي موثرا ومتاثر اما الفاعل فلعدم
 كون افعال القلوب من قبيل التانسر واما المنصوب الاول فلعدم
 تعلقي الفعل به بل بمصممة العناية ومن هذا ظهور ان الدليل مختص
 بافعال القلوب قوله لانهما تقيضا واصل تني اي في اصل الوضع
 فان وحن بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجري راي

البصرية والحامية اي اجري راي التي بمعنى ابصر والتي بمعنى
 راي في المنام هجري راي التي بمعنى علم الشارح الذي وان كان
 منصوباها وما يتعلق به الفعل حقيقة هي الباصموس الجلم بالضم
 وبضمتين الرويد اقوله واقد ان ابي للمراح اه اللام للابتداء
 وجواب القسم اراني اي ابصر للمراح جمع در بيه على وزن
 فعليه بصرة الحلمة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن يميني
 متعلق باراني وهو القرينة على انه من الروية البصرية دون القابلية
 اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من
 عليه قوله ما عدا حسبت اه بدل من البعوض فثلثه تعمين ذلك
 البعض ذيل البيان وهي ما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة
 باعتبار كونها مدلولها في نفسها اما العام والسان قوله بحيث
 يمكن متعلق بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص
 بعض الافعال المذكورة بان لها معان اخرى تعلى الى منقول
 واحد مع ان لها معان اخرى متعلية بها يعني انه لدفع توهم
 تعليتها بهذا المعنى ايضرا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعلى منقولها
 الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح المفصل في
 وجه التخصيص انه فصل الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها
 افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها
 معدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضرا فلذا تعرض لها ومعانيها
 التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ
 اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فاعلمت مظنة

التوهم لعل م كونها من افعال القلوب قوله بذ لك اي بقوله
 قريب من معانيها الا اول قوله لثلايق اه ولثلا يقرا نه لا وجه
 للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان اخر الا انه
 بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
 ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعس اي من
 الذكر والبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
 لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض
 الاخر وهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذ اخال الخالو
 الخيلاء الكسر والاحسب من الساس الذي في شعر راسه شقرة قوله
 من الظن بكسر الظاء والتهمة كهزمة اصله وهمة قلب الواو
 تاء اكما في وكل قوله اي اخذته مكانا الوهمي يعني ان بناء
 الافتعال للاخذ كاطبع اي اخذ طبخال نفسه والوهم من خطرات
 القلب او مرحوح طرفي المتردد فيه كذا في الفاموس في العباب
 معنى الاتهام جعل الشيب موضع الظن الشيب فعلى هذا معناه
 قريب من الظن والشبه جعله بمعنى الحاذ الشيب موضع الوهم
 مطلقا فيجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك قوله
 والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا
 من العلم والظن الذي هو معنى افعال القلوب لا اشتراكهما
 في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعراه اي ما محمد صلعم على ما
 يجزيه من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي بما خوذ مكان
 وهم ان لا يكون خيرة في الواقع كما هو فطين فعيل بمعنى

المفعول قوله وهو العلم بنفس الشئ اذ يعنى ان العرب خصوا
 المعرفة بادراك نفس الشئ ولذلك لا ينصب الامفعول واحدا
 بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشئ ويكونه على
 صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق
 معنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان
 زيد اذ علمت ان زيد اذ علمت واحد بل هو موكول باختيارهم
 فانهم يخصصون احدا المتساويين ليحكم لفظي دون اخر قوله
 ومعنى ابصرت فريب اذ يعنى ابصرت وان كان بصعبي استعمال
 البصر من افعال الجوارح الا انه يسلم العلم فهو قريب من
 علمت بالبصر ولم يل كرر آيت الاميل اي ضربت ريته لعل م
 كونه قريبا من افعال العلوب قوله ولما كان اذ دفع لما يتوهم ان
 لهذا الفعل كوردة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعوض له
 ونصب فريبه على التقييد المذكور وتدل كبر فريب باعتبار
 كل واحد منها كما قال لها معان اخر كل واحد منها قريب من
 العلم والظن قوله اي استغيت اذ نشأ على ترتيب اللف قوله
 ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما قوله لانتم بصرفوعها
 كالافعال الغير الباقصة اما خبر لانتم احوال من ضمير تتم
 او مفعول مطلق اي تماما مثل الافعال السابقة يعنى انها بصرفوعها
 لا تصير مركبا ما يصح السكوت اذ يحتمل يكون الخبر قيد ا
 فيه ليترتب الفائرة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند
 يتم الحكم بهما ويغيب كان تقييد بمضمونه فان معنى كان

زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الرمان
 الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت
 عن الالالة على الحدت ففيه ان دلالة ما عدل ان عليه
 واضحة غاية الوضوح واما ما كان فانه يدل على الحصول المطلق
 والغائبة فيه التأكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعافي نحو
 كان زيد قائما على حدت مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل
 عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصه ما في الرضي ولعل
 القول المذكور مختص عند ذلك الغائل بكان لئلا دلالتها على
 الحدت ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني ساثرها سميت كلها
 ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغيائية من ان الفعل يدل على
 النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعري
 عن الحدت ككان او عن الزمان كعم وبئس قال لتقرر بالفاعل
 اه اي جعله وتبيينه كذا في الرضي فهو من قر يقر اذا ثبت وسكن
 كما في الفاموس وليس بمعني التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى
 بنفسه لابعلى ولا تتفائه في ليس والظن انه مصدر مبني المفاعل
 ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شئين ايجابا او سلبا اي
 الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في
 محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصورة الذهنية فيصح
 كون التقرير موضوعا له وادفع لاسكال الذي تعبير فيه الاطرون
 من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤها لا لتقرير سواء
 كان مصدرا والفاعل او المفعول في الرضي تسمية مرفوعة اسما اولي

من تسميته فاعلاؤها لان الفاعل في الحقيقة مصدر والخبر مضافا
 الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لانه
 ملئ ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى
 فلاجل هل الم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة ولخرج في
 الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها
 على الحذف والى هذا مال صاحب اللغة ل حيث لم يعد في
 المرفوعات على حدة مثلا كان يدور بما دته = الى الكون المنتسب
 الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان ارد
 نسبة كون الشيء اليه فتامة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد
 ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل
 قيامه قيامه اي اتمه اه والقريظة جعله تمام الموضوع له كما هو
 الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاء ما عن التقرير
 بخلاف الرمان فان كان واجب يسمي للاستمرار وبخلاف الانتقال
 وان وام والاستمرار فانه قد يخلفها الاعمال الدالة عليها قوا
 ولاشكاه بيان لغة ثمة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل
 لا اعتبار قيد العلة في كون الصفة حارحة من التقرير بقوله لان
 ذلك التقرير اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرج من كونه
 نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني الحد
 ونسبة الي الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لا شتر اكه في
 التامة والناقصة قوله فكل من الضقة اه يعني كلاهما مستويان
 بالنظر الى المرفوع له ليس لاحد مما مزية على الاخر بحيث

يمكن ان يقرانه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة ايها
 وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان
 فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان
 التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
 قيداً واللفظ لا يساعد على قوله ولو جعله فيكون المعنى
 ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
 لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر
 قوله لتقرير الفاعل اي يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من
 كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعاً له كما يرشد
 اليه قوله فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لا ان التقرير
 المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده
 في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة للوضع قوله ان يجعل اد ويجعل
 التقرير مصدر او مبنياً للفاعل فاعلم الحدث والضمير العائد
 الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها
 اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من
 الوجوه الثلاثة فوله لا يحتاج الى قيد زائد اذ دفع لما قاله الشر
 الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير
 مصدرية لتلايد الافعال التامة والحق عندي ان التعريف تام
 من غير اعتبار التكاليف التي ذكرها الشيخ ومن غير اعتبار
 قيد زائد فان هذا تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر مشترك
 فيه وتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة

شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا مُعَان
 تتميز به بعضها عن بعض والمبتاد ر من كونها موضوعة لتقرير
 الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مد اولها كما ان الفاعل
 كانه ولذا فرعوا على ذلك احتياجه الى الجملة الاكومية قال
 المصنف في الايضاح معترضاً على تعريف الفعل بما دل على اقتران
 حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان
 جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران
 نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونها متعلقي
 الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وظهر ودونهما
 ثبوتية باعتبار الاقتران ولا تنهيد باعتبار متعلقه وحكك كل
 مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك
 من المضاف اليه وقال ايضاً فيه ان الافعال الناقصة تشترك
 في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين
 والتعريف تام من غير اعتبار العملة او الوضع للجزئيات او
 جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه اخر ان الافعال
 التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتمدين فيها نسبة الحدث
 الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات
 الى الحدث قوله بالهمزة منسوبة التاء على ما في الغاموس قوله
 وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو
 والاقوال صاحب غاية التحقيق ومن ابياد قوله انها غير مستورة
 وقيل عن منها مرادفات صار الودج وحال ومال وجار واراد

وامتعال وتحول ومرادفات ما فتى ما افتا وما دى وما رام
 من رام يريم قوله وقد يتضمن اه مال المحقق التفتا زاني في
 شرح الكشاف حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحفيسي
 مع فعل اجرينا منه وله طرق اشبعها جعل الفعل المدكور حالا
 وعكسه وهمه طريق اخر نحو حمل اليك زيد اي انهي اليك
 حمل اه انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة
 وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قوله
 وقد جاء اه لعطاء في المتس تامة وفي الشرح بعد ال مع ناقصة
 كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول
 من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضرحين ارسله صلى رض
 اليهم لد مع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تعلم نعلم ما معويا
 قوله من الغرارة بكسر العين المعجمه الجوالق على ما في انما موس
 وغيره ويفتحها علم التجرة والعطف وليس بمراد همه قوله ونحوها
 مما نقله الاشياء كالحوالق قوله ان لم تكن هذه اي الغرارة على
 مقولار تحتاج انت اليها وهي كما ية عن عدم حصول المقصر قوله
 ومعناه اية حاجه اه والاستفهام انكاري اي لم نصر حاجه من
 الحاجات متصفة بوصف كونه حاجه لك وروي برفع حاجتك
 فحبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهف شفرته في الصحاح
 ارهفت سبقي رققته والشفرة الفتح السكين العظيم وما ديل انه
 في العاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوز اه وهو القولان المدكوران
 قوله خلا فاللفراء فانه يطرد هما وقال المصر رح الا ولى اطراد

جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلما بالطرود فاجاب طرد
 فعل في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقيم فعل زيد
 اتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة
 الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها
 فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ
 الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر
 كما ساء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقررون بلام
 الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم
 عدم الصرف كما يحسن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
 عليك ولا مما لزم الابتداء لكونه في الملل او ما في حكمه كالجمل
 الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق الية او كونه بعد لولا
 الامتناعية واذا القياسية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اي
 لاجل اعطائها اعتباراى المقصر من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصر
 من قولها صار زيد غميا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون
 زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد لوجه لتخصيص الخبر بالذكر
 وانها انعطى اسمها ايضرحكم معناهما قوله يعني اثره المترتب عليه
 اشار الي ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم قوله للمونه
 فاعلا اي اصطلاحيا بناء اعلى ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي
 ولذا لم يعد المص اسمها في المرفوعات على جملة قوله في ترفع الفعل
 عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به
 لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة

اة تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بعض هذه الافعال عن بعض
 بعد ما ذكر القدر المشترك بينهما المميز عما سواها فوله كائنة لموت
 خبرها جعل الجار والمجور ودر نظر فاستقر اليصح عطف فوله ويكون
 فيها صميم البشاش عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
 وينبغي ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر فوله ثبوتا ما ضما
 جعل فوله ما ضما صفة مستقر ومنه وليصح كون دائمة او منقطعا صفة
 له واتوا بانها مفعول فيه اي زمانا ما ضما يحتاج الى جعل قوله دائما او
 منقطعا حال من ثبوت خبرها وذلك لا يرضيه الطبع السليم مع بشاعة
 التكاثر قبله من غير دلالة اي دورا ما ناشيا من عدم دلالة يعني
 ان الدوام واستمرار الثبوت ليس ملول كان بل هو ناش من عدم
 الدلالة في العباب قال حار الله كان عبارة عن وجود شيئين في زمان
 ما نس على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارو
 فيه رد على من زعم ان لاستمراره ملول كان وعيه اشارة الى دفع
 النافي المتروهم من توصيف الموت الماضي بله وادام ورد على من
 زعم انها تدل على الدوام وان دلالة على الانقطاع بالقرينة قوله
 نصوا كان زيد عنيا فاستقر اشارة الى ان الانقطاع معناه الى القرينة
 في شرح التسميل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه
 فيما مضى دون تعرض لازيمه ولا الانقطاع اعبره من الافعال الماضية
 فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعرا واذا ذكر وانعمة
 الله عليكم اذ كنتم اعداء ابلغ بين قلبه بكم قال الشيخ انير الدين
 واكثر نحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله فهو من

قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار علمي ما يكون
 لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل
 الناقصة اي ان التي تكون لتقرير الفاعل صفة منها ما يكون لثبوت الخبر
 للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل ان الصريح
 عطف احد القيد بين علي الاخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم
 قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الاخر والموصول
 عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الاخر والى
 احد القسمين والضمير المحرور الى ما اي لا يكون من قبيل
 عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الاخر واحد القسمين
 قسم منه اي لبس من قبيل عطف لمقسم على المقسم لثبوت كون قسم
 الشهي تسمي له قوله بتيهاه فتراه التيهاء على وزن حمراء المفاة
 النبي لا يثبت في أيها من التيه مصدر تاه يتيمه بمعنى التجرد والقفر
 بفتح الغاف وسكون الفاء المكان العالي عن الماء والكلاء والمطي
 كالمركب مطية وهو المركب وقطا جمع قطة سنك خارة والحزن
 بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيل بقطا
 الحزن لئلا يسوخ فيه الا رجل لو كانت الارض رخوة والغراخ
 بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزة يصف سرعة
 سير المطي كأنها بمنزلة قطة تركت بيوضها وصارت فراخا هي تمشي
 بسرعة الى فراخها وفيه مهاطعة في سرعة السير فان القطة مثل
 في السرعة سيما قطة الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت
 فراخا فانها اهمى في هذه الحالة وفي المثل اهمى من القطة

قيل نطلب الماء من مسير عشرة ايام واكثر من فراخها من طلوع
 الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة ولا واردة فوله فان
 بيوضها اه اي بيوضها لم تكن فراخا ل حال البيوضية ولا قبلها
 فلا يضح جعل كان لثبوت الحبر لاسمها ولانامة بان يكون فراخا حيا
 لابلها تقتضي اجتماع البيوضية والفراخية فوله بل صارت فراخا
 اي انتقل الى الفراخية من البيوضية وهو معنى مقص من التلام
 فيكون بمعنى صار لازائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص
 قوله عطف على قوله اه في العباب كان البتي فيها ضمير الشأن هي
 الماقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها ذلك الضمير اي وقعت
 القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عداها فسمما اخر وان كانت
 ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعد ما قسموا اخر انتهى وفي شرح
 السهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان
 الشانية قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشأن
 مطلق على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لمقظ يكون
 ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاد في قوله وتكون تامة الا ان
 المترجح فصل حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه
 عن المظروخ اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال
 الناقصة لا يكون فيها ضمير الشأن الا ليس قوله اذا امت من
 مات يموت ويهايت ويميت ضد هي والصف بالكسر والفتح
 النوع شمت كفرح شماتا وشمانة فرح ببليمة العذ وشامت خبر
 مهل أمحمد وف اي احد هما ومثني اسم فاعل من انني اي ذكر

خبرا او صنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيع عمله قوله
 يتم بالرفع وهو فاعله فلا يكون الامقرا قوله ووقع زاده على طبق
 الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون
 بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اهني الحن وث قال القاضي في تفسير قوله
 تعرا اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكائمة الحادثة والمقدور من
 قدر الله ذلك عليه بقدره ويقدره قدره او قدره او قدره او قدره
 عليه تقل يراد او رد الا مثلثة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة
 بصرفاته قوله وكقوله تعرا عاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن
 فيكون احدث فيحدث سواء كان حدثه في نفسه او في محل
 لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهي صفة تخصص
 وقوع المقدرات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على
 ما توهم قوله لا يدخل بالمعنى الا صلي اي ما هو مقصود بالافادة من
 ذلك الكلام لا ما يفيد اصله اذ الزوائد لا يخرج من فائدة معنوية
 كالتأكيد ولفظية كزئيين اللفظ وكونه انصح واستقامة الوزن
 والسجع قوله لقوله تعراه اشار بهن التمثيل الى ان الرائدة
 مختصة بلفظة كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور
 واجاز الغراء زيادتها اخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
 واختلف في الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه
 الفعل وكانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل انها لفاعل لها لانها
 تشبه الحرف الزائد فلا يبال بخلوها عن الاستناد كذا في شرح
 التسهيل للعلامة قوله اي كيف تكلم اه لم يعهد صبيا في المهل كامة

ما قل صبيحا حال موكدة لتحسين اللفظ لا للتأكيد اذ المقام
 يا بابه قوله اذ ليس المعنى على الماضي اذ لم يتوجه استبعاد هم
 المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس جاله كذلك فلا يكون
 ناقصة ولاتامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى الماضي قوله اما
 من صفة اهذ الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة
 الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة
 فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الباني فلا يستدعي
 حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به
 بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقص من صرح تعلق الانتقال
 الفاعل بل لك المكان والذات كسائر الافعال التامة في ان المقصر
 منها اسنادا والحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي
 من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فعنناه الحصول
 بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين
 فالمنتقل النوع او نوعيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله
 ان العداوة اياه اخروه بتدارك التفورات بالكسفات العفوة النساء
 والذلة والمعنى ان العداوة تصير مسببة بتدارك السببات
 بالنسبات قوله وقال فيما لك اياه اللام للاستغناء والخطاب لله سبحانه
 ومن نعى مستغاث له في الرضي وقل يستعمل المستغاث له بمن نحو
 يا لله من المذنبين وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
 من المذنبين في التماس المعنى بالضم الدعاء بالسلامة وضحية
 تحولن لنعمي وهو وان كان مفردا في معنى الجنس في المغني الضمير

في فسيروهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس والابوس
 مهموز العين كالفلس جمع بوس بمعنى الشدة والمعنى استغيت
 بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او
 الاستغاثة والكاف بالكسور ومن نعمى بيان انه يتعجب منها واستغيت
 بها قوله لا بصورها اي ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها
 بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصر بيان المعاني التي يتميز بها
 بحضوره عن بعض الزايات والانتقال من غير تعرض لزمان الماضي
 والزمان المدلول عليه بصورها مشتبه بينها وبين سائر
 الالفعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها
 المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد ثما
 اتصف زيد بالقيام المنصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان
 الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اومنه
 قوله نعم فسبحان المحين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل
 ويكون النلمة ايض بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل
 وبات مضارع بات يبميت وبيات يباتاومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون
 في جميع الليل ومضارع ظل يظل ظللا وظلولا بمعنى الكون في
 جميع النهار قوله ثبت لذلك في جميع نهاره اي في الزمان
 الماضي تركه لان الكلام في المعاني المخصوصة قال وبمعنى صار
 مجرد اعين الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعمر ظل وجهه
 مسودا في الرضي مجيئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي
 جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم ابن باتت يده قوله

تامة من قال ابن مالك يقيم بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم
لثلاثا يستعمل متعد يا بنفسه وبالباء وقد لا غير تكون تامة بمعنى
اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى رام ازال وزاد بعضهم وبمعنى
اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة قوله
وذكرها عن الافعال النامة السابقة حتى لجمعها بالافعال النامة
فاما ان يذكر قوله وكان تامة فهناك فيستفاد منه مجيء الكل تامة علي
السواء واما ان يقول ويكون النامة الاول تامة فيستفاد منه بطريق
المسبوق عدم مجيء هذين الفعلين تامة وليس كذلك فصلها عن النامة
وترك بيان كونها تامة ليستفاد منه ان مجيء نامة تامة في غاية العلة
لان علم ذلك دليل على عدم الاعتداد لعلى علمه في نفسه قوله فهذه
الافعال الستة المذكورة في هذه الاعمال لاربعة نامة كذا واحد منها
في المتن واما مادة هذه الاعمال لاربعة نامة كذا واحد منها
بمعنى ما روي في سننها من الذين الذين الاعمال في مقام
التفصيل اعادة الفعل السابق ليعدل العهد كما قد نوا في قوله تعر
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحسبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغفرة من العذاب قوله اشارة الى عدم الاعتداد
به في الذكر في الاجمال كونها نامة في الجملة وعدم الذكر في
التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد به قوله لا بها من المنعوت هي
الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف الراجع واستحال
وتعوار واراد فانها ملحقات مطلقة فلذا اتركها في الاجمال والتفصيل
قوله من يراد الحروف وادري كحاف يخاف قوله فانه تامة وكذا زاله

يزيله اي فرقه وليس ذلك لعرق حموي ل صوه تصوفا على
 الاستحسان قوله لليلة الماضي بدل انصل على ما في العا موس البار حد
 اقرب ليله مضت قوله اي ضرب جمعها في نصاح ا وزيد ما افتات
 ا ذكره وما افتات ا ذكره وما برحت كره قوله سمي اسمها فاعلا في
 مقام التسمية بالاسم لا قترانه بالخبر بخلاف ما نقل م من قوله
 لتقرير الفاعل على صفة . نه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا
 اطلاق الصفة على الخبر قوله تبيها اي ان اسمها اي الاعمال
 المقصه مطلقا وان كانت التسمية رافعة في الافعال المصدرة
 بحرف النفي لان خصوصية هذه الاعمال ملغاة في التسمية
 بديهة قوله من وقت يمكن ان يتقبله في لصراح القبول يش امدن
 وبذلك يرفق في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعنى
 المراد من اقبال الفاعل على الخبر ان يتصف به وليس مراده
 ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان
 الصلاحية لانه لا يرد عن الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتيج
 اليه بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها
 ليس بوضع سوي وضع المفردات فلذلك هذه الافعال بمعنى كان
 دائما من قبله بحسب الوضع فلا حاجة الي هذه البيان قوله فلان
 النفي ما خوزه بحيث قصد بسببه الى الفاعل في جزء غير معين
 من احراء الزمان الذي هو من اول تلك الافعال فاذا دخل عليها
 النفي افاد استمرار ذلك النفي كالفعل النبوتية اذا دخل عليه
 لنفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون

المفني والاثبات على طرفي السقيض واعتبار استمرار النبوت اصعب
 واقل فاعتبروه في جانب السفي فادفع ما يتوهم من ان الانتم ان سفي
 النعي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس النبوت لان السفي المدخول
 ان كان للاستمرار فالسفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان
 سفي في الجملة فيكون السفي الداخل عليه ايمر كك قوله استمرار
 الثبوت اي يستلزم لتحقيق الغائز مفهوم انكالت هذه الافعال بمعنى
 كان دائما قوله واعتبار الصلاحية اه اي واما اعتبار اه حذف
 ههنا بقريئة عد يله كما في قوله تعر والراسخون في العلم يقولون
 امانه حذف عنه اما بقريئة قوله تعر واما الذين في قلوبهم زيغ
 عدل الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن
 مدلولاتها الرضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات
 مفرداتها سوى ما يدل عليه بهيئاتها قوله اذا اريد اه بخلاف
 ما اذا استعملت تامة في معانيها الحوزال وروح زيد عن مكانه وانك
 عنه واما فتى فلم يستعمل الا بالصفة مصدرية بحرف السفي لفظا و
 نقل يرا وفي العاموس فتى عنه كسمع نسيه وانقل عنه وسمع
 كسر واطغأ قوله بدخول ادواته عليها ان كانت ما ضية فيما ولم
 ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن والاولى ان بفصل
 بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جائزا في غير هذه الافعال
 نحو لا اليوم حمتنى ولا امس لتركب حر في السفي معها الافادة
 الاثبات كذا في الرضي قوله ونقل يرا في الرضي وحذفها لم يسمع
 الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قلب تقرانها

لا تكون ناقصة الا معها وتحدف مع القسم كبيراً وانه رذلك اه
 بيان لكون مدلولها التوقيت المدكور باعتبار وضعها المركبي
 ولا يذافي ذلك صيرورته علماً بعن الاستعمال في الطرفية بتت
 لا يصح نقل بزمان معه قوله واذا قد الرمان اه بخلاف ما
 لم يقدر الزمان فانه ح يكون ما ولا بالمصدر والمضاف الى مضمون
 الجملة فلا بد من نقل مفرودات اخرى يصير معه كلاماً ما قال لانه
 ظرف دان لعلية العلة السابقة قوله وما دام لم يشفع ما دام اي
 لعله وقد ننازع الععلان فيه فان اعلمت الثاني ففي الاول ضمير
 هو اسمه وان اعلمت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره نقل م على اسمه
 وعلى التقديرين لا بد من امداد على الجملة الفعلية على ما وهم
 قوله ولم يتصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر
 ظروفاً لا يجلس غيره لا يفيد اي المجموع فائدة قائمة لعن م الا بتباط
 بين المحتملتين وليس ضمير لا يفيد راجعاً الى ما دام على ما وهم
 حتى يعترض بانه يستفاد من دان ما دام بعد اول المجموع كلاماً
 يفيد فائدة قائمة وليس كذلك قوله ولذلك يفيد اه فانه لو دان اي الحال
 يكون التقييد بزمان الحال ناكيداً والتاكيد بزمان الماضي والاستقبال
 محتاجاً الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الابد لسبي ليس بين
 القولين تمايز لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما
 يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيل بزمان من الازمنة فهو على
 ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال
 كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظران الاختلاف المدكور في الوضع

فالتمازق بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان
 الاستعمال بتقييده بالازمنة السنة يدل على انه موضوع للقدر
 المشترك لثلاثة اوزم القول بالاشترار او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما
 قوله نحو قوله نعره فان ياتيهم دليل على ان ليس المستقبال قوله
 اخبار الافعال اي تعديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف
 والعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد نفيه رد على من
 ذهب الى ان اخباره اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمه
 على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديمه خبر مادام على اسمه
 قوله انها ما تكيد للمضاف او ناكيد للمضاف اليه لكن جعله ناكيد
 للمضاف اولي لانه الشائع وعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز
 تقديمه خبر مادام لكونه مخالفا للخص والقياس والاجماع على ما في
 شرح التسهيل قوله اذ ليس فيها اي في تقديمه الاخبار والتانيث
 باعتبار المضاف اليه قوله فيما ضامه فعل احتراز عما اذا كان العامل
 حرفا نحو ما زيد فثم وان زيد اذ ثابته لا يجوز تضعف العادل و
 فيه اشارة الى ان المقصر ههما جوار تقديمه على الاسماء من حيث
 انه معمولات لا يعار ليرجع الى احوال الافعال فان السلام في مبتدأ
 الافعال وما سبق من قوله وامر كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر
 لام ولد اعلل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر لمبتدأ ولا نكرار على
 ما رهم قوله ان يقيد والتقييد ان يكون الاطلاق قربة التجريد
 عما سواه او باشته ان عدم المانع معتبر في حده ول كل شئ فوله
 ما يقضي تقديمه على اي على الاسماء اما عليه فقط سواء كان

موجه للتوسط ككون الاسم محصورا عليه بحوليس قائمه الا زيد و
 كونه ضميرا متصلا نحو كذا زيد اي مشبهها بك ازل لم يكن موحيا له
 كاستعماله الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هذا ابوها او
 الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا
 بان يكون الخبر متصلا بمعنى الاستفهام او الشرط كما في مثال الشرح
 وكونه متصلا لتقف يم الخبر على ما كان لا ينافي كونه متصلا لما يقتضي
 ان يم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان
 ولان الظاهر على الاسم ولما كان قوله والمعرض يقتضي نقليهما
 عليها غرظ في نقل يم على الاسماء والافعال معا تعرض لما له شارة
 التي يدخله فيه قوله نحو صار يدي صديقي وان رفع الالتباس وقلب
 المعنى يقتضي اعراب من الاسم وبحوليس زيد الا قائما فان كون
 الخبر محصورا عليه يقتضي تاحيره واما ما اجاز الزجاج في قوله
 نعر فما زالت تلك دعوتهم ان يقولوا تلك اسما ودعوتهم خبر او
 علسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب قوله
 وح يجوز ان يكون افعالا محصورا وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلته
 في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسماها واما ارادة ان في الضرورة
 عن جانب الوجود فلا يتصله عبارة المتن لان الاله كان اما عبارة
 عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف
 للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب
 ضرورته قوله اي الافعال لساقصه لان الكلام في احوالها وفيه اشارة
 الى رد ما في من قال ان المحصور راجع الى الاخبار سببه للسياق

* * * * *
 * ان ما بعد كان حكم الاخبار ولغواه قسم يجوز وقسم لا يجوز لان
 * ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال
 * او الاخبار وليس موصوفا بالجواز وعده بل باعتبار التقدير وهو صفة
 * للاخبار بالذات والمفاعيل بواسطة ومن البين ان تقسيم الشيء
 * باعتبار حال نفسه او احدى من تقسيمه باعتبار حال منعلقه وستطلع
 * على سخافته قوله تقدير احبارها عليها اشارتنا فيما للضمير ان
 * الى ان ضمير يجوز راجع الى التقدير المذكور سابقا لا الى القسم
 * ذالملاحح ذلك كير الضمير ليعود الى القسم والعند مستوف اي قسم
 * يجوز فيه تقدير اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى
 * اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
 * هو صفة التقدير صفة للقسم نحو ان الاستحسان كل ذلك تفصيل
 * قال وهو من كان اليراح اي في الترتيب الذي ذكره المصنف والعاية
 * واحة في المغيا بقريمة المقام قوله لكونها افعالا وحواز تقدير معمول
 * الفعل عليه بخلاف الحرف فوله وحوازه لم يعد اللام اشارة الى
 * ان المجموع دليل واحد فالجزء الارل لانبات انه لا مانع من
 * حاسب العلم والجزء الثاني لانبات انه لا مانع من حاسب المرفوع
 * فمن قال انه سهر من طغيان العلم واصوات وحواز تعدل بمالمصوب
 * على الالف فقد سهى قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع
 * انه لا يحتمل غيره بل اشارة الى ان القسم المالكو عبارة عن الافعال
 * دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والمقول
 * بانه على حذف افعال اي احاد اراه ما تكلف لاين هو اليه داع
 * * * * *

ولا جل هذا التنبية فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يتسوه في
 قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان
 الى راح فهو وزن يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار
 قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه
 حتى لا يجوز الفصل بينهما فلراد منه الافعال الخمسة المذكورة
 سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان
 وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف
 ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز
 تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة
 بقي ان المراد لم يذ كر حكم الافعال العاقصة اذا دخلها لم ولما ولن و
 ان لا بها شريكه للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها
 عند دخول البلغة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام
 في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الما طرون
 قوله فلا متناع اه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة
 حقة التصديرا لانه بقى على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن
 ولا ويجوز نقل يم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
 او غيرها اما لن فلكونها نقيضة هوف التي يتخطاها العامل واما
 لم فلا متزاجها بالفعل يتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه
 واما لا فكثرها في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت
 بلا مال واريد ان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على
 ما يعلل به امتناع تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اهل والفعال

العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس
 حالاً لعدم صحته لفظاً ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه
 وبخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الي ابن كيسان
 والاضمار قبل الذكر حائر في الفاعل عاى ما تقر في بحث التنازع
 بمستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحاً كما هو المتبادر
 فمن قوله خلافاً لابن كيسان وتقدر الفعل لمجرد بيان الناصب
 المنوي الذي لا يجوز اظهاره ولكن المفعول المطلق المستعمل
 باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي
 يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياساً وقيل انه على صيغة
 المجهول تحريراً عن لزوم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
 وهو وهم لان خلافاً ان كان مصدر والمبني للفاعل لا يصح كونه
 مفعولاً مطلقاً للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر
 المبني للمفعول لم يستعمل منه كون المخالف ظاهراً من جانبه لا من
 جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولاً لاضر يحا
 فيكون فاعليته حقيقة قوله ثابتاً لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور
 متعلقاً بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازم ما كان
 المحذوف او جائزاً فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى
 ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقام حقيقة
 واللام ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر
 وقال الشر الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجلاله
 وحمداله خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستأنفة

و ما ذكره الشرا اظهر اقلنا والصق معنى قال لابن كيسان التخالف
 في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون
 تقديم معمول ما في حيز ما مطلقا لعدم قولهم يتقلد بر ما علي ما
 في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاذ فح ما قيل التخالف لا يخصه
 بل الكوفيون ايضوا قالوا في ذلك ما عدل الفراء قوله كما يقتضيه
 باب المفاعلة من كون احد الجانبيين فاعلا صريحا والاخر مفعولا
 صريحا قوله لتقلد مهمه متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله
 فكاه لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في
 اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله
 فلا يلزم نقل يم ما في حيز النفي بحسب المقي وان كان لازما من
 حيث الصورة والموجب للصلارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر
 نسبة الفعل اذ لا الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان المقي الذي هو
 منطوق ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقلد به وان اعتبر نسبة النفي
 الى الفعل والائم اعتبر بعد صيرورته مثبتة نسبة الى الجملة لم يكن
 الجملة معمول النفي فيجوز التقلد به والظن هو الثاني لان صيرورته
 نافذة انما هو بعد دخول المقي الا ان الجمهور الوالمرامى في
 التقلد به انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافتعال اه
 كما في قول الشاعر * جاء امراله فاختلف الداس * وداع الى ضلال
 وها قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل
 الفعل من احد الجانبيين صريحا ومن الاخر ضمنا قوله وسيبويه
 في شرح التسهيل لم يصح سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي

ثم نزل قوله على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله نعر
 الياوم ياتيهم ليس مصر وفا عنهم ويوم ياتيهم معمول لمصر وفا واذ
 تقدر معمول بمامل جازت قد يم العامل ايض لان تقدر يم معمول
 فرع تقدر يم العامل واجوب بان معمول قد يقع حيث لا يقع العامل
 شعروا ما زيد افاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم
 لوبانه مبتدأ مبني لاصافته الى الجملة وبان الطرف قد يتوسع
 فيه تولد على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فيخفف كما يقر في علم
 علم وليس مضوم الياء اذ لم يخرج من معتل العين يا لياء ولا
 مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم
 تصريه ومما زنته لا خوته والدليل علي كونه فعلا لحقوق التاء
 لثانيتها الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه
 حرف كما يدل على عدم التصرف وميل اصله لا ايس بمعنى لا موحد
 تصف واستعمل استعمال لا التبرية قوله وبهد الدفع ما قيل
 اه حاصله العرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة
 في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من المجانين معا
 الثاني يقضي وقوع الفعل من احد المجانين صريحا قال افعال
 المعارفة قبل هي افعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما
 خصت باحكام افرادها بالذكور ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من
 الافعال الناقصة مختصة باحكام لا تؤحد في الاخرى وعندني
 انها ليست ناقصة لان المقص نسبة الحدث اعني القرب الذي
 هو من لول مصادرهما الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل

عن الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج
 قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومجي
 طفق اخذ ومجرد عدم التمام والمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا
 لكان جميع الافعال التسمية بل المتعلقة ناقصة نعم لها اتصال
 وشبه باله قصة ولد اقال في اللهاج ويتصل بالانفال الناقصة
 افعال المعاربة قوله اي فعل فسر ما با. فردد لما قالوا انه لا بد من تقديم
 امر مشترك في التعريفات المشتمله على كلمة اولي فهم منه انها
 للتسوية لا للايهام فالوصول اما حبر مبتدأ محذوف اعني هو
 الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال
 للجسم فيبطل الجمعية فيكون خبرها واحتيا رصيغة الجمع
 للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اي للدلالة
 لما لم يكن اليه المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لئلا
 السمة والرمز في مدلولها ايضاً والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع
 له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقد رالدلالة
 والظن ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي به تستاز
 من باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة
 الى تقديم الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل
 ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق
 وانشأ وهب وقام ولقاربة هلهل وكاد وحرب واوشك والى
 ولرجائه عسى وحوى واخولق وقال شارحه سميت افعال
 المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض

وحصولا واخذ فيه منصوبات على المصدرية بحذف المنهولين
 للنوع ويجوز ان تكون احوال الان الذي نوبسبب الرجاء يستلزم
 كون الذي نوبسبب الرجاء او حصوله على الحصول يستلزم كون
 الذي نوبسبب الرجاء في نفس الامر والذي نوبسبب الرجاء يستلزم كون
 الذي نوبسبب الرجاء في متعلقه واليه اشار المص في امالي الكافية حديثا
 قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذ فيه ان القرب مرجوا
 حاصل امر مشروط وفي متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفي مريض فقرب
 الشفاء مرجوا اذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل
 واذا قلت طفق زيد بخصف وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول
 انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الذي نوبسبب الرجاء واليه يشير عبارة
 الفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكذا للمقاربة
 على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا
 واخذ فيه ضبط لان الظان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة
 الذي نوبسبب الرجاء للمعنى لك نوبسبب الرجاء الخبر اولد نوبسبب الرجاء
 فيه وليس عسى الذي نوبسبب الرجاء الخبر بل لرجاء نوبسبب الرجاء ما ذهب
 اليه المصريح وليس طفق واخواته لند نوبسبب الرجاء في الخبر بل للاخذ
 فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لند نوبسبب الرجاء او حصولا او
 ما خوذ على تكلف اذا حمل لا يستعمل فيه هذه الاحتمالات لا يصح قوله
 حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول لان ما
 قاله انما يريد لوجعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشرح
 اختار جعله مصدرا للعلم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي

الالهام في اصل الوضع وهذا الالهام بعرض التنويح بالاسباب بقي ان
 ما في الالهام يقتضي ان يكون في معنى عسى وجاءد نوال الخبر وما
 ذكره التريد على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول
 الخبر والامر في ذلك حين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت
 قوله بان يكون ذلك النواحي و نوحصول الخبر للفاعل في ذهن
 المتكلم قوله بحسب أي بقدره ووقفه لكونه سببا له فوله لا يجوز
 به عطف على قوله بحسب رجاءه والخبر المجرور للذو لا
 للحصول اذ ليس الحزم بحصول الخبر في كاد وطفق واما لهما انما
 المحزوم فيما الد نوقوله على قرب حصول الخروج لر يد نسبت
 اذ كاه فالجاء متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة
 لا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويؤاد بدلالته على
 القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب لسبب رجائه ولا يخفى
 فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان
 يخرج قوله تخرج ذلك أي الحصول قوله لانك جازم به أي بالقرب
 كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبار المتكلم به لما كان معنى
 د نوحصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الد نوبسبب
 الحصول وليس كذلك اذ لا حصول لولا الحزم به فضلا عن سببته
 له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببته الشيء
 لنفسه لان الد نوهو الاشراف ولا يمكن ان يراد الد نوفي اعتقاد
 المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجود
 مطابقة الاعتقاد للمواقع بين السببية بقوله بان يكون به يعني

ان المراد بالحصول اشراف الجبر على الحصول ومعنى كون الـ
 بسببه ان الاخبار به بسبب علم المنكلم باشراف الجبر على الحصول
 فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب بقوله لا شراف
 على حذف المضاف علي ما سيصرح به في تفسيره ومعنى كتاب قوله
 لجزمك متعلق بقرب اي يدل على الغرب في اعناقك المسند
 من حيث الاخبار بجزمك به اي يدل على الغرب المجزوم بحصوله
 في الخلاج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى
 المقول ففيه معنى القول والظرف بكيفية رائحة الفعل اي قولك
 واخبارك لجزمك بالقرب قوله بالتصدي اه هذا اذا لم يكن
 الاخبار اجزاء والافتباس جزء منه قال عسي وقد يكسر سينه
 اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيمويه المقصر من هذا
 الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسي وليس عسي
 مختصا به فانه يجمع للاشتقاق ايضرح لا يرد ما قيل انه يجب ان
 يقول المصروح رجاء واشتقاقا اذ ليس المقصر ضبط المعاني بل
 ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع
 للقسم الاول معنى اخر قوله حيث لم يجمع اه لانه غير متصرف في
 نفسه فانه يجمع منه صيغ لما ضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني
 الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتخصيص
 والطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان طاب الفعل
 ملول الامر عند البصريين وهو مع كونه في نفسه مغلوبا للحروف
 الانشائية قوله والحروف لا يتصرف فيها كل اما يتضمن معانها ما

أمي المخاطب فموضوع لطاب الفعل ابتداءً اعند البصريين لأنه
 متضمن معنى لام الأما قوله بأن الاستقبالية وقد يقام السين
 مقام أن قوله في محل نصب للمثل الساثر عسى العوير أبوسا
 وقول الشاعر * لأنحني أبي عسيت صائماً * قوله بتقدير مضاف رقيق
 أنه من قبيل رحل عدل وقيل إن زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير
 مضاف أي مقدر لوجوب صدق الخبر على الأعم لكونها في الأصل
 مبتدأ أو خبر أو الحذف لا يصلح على النجدة قوله ناقصة
 بمعنى أنها لا تتم بالمر فوج لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
 كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث
 خبراً عن النجدة قوله وتقدر المضاف تكلف إذ لم يظهر هذا
 المضاف في اللفظ أصلاً في الاسم ولا في الخبر قوله لأن المعنى
 الأصلي أي الرفع في المعنى أنها فعل متعل بمنزلة قارب أصلاً
 ومعنى أرق ص بمنزلة قرب من أن يفعل حذف الجار توسعاً وهذا
 من ذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظراً أذ لم ينبت في عسى
 معنى المقاربة لأرضعاً ولا استعماً قوله ثم نقل إلى إنشاء الطمع
 أي طمع حصول معنى الفعل لرفعها فلم يبق معنى الععل المتعدي
 وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال
 الأول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللزام قوله بدلاً
 مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني وما عسيت
صائماً عسى الغوير أبوسا فإذ أن على تضمينها معنى كان أو على
 نقل عسى الغوير أن يكون أبوسا حذف الفعل مع أن الكثرة وقوعه

بعد عسى قوله لان فيه يا ان لوجه اختيار البدل قوله والذي
 ارى اه فيه انه لا يسلم وعود معنى المقارنة في عسى فكيف يظن
 قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع
 قوله في قيم مقامهما مختلف اي استغنى عن الخبر قوله ذهي اي عسى
 فصلا لانه سرت الجملة مسد الاسم والخبر قوله وان اقتصر
 عطف على اقيم قوله وفي نخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول
 معى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لا تحاد المعنى بل
 هو تعدد وهو الاستعمال بخلاف زان فام فانه لو قدم قام يقوت
 التقوي ففيه التباس قوله واخر اي مهنا احتمال اخر نحوي يكون
 عسى فيه مستعملنا الاستعمال الاول متحل معه في معنى لا يوقف
 ثبوته على ثبوت استعمال مسيا ان يخرج الزيد ان عسى ان يخرج
 الزيد ان قوله زان اصل الثاني اه فتقول في اختيار البصريين
 مسيا ان يخرج الزيد ان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج
 الزيد ان وعلى هذا قياس الجمع والمونث قوله في الاستعمال
 الاول وهو نقل الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة وتامة
 فوله تشبيهها بالباد لا اشتراكهما في كونهما فعلين للمقارنة لا على
 وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارع لا بلعل لقللة المشابهة
 بها قوله عسى الهم اه البيت لهدنة ابن المشوم كان قد هرب
 عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد
 فرج بالكيم وقوله يكون خبر عسى اي عسى الخزن الذي اسميت فيه
 اي صرت واقعا فيه فيكون وراه اي قد امه انفراج قريب والتاء في

امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب
 بالتذكير والتانيث يخاطب نفسه تسليفا لها قوله ون الاستعمال
 الثاني حال عن ان في قوله وقد يحذف اء اي يحذف ان عن الفعل
 المضارع في الاستعمال الاول حال كونه منجازا عن المحل ففي
 الاستعمال الثاني وهو نقل يم المضارع على الاسم فانه لم يجمع
 حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشاهدة الموجبة
 للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيب فلا يراد ان انتفاء مله معينة
 لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلة
 شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يدل كرهذا الحكم متصلا بالاستعمال
 الاول الا انه احره ليكون قريبا بحكم ذكر ان في خبر كاد ثم
 حذف ان في الاستعمال واقع سواء قد ران كما هو مذموب
 الكوفيين لا متناع ابدال الجملة عن المفرد اولم بقدر لجواز
 وقوع الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف
 من حذف سمع لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا
 في الاتقان ياتي في الاشهر ورواوي عند الاصمعي قوله فسخبر عن دنو
 الخبير في القاموس اشرف المريض على الموت اشفي عليه في القاموس
 الاشياء بركنارة جبري وسيدن وقوله في افعال متعلق
 بالحصول فمدلول كاد اسراف الخبير على الحصول في زمان
 الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرح فيه على ما في الرضي فاذا
 كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل
 على شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية

المسقية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه فاندفع بما قيل
 انه لا يظهر الاشراف في قوله تم وما كادوا يفعلون وفي قوله * لم
 يكن سيس الهوى قوله فقامله اسم محص لا ياول كما في الاستعمال
 الثاني بعسى فوله ليدل على قرب الحصول اه فانه لو كان
 اسما لا يدل على الحصول والحذوث بل على البتة مطلقا
 ولو كان ماضيا بعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في
 الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا
 ليدل على الحال على ما نص في الرضي والظاهر في احد المعنيين
 بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الرفع فبحسب
 ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول
 كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعالم
 ان العرب لا يجامع الحصول فيكون المراد فربه من الحال قوله
 من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان قوله تدل لانه
 على الاستقبال اي دلالة ان على زمان الاستقبال المما في الحال
 فلا ياسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول
 وقرينة منه عاينه القرب قوله تشبيها له عند من قال هو خير واما
 عند الكوفيين فيبتغى يران بدل من الفاعل قوله فد كاد من طه ل
 البلى ان يحصا * اوله * رسم صفا من بعد ما قد انصحي * في لصراح
 رسم نشان سراي يازمين هموار شل دعني اي درس الدرس
 كهنه شدن الانحاء سوده شدن البلى ناكسر كهيلي المصوح
 رفتن والمعنى هذا رسم دارو البيت خبر ومعناه رسم دلي فراق

الحبيبة وذماب اثار الربح الذي اقام فيها قوله اي كسائر الافعال
في الكلام على حذف المضاف بقريضة المقام قوله في افادة ادوات النفي
 في مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه نفي افادت
 نفي حصول الحدث الذي هو محل لوله ككاد لنفي قرب حصول
 الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولي واليه يشير قوله
 فما سيأتي ان قوله وما كاد وايفعلون يدل على انتفاء الذبح
 وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي
 الضرب مما ضربت زيد اكد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة
 ونفي الفعل معا وانها تغيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول
 وعل مة بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو
 ولدت همد ولم تكذب وقوله تعر لم يكل يربها ونحو مات زيد
 وما كاد يسافر قوله ماضيا او مستقبلا اي كان على هيئة او مغير الى
 هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا والتعميم المذكور
 غير صحيح واختار مستقبلا على مضارع الرعاية المطابقة قوله يكون
 للاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد نبوت الخبر لفاعله
 فاقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجرئي لا ينبت الكلية
 ونساء ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكل زيد
 بفعل ويكون مرادها به فعل بعسبر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
الذي وضع اللفظ له والاولا مكان هذا رجع ذ والزمة قوله بدليل
 قد يحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعر
 وما كاد وايفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح

على وجه ابلع لزم التناقض قوله لتسليمه اه عطف على لتخطية
الشعراء اه اذ اللام ا ما يكون كلوا احد دليلا يستعلا ولبعد المعطوف
عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي قوله وقوله
فلنحوهما قرينة اه ذاتبات الفعل مفهوم من القرينة لان كاد قوله
وعن الثاني فلتخطية اه الظم بتخطية لانه عطف على قوله من الاول
وغاية التو - اه انه يتقدم ا ما اي اما الجواب عن الثاني فظ
لتخطية قوله ومن ذوالرمة الكوفة فوقف بالكماسة اسم موضع
بالكوفة وان شئت للماض تصيل نه الحائثه فلما بلع هذا الببت ناداد
ابن شبرمة يا غملان اراه قد برح قوله كقوله تعر لم يكذب يريها
في قوله نعم ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يدك لم يكذب يريها
ولا يصح ان يحتمل في هذه الاية على الاثبات لان المعنى بيان
شدة الظلمة وهو بانتفاء الروية والدور لا يبا بها قولها وما يستحق
منه زاد ههما لانه يصح الحكم على المضي الداخل على كاد انه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالا فعال وان التفصيل لا بد له
من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمته اه ولا يصح ههما
واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبل اشارة الي تقدم المرجع
من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة
على تعين المشتق وهي ههما قوله وفي المستقبل واما كون الماضي
مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ما خوذ اسنه وان كان الاصل
للعل المصدر قال بقول ذي الرمة اه في القا موس الرمة بالضمه قطعة
من جبل وقيل نكسر وبه سمي ذوالرمة في الصحاح رس الحمى ورهيسها

اول مساهماتية اسم جيبية ذي الرمة ببرح يزول لم يكذب ببرح
 ابلغ من قوله لا ببرح لان ذلك نفى لمغاربة الحب البراح يصف
 تمكن الهوى في ذنبه فيقول اذا غير الهجر المحبين اهل المحبة
 من المودة لم يكدر سمس الهوى من حب هذه الجيبية قريب الزوال
 عن قلبي كليف الزوال قوله انتقاء قرب رسيس الهوى المستلزم
 لان فاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعلم يكذب بربه قوله وهذا
 مسلم له لما كان موافقة الدعوى الثانية لقول ذي الرمة موهمة
 لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكذب في البيت كما اثر
 الافعال امكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان النفي الداخل على
 المضارع بخصوصه يكون لنفي الاقرب ما لم يثبت ان النفي الداخل
 على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفي في المستقبل
 موقوف على عدم كونه في الماضي كك فاذا لم يثبت تلك يثبت
 هذه ايضاً فيكون ككتاد عوبه باطلتين وحاصله ان ككتا الدعويين
 متلازمان فساد احد يفسد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى
 ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر
 قوله مدعا به مجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام الا لاطالة
 قوله وجه القدر فيه اي في ثبوت الدعوى بانها لم يثبت بالتمسك
 للدكتور وفي تمسكه عليها بانها لم يثبتها قوله بمعنى اخذ اشار بتفسيره
 باخذ الى ان الدنو الذي بسبب الاخذ وان كان مغايراً له بحسب
 المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فدل افسره به قوله في كون خبرها اه
 وهي بذلك ارادني من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر

كذا قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب
 قوله عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان
 او شك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها
 مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة
 الخبر وجاء او حصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى
 ووجه الرد انه لم يستعمل او شك بمعنى الرجاء قوله مثل عسى
 وكذا في الاستعمال لاني المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين
 شاذان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ وان الشائع فيه التجريد
 وان جاء مع ان على قلته قوله فتارة تستعمل اه واذا كان خبرها
 المضارع مع ان فهو يتقلد بر حرف الجراي او شك زيد في ان يخرج
 ثم حذف وجوب الكثرة الاستعمال قال لما وضع لانشاء التعجب
 هنا وضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبارا وطلب
 الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بما هو يخفى
 سببه وان لك قيل اذ اظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه
 بالنظر الى كثرة افراده اي جمع للدلالة على ان هذا الجنس
 كثير الافراد والمعرف للجنس والجمعية للدلالة على كثرة
 الافراد اذ كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستخراق افاد مع
 ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف قوله وعلى كل نقدر
 من التثنية والجمع قوله فالتعريف للجنس لا للافراد والنوعين
 قوله ايض متعلق بقوله للجنس اي كما كان في نقدر الافراد
 قوله فهو ما وضع اي اذ كان التعريف للجنس على اي نقدر فهو

اي الجسم ما وضعه قوله بمنزلة وهو ما كان يستعمل لانشاء
 التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص قلت له دره
 اي خيره قوله واهاله اذا تعجبت من طيب شمع قلت واهاله
 قوله نحو قوله الله من شاء واذا تعجب من شعر شخص قلت ذلك
 فوله ولاشئ عشرة يبق لمن احاد الرمي والطعن لانه عشرة اي
 اصابعه قوله من الوجود فان الشيع اذا بلغ غاية بل من علمه صورنا
 له من الكمال وكذا الاصل عشرة دماء به من النسل قوله
 والمراد به ان يكون الاطلاق قرينة التحديد عن الغير وقوله اي افعل
 التعجب ان يكون المقص من التعريف اجزاء الاحكام يرجح الاول و
 قرب المراجع مع اتحاد المعرف وهو المعروف برجح الثاني فلذا سوى بينهما
 قوله احد بهما ان بيان لحاصل المعنى لاتعيين تقليد حذف المبتدأ
 اذا يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان ونحوه لان
 ما افعله وافعله به جملة تتضمن فعل التعجب اشارة الى ان الجملة
 منزهة على التعجوز والمراد به مجتا الفعل المتين يتضمنه المركبان
 المن كوران كمن لا مطلقا اذا نس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل
 من حيث انها في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى
 ان كل ما يوازها فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين فوله
 غير متصرفين لما عرفت من مشاهاتهما الحروف بسبب تضمنهما
 معنى الاشياء قوله فلا يتعين ان ولد اصح العين في ما قوله و
 ما تبعه ولا يجوز الادغام في اشد منه قوله اي فعلا للتعجب اشارة
 الى ان رجوع ضمير المذكرة الى صيغتين مبني على تا ويلهما

بالفعلين ولعدم الاحتماح الى الساويل فسر الضمير المجروح
 في قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الاماميين منه افعال تفضيل
 ويزيد عليه فقول التعجب بشرط انه لا يبنى الاما وقع واستمر بخلاف
 افعال التفضيل و لك نقول انا اضرب ملك غدا فان الحال الذي
 لم يسكامل بعدد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي
 الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله المبالغة والتأكيد
 فن المقص من انشاء التعجب في مولانا ما احسن زيد الثبات
 الحسن له على رجب الكمال والتقديره وكذا ما نص من زيد افضل الفوم
 كماله في العمل ونحقيقه وان ولدنا اي اشتهاهما الافعال التفضيل
 قوله ما اشهى الطعام في الغاهه سر شهيد كرضيه اوجه و رغب فيه
 و هتته ابغضه دواء اوعيت طاهري واه الباطمي فيجمع منه نحو
 ما جهل زيد ا قوله بيا اتهما بيان لمعنى المثل يعني اذا زيد بناء
 صيغتي التعجب مما يصتمع بما اتهما منه يتوصل بها اتهما من فعل
 لا يصنع بما اتهما منه مما يتعلق به وبسبب المنكلم من حسن ارفع
 ارشدة ا وضعف مثلا قوله وحعل ا ا بصيغة المصدر عطف على
 نه اتهما وانما جعل المصتمع ههنا لارفي افعال التفضيل تمييز لان
 اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الطاهرين بخلاف
 فعل التعجب قال بنفوسم ونا حير ولا فصل خص هذه الوجوه
 بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان
 المجروح وان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم
 و ا بصرفه و ا حا قيدا ا ا فيل الاطلاق حير من التعميد لانه

متكفلاً بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديرات
 الجائزة في غيرهما والمنتعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفح
 لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان
 معه ما منع اخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديره وتأخير
 لعموم السلب لكن السكره في سياق النفي انما يقيد العموم اذا
 انسحب حكم النفي عليه كما نض عليه في التلويح وههنا ليس
 كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيّد لا الى القيد فيكون
 المقاد انتفاء التصرف المقيّد بتقديره ما ولا شك انه ليس من
 خواص فعل التعجب قوله جرياً مجرى الامثال لمشابهتهما ايها
 في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقيق الغرابية فيهما قوله
 كما لا يغير الامثال في الكشف المثل في الاصل بمعنى المنزل والظنير
 ثم قيل للقول السائر المنزل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلاً
 الاقولا فيه غرابية من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغير قوله
 اجيباه نقل عن الشررح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون
 المراد نقل يمه على شين وتأخيره بالنسبة الى شين انما هو للتأكيد
 كما في قوله تع لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستعملون قوله بين
 العامل والمعقول بفرسنة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سياتي
 انه اجاز الاكثر من الفصل بكلمته كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان
 فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي
 وانقطاعه في الحال كما بينه الشررح قال وما ابتداء هذه
 التقديرات كلها باعني بالاصل وبعد النقل صار كما علم لا نشاء

اونا لعنسا و الـجمله ساد مسد مفعولي ما ادر بك علق عنهما
 بالاستفهام قوله و ما احسن زيد اى ما اصل احسن فزيد او لكون
 الـجمله بتا ويل انظر ولم يحتج الى عائد قوله ومعناه اماضي لان
 العجب لا يلون الا ما تحقق واستمر على ما هرفت وضعف قوله
 بان الاسر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس و بان جميع المحررة
 للمصير ورة وريادة الباء في العاقل قليل قوله اي حرورية وهذا
 السامح سابع وفي كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال
 عن مويه متعلق بجميع ما تنم فالشراذم مع عبارته بالمتن
 في بيان مذهب سنده بقوله الا اذا كان استثناء من لازمه
 لا من رائدة قال معون يؤيد جواز حذفه كما جاء اسمع بهم
 وانصر قوله اي احسن است الخط لمن يتوجه اليه الكلام تاويل
 المتعاطف ولد لا يتصرف فيه بتا نصب لفعل وتسميته وحصه قوله
 زيد على تنم يركون الباء للعدية او زيد اعلى ان تكون زائدة
 والمعنى اجعله حسارا الجعل باعتبار القول قوله مر لعل احد من الحطاب
 لكل من يصاح ان يحاطب لا لخصوص من يلقي اليه الكلام قوله فكانه
 قيل له لانه اذا كان الحطاب عام ومعلوم عدم انه اق الكل
 على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف
 بالحسن باي جهة شئت ففي اعتبار عموم الحطاب مبالغة تناسب
 لما وضع له الباب اعني المدح العام قوله يعني الا فعل المشهورة
 عند المحاذل احفاء ان قيد عمل الحاة معترفني ما يبينه من الافعال
 لان المقصر بيان المعاني الاصطلاحية ومحط الة تدة قيد الشهرة يعني

الصراد من افعال المدح والذم فهما الافعال المشهورة بهذا
 الاسم عند النحاة بناء اعلى ما في لتسهيل وشرحه انه يلحق ساء
 بثس وبه او بنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حاتم العلماء وقبح
 العسل عند المطلقين ومنه قوله تع كبرت كلمة تخرج من افواههم
 ومحمولا من فعل او فعل نحوه قولهم لم لقضوا الرجل فلان وعام
 الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الخاق هذا
 النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت للنعم وبئس
 انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لا شتر احكامه معها
 في الاحكام والشرايط ولا يصدق عليه تعريف الامر لعدم كونه
 موضوعا لانشاء المدح والذم نعم يستعمل كذلك لولم يفيد للمحلود
 بالمشهور فام يكن احد جامدا فاحققناه فانه من المواهب قوله
 بهذا اللعب اي بهذا الاسم المشعرا بالمدح والذم بالوضع المنوي
 كما التفت وليس بلقب لعدم كونه علما قال ما وضع لانساء من ح
 وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تشي المدح وتدل انه بهذا
 للعض وليس المدح موحود اذ في الخارج في احد الازمنة مفصودا
 مطابقة وهذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصه له حه
 اى جودته الحاصلة خارجا فواه فام يكن مثل مدحتاه لان
 القصد فيه لاعلام بمدح موحود في الزمان الماضي بقصد مطابقة
 هذا الكلام اياه وكان امثل ما احسن زيد او ذلك لانها وان كانت
 يفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة بل الانشاء التعجب
 وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكان امثل الامر من ححت

وذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشاءهما قوله
 ومما في الاصل فعلان دليل لحرق تاء التانيث الساكنة والضائر
 البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيل في الاصل معطاف ثمة
 قوله على وزن فعل له يعني انها لم يبقيا في الحال على وزن
 فعل لا قوله فعلان ليوهم انها لم يبقيا فعلين قوله في فعل فعلا
 كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لنقل الكسرة
 على الحرف الخفي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه
 ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث
 الخفة في الكلمة باعتبار ما نزل الحركتين وان كان الفتحة
 في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورود
 فاعلها نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى التكررة نحو نعم
 صاحب قوم لا سلاح لهم قائل ملحق بالعدم قوله للعهد الدهني
 اي فصل به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين
 في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا
 بالمحصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشرح
 بقوله وهي او احد غير معين ابتداء ههنا الذي اخذت المصروح
 في الايضاح حديث قال وما طمعه بعض النحويين من انه للجنس كما له
 فحظاء معض لانك لا تفصل من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال
 لانه يثنى ويجمع وبطابق المحصوص واردة الجنس كما له سواء
 كان بمعنى كل فردا وجميع الافراد في ذلك وليطابق نعم رجلا
 زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسر ما بعد فيكون

جميع الباب على نسق واحد والمحصل الابهام ثم السهم الذي
 يماثل وضع الباب اعني الملح والذم وما قيل انه يلزم خلوه
 الجملة عن عائد فقيهه انه يلزم في نعم وحلا زيد لعدم رجوع
 الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغور المعين بالمبتدأ
 في الخارج كاف في الاربابا كما في ضمير الشأن اويق ان
 الجملة بتقدير المفرد كما انه قيل زيد رجس جيد على ان الخلو انما
 يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح
 الفصل مع زيادة فظهر ان ما ناله بعض النحويين من ان الكلام
 للجنس بكم له خطأ محض ومكاد حمله على الجنس من حيث
 هو قوله اءكون ارفع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم
 يفصل ابتداء اءكون ارفع لنشويقي النفس الى معرفة ما بهم و
 لصيرورته المذكورين والمقام يتضي الاوقعية لان المدح العام مما
 يستبعد وقوعه ومن هذا اظعان هذا غير مختص بالفاعل المعرف
 باللام قوله وهم جرائي انبل حرا قال او مضمرا الاظهر الاغلب
 انه لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق ما بين المضمرين لعدم التصرف
 في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكور اشدا بها ما من غيره
 لكن الحاق تاء التانيث اهن من غيره للحوة بعض الحروف
 ايضاحولات وثمة وربة ولعله فلذلك اطردت نعمت المرأة
 لم يطرد نعمار جامين ونحوه ارجا لا كما في الرضي قال منصوبة
 لامه ورة بالاضافة والامن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص
 هذا اللفظ بنوعان لم توجد في غيره والمؤن بهما اسمين عند الكوفيين

قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد
 تمييز هذا الضمير والظمانه وهم منهم بل يجب مطابقتة لما قصد
 عند اهل المصريين وقد صرح المصرايين ماللك بمطابقتة لما قصد
 وهو الحق قوله نحو نعم جلالة نشر علي ترتيب اللغات متعلق
 بكوا احد من الامثلة قال اوبه اما موصوفة بالجملة او المخصوص
 محذوف كما في نعماء يعظكم به او مذكور كما في نسما اشتروا
 به انفسهم ان يكفروا وغير موصوفة بكما في فنعما هي وقولهم
 يفتتة فنعما قوله بمعنى شيع فالمراد بالكرة النكرة الصريحة
 كما هو المتبادر قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابدأها اورد
 عليه ابن ماللك ان مساوية للمضمر في الابهام فلا يجوز
 لان التمييز لبيان الجنس واجب بسنع المساواة لان المراد بما
 شيع عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاء هم في التفسير على
 مطلق الشيع ياتي عنه والظاهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود
 دل على وجوده المتمايز قوله ويكون فيه اشارة الى تضعفه
 لان حذف الصلة باجمعه قليل وكذا ايضه قلة وقوع الذي
 مصرح به فاعلان نعم وبئس قوله معرفة تامة يضعفه عدم مجيئ
 تامة بمعنى الشيع في غير هذا الموضع بل بمعنى شيع نكرة اما
 موصوفة او غير موصوفة واظهر يلزم في نحو قوله نعماء يعظكم
 به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة
 معترضة ابيان استحقاق الشيع المالح قوله ويعليته اه ليحصل
 التعمير على الابهام قوله لقيام لام تعربها وسمى انها لم يتصلوا

التي معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى
 وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يفام الاسم
 باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه منذ رج تحت ما
 يقدر من احادة في المعنى كذا في الايضاح و ارد عليه الرضى
 انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذ اقام مقامه راجعا الى المبتدأ
 غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكان في نحو نعم رجلا
 زيد ايض لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه
 نظر لان انسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا
 الى مبهم مفترضا بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز
 يصير كاسم الجنس المعروف بلام العهد الذهني في الالالة على فرد
 مبهم في الاحارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد
 والاطهر ما ذكره سابقا من ان الرابط لا يتحد قبل انه اذ كان زيد مبتدأ
 بعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكان كون
 الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرحع رتبة والجواب ان لروم
 قاضيه المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرعاه لان
 خلاف الاصل لا يكون مطردا وكثيرا قوله جعلتان والمانية
 مستانفة محل وف المبتدأ حل فالالزام للندة اتصال المخصوص
 بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر
 الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب التباس
 بل من باب تعدد طرق الفادة المعنى والمراد بصلة بقية الفاعل
 مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضمير اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل

بدون سطة الفعل إما مطابقة التمييز للمخصوص بل من غير سطة
 لجواز أفرادها يضرب كيف وقد عرفت وحبوب الأفراد عند الجزولي
 ومن تبعه قوله وتأويلنا نحو نعم الأسد زيد وإنما خص هذا التعميم
 بسطة بقية الجنس إذ لم يوجد المطابقة فيما عداه وتأويلنا ما يتوهم
 في نحو بئس المرأة هند إن تذكره بتأويل المرأة بالجنس فباطل
 والأليجاز قام المرأة قوله حيث وقع للمخصوص خص السؤال بعدم
 المطابقة في الأفراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضرب لجواز
ان يقر جعل ومثل القوم نفس الذين كانوا مبايعه في اتصافهم به
 فيتحقق المطابقة في الجنس وتأويلنا قوله وحذف المخصوص والقربنة
 بقدم ذكره في قوله تم مثل الذين حمل التورية قوله اي بئس مثل
القوم الملك بين مثلهم اسان باقامة الملك بين مقام الذين كانوا الى
 ان الموصول ليس ح للعهد بل بمباراة من نفس المكذبين ليحصل
 الا بهام في المثل يضمير منهم راجع الى الذين حملوا التورية لان
 المقصر ذمهم ولمعنى بئس ان المكذبين حال اليهود الذين جحدوا
 بايات نعت محمد صاعم فلا يلزم اتحاد العاقل والمخصوص لفظاً وجمنا
 على ما فهم قال وقد حذف المخصوص وضع لطر موضع المضمون ان
 توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولا فائدة مضموم الحكم فان المراد
 من الضمير في قوله وشرطه مخصص بعم وبئس وانما ذكره ههنا
 مع ان المناسب ذكره بعك حبذا الكسرة حذف المخصوص في نعم
وبئس وعراقتها في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذ احيد بته
 معرفة كن الثاني عين الاول فانها هو اذا كانا ظاهرين في التسميل

وقد يحدف ويخلفه اسما نحو نعم الصديق حلیم زكريما اي رجل
 او فعلا زكريما ذلك اذا كان القائل ما نحو بنس ما يد مركب نه ايماكم
 ويقل في غيره نحو زعم الصاحب انه متعين به فهو عليك اي صاحب قوله
 اي نجن لقرينة قوله والارض قد شئت قال زكريما صل بنس اشار
 بتشبيهه بنس وعل م جمعه معه الي عمل م عراقتة في الاستعمال
 لانشاء الهم مثلها وان قال في التسهيل وما يلحق ساء بنس
 وذلك المشيوع استعماله بمعنى الاخبار في الفاعل من ساء سوره فعل
 ما به يكره وحاء سواه كسماث قمع ووزنها فعل كطرف قلبت
 الواو الالف قوله ومنها حبل فصله عوم نعم بنس لاختصاصه باحكام
 ذكره ولعل م عراقتة في المدح في شرح التسهيل وقيل ليمتت اي
 حبل المدح بالوضع وانما وضعه المجه لفظه فيمكن التمسك قوله
 من افعال المدح والدم لم يقبل من افعال المدح لان هذا اللفظ
 من الحاجة اسم لما يعين اسمه مدح والدم مع ان هذا الفعل حول
 لان قيل الهم ايضر قوله حسب في حبل اي حسب في هذا التركيب
 في شرح التسهيل مقتضى اللام لمصرح ان حبل بمعنى نعم وقد ورد
 بينهما فان حبل تشبه مع دلالة على المدح والحمد وحسب
 وقريب من النفس والحمد بالعكس ولا يصح انك نعم وائس قوله
 من حسب الشيعي تصبوا الشيعي ما هي انه فعله او حسب بفتح الحاء و
 قوله اذ صار محبوبا متعاقب والمسمى ان حبل ا مركب ما من حسب
 للمتحل يقر خبته بحبه بالكسر فهو محبوب بعل بقله الى فعل بالضم
 على ما تقر من انه اذ جعل الفعل المتقلبي من العود حول الى فعل

كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين ووضها وليس المراد
 ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة
 الى الحاء ثم الاء ام اذ العبارة لا تسامد فانه صريح في انه مركب
 من احد هما ومن ذ اولانه يلزم ان يكون ذكر الشيع مستبد ركا
 اذ لا دخل له في التركيب ولان المقاصب للتعبيه المذكور والواردون
 او قال وقاعله ذاتلخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص
 ذالما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه
 بهذا الامر الذي مني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في
 الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب ما راسنا
 بمعنى حبيب خبر لما بعد فمعنى هذا الامر هو حبيب واختاره
 ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبر ما بعد واليه ذهب
 المبرد قوله لجر بها مجرى الامثال كأنهم ما ملون مغاملة الضمير في
 انه لا يختلف باختلاف احوال المملوح مثنى ومجموعا ومونذوا
 شبهه بالمضمرة في نعم جلا اقوى منه بالظن في نعم الرجل زيد
 لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اي بعد حيث ا
 لم يقيد ههنا بالاعراب اذ مخصوص حيث لم يستعمل مقدر ما قال
 المتخصص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذاقه بل
 عطف بيان وانما قال بعد حيث ولم يقل بعد فاعله كما في نعم ر
 بئس اشارة الى صيغة ذاجزة من حيث اقال ويجوز ان يقع اه
 انما لم يلغزمو التمييز في حيث والتزموا في نعم اذ كان الفاعل
 ضمير امع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان

فاعل حين الملقوف بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا
 على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند
 عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه
 نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف رجل ان السلطان
 فاعل والمخصوص محذوف وهو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله
 تمييزا وحال فان عمل تقييد المبالغة في ملح المخصوص بوصف
 كان المنصوب حالاً نحو حين اهدت مواصلة اي في حال مواصلة
 وان قصد بيان جنس المبالغ في ملحه كان تمييز نحو حين ازيد
 وا كما قوله وحين ازيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجمعي لان المخصوص
 ليس باجنبي لانحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل
 اي شمل من ذهب من قال باسمية حين ا قوله وذو الحال هو ذا
 لم يتعرض لبيان التمييز لظهوره اذ لا ايهام في المخصوص قوله اي
 تلحمه دلته اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة لم يكون التعريف
 مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لعني كما
 هو لظم السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه
 الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل
 الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بل في معنى الباء
 وان يكون مستقرا لا من معنى لكنه خلاف الظم اذ ليس المقصود
 تقييد المدلالة بحال ككون المعنى في غيره بل المدلالة على معنى
 موصوف بالحوال في المغير ثم لا يطلق قد يكون قرينة التقييد
 والتجريد عما سواه فالمراد المعروف ما دل على معنى في غيره فاما

في هذا الخبر

اي لا يكون والاعلى معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وحده
 الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابق بقى عن تعريف الحرف لانه
 كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق بقى يدل على معنى
 في نفسه ايضر باعتبار المعنى النحوي اهني الحد ث كما مر وكذا
 الاسماء المتصمة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا يتضمنها وضعها
 لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان
 قلنا ان تضمه طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام
 والشرط او قلنا يتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية
 فلا اشكال اصلا زاما المشتقات فلك حلول الذات المبهمة التي نسب
 اليه الحد فيها معاهما المطابق والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية
 وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني
 الحروف كلها سائطا ومركبة من اجزاء ليس شهي منها مستعلا
 بالمفهومية وكلاهما م فان ثبت ان الابداء المستقل بالمفهومية
 مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة ووه خرط التقاد
 فله نوعان من الحروف من حيث انه مدلولاتها الال للملاحظة
 متناه او مره اقساهلة احواله اقلنا تكون مستقلا بالمفهومية
 سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة في انفسها
 بحيث اذا فصلت ولو حفظت اتصالها يكون مشتملا على اجزاء مستقلة
 بالمفهومية لا يصرنا قوله متعل بالسيبه اليه صفة كاشفة
 لحاصل في غيره فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان
 يكون باعتبار انصاف الغير به وان يكون باعتبار ولا لته عليه وان

يكون باعتبار تعمله بالمسبة اليه فواله اي لا يكره انه نفسير لقوله
 متعفل بالمسبة اليه اي ليس المراد بكونه متمثلا بالمسبة الى
 الغير ان تعقله يستلزم نقل النسبة الى الغير ويعتضيه حتى يرد
 على مبع التعريف بالا سماء الموضوع لمعان اضا فيه كالا بتل اء
 المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالانفردية
 و يكون الة للملاحظة ذلك الغير متعلقا بحية لا فصل او بالذات
 فلا يصلح ان يكون محكوما عليه او بهما ان الة نفس مجبوا. يعلم الحكم
 على شئها وتسمى بالعلم بالملاحظة فصل او بالذات فواله بل لا بل له في
 ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من الة ام اء راء وهو ما يكون
 هذا المعنى الة للملاحظة فاذا صمد لك الة صار للمجموع معنى
 ملحوظا فصلا وبالذات يتمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لاحجر
 وزيد في الة ارقواله في حروفه للعلم بتخلاف الفعل والاسم فانه
 لا يحتاج احد مما الى الاخر في الجزئية بل في الة الكلام ومن هذا
 ظهر وجه التخصيص في الكلام والذات مع سائر الة الاولى ان الة في جزئية
 لما يعاد به شئ ككلامه ان او سر له بافصا فواله او غيره اء وفله قوله
 الي اسم يتعفل معناه ويد الاسم والفعل لانهما القيد بتقرينه المعنى
 لثلا يورد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل
 لكن ليس ذلك مما يتعفل معها با المسبة اليه لكون معانيها
 مستقلة بالمفهومية قال او فعل او لمع الحروف الرضي الحرف
 قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وفن تحتاج الى الجملة لحروف
 الاستفهام والمقي والشرط وقد يحذف المحتاح اليه في نعم ولا

وكان وقد ولما قال حروف الجراه خص حروف الجرو والتنوين
 من بين حروف الجرو بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم
 مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاذفة اما مفهومها هو المعنى
 اللغوي كحروف التحضض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف
 الجرفان لها في الاصطلاح معنى مشترك بينهما وهو الافضاء وكل
 منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الي
 معنى اخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة
 للوضع لا للعرض على ما فهم قوله اي ايضا له في الرضي المراد
 بايصال الفعل الي الاسم تعديته اليه حتى يكون المحرور مفعولا
 به لذ لك الفعل فيكون منصوب المحل فلذل احاز العطف عليه
 بالنصب في قوله تعروا رجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال
 وعلامته والا فالا يصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور
 برجل في مررت زيد كما يشير اليه قول الشرخ فيما بعد لا بها
 تفر معاني الاصل الى ما يليها ولا يمتقص التعريف ببعض حروف
 العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزما الايصال
 في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف
 الرائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقر
 انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الرضع
 واما الحروف المكفوفة بما قال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق
 به لان الجرا انما كان يطلب ذلك لكون الجرو مفعولا فاذا
 لم يجز فلما مفعولها كحتى طلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها

قوله وهو كل شيء لم يقل لفظاً ثلاثياً بتوهم اختصاصه بالفردي فلا يشتمل
 الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في
 الرضي من امثلة تعليلية الحرف اعني الععل قولهم اين انت مني
 لان معنى اين انت بعدت والمبتادور من استنباط معنى الفعل منه
 ان لا يكون موضوعه فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله
 والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار
 لا كرامك واللام في لا كرامك يعني الظرف الى اكرامك ونحو
 في الحقيقة يعني الفعل المتقرا وشبهه لان التقدير استقرار
 او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل وشبهه جازان بقدمان
 الجار معد للظرف وكذا في بالريد فان يا قائم مقام انا دمي
 كذا في الرمي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبية
 واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية
 والبارز الى ما الاولي وهو الظاهر كما يشعر به قولنا لشرح الى ما
 يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما ورد لاجل ما يليه
 فهو من اخره في الاعتبار وان كان متقرا عليه في الذكر قوله
 وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو
 اذ نظم الاية وضاقت عليهم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم
 في اخر قوله برحبها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه
 الحروف اذ من هاعلى بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان
 الظاهر فنصي تاخيرها لان العلم بالاسم هم بالنسبة الى المتعلم
 من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجر اذ فالجر مصدر والمعنى

اللغوي قوله اولان اثرها ه فالجرام اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا
 كما في قولهم حرف لنصب وحروف الجزم قوله على سبيل التكاية
 اي عمارة في التراكيب قوله وفي عد ها اي على مذ هب سيمويه
 واما على مذ هب الاخش والكوئيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها
 قوله تسامح فانها الاستلزامها تقدر حرف الجر مطردا وعل م
 ظهوره بعلمها كما في الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون
 جارة بنفسها وباستار ما ياباها قوله فالعشرة الاولى هذا ما قاله
 المص ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا
 اعم بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما اعم بالتقديم
 مما يدكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع
 الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباء بعد تاء سهو من
 الماسخ كلف وكون معنى الباء لا تقسم لا يقتضي كونها حرفا واسما
 قوله والبلنة الجوافي اه قال المص ولم اعل على اسماء وفعلا وحرفا لاني
 اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا. تماثلتين
 لفظا توافقا وتاسب من حيث المعنى كتشارك على للاسمية والحرفية
 في معنى العلو فلما اعد سن فعلا ايض مع انه امر من مان يحين
 وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي وفي امر من ولي يلي وكذا
 لم اعل الى اسماء مع انه يجيء بمعنى النعمه كل ذلك لاختلاف المعنى
 وراعي ايض في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ
 وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان
 اسما او حرفا وكذا من وفي ول افعالا اصلها امين واو في واو لي

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو
 ثم اعترض المص على نفسه بان حاشا وصله او خلا الحرفية لا اصل
 لالعائنه بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء
 اشبهت الحروف في عدم التصرف بصارت كأنها لا اصل
 لا بغائنها فالرضي وهذا عند باراد قوله اي لابتداء الغاية فاللام
 للمهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائيين قوله والمراد بالغاية
 المسافة في الصراح غاية بيان مرجح زمان ومكان ومسافة
 دوري وفي القاموس المسافة اليه فليس مخصصة بالمكان على ما
 وهم واعترض بان نفسها الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها
 في الرمان محازا وهو خلاف ما صرح المترجح قوله اطلاق الاسم
 الحزء على اللف في الرمي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ومعنى
 المدى كما ان الامل والاجل ايض يستعملان بمعنيين والغاية
 تستعمل في الرمان والمكان بخلاف الامل والاجل فاهما يستعملان
 في الرمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
 الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل
 ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار المترجح
 الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولي من الاشتراك
 ير حجه فوله اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون
 الاضافة لادنى ملائمة وفاقدها التشبيه على ان من لا يستعمل في
 ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم حريانه في
 انتهاء الغاية وكن القول يحذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية

لأبغ المذاهب زاولي من الحذف قوله وقيل كثير ما يطلقون اه اي
 يستعملون العلماء لفظ لغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للغائدة
 المترتبة على التشبيح بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على
 الفعل وبمعنى المنص مطلق والمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون
 غرضاً ومقصوداً له كما اذا كان مختاراً وليس المراد بالغاية ههنا
 الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتداء ثمة بالافعال الاختيارية
 ولا يصح غلا القدر من اول المهاراة على ما فهم قوله وهذا الابتداء
 اما من المكان حقيقياً كان او تنزيهياً وفيه اشارة الى ان معنى قولهم
 لا ابتداء المسافة لا ابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي
 بمن الابتداء ثمة شيئاً سمئاً كالسير والشع ويكون الشع المجرور
 عن الشيع الذي ابتدى منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة
 او يكون اصل الشيع الممتلئ نحو برأت من فلان الى فلان وخرجت
 من الدار قوله او من الزمان اختار لمدى الكوفيين من ان من
 الابتداء ثمة يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظم الكثير
 الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال
 البصريون انها لا ابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكاناً
 او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمر وفي اللباب من لا ابتداء
 الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زماناً كان
 او غيره على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اه و ذبه التجي اليه
 في الصراح لجاؤه بفتحتين بناه كرفتن يقر لجات والتجات اليه
 وعدت به لجات اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الي قوله بالبحر

مطبق على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ
 وللتبيين باعادة الجار فلما اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه
 في قوله والتبعيض قوله اي ويجوز من للتبيين ايضرا لما كان دخول
 المعنيين تحت جار واحد وهو ما يكون المجموع معنى من ازال
 ذلك الومم بالتفسير المذكور واذا فاد بلفظ يجيء ان مجيئه للتبيين
 محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذاهب الجمهور او راجعا
 الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري قوله وهلا مته اذ
 اي علامة اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصر من
 امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون
 المجرور بها تفسير له ويوقع اسم المحرور عليه وفيما قدم من
 المبنية المذكور بعد عطف به ان للسبهم المقد ولتحصيل البيان
 بعن الابهام فقوله يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في
 اقل يرد يعجبني شيعي من خصال زيد كرمه قوله صحة وضع المبدول
 موضعه بدون تغيير كما في الآية اوسع تغيير كما في قولهم قد كان
 حين اذا كان من بياينة اي الشيعي الذي هو المظهر قوله اي وقد
 يجيء اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين
 السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا
 الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان
 الدرهم في قوله اخذت من الدرهم مبتدأ الاخذ قال
 وزائبة لم يقل والزيادة لانها تجيء للتأكيد لا للزيادة
 قوله فانه مرفوع اه باعتبار نهايته عن الخبر المحذوف قوله

وزيادتهما لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقتيد
 بقوله في غير الموجب على التخصيص ليقيد ويصح قوله خلاف
 للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجزء السامي المفهوم ضمنا
 لا في الجزء اليموني المذبحور صريحا وقد مر موصوف الموجب
 لان المشتق لا بد له من موصوف وام يذكر موصوف الغير لانسياق
الدهن اليه فالمعنى في كلام غير التلام الموجب قوله نحو ما جاءني
 من احداه والد على زيادتهاد خولها على ما لا يوصل الفعل
 اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لامالته والنهي والاستفهام
 لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم
 بهل قوله كان بعض سطر او شئ من من من بشر نشر على ترتيب اللف
 واعتراض الرضي على التعليل به فان حذف الموصوف وافامة الجملة
 مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله سحر وواهب من اوبقي
 نحو قوله تعريما: الاله مقام معلوم اي الاملك وحل فده فيما عدا
 ذلك قليل غيره وما اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه
 لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبني للفاعل الا اذا كان
 الجار زائدا نحو كفى بالله قوله وهو وارد على سبيل الحكاية
 فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب ابتداء الماتقرر من
 ان المحكي يبغي على حانه قوله فاجاب اي مجيب والظرف اجيب
 قوله سواء كان اه وهذا التعهيم مما لا خلاف فيه على ما في الرضي
 قوله فان قلب المحاطب الظرفان قلب التلثم منته اليك وغاية
 التكلف ان يقرء المحاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة

قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى ككاه من الفرق بين حتى
 والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا وتقدم بربا بخلاف الى
 وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
 الى فان الاظهر فيه عدم الدخول لامع القرينة كما اخترنا وان كان
 جزءا ايض وان الفعل المتعدي يعني يستوفي اجزاء المتجزى
 الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
 والملاقي له ؛ اما الى فان لان ما قبلها ذا الاجزاء وبعد ما الجزء او
 الملاقي فعكسها ايض كك والافلان نحو قلبي اليك ولا خلاف في وقوع
 الملاقي بعد الى وما بعد حتى ففيه الخلاف هكذا في الرضي قوله
 اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جازد دخولها على المضمر
 نحو جاء القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
 حتى بك قوله لا لتبس المجرور بالمنصوب اي خيف التباسه
 مع تحالفها في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه
 بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم
 ذوا الاجزاء لفظا نحو شعر * فلا والله لا يبقى انا * فتى حتاك يا ابن
 ابي بزي * ورده صاحب المغني بانه يقر في العاطفة اياك بالفصل لان
 الضمير لا يثقل الابعامله وفي الجادة حتاك بالوصل كما في البيت
 فلا التباس والجواب ان التغيير في الصائر باقامة بعضها مقام
 بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في الامهم على ما صرح به
 الرضي في بحث لولاك فجاز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب
 المنفصل بوجوب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرجع

مع انه لازم ايضاً على ذلك التفدير لان فيه اربكاب مخالفة
 الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المتصل وما قيل
 انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحداً لوارفعه الى القرائن فجوابه
 ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير
 بان مجرورها لا يكون الا بعضاً لما قبهاها وكبعض منه فلم يمكن
 عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون
 ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون
 ضميراً غائباً عند اهلي ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم
 حتاه فوله على سبيل الدرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف
 استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله يحكمون
 بشدة رذة اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة
 فهذه اجواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الدرة قوله نحو
 السجدة في الصدق كان الصدق محيطاً بها من جميع الجوانب بحيث
 لا يخرج منه شيء منها كما اظرف بالمطروف قوله اي على حذوع النخل
 في الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المطلوب في الجذوع
 تمكن المطروف في الظرف فوله اي لافادة لصوقه يعني ان الجار
 والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كمينونته اللصاق
 كمينونته لافادته اياه ون اللصاق معناه اللصوق فانه يجيب
 لازماً ومتعدداً على ما في نايج البيهقي رام بحذوع اللبام صله للرفع
 لعدم الجرم بوضع الباء للمعاني المذكورة والاختلاف فيما
 سوى اللصاق انما ساعان اصلية للباء او من فروع اللصاق ثم

للصوصق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المغارنة
 والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدأ بسم الله الرحمن الرحيم
 على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامره
 ولا يكون باء الاصاق مع مجرورها ظرفة مستقرا الا ان تكون
 خبر المبتدأ نحو مروري بزيد قوله الي مجرور الباء استعمال
 للصوصق بالي مع انه يستعمل بالباء لثلا يلزم اخذ الاصاق
 في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوصق باء الاصاق ووضع
 الظاهرني الباء موضع المضمرة كئلا يحتاج تفسيره الي ارتبائه
 بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها دونه
 وعلى التقل يرين حملة مستانفه لبيان مغايرة الاصاق للاتصال
 الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني اذ اللصوصق
 المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يغير لصوصق المرور بزيد
 اي مكان قريب منه فاعتدوا اللصوصق حقيقيا وارتكبوا التجوز
 في الظرف حيث جعلوا اللصوصق بمكان قريب منه لصوصق به بخلاف
 الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل
 بحد خول حرف الجري تعلق كان من الابتداء والانهاء والظرفيه
 واللصوصق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان
 يراد على تفسير الاصاق حقيقة او مجازا يشمل اللصوصق المجازي
 نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوصق فيه مستعمل في المعنى
 المجازي فبطوان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم
 قوله اي استعانة الغاهل في التاج الاستعانة ياربي كرخواستن

وهذه الباء هي الداخلة على الة الفعل وهي معنى غير السببية
 على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقو للسببية ليس بشيء قال
 والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويعني منها ومن
 مصحوبها الحال كقوله نعم قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق
 او محققا كل افي شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير
 بقوله وبعني مع كما في الي وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقاماها
 واما ما قيل ان قوله بمعني مع يفيد بظاهرة ان المصاحبة معنى
 حقيقي لكامة مع واستعمال الي وحتى بمعني المصاحبة على سبيل
 المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهرة ان المصاحبة معنى حقيقي
 للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى نقد ير تسليم
 الافادتين ان كورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى
 حقيقي له الاعلى من هب سيبويه القائل بان ما هذا الا لصاق معان
 مجازية متفرعة عنه وكذلك يجعل الشر اللام في قوله للصاق
 صلاتة الوضوح قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
 ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
 في النحو وفيه ان الا لصاق على ما نسهه لصوق امر بمجرور الباء
 وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان
 الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظن
 ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الا لصاق مجرد لصوق
 معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في
 ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة

الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما
 ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية المجرور والملصق به الة فقي قولنا
 به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق
 مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يمتلزم المصاحبة
 من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار
 والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المستتر راجع الى
 الاشترائه فيصير المعنى لا يستلزم ان يكون السرج حال اشترائه الفرس
 ملصقا به الشراء فصريح السطلان لانه اذا لم يلصق الاشترائه بالسرج
 حال اشترائه الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك
 الفرس معه في الاشترائه وهل هذا الا انها فت قوله اي لا فادة اه
 خص هذا المعنى بتد كبير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في
 التاج المقابلة ترا برشدن ورا بر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا قوله
 اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا
 فالعلة التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه
 متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله باد خال متعلق بالتضمين
 المعنى اللغوي اي اعتبار شيع في ضمن اخر لا التضمين المصطلح
 وخص الفعل اللازم بالذ كر ككثره تعديته والمعنى الباء تكون لا فادة
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعليا بسبب اعتبار معنى التصيير في
 ضمنه باد خال الباء على فاعل الفعل اللازم وهما قيل ان التعدية
 فرض من وضع الباء وليست مدلوله فمفسد اذ لو لم تكن مدلوله
 لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله باد خال الباء اه

وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تم يتونني زير الحد يد
 اي بزير علي قراءة انتوتني بهمزة الوصل قوله صبرته ذاهبا سواء
 ذهب معه او لا فمعنى ذهب بزيد واذهبته واحدا كذا قال سيويوه
 وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء للمعدية
 عنده بمعنى مع فقوله تم لذهب بمعهم الباء فيه للتاكيد عند
 المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كل افي الرضي قوله بهذا المعنى اي
 بمعنى تغيير الفعل قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر
 فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ا يصل اه اي من غير تغيير
 معنى الفعل فال وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور
 والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال وفي الاصل وفي الاستفهام
 معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة
 بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لامطالعا
تعريض للمص بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنقي قوله او بما
 خص المفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف
 في لا التبرية نحو لا خبر بخبر بعلة النافية قليلة الباء زائدة وقيل
 انها بمعنى في والظن من كلامه انه لا فرق بين ما العجازية وهو المتفق
 عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الغارسي والزمخشري
 الي انه لا يزداد في خبره او جوزه غيرها قوله قياسا اي زيادة قياسية
 او زيادة قياس وكذا قوله سما في الرضي ولا يزداد قياسا في مفعول
 علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل
 الرضي زيادة الباء في يسبك وفاعل كفي ومتصرفاته وفي فاعل

* فعل التعجب على من سب سبويه قياسا ولا مفاة لان زياد به
 * من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث
 * النظر الى عموم مواقع حسبك و فاعل كفى قياسا وكذا الحال
 * في افعال القلوب التي مرت فاعل وكفى بالله شهيد ا وقال الرجاء
 * دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى
 * مقدر والتقلير كفى الاكتفاء بالله فعند المصدر وبقي معموله
 * والاعليه وعلى هذا الايكون الباء زائدة قوله والقى بيله اي
 * نفسه ولو كان المراد الذي نفسه بسبب بيله لم يكن الباء زائدة
 * قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الاعمع المستغاث المباشر
 * لياء ومفتوحة مع كل مضمرة الاعمع ياء المتكلم قال للاختصاص اي
 * الحصر كما ذهب اليه بعض الارتابط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيد
 * عن مدهم اللام من طرق الحصر وكرة استعماله في مواقع لا حصر
 * فيه واليه يشير تعميم الشر قوله بملكه اشارة الى ان ما ذكره
 * من معاني اللام من الملك والتعليك والاستحقاق لها اخلت في
 * الاختصاص قوله لبيان علة شيعي يشير الى ان التعليل على ما في التاج
 * حيزي راعاه بهاد وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بهانه
 * ودلالته على كونه مبرور علة والمراد من العلة من ما لاجله الشيعي
 * وقوله ذهبا وخارجا تميز من العلة قوله بحوضرت للتاذيب
 * فان التاذيب علة غائية للضرب متقدم عليه في الزمن متاخر عنه
 * في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاذيب بالاعتبار
 * فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزاج

وما لا ينبغي تاديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نحر خرجت
 لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه
 قال وبمعنى عن وهو اللام اللفظة علي اسم من غاب حقيقةا وحكما
 من قائل قول يتعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضي
 حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك
 ان تقول قال زيد انا قائم. هاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم
 اعتبار الحال الحكاية فان زيد افي حال الحكاية غائب ومنه قوله
 تم وقال الذين كفروا والذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
 والاول اكثر استعجابا فاذا ن لا يتعين ما قاله ابن الجاحب قوله
 اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب
 ان يبقى انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو في ما اذا دخل على
 مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه
 منعك بنفسه قال وبمعنى الوا وفي القسم للتعجب وقوله في القسم
 المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى
 الوا وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي
 من شأنها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون
 بمعنى الوا وحال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف
 مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به
 معناه الظاهر على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب
 وعلى التقديرين هذه العبارة على طابق العبارة السابقة اعني قوله
 وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو

اربع معني واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو التي
 في القسم وقد استعجب لا تخفى كما حكته وانما لم يقل بمعنى الباء
 لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك
 اللام مع الواو وفي دخول حرف العطف نحو قول الله وفلله ولد الم يقل
وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بافظ الله قوله وانما
 يستعمله اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب
 منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد
 به المعنى الظاهر قوله ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وقتحها وكلاهما
 مع التشديد والتخفيف والواحد الاربعة مع تاء النازية ساكنة او
 متحركة ومع التجرد منها فهذه اثني عشرة والضم والفتح مع اسكان
الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كل في المغني قوله
 اي لا نشاء التقليل في التاج التقليل بانديكي وانمودن فالمعنى
 لاحداث ان المتكلم يستعمل من خوله وان كان كثير افي الواقع تقول
 في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجلا لقيته اي لا تنكر لاني
 للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا رجب
 اذ فان مغير الجملة يجب بالكافية ان يتقدمها مرة غير مرة وقيل
 لان القلة في معنى النفي قوله كما ان كما ايضاح الحكم رب يحكم
 مقابها فان الاشياء تسدين باضدادها فال مختصة بندرة مرصوفة
 اذ كان مجرورا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد دخل
 اه او بنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب رجلا فان هذا الضمير نكرة
 عند الاخيرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان

يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له
 والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجلا
 ابوة منطلق او بفعالية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين
 ان يجر المعرفة ونشدع ربما الحامل المودل فيهم * بجر الحامل وصفته
 فان سعة الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابية ورب
 اخيه على نهية لان انفصال قوله لعل م احتياجا انها يعني مدلول رب
 لما كان لتقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها
 على الي المعرفة فتختص بالانكارة اذ لو دخلت على المعرفة لزم
 احتياجا اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على
 معانيها الي ذكر متعلقاتها تكون معانيها ضمير مستقلة بالمفهومية
 وحاصلها ان مدلولها ليس لتقليلها متعلقا بما مر معين فيمتنع دخولها
 على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول
 المعرفة والانكارة فتدخل القبيلتين وبما حذرنا لك اندفع ما قيل
 من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف البجارية مع
 عدم اختصاصها بها ويحذر عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها
 بالمعرفة لا اختصاصها بالانكارة وظهور ايض فساد ما قيل ان وضع
 رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع الانكارة دون المعرفة
 للحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف
 ضاها الان عدم احتياجها الي المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف
 اعواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر هو رب قوله لمتحقق
 التقليل الذي هو اول رب وهو لتقليل نوع من جنس فان الانكارة

تدل على الجنس والوصف بخصه بصير روماً وربهم قعليه
وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد الفكرة مطلقاً نقييداً بالوصف
فمنه فمع من انها نكتة بعد الوقوع قوله صا راقل واخصاه لان
الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشترط اه اشار الى ان قوله
على الاصح قيد لقوله موصوفة لان لان اختصاصها بالانكارة
متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي
قوله وقيل اه قائمه الاخفش والقراء ومن وافقهما قوله اصاها اي
معناها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة
والحقيقة المترجمة للمجاز قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب
يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجروره
وهو مذهب البصر بمن والدليل على ذلك مساواتها لساثر الحروف
في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء
الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم
لم يروها تتجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا غلام رب
رجل لكن يشكل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي
لا يوصل بحرف الجر ونحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدي
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا ونحو رب رجل كريم جاني
في جواب من قال ما جاك رجل فانه يكون كقولك يزيد والضمير
في مرزبان وهو ممنوع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل
فان الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت
وفيه ان التقوية مشتقة من اللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته

صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وديه ان المعنى تام دون التقدير
 كما في رب رجل كريم اكرمته وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله
 لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوي عندي
 من ذهب الكوفيين اعني كونها اسما اقرب مضاف الى المكرة فمعنى رب
 رجل وايل من هذا الجنس واعرابه رفع ابد اعلى انه ميتد الا خبر له
 ولتضمنها النقي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولد الم
 يدخل عليها العوامل قال ما من ذهب اكثر النحويين منهم
 المرود والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب
 ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومع ان يكون
 مستقبلا وذهب بعض المحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا
 ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في
 شرح التسهيل قوله لا بها للقليل اه اي لا بناء تقليل نوع من
 جس محقق عند المتكلم باعتبار تعاقب الفعل به فانك اذا قلت
 رب رجل لقيت كست مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم
 ان الذي تلهه فيما بعد قليل وانما يعلم الله تعبه وقوله تعالى
 ربما يورد الذين كرهوا متاول بتنزيله منزله المحقق لصدق الوعد
 او بتقدير كان والحكم مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة قال
 محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحاً به
 نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة الفريضة عليه وان
 لم يكن مصرحاً به ولم يكن هناك فريضة اخرى فالواجب المجمع به
 كذا في الرضي ودال الامر قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل

وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهر ون الفعل العامل معني
 قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن
 المغالية والحالمة قوله نحو رب رجل كريم اي لقبته لا يخفى ان الفعل
 المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره
 لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسيره الماصب
 بفعل آخر يتعد به حرف الجر كلامهم نحو بزيد جاء وزنه اي صورت
 بزيد جا وزنه قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع
 لما احتاج الى التمييز لعدم كونه مرجع مذكور افي هذا الكلام
 قال مفرد من كره لانه اشد ابهاما من غيره والقصل بهذا الضمير
 الابهام فما كان او غل فيه كان اولي مع الامن من اللبس بالتمييز قال
 في مطبقة التمييز اي يجوزون مطابقتها في شرح التسهيل قال ابن
 عس فور اجازة هل الكوفة تسميته وجمعه قيا ساو ص عند نالا يجوز
 لان العرب استغنت بتمنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف
 في الشيع معناه اختيار بقبضه فخلو الجوفيين انه هو في عدم
 المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف
 مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز فبمعنى لانه وقع في المغني
 رب حرف خلا فاللجو فيمن في دعوى اسميته والمعنى ان خلاهم
 متحقق في هذه الصورة قوله ما التامة خص ما بالكتابة بقرينة قوله
 فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على
 الجمل ومعناها حقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظا منه انه
 تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل

باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مادته بالماضوية التنزيلية
 وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون آه
 بيان لغائدة زائدة مع الاشارة بقدر التي للتقليل الى وجه ترك الماص
 لها نحو شعر و بما ضربة بسيف صيقل * آخرة * بين بصري و طعنه
 نجلاء * الصيقل فيعمل بمعنى مفعول من صقله جلاءه وبين بصري اي
 امكنه بصري بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين
 لانضاف الا الى المتعدد والطحن الضرب باللسان ونجلاء بالنون والجيم
 كحمر اء مونث انجل الواح الجرح والنقل يرربما طعنه نجلاء * بين
 بصري فان المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات
 كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصري شام قوله اي واررب
 في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن
 مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
 عذاب اليم تو ممنون بالله الاية حيث ذكر في المغني ان تو ممنون
 جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علتة الحكم المذكور في المتن
 مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم
 من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا يشارك رب فيها
 عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم
 التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب
 في كونه فعلا ماضيا محذوفا فاغابا قوله مثل وبلدة اراد بالبلدة
 المفازة والاييس ما يوانس به المعافير واحدا ما يعفور قال
 الجوهري يعفور الخشف وولد البقرة الوحشية اي وقال بعضهم

اليها فيرتموس الطباء والعيس بالكسر الابل التي يعولها يفاض
 واحدها اعميس وعيساء يقول رب هقارة لا يسكنها الا الوحوش
 قطعنها وسرت منها كل افي شرح ابيات الايضاح وليست
 بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان
 رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون
 بعد الواو لفاء او بل وما حذف فيها بدون هذه الاحرف فشاذ
 في الشعر ايض كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام
 بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله
 بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام
 او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله فائمة مقام رب
 جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب بل ليل انه لا يجوز اظهار
 رب بعد ما كما جاز بعد لفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف
 العطف عليها في وسط الكلام اعتبار الاصلها بخلاف وا والقسم
 فانها لم تكن في الاصل وا والعطف مل ذلك جازد دخول حرف العطف
 عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدر
 اي لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عايه ايض
 قوله لان ذلك اي تقدر المعطوف عليه في الواو وتعسف بخلاف
 تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعد مما دل على كونها على
 اصلها فلا يكون التقدير فيها تعسفا قال انما تكون فالمعنى
 لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا
 لغير السؤال قال عند حذف الفعل خير تكون وقوله لغير السؤال

خبرتان او خبر لوار القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا
 بتكون والاخر خبرا او كلاهما متلقيا به على انها تامة والالكان
 الجزء الاظهر من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون
 المعنى ما تكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود
 مع انه يومها نها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال قوله فعل
 القسم اي دل لوله القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
 استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل
 المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم
 به والمقسم عليه قوله فهي اكثر استعمالا اي اذ الم يجوز ذكر الفعل
 معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
 يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها اللصاق
 فهي تلتصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما
 تناسب اللفظي لكونهما شقويتين ومعنويين لما في الواو من معنى الجمع
 القربية من معنى اللصاق كل افي الرضى وفيه ان هذا يشعر بان
 واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل
 واو العطف كما مر قوله يعنى لا يستعمل الواو اشارة بهذا التغير
 الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل
 على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله خطأ للواو ا
 بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرتة وكثرة
 استعمال الواو في القسم ولكنونه معلوما مما سبق لم يتعرض له
 بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعز قوله يعني ان الواو

مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم
 ولا يجوز ان يكون حالاً من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم
 كونه محط الحصر قوله لاصالته فان الضمير فرع الظر عبر عنه به
 للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل
 وفي اختصاصها بالظن وان كان مثلها شاملاً يضر لانفهامه من قوله
 مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثله تكرر قوله باسم الله اي باسم
 هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعني ان المذكور سابقاً لاربعة احكام
 الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظن
 والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام
 حتى يصير المعنى الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد
 مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها
 ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها
 ولا بعللها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودهما فلا يرد
 ان الاعمية في الحذف مثلاً يفيد كون المحذوف في الباء اكثر
 من حذفه فيهما وهو ما سد قال ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه
 استقباله ومنه قوله تع نتلقى ادم من ربه كلمات اي استقبالها وفي
 الحديث نهى رسول الله صلعم عن بلقي الجلب اي استقبال
 ما يجلب الى البلد فالعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه
 اللام وان اه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله
 القسم للعهد اي القسم المذكور سابقاً بقوله لغير السؤال فان المعهود
 كما يكون باقظه يكون بغير لفظه فما قيل اذ كما في اية الى ان اطلاق

المص رح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما اولاخصهما
 بالذكر مع انه يجاب بان المافية ايصر نحو واللله ان زيد اقام
 لكونه قليلا والمص رح في صد د بيان القواعد الكنيرة الاستعمال
 واما نفي الجواب بلم ولن فنادر لا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه
 اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين الامن حيث
 العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السوال
 جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع
 بينهما ورح يدخل اللام على الخبر فلا يستغنى الاسمية عنهما من
 دون استطالة الانادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما اولا وان
 المنافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في
 معني التعجب والمدح يازمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لافي التعجب
 او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقدر قد
 ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقدا الا اذا طال القسم او كان في
 ضرورة الشعر نحو قوله نعم قد املح من زكها وان كان مضارعا
 استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على
 نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في ضرورة
 الشعر واذ لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو
 لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون
 باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي
 ما اولا ولا يلزم تكرار لاهنا لان الماضي ينقلب في الجواب مغ
 لا مستقبلا وفيها من ع استقباليا كان او حاليا ما اولا مع النون

اربل ونها من اكله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه
 لا يصدر ح الا بلوقوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع
 والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف
 مع الماضي والجملة الاسمية وكثير من الحذف مع المضارع المجرد
 عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع
 الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني
وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تقتو
قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقريظة عدم صحة
المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم اي الجملة التي يوتى لاجلها
انقسم كان القسم بطلبها كالسؤال للجواب قوله اذا اعترض اي
القسم يقر اعترض الشبه اي صار كالخشبة المعترضة في النهر
كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة
المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي يتوسط
بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم
لان اعترض لا يزم قوله لا يسمى الا للدال على الجواب لاقتضاء
القسم الصدارة لكونه انشاء ا قوله لا الجواب مجامعة لامع النفي
والاستثناء قل يقع في تراكم المصنفين للتخصيص على المقصر وان
لم يقع في كلام البلغاء لذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول قوله
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة
فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي لمجازة
شيء ا سواء كان مجازة شبيهة من مجرورها كما في رميت السهم عن

القوس او مجاوزة مجرورها عن شيعي نحو اطعمه من الجوع قيد حل
 تارة على المتجاوزة عنه وتارة على المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي
 وهوان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعنى بها فان بعد
 السهم عن القوس بسبب الرمي ومطفا لتعدية للاشارة الى ان
 صيغة الفاعلة بمعنى اصل الععل قوله اي استعلاء شيعي على شيعي
 اما حقيقة كما في المنال الاول او مجازا كما في الثاني كانه يتحمل
 ثفل الدين على عنقه او ظهره قال اسمين بمعنى جانب وفوق
 فيبنيان ح لكونهما على لفظ الحرفين ومنا سمين لهما فيلزم عن
 الاضافة بخلاف على قال بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان
 اي يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان
 بد ونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتها قلب ملك قال الشرح
 يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بمعلم كما يوحى ظاهر
 اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه في الصراح
 التشبيه ما نمد كردن قوله اذ التقدير ليس مثله شيعي به قال الاكثرون
 اذ لو لم نقد زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيعي فيلزم المعال
 وه واثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي للمثل لان زيادة الحرف
 بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنبي ولا نهم اذ ابالغوا في نفي
 الفعل عن احد الوامثل لا يعمل كذا او مرادهم انه اهوال نفي عن
 ذاته لانه اذ انفوه عن هو على خاص او صافه فقد نفوه عنه وقيل
 الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في مثل فاعل
 آمنوا بمثل ما آمنتم به فالواو اذ زيدت هي التفصيل الكاف عن الضمير

انتهى والقول بزيادة الحرف ولى بزيادة الاسم لم يثبت وقيل
 لازادة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في
 المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لآخي زيد
 اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لآخيه اخ هو زيد وما قيل
 ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشمين يكون اضعف
 منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة
 من جميع الروح فيهما به المماثلة صرح به في شرح العفاة النسفية
 قوله بمعنى المثل ولا يقع كك عند سبويه والمحققين الا في الضرورة
 وقال كغير منهم الاخفش والغارسي بجوز في الاختصار فجوز وافي
 بجوزيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا
 بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب العربيين كثيرا كذا في المغني
 قال نحو يضكنا وقبله *بيض ثلث كعاج الجم *بيض صفة مصدر
 محذوف اي نساء بيض جمع بهضاء والمراد بالنعاج هي نابقات الوحش
 وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء
 وهي التي لا قرن لها قوله للطلا فنه متعاقب بمثل قوله ما اناك انت من
 باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض قال ومنذ ومنذ انه منل بسبب مبنية
 على الضم ومنل مبنية على السكون فقيل هو مخفف منل لرجوعهم
 الى ضم الذال في منل ليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيل
 وجمعه على امتاز وفيه بهما الم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه
 يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها هو الحق لان
 الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمة وهما

حرفا جرازا الجرم ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على
 انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما
 فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحثنا للظروف فلذا
 لم يتعرض المصنف لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر ابي بكر وان للزمان
 والشخص خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الي انهما لا يستعملان
 في الزمان للمستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان
 لتشويق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان
 للزمان والالزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية
 والى هذا اشار الشرح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الغاء يعني ان
 قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة بعد قوله للابتداء قوله
 يعني اذ اريد بهما الزمان الماضي ابي بصل خولهما قال المصنف في امالي
 الكافية لا يدخل من ومنذ الاعلى ماض واحاضر فان دخلتا على ماض
 فمعناهما الا ابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية
 وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا تجر ما بعدهما
 فهما حرفا جرفان كان الفعل العاقل فيهما ما ضيا فهما بمعني من
 نحو ما رأيتك من يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيتك
 من يوم من اذ اردت جميع المدة اذ لا معنى بقولك ما رأيتك من
 يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل
 حالا نحو ما ارأه منذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعني في قوله لا تكون
 بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعني في قوله من غير ان تفسر
 للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية

ضرورة وقوع الفعل في مدح قوله بجعل الاول مثالا لانه ليكون
 النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بمقدير المضاف اي في
 فجر يومنا قوله كما يتوهم بحسب الظن فان الظن ان يكون المثالان
 للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يسا عد المثالان لهما
 الابتكاف التقلير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت
 مضاف الي المدح لان ذلك انما هو في مد ومنذ الاسمييتين ليصح
 الحمل كما مر قوله بالاستثناء بما بعد ما اذ الاستعمل حاشا في
 الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
 فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال
 الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
 وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها
 قوله فلانقسا مها اي باعتبار تمام حر وفها الى الاقسام الثلاثة لفعل
 باعتبار تمام حر وفه وكونه سدا سيما ايض لا يضر في تلك المشابهة
 وكذا كون الاسم ايض منقسما الى تلك الاقسام اذ غايتها انها مشابهة
 للاسم ايض لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولما بناها
 على الفتح لاستثقا لها بسبب تشديد الاء واخر والتاء وهي جهة
 مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفر وان كفر وكان
 كقطعن ولكن كقارين وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
 كقطعن فوزن عر رضي غير معتبر عندهم وكذا انقساما الى المدغم
 وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا
 لاهمالها ولما لم يجر الضم المنصوب ونون الوقاية واقتضائه

الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان
 الشبه المقتضي له قوله معانيها معاني الانعال لكون كل منهما معاني
 جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف
 قوله مثل مكنت اء عبر بصيغ الماضي المستعملة لانشاء الالة على
 تحقق معانيها لكون تلك الحروف كك قوله على انها اذ الوخطات
 اء والخبر عنها ابالستة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع
 وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف
 بمعنى حوف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على
 الاحرف فالنحاة لما اصطالحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه
 الاعلى الحروف واذا لم يتعد د جمع التكسير بشيء يكون
 مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره
 من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله
 اخرهما مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف
 هذا الترتيب قوله لكونها للاثاء دائما بخلاف الاربعة
 الباقية فانها ليست كذلك اذ المائة ليست للاثاء اصلا وكان وان كانت
 لاثاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب والاثاء فرع
 الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل
 الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت فيصح
 استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشر فيما يجيء فلا بد لها من
 التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فان دفع ما قيل ان اريد صدر الالام
 دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد

صدر الكلام مقصود ذاته فيمنقض بالجملة المصدرية بان الواقعة
 مقول القول واندفع النقص بقوله تعال انهم هم السقاء ونقولنا
 جاءني الذي انا قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيد انا قائم قوله
 ليعلم اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
 دفعا للجهالة السامع وترومه او لا معنى غير ما ارادة المتكلم قوله على
 حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها
 في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية
 للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما يرجع الى الحروف كلها قوله وح
 لو وقعت اء اي حين اقتضاؤها التعلق بشيخ اخر لو وقعت في صدر
 الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما التبعث بان المكسورة في الكتابة
 مثلا لو قيل ان زيد انا قائم بلغني بجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام
 خبر لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما
 قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد الاستثناء
 انه فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة ولذلك
 حملناه على اقتضاء عدم الصلابة قوله اي هذه الحروف صرح
 بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان فوله الكافة
 اي عند الجمهور قد رالصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييم
 دخولها على الفعل بالظرف اعني ح اذ على تقدر لحوق ما الرائدة
 لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه نعليل الشرخ للحكسين
 وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المعنى الرائدة نوعان كانه وغير
 كافة قال فتعلقني اشارة الى ان لحوق ما الكافة سبب الالغاء فيستغاد

منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله وقد دخل بزيادة ح علي لتلحقها الالهي
 تلغى اشارة الي عدم كون اللحق سببا للدخول على الافعال فيستفاد
 منه الدخول في بعض الاوقات لما نقرر ان المتبادر من كل حكم
 ذكر به ون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغازا
 لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازها ولفظ المتن
 لا دلالة له عليه فالاولي ان يقال فتلغى وجوبا وقد دخل في
 الصراح الالغاء بما طل كردن وفي القاموس الغا خيبة فقوله اي
 تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح العزل بيمكار كردن وجد
 كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا تكون ما كافة بل
 زائدة كما في فبما رحمة في الرضي ان الغيت فما كافة وان اعملت
 فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما يعم الزائدة والكافة
 ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاءها لان الغاءها واجب
 على الافصح بناء على تعيين كواها كافة نعم لولم يقيد ما بالكافة
 ويعمل قوله فتلغى اي بحسب الغاءها يكونها كافة وقوله قد تعمل بكونها
 زائدة لكان اظهر في المفص فان بيان التريوم انها على تقدير
 كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيل ان الكافة
 بيقيد عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تعمل اي جميع تلك
 الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من
 ان اعمال ليمتا ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي
 شرح التسهيل قال الزجاجي ومن العرب من يقول انما يزيد اقائم
 ولعلما بكر اقائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخبرها مخالفا لما

في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانا ولعلما ولكنما وجوزة
 اكثر النحاة قيا سا اذ لفرق بينها وبين ليتها فعلى هذا معنى قوله وقد
 تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قيا ساء على غير الافصح الواقع
 في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح
 لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم وى بيت النابغة * اليتها
 من الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقل * برفع الحمام ونصبه
 قوله وقد خل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق
 ما تدخل على الافعال وفي المغني خلا فه حيث قال ويقترن
 بلمت ما الحرفية فلا تنزلها عن الاختصاص باساء لا يفر ليتها قام
 زيد خلا فالابن ابي الربيع وظاهرا تفروني ويجوز ح اعاله لبقاء
 الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورد وابل وجهين قول
 النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء لمت واعاله كلالها متساويان
 وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل
 بسبب لحوقها وضروقتها كالجزء منه ضعفت مشابقتها بالفعل من
 حيث البناء على الفتح قال فان لا غير الغاء لتفصيل الاحوال المختصة
 بلكوا حل منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان
 المكسورة والمعترحة لشهرة كونها للتاكيد والمفتوحة لتاكيد
 النسبة الاضافية المسبوكة من الاسو الخبر قوله سماها جملة الضمير
 راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في
 محاوراتهم الواسمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم
 استلزام المفهوم الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة

بضمه والتشبية في سماها وكانت وعليها قال في حكم المفرد بتا ويل
المصدر خيرها مضافا الى اسمها فعني بلغني ان زيدا قائم بلغني
قيام زيد وبلغني انك زيد اي زيد يتك وقس على ذلك بكلمة ان
اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا ايضا فيا كان
المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر
في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدما فلا يمتقض
بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة
مع علم وجوب الكسر لانها على نقل ير الفتح ليست مع مدخولها
سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت
فسيجب تخفيفه من انها مفتوحة صورة ومكسورة معني قال في
موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما
قالوا في كتاب الطهارات قال فكسرت ان يحتمل ان يكون ان
مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت
ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله
اي في موضع ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان
بعض النحاة جعل المصدر والمرضوع موضع الظرف من اليهم نحو هو
قصدك فيجوز نصب ابتداءه بتقدير في والمراد من الكلام المعنى
اللغوي والالزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون
ما بعد ما كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء
كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيد ^{انه} فاضل
ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو من فلان ختى انه

لا يرحى فان قلت لم يفصل المرح منها حصر مواقع الكسر فما
الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل
سبعة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وحواب قسم ومحكية لقول
ورأفته مرقع الحال وموقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد
بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن
ادخاله فيما عدا المبتدأة لذلك عم قوله لكونه موضع الجملة
لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم
افادته فائدة تامه ولو تحكت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد
وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل
التي قائم عمل ي لم يضم اليه ضميحة امتناع كون المفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت هي مستقلة في وجوب الكسر في
الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فصل خروج
بان المقصر ان الجملة المصدرية بان وحدها اذا وقع في الابتداء
بجيب كسره لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع
في الابتداء الجملة المصدرية بان وحدها بل بما بعدها قال
المصروح في امالي المسائل المتفرقة انما كسر في موضع ابتداء
يكون خبرا لمبتدأة فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة
قوله لان مقول القول اشارة بذلك الى ان المراد بكونها
بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت
بعد القول للقول فتحتها نحو اخصك بالقول انك فاضل اي انك فاضل
والمراد من قوله عليه القول اي التكلم اذا اراد به المعنى لا يكون الاجملة

حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلا لا باطل فلا يرد ان مقول
 القول يكون مفرد اذا كان موديا معنى الجملة نحو قلت حديثا
 او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما
 ليشمل ما اذ وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا فت فاما قلت
 طعم من امة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه
 في التقدير والتعصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا
 فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا
 والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ نصب
 مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان مقتطعا من جملة فهو
 جملة في التقدير محكي في قوله مقول القول خرج ما يكون نعت
 المصدر وهو ظ وما يودي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه
 ويقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ ويقولنا
 حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح الحصر بلا ريبه وما قيل
 انه كون مقول القول جملة لا يمنع الغم بعده في مثل قال زيد انك
 قائم عندي فقد عرفت انه فاعه بان الكلام فيما كان الجملة المصدر
 وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعده
 الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال
 كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصدر تسا محاميث جعل
 نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتلاة ومضا فاليها باعتبارها المصححة
 لصيرورة ما بعدها كذلك فال ومفعولة اي ما بعدها مقول القول
 بقريئة ما سبق ولانه يطلقون عليه المفعول دون المقول ولا حاجة

الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء
 نحو علمت ان زيد القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة
 مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة قاله ومضافا اليها هذا
 باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف
 اللازمة مضافا اليها اني الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه
 من موافع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لا واذا قل يوجب
 فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظلم ان ما بعد ما ان اول
 بالمفرد وجعل الخبر محذورا يجوز الفتح والافا الكسر فهو مما يجوز
 فيه الامران كالغاء الجارية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك اه
 غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولا ان المقصر منه دفع توهم اعتراض
 يرد على قاعدة التمييزين ان الكسورة والمفتوحة على ما صرح
 به المصنف في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالا اعتراض على القاعدة
 المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان
 الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب
 ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذ كر فيه خبر المبتدأ
 فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح
 لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى
 ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع
 كموضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذ اجاز حذفه وذكره فيجوز الامران
 واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لوفي فواك لو انك منطلق
 انطلقت وهو موضع ظاهرة وقوع الجملة الا يرمى ان لوفي قولك

لوقام زيد لقمتم لا يقع بعد ما الا الجملة بان التقيد يرلورقع انك
منطلق اي انطلاقتك فوقعت متوقع الفاعل دون الجملة لان الشرط
لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض رد اعلى المخالف فان
المهرود والكماثي زعموا ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان
ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها في محبت
لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة قوله معمول للفعل اه
فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا
اه لان التخصص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء
والحروف قوله نحولوا نك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط
لواذ اوقع بعد ما معتد ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون
في الصورة عوضا عن الفعل المبتدأ ف بعد ما محقوله تع ولو انهم
فعلوا وقت صرح به في مبحث حروف الشرط وانما قيل نابقولنا
اذا امكن لانه اذا تعد ريقع الخبر غير فعل كما في قوله تع ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام مولعل الشر اختار التمثيل بما يكون
الخبر اسما لانه ابعل من تعد يرالفعل واظهر في كون ما بعد ان
جملة والتتميل يكفيها الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره
اسم مشتق وهو قوله تع يوود والوانهم عاودن في الاعراب وما خبره
ظرف وهو قوله تع لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان
لوفيهما ليست شرعية بل مصدرية او للتصهي والكلام في الشرطية
قال فان جازاه اورد الفاء اشارة الي انه متفرج على الفاعل
السابقة ومعنى جواز التقدير ان يكون كل واحد منهما موديا

للمعنى المقصر من غير تارة قوله جاز الامران بالنظر الى الفادة
 المقصر ولا ينافي ذلك لرجحان احدهما بعدم الحذف فيه قوله فخره
 اه قيل يرد انه لم يعهد بعد الغاء الجرائمة ايراد لفظ الجزاء
 لان جعل الشيع حزاء ايقيد كونه جزاء وليس بشيع لان الغاء
 يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء ان المعنى
 اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بباداش قوله او اكرامي
 ثابت له قيل في كونه مبتدأ يبحث لانهم لا او حباو تقديم الخبر
 لثلا يلبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
 يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير
 فثابت الى اكرامه وكلامه ليس بشيع امما الاول فلانا لانم ان
 حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى
 فيه مختلفا على التقديرين وا ما الثاني فاه اذ كوفي المعني ان القائلين
 بان الراجع بعد لوالداخلة على ان المفتوحة نحولوا انهم امنوا
 جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقل ما اي لو ثابت ايما انهم
 وبعضهم يقدر موخرا اي لو ايما انهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ
 او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرفع فيكون
 مرفوعا محلا وهذا معنى وقومه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان
 خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله
 وكما قيل جملة معترضة فائدها تاييد المظن بقول غيره قوله
 لانه لثيم في الصراح اللثيم ناكس و تخيل يخذم فقاء كما يخدم
 العبد لمولا له فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي

لثيم صعفان في الصراح الصعفان سيلبي زنده فما وقع في تفسير
 الصعفان في شرح الغاضل الاسفرائني يعني من يضرب في قفاه
 ولصزمية سهو قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا
 قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه
 قوله اوبارادتها مع حواليهما كما في قولهم جب مذ الحيرة
 وشابت مفرقة قوله بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من يكرمني ا
 وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه
 انما الشائع لفظ المثل والنحو قوله أي مثل عبد القفاء هكذا في
 اكثر النسخ ولعله سقط لفظه انه من قلم الكاتب يعني ان المقصر
 تشبيهه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مد خوله لا بمجموع اذا انه
 كما يرويه ظاهر العطف لانه المثل بفرع على ما صرح به سابقا بقوله مما
 وقعت بعد اذا ووجدت في نسخة بخط الشيخ رح اي مثل اذا انه عبد
 الفغار وجه التفسير غير ظاهري وانما لم يقل وشبهها لثلاثتهم ان
 المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه
 للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب عن القاء الجزائية ومشابه
 للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله
 اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر
 عن ذلك ولا يكون اني احمد الله معمولا في اللفظ لا قول لانه وقع
 خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال
 انه فيكون قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا
 اللفظ قوله ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه وقع في النفس

قوله لانها في حكم العلم فهو بمنزلة الباء في كفي بالله قوله
 التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه
 في محل الرفع ملته اجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة
 اشارة الى ان كلمة او المتسوية لا لاحد الامرين لبيان لوجه التركيب
 فان عطف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجز في كلامهم واما وجه
 النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة
 من انهما منصوبان بتقدير في بناء اعلى ما مر من انهم جعلوا
 المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهمة اي ان المكسورة في اللفظ
 او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة
 اللفظ او من جهة محل بناء اعلى ما صرح به في شرح التسهيل في
 بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل يقدر غالبا اسناده
 اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما
 لا يصلح لاسناده اليه ولا لايقاعه نحو امتلاء الكوز ماء او كفي بالله
 شهيد او ما احسن الحليم رجلا وما وقع في شرح الفاضل
 الاسفراني اي كسر الغظيا وكسر احكميا فمع بعده من حيث اللفظ غير
 سليمة من حيث المعنى اذ لا كسر حكما في ان المقطوعة بل هي في
 حكم المكسورة قوله بان يكون اه بيان لقوله حكما فكان الظم تقديمه
 على قول المصدر بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله
 بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب
 مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا اجاز دخول لام الابتداء
 في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف ما عجبني ان زيد القائم

فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولاينا في
 كونها بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد فعلويه فان لها شيها
 بالجملة من حيث ان باب علمت من فواسخ الابتداء والخبر وشيها بالمفرد
 ولكونها بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع
 اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهيب من
 جوز ذلك قال ويشترط مضي الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر
 للمعطوف عليه خبر اخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت
 في حكم العدم فكان الرفع لا سمها وخبرها الانتداء ويكون
 الكلام من قبيل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر
 يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظ ليتحد عامل المعطوفين
 على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم
 ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز وحده اخر مثل
 العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة
 عموما والعطف على المضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما
 على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة
 في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف
 القياس قلت فاذن ته التثريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة
 ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخفضة الملقاة وفي قوله على
 اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لجموعهما
 دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرود لانه على نقل ير
 العاقبة بالعدم يكون اسمها مجرد اولان المبتدأ هو الاسم

والمجموع ليس اسما ولا في ناويله وانما خص الحكم بعطف لانه
 الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوايح كما ذهب
 اليه الجرمي والزجاج والفراء في الرصف وعطف البيان والتأكيد
 ايصر قوله مثل ان زيد او عمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور
يعمل المحطوف خبر ان ولتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحو ع اني
رقه اربها الغريب * وان يكون خبر ان محذوفا قوله وهو باطل
 لانه كاجتماع علمتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك
 وزيد اذ هما اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى
 وزيد اذ هما ان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل
 ولا اثر لكونه خفي الا عراب لانه اذ لم يكن للبناء اثر في ذلك
 لم يكن لثقله الا عراب اثر بالطريق الا ولى ثم المذكور
 في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين وان التعصيل المذكور
 من ذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله
 وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
 قوله لعل مبقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء
 فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيد القائم اشار بذلك
 الى انه انما يدل على الخبر المتأخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان
 لفي الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير
 وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر
 وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احد هما قال اذا فصل
 وذلك لفصل لا يكون الا نظرفه خدم ان كالمثال المذكور او نظرف

متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيد قائم قوله لان فيما عد لها اء هذه
 اربع صور اذ اوقع فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها
 يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها
 الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حين يدخل اللام في ذلك المتقدم
 على الخبر فانتقاء ما انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم
 معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام
 على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى
 الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها
 لا تغير معنى الابتداء كان ولذا اجاز العطف على محل اسمها بالرفع
 ومن هذا اظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة
 لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام
 اء يعصي بان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضاً لطلبها صدارتها
 لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونها بمعنى واحد فكانه
 لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانه لا تناسبها فلم يغتصر معها بسقوط
 صدارتها قوله * ولكتي من حبها العميد * في القاموس العميد الحزين
 الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقع فلان عميد اي شديد المرض
 لا يقدر على القعود حتى يقعد بالرسائل وفي الحواشي الشريفة على
 الرضي العميد هو الذي هذه العشق في الرضي وما انشده اء اما
 ان يكون شاذاً او اما ان يكون في الاصل لكن انني تخفف بحذف الهزة
 ونون لكن كما خفف لكنها هو الله ربي اتفا منهم بحذف الهزة واصله
 لكن انا قال فيلزمها اللام ذهباً بوعلي الى انها غير لام الابتداء لان

ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كذا من عبادكم
لغافلين ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لسلماء * اجاب
عنه ابن مالك بان رتبته التقدم فانه متقدم لفظا قوله ولهل ابي
الاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس
لان اللام الابتداء لكونها التاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي
ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون
كالمعروض عن المحذوف قوله فلطرد الباب ابي باب ان المخففة وان
لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثير اءه فاللام
في صورة الاعمال ايض للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع
لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب
فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اءه وح يجب الغاءها
والاكثر كون الفعل ما ضيانا نحو وان كانت لكبيرة وان كاد وا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم الفاسقين ود ونه ان يكون مضارها
ناسخا نحو ان يكاد الذين كفر واليز لقونك وان نظنك لمن الكاذبين
كذا في المغني وح لا يدخل اللام الاعلى الجزء الاخير وهو الجهركما
مر في الامثلة كذا في الرضي قوله ابي من الافعال اءه الاضافة لادنى
ملا بسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله
لاغير ابي لاغيره من الافعال وان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد
فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين
في التعميم ابي بخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة في
ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يردان المصواب في التخصيص لان

الخلق في الشيع معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى
 اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان
 مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الاستواء كان بعد ما الجملة الاسمية
 او الفعلية فالعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع اللام اذ في
 تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاوّل في عرح
 التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين
 هشام قال بالمريرك قال صدر الافضل الرواية بالله بالباء الموحدة و
 انشد ابن جنى في سر الصناعة * شلت يمينك ان قتلت مسلما *
 كما قال انك قتلت مسلما فلذلك رجبت عليك مقربة المتعمد اي
 القتل قصاصا وهذا ان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب
 كما في شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز
 ان قام لانا وان تعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارع ضميرنا سمع
 كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا
 كذا في المغني قال المص في شرح المفصل وجه رد مذهب
 الكوفيين اذا صح التمسك بما رده فقد يرضى الشان في مثل
 ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما احروا
 اما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعمله ويشترط ان يكون
 حبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامر ان كذا
 في المغني قوله اكثر قال المص في امالي المسائل المتفرقة الشبه في
 ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها
 مفتوح الاوّل كما لماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كما لفعل

واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة
 ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معول
 الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه
 ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله
 قاله ^{الشيخ} لاطائل تحتها قوله كقوله تع وان كلالما ليو فيهم لام
 ليو فيهم جواب القسم ولا م لما الفارقة زيدت ما بعد ما دفعا لكرامة
 اجتماع اللامين والكوفيين يجعلون النصب بفعل يفسره ليو فيهم
 اوبه نفسه وبه قال القراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بصغى
 الاكاذ في شرح التسهيل قوله بحسب الظن واما بحسب الحقيقة فلا
 ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف
 قوله فقد روا ضمير الشأن لانه محجب ثقل يرمعول يكون الجملة
 بعد ثقل يرمعول كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشأن وفيل لا يلزم
 كون اسما ضمير شان وقدر سيمويه ان يا ابراهيم قد صدقت
 الرويا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما
 بحسب الظن مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي
 الجملة الخبرية فلا يفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالقية
 للشيخ السيموطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذ الم يدخل
 عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت
 عليها جاز كونها فعلية ايضاً قوله فلوانك اه بفتح الكاف والتاء وعن
 ابن الانباري انه نقل عن القراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه
 فيقول ايم انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب

العرفة سأ لني ان افا روك لم ايجل نذلك وطلبت رضاك وانت
 صد يق محبوب كدا في شرح انيات المنصل قال ويلزمها مع الفعل
 الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية
 او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لتلك ثم دخول
 ان المصدرية عليها لا امتناع تاويلها بالمصدر بل اسمية المصدرية
 او مصدرية بلا واداة شرط او رب او بكم نحو ان الحمد لله
 رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اقرببه
 وعامت ان رب خصم وعلمت ان كم خادم لي وقيل في التسهيل
 اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازاً عن نحو قوله علموا
 ان يؤملون فجاؤوا قبل ان يسالوا باعظم سؤل وذلك ضرورة
 ومنه قرأة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاة وملة عند البصريين
 هي الناصبة للمضارع اسملت حملا علي ما اختها قوله اي الفعل
 المتصرف اه في التسهيل او بفعل يقترن غالباً ان تصرف ولم يكن
 دعاء بقدا وبلوا ويعرف تفهيس او نفي انتهى فبيان المصدر والشر
 رح كايهما قاصراً لا يخفى ثم اعلم ان الشر رح ذكر الامثلة
 الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة
 ان يكون بعد العلم او ما يؤرد في معناه او بعد الظن الغالب
 الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتمة فيمن قرأ بالرفع بخلاف
 المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما
 فلذا قال المصدر في امه الي المسائل المتفرقة اراد واذا خال هذه
 الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق بهار جي قد

يتجمع اللفظ منه بواسطة البعد قواه للفرق بين المخففة وبين ان
 المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظورا اما معنى فلكونها
 حرفي المصدر وانما جعل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بينهما
 بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معولها
 لضعفها في العمل واما معنى فلان حرف التغميس محلصة للعمل
 التي الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضه محلصة فيلزم
 الاستدراك واما قد فلا يصح فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا
 واما حرف النفي فلزيادة مضارة لتلك الحروف الباقية ولذا لا يجتمع
 بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق
 مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حرف النفي نحو علمت
 ان لم يقوم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله ~~فانه~~ انه لا يحصل اه في الرضي
 في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها
 وبين الفعل شيع من حرف النفي الابلال كثيرة دورانها في الكلام
 تقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشران يقر
 المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرد العرق فانه يجتمع
 في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
 فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عني به
 الاستقبال فهي المصدرية والافهي المخففة لان المصدرية تخصص
 المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لانشائه وهو الغالب
 عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيل انه لا يكون الا اذا كان خبرها
 جامدا بخلاف كان زيد قائما او في الدار وعندك او يقوم فانها

في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشبه لا يشبه
 بنفسه ولذا يفركاني امشى وفي الرضي الاولى انه للتشبيه ايضاً
 والمعنى كانه شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم
 الخبر به منه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر
 فلذلك تقول كاني امشى ولا يخفى مع ما فيه من التكلف لان المقصود
 القائل من كان زيد قائم فادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم
 ويجيب للتحقيق والتقدير ايضاً ذكره في المعنى قوله حملاه الوجهان
 ذكره المص في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة
 لادى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلا يكون كلاماً مستقلاً
 ويحتاج الى تعدى المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور
 دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله ومذهب التحليل
 اه فهي منه للتشبيه والتاكيد في المعنى انه مذهب الاكثر
 حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته
 جزء ا قوله ونحر مشرق ويروى وروى والمعنى واحد الحقه بالضم
 معروفة واراد الحقتان ونجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث
 عند التشبيه جعل النحر مشرقاً لبياضه وشبه ثديه بالحقتين
 في نهودهما واكتمازهما قوله ونجوز ان يقال اه في الرضي لكن
 لما يلزم العلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض
 قوي اضاها ر الشان بعد ما اجراء الهامجرى ان قوله وقال
 الكوفيون اه في الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة
 الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك

اه اي عرفا ما لغة ففي التاج الاعتدراك دريا فتن چیزی وفي
 الصراح استدرکت تدارکت ما فات فليس السین فيه للطلب وفي
 الحواشي الهندية اي للطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
تجعل البهي للطلب وعلى الثقل يرين نقل في العرف من المعنى
النجم الى الخاص قوله اي تغاير منصوبا بحيث يكون معنى الاول
 موهما للقبض الثاني قوله وجعل الشبه الرضي الاخيروا ظهر لعل وجهه
 ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصودا لمنكلم بجاء زيد ولكن عمر و
 لم يجي افادة ان الحكمين المتغاثرين متحققان في نفس الامر فان
 المفيد لذلك جاء زيد ولم يجي عمر وبل مجرد دفع التوهم العاشي
 من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان
 الاعتراض لا يكون لدفع التوهم لا في اخر الكلام فمد فوع بان دفع
 التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض
 يكون في الاخر ولذا قال ان الواو في ان الرصليه للاعتراض وعليه
 المحققون قوله وايت للتمني ويقم لتبادل الباء تاء ا وادغامها
 في التاء قوله فيل خل على الممكن اي ممكن الوقوع ومستحيل
 الوقوع وان كان ممكنا اذا تبا ولا يد خل على واجب الوقوع فلا يقم
 ليت غدا يجي في الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء
 كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغير
 المترقب وفي المحال قوله واجاز الفراء اه اي اجاز الفراء نصب
 الجريين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ اجاز فلا يرد انه لا
 خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه

بيان الشران ذلك البيان انما هو في ما وقع في الاستعمال قوله اتمني
 زيد انا و هو متعل الي مقولين كذا في العواشي الهندية قوله اي
 انما انا كما هلي صفة القيام يعني معني تمنى كون زيد ذات القائم
 تمنى حصول صفة القيام له قوله واجازاه اي توجيهه الكسائي مطر
 في النكرة والمعروفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليست
 الشبا بهو الرجيع علي الغنى والشب هو البدع الاول قوله اي ليست
 ايام الصبي لانا اه كائنة بدل من لنا اشار ذلك الي نيابة الجار
 والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره قال ولعل للترحي
 وذهب الاخفش والكسائي انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب
 الفراء ومن وافقه من الكوفيين الي انها تكه ن للاستفهام ونقل
 البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل
 والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله
 وداعد عانا اة يقر استجاب له واستجاب به بمعنى اجابه اي رب داعد
 عاهل مجيب الي الذي اي هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه
 احد فقلت ادعد عوة اخرى وارفع الصوت لعل الي المعوار قريب
 منك فيجيبك ويحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق
 التلهف والتحسر على فقل من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف
 قوله وثم وقد لحقها التاء فيختص بعطف الجمل نحو فمضيت ثمة
 قلت لا يعنيني قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب ميمها الاولى
 ياء او قد نقلب نونا ويحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف بيان
 او بدل لانا لم نر بما طفا يصلح للسقوط انا او اعا طفا لم زيد اعطس

الشيخ علي مراد فيه ويقع تفسير الجمل ايضاً واذا وقعت بعد لقول
 وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو يقول استحكمته اي
 بدأت كتمانها يقرب ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت
 فقلت اذا كتمانته لان اذا ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الغاء
 لثلاثة هي اي الحروف العشرة بعد اشتراكها في التثنية اقسام
 باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعاً
 وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاجل هما لا بعينه وهو او
 واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا ويل ولكن ثم ان
 احاد كل قسم يقترق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر
 قال للجمع اي للجمع بين المفردين وما في حكمه في كونها مسنتين
 او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين
 في حصول مضمعهنهما واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع
 اما بانتفاء جزئية او بانتفاء اهلها واذا قصد التخصيص علي
 الاول جميع بلا الزائدة بعد الواو ونحو ما جاء في زيد ولا عمر
 وقوله مطلقاً اي لا يفهم منه الترتيب ويفهم منه الترتيب
 فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اي
 حصل الفعل اه خبر لقوله فقوله بتاويل معناه قوله بمعنى انه
 لا يفهم اه فتعطف الشيخ علي صاحبه وعلى ما بقه ولا حقه فقام
 زيد وعمر واحتمل ثلثة قوله وجود كما نقل عن المبرد والكسائي
 وبعض القهاء او عد ما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض
 الحنفية الذين ابين مالك وكونها للمعية راجع والترتيب اكثر

وبعكسه قليل هكذا في المغني قوله اي للجمع مع الترتيب في تاج
 البيهقي الترتيب ينك ازيد يس د يكر فرا كردن فليس الجمع
 بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا
 زاده الشرح بصعوبة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع
 الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير مهلة
 اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا
 حاجة الى التصريح قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق
 وانما لم يقل ونم للترتيب مهلة لشناعة التكرار قوله غير ان اه
 هكذا قال الجزولي وقان الرضي والذي ارى ان حتى لامهلة فيها
 بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الغائى في القوة او
 الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى
 اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي
 لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة ايضا المعتبر فيها الترتيب ذهنا
 من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجى في كلام الشرح
 دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدرج
 الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قد والصفة بقرينة قوله ليفيد
 الى اخرى والمراد بالجزء اهم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في
 الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حد يثها ويمتنع
 ان تقول حتى ولها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
 المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمال قوله
 من حيث انه قوي قيل بل لك ليمترتجاء ليه قال ليفيد قوله وضعفا قوله

ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه
 ليفيد اذ قوله اي ليدل عليهما اي لمس المراد الافادة في الخارج بل في
 الذهن قوله فصلح لان يجعل اه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فر بها
 ومع معنى الواو والعاطفة فلرعاية المعنيين بشرط ان يكون من دخول
 العاطفة جزء الحصول الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا بالحصل
 معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول
 بخلاف ما اذالم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما اه اشار
 بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله
 غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج
 ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذي في تعلق الفعل
 باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخلها قوله على
 رجالتهم الرجال خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصاحب
 ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشافة جمع ماش قوله كك الانتهاء اه
 يعني ان المقصر من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية
 ويحصل المقصر اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء
 بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او
 الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشرح وجها
 لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان
 دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد يعطف الجزء على الكل
 المتبوع للمغايرة قوته او وضعفه بحيث صار مغاثر السائر الاجزاء
 خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء

على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله مكد في بعض الشروح انما
تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والافصوصية
حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله
كما وقع في بعض الحواشي ان اذ به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل
ليشمل لجار والمجرور ولم يمثل بنعت البارحة حتى الصباح
لا يمكن توجيه كلامه بان مراده بقوله واحكاما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة
الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني التجارية حتى حد يثها
وضررتني البسات حتى عبيد هم قوله اي للدلالة اشارة الى ان اللام
في لاهل الامر ين ليس صلة الوضع لان اوليست موضوعة لاحد
الامر ين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامر ين سواء كان مبهما
عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الايهام على السامع
او التفصيل او الالاحة والتخييرا والتسوية فان مدلول واحد
الامر ين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في
الشك اشيع فلذلك بينه المصروح ومعنى كونه لاحد الامر ين انه
يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامر ين المذكورين كانه قائم
مفام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامر ين
المخصوصين بخلاف لفظ لاحد وما قيل اي لافادة احدى النسبتين
من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع ولثبوت الحكم لاحد
الامر ين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت
الحكم ليست مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيه وقتئذ
المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الا زمان قوله ^{لعل}

الامرين اذ لا يجوز ان يرا ولا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقريئة
 الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل
 الوضع بين المثبت والمنعفي في ان الحكم على احد هما دون الاخر مثل
 رأيت زيدا او عمرا او مارأيت زيد او عمرا معناهما رأيت احدهما
 دون الاخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما
 اضرب احدهما دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين
 نحو رأيت زيدا او عمرا او خالد او مارأيت زيدا او عمرا او خالد
 فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني مارأيت
 احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضى
 اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او
 في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه
 العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايض فيكون كالموجب
 ويصح حينئذ ان يقر بل كلاهما كما في الرضي قال وام المتصلة اراد
 ان يبين الفرق بين الثلاثة وبله من القريب قال لازمة لهزمة
 الاستفهام لفظا وتقد يرادون هل لكون الهزمة عريضة في الاستفهام
 قوله اي غير مستعملة اه يعني ان اللازم هنا بالمعنى الغوي المعبر عنه
 بالقارسية بجسمه واه وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول
 المعسر بما يمتنع انكاسه عن الشيء حتى يوردان الصواب وام المتصلة
 ملزومة لهزمة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت
 الهزمة دون العكس قوله يليها احد المستويين والاخر الهزمة
 الحنفية الهمزة بنا ويل اي والمفرد ان يعنهما بتا ويل المضاف

اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايها عندك وافي الدار زيد
 ام في السوق اي في اي الموضوعين قوله بعد ثبوت احد هما نعلق
 الظرف بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه
 بالطلب بالعكس قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي
 و اين يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه
 بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله نعم
 سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم مما اريد به التسوية فالهمزة
 و ام جرد تا عن معنى الاستفهام واستعملتا للمجرد الاستواء فهي
 معنى مجازي فلا يرد ان ام مهنه للاستواء في الواقع فلا يصح قوله
 عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ
 وسواء خبره اي انذارك وعلم انذارك سيمان وقيل بالعكس لان
 الاسم اولى بالا ابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران
 سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقصت ام قعدت مستعار
 بمعنى ان قصت او قعدت به لاقفه ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط
 يدخل على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم
 للشرط قوله وح يكون تركيبه هذا تكرار محض وتفريع للشيع
 على نفسه اللهم الا ان يقر المنقول عن سيبويه هو الكنية كما في الرضي
 فالشار اليه بقوله هذا ما يعهم من الكلام السابق اعني المخالفة
 بين ما ولياها وقوله ازيد اريت ام صرا كناية عن المعادلة بين
 ما ولياها وح يكون تفريعاً للجزئي على الكلي والاولى تركيبه
 لايعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يجازي عليه

ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانهما لا يفيدان التعيين لان
 نعم لتقرير ما سبق ولا لردّه وما سبق مهنا ثبوت احدهما غير معين
 فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح اشارة الى انه يصح
 جوابه بالتعيين قال المصريح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين
 فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما
 فحصل اجواب مع زيادة قوله لان المقصود آه فالسؤال عن اصل النسبة
 فيصح الجواب بنعم ولا لئلا لهما على ثبوت النسبة وانفيهما قوله
 وقد يجاب آه لتحقيق للمقام بان ما ذكره المصريح حكمه كغري
 وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بمفيا كيهما وقد تبع الغاضل
 الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه
 تخطية للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو
 ليس احدهما عندك كان مخطيا في السؤال فتقول له ليس عندي ازيد
 ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل
 فليس بجواب انه اريد به ما يكون في مفاصلة سؤاله ومخرجه من
 التردد فهو جواب والظن هو لثاني قوله فالمتشابه آه تفريع علي
 تفسير ثم في الموضوعين بمعنى واحد قوله على شرطين احدهما ان
 يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والمتفرع عليه
 حكم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع
 عليه كان جوابها بالتعيين قوله لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا
لهم واحد لا حكمان حتى يشار الي كل منهما استقلالاً وفيه رد
 على الهابيل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان

يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق
 اللف والنشر اي لفا لشرطين ونشر الحكمين قوله لكان اخصر
 واحسن لكن ما ذكره المصراظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير
 جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط قوله في الاضراب عن الاول سواء
 كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الي
 كلام كما في قوله تعالى يقولون افتريه فلا يليها الا الجملة اما
 ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمر وعندك او مقدر احدهما
 كما في مثال المتن قوله لشك في الثاني هذا بالنظر الي اصل المعنى
 وقد يجيب للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيب بمعنى بل وحده كقوله
 تعالى انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي الظلمات
 والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمح
 اقطع على غير قياس كانهم جمعها اقطعا اذ في الصحاح قوله كما
 تقول ازيد عندك ام عمرو اهكذا في النسخ التي رايتها والصواب
 ام عمر وعندك بذكر الخبر ولعله سقط من القلم الناسخ لما في الباب
 والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد المنقطة في الاستفهام بالهمزة
 خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطة مع جواز كونها
 متصلة لاشترك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان
 ما بعد ام ان كان مقردا لفظا وتقدير ا فهي متصلة ويلزمها الهمزة
 ام للاستفهام الطلبي او للتسمية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع
 هل قليلا وان كان جملة فان ام يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء
 كان خبرا او استفهاما ما يعتبر الهمزة او بالهمزة للانكار فهي لمنقطة

وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فطتين
مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين
في الفعل متساويتا في النظم او اسميتين مشتركتين في جزء الاولى
ان يكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعد ما فعد ولك الى الجملة
دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء
اشتركتا في فصلة او لا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا للمص
والابدلسي فانهما يجوزان الامرين وقال البرهزي ان وقع الاختلاف
يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقدير خبر احدي
الاسميتين وتأخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير
متساويتا في النظم نحو زيد عندك ام عندك عمر فالظن الانقطاع
قوله اي غير مستعمله لامعها اي غير مستعملة اما العاطفة الامع
اما قبل المعطوف عليه افاؤ والتزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث
الاستعمال قوله يعمي اذا عطف آه اريد العطف بقربنة قوله ثم عطف
في المغني انهم يعتبرون بالفعل من ارادته واكثر ذلك بعد اداة
الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف
عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة
تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدراه افاد ان قبل ظرف للزوم وانما قال
المص مهما مع اما وفيما سبق لان من له همزة لان ام المتصلة كذا ونها بمعنى
اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي والهمزة لازمة له بخلاف اما فانها
مؤنثة لا محل الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابها منه من ابتداء
التكلم اليها لانه عرض له في انشاء التكلم والتزام اما الاولى

لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى
 في الشعر فهي لازمة معها لالهاقوله يجوز ان يصدراه فبني الكلام
 اما على احد الشئيين واما مع او فان تقدم اما فهو كوك وان لم تقدم
 جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الا بهام بعد ذكر المعطوف
 عليه قوله والجواب اه الجوابان ذكرهما المصنف في شرح المفصل قوله
 بل للتنبيه على الشك اه هذا اولي مما ذكره المصنف رح من ان الاولى
 للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على
 اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعد ما قبلها وليس
 ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في
 كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتأكيد العطف لجميع اما غير عاطفة
 ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن
 ان يقرب مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما
 الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدء واما لعطف
 مدخولها على مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله فكلمة لانفي
 الحكم اه فلا تجديى الابدع الانبات اللقضي او المعنوي ونحو ما زال
 نائما لاقا ثم ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله
 لصراف الحكم اه هذا التفصيل في المفرد بيل واما في عطف الجملة
 على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو قالوا اتخذ الرحمن
 ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غير اه نحو
 قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا
 وهي في ذلك كله حرف ابتداء لاماطفة على الصحيح كذا في المغني

فلذالم يتعرض له الشر ويجوز ان يوافق ما بعد الما قبلها اثباتا ونفيا
 قال الله تع انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم
 تجهلون وقوله ثم لهم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاعبار
التي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما او خطاء
 عمدا ارسها وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف
 عليه في حكم المسكوت عنه فه في النفي والاثبات على طريق
 واحد قوله تثبت الحكم المنفي اه كلمة من متعلقة بالنفي واللام
 تثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين
 الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان ينبت وان لا ينبت قوله
 فهي نقيضة لا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا
 اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل
 الجمل فلا بد ان يكون لصاحبها بدل النفي قوله فتكون لايجاب اه اي
 لا ثبات ما انتفى عن الشيوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه
 اي الانتفاء عن الاولى باق بحال ما لم يقع الحكم به غا طارا نما جين
 بلكن لرفع التوهم قوله وان كاستفاني عطف الجملة اه اشارة الى
 ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن
 الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها
 لكونها حرف ابطال وقال بونس انها في جميع مواقعها مخففة
 لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقلد العاقل بعد ما ويشكل ذلك
 اذ اولها بلا جار نحو ما مررت بريل لكن عمر والقول بجر الجوار
 والتقدير بريل من مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي

وقيل انه مجرد بجا ومقبول هذا كله اذ الم يدخل الواو وما مع
 الواو وهي ليست بعاطفة اتفا كما في الرضي وفيه انه نقل في
 المغني عن ابن هصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة الواو في
 قوله حرف التنبيه قال المصروح في امالي الجها مثل المتفرقة تبصيرتها
 حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها
 الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها
 والتنبيه من دلالة حرفه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني
 يقول المقربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويحملون معناها
 وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل
 الشروع في الكلام وتكريره على حسن الاستماع فان رفع ما قيل
 انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالايق ان يجعل من قبيل حروف
 الزيادة قوله يصدربها الجمل اه اي يوتى بها في صدربها الجمل
 الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الظلية وغيرها فالواو اما
 واجبتا التصدير وما جائزه الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة
 نحوها لعمر والله ذا قوله حتى لا يغفل آه ومع ذلك يفيد الواو اما
 تحقيق ما بعد ما التركيبها من حيزة الاستفهام الانكاري وحرف
 النفي ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعدها للصدارة بما يتلقى بما القسم
 نحو الا ان اولياء الله واما من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم
 الغيب غيره قوله والتي لا تتعين معنيها اه لانها موضوعة للجزئيات
 بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعني
 كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قوله حروف

التمام بالكسرة والمد او ازدا دن مضر نادى وقد يضم بجعله من
 قبيل الهموات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف ناقب
~~الهموات~~ وقيل انها اسماء الافعال لتما مهابما بعدة ورده المعربان
~~بها~~ ~~بعضها~~ ليس بباء الاعم وبانه ليس لها مرفوع لعدم التقدم ولا
 متكم لا متناع الشاذة في اسماء الاعمال ولا مخاطب لانه مدعو
 لاذاع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستقانة والثابتة للبعيد
 حقيقة او حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان
 نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة العروف والمد وهما
 متحققان في اياها ومنتفیان في اي والهمزة والمد متحقق دون
 الكثرة في يافلذ ايضح للقريب والبعيد وبهذا اظهر كون اي
 للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها
 وتبدلها هاء او كسر النون ~~تبدلها~~ كسرها العين قوله وجه تسميتها اه
 وهوان في جميعها معنى ~~الاجابة~~ اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل
 النفي حتى يحتاج الى تكلف في غير بلى قوله اي محففة لمضمونه اي
 ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل
~~التحقيق~~ يعني راسا كرون سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ
 المشغورون لان نعم يجيب بعد الامر والنهي والتضيض والعرض
~~والاستفهام~~ والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق
 والمقص منه المطء والمستفهم منه وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه
 اطلاقهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر قوله استفهاما ما كان او خبرا
 الظم ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقريره غير الاستفهام

مما سبق إلا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات
 والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض لامثلة الجحور اثباتا ونفيا لظهور
 عدم الفرق بينهما نحو قوله نعم لمن قال قام زيد او ما قلهم يريد تصديقا
 له قوله وبلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره ههنا توطئة لبيان عدم
 صحة نعم في جواب الست بر بكم وصحته ولو قال فلوقيل نعم في جواب
 الست بر بكم لكان كراهة لكان اخصر وا حفظ من الجحالة الى ما بعده
 ومن لزوم التكرار في زمان معنى الست بر بكم قالوا بلي كما لا يخفى
 قوله لكان كفرا كما روي عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات
 لا تقرير لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان
 جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالهمزة
 للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اوي للحمل على
 الاقرار قوله في العرف الطاري على الوضع ولدنا قال بعضهم لو قال
 بلى في جواب الست بر بكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالهمزة او بلى
 وكذا جميع حرور الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها لطلب
 التعيين وحرور الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك رح
 ان اي آه في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد
 وا ضرب زيد او نحو من كما يقع نعم بعد من وزعم ابن الحاجب انها
 تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الامع القسم فاللزم بالمعنى
 المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله واذا اسقطت الواو
 جاز اسكان الباء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى انه رل
 يلتقي ساكنان على فيمرحل هما لكونهما في كلمتين ومع ذلك

ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد انه ان يكون له في الاصل
 حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله واجل بسكون اللام جعله
^{الظني} من نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة
 وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده قوله للمخبر قد اذك زيدا
^{مفعول} للمخبر واي قد اناك تفسير اجل وجوه وان قوله
 نحو قول ابن الزبير اه زوي ان عبد الله ابن الزبير اتاه فقال له ابن
 شريك فقال يا امهر المؤمنين ان ناقتي دبوت ونقمت حتى وصلت
 اليك فقال له ارفقها نبت واخضفها بهلع وسر بها البردين فق
 اني جبتك مستمحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتني اليك
 فق ابن الزبير ان ^{وراجعها} التبت الراحة والهلث الفشر
 والبردين اول اليوم واخوه والاستمناح طلب العطاء قوله من جوى
 جهن في القاموس الجوى هو باطن واخرن والحرقة وشدة الوجع
 وتطاول المرض وداء في الطل ^{الطلب} في البيت حسن قوله اي اصل
 المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونه الا يخيل فالمعنى المستفاد
 منها تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم
 مع التحقيق لرد الانكار بخيل بدونهما وحلا صته انهما للتحقيق
 والاثبات دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذ قلت ان التاكيد
 معناها واما اذ قلنا انه غرض منها عاني ما يدل عليه عبارة القاضي
 في تفسير قوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الاية وعدما
 من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسما
 التاكيد فلا سميتها لم يطلق عليها ازاوئد قوله ان وان قيل لم يبينوا

في ان هل هي ان الشرجية او النافية او المحففة من المثقلة وفي ان هي
 المحففة او السالبة او المنغرية و الاحتمال قائم وهو منهن فانهما
 غير ما كان كرهما مفاعلا لها في المغني و ذكر فيهما ان الاختصاص بال
 ان ابن الزائفة نصب المضارع كمن والباء اللام ان ثمين وجعل منه
 قوله نعم وما لنا ان لا نشرك على اللعوم لنا ان لا نقابل في سبيل الله
 وقال غيره انها مطر رية وانما لم يجوز للزائفة ان تعمل لعدم
 اختصاصها بالافعال بخلاف حرف البحر الزائفة فانه كالحر وف المعدي
 في الاختصاص بالاسم فلذ لك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائفة
 غير التوكيد كسائر الزائفة قال مع ما النافية دخلت على جملة
 فعلية كما في الشرح وحواسمية كقوله فما ان ظفنا جبين وفي هذه
 الحالة تكف ما الحجائية عن العمل وقله تزيد بعلم ما المتوصولة
 الاسمية بعلم الاستفتاحية قوله وثلث مع لما قال صاحب المغني
 انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة
 بعلم لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح
 اشهر قوله نحو كان ظبية اه اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة
 الملاقة والضمير للحبيبة والقسام الحسن وفلان قسم الرجح
 ومقسم الوجه العطاء تناول برفع الراس واليدين والناظر
 الشديد الخضرة ويروي وارق اي الشجرة الخضراء والسلم
 بفتحين شجر يعظم وله شوك قوله على تقديروا رواية اه ويروي
 بنصب ظبية على اعمال كان المحففة و برفعها على الغائيات و
 اعمالها في ضمير الشأن المحل وقت والمعنى تاتيها هذه المرأة يوما

بوجه حسن لم يدخل عن الحسين موضع منه كانها في حسن هيئتها
 لم يمتد لوجهد ما عظيمة تمد عنقها الى غصن فاضر من هذا
الشيء يوسف الكلبية بهذا لانها بهذا الحال تزيد ادعسنا قوله وما
ثاني يعني الرضي لم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من
 الزوال لانها نائير اقربا وهو منع المعامل من العمل وتهيتها قد خول
 ما لم يكن ان يدخله وفي المغني هل هامن الزوال حيث قال فهي
 اي الزائدة نوعان كاملة وغير كاملة قوله حائل يكون اه يعني ان شرطا
 حاله من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما ورائد ته انها تستعمل
 شرطا وغير شرطوزيادة ما ليجها مختصة بحال الشرطيتين قوله نحو
 لا اقسام بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقليل زيدت
 توطية لنفي الجواب لا اقسام بيوم القيامة لا تتركون على ورد
 يانه قد بجميع الجواب بل الشيء نحو لقد خلقنا الانسان في كبد
 وقيل زيدت لمجرد التاكيد ورد يانه لا تزايد كذلك من رابل
 حشوا وفيه نظرون ذهب جماعة الى انها نافية فقليل المنفي اقسام
 على ان يكون اخبار الا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه
المعنى الشافق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيع منقلم وهو ما
 جكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر لك ثم استونف
القسم كل افي التسهيل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفي
 حقيقة لان معنى القسم مقصود قوله كقوله في بشر لا حور آه تمامه
 يافكه حتى اذ الصبح حشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا في
 الصحاح ويقبحور في محاوراة اي نقصان في نقصان ويحتمل

ان يكون اسم جمع لحائز بمعنى الهالك وقيل هو بئر يسكنها الجن
 والمراد المهلكة والافك الكذب حشر الصبح الفلق قيل يظن
 فاسقا وكافرا صرى بابا طيله في بئر المهلكة! والنقصان روي الهالك
 الهالكين وما علم بفرط غفلته انه صار فيها حتى اذا انقضى ^{الليالي}
 الشبه ارقامة القيامت علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل
 ان يكون وصف الرجل جري خواهر في الهالك سار في مساكن الجن
 ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثه بشيء منها ولا يصلحها
 فيه والمعنى سار ليل هذا الرجل لجرأته في مهاوي الهلاك وروي
 المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي القى
 بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاةه وهذا المعنى
 اشبه بمن ذهب العرب هكذا في شرح ابیات المفصل قوله والخور
 الهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك
 بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد في
 الكتب المتداولة والشرح حمله على صيغة الجمع كالطلبية فجعل
 الخور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع
 على فعل لكن لم يوجد في الكتب خور جمع حائر بل يجمع
 خورا واخور قوله فهي تفسير كل مبهم وفي التسهيل اي ان غالبها
 فهما سوى فهم معنى القول وفي شرحه وليس كك بل يقع في نحو
 كتبت اليه اي قم وذهب قوم الي ان اي المفسرة اسم فعل
 معناه ادهوا وانهم وانهي كصه ومد قوله تقر والظروف في الطرف اه
 لها كان مظر ونية اللفظ للمعنى غير ظاهرا مرة بيده بانه على التشبيه

* * * * *
 في حق عدم انعكاس اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا يعكس
 المظروف عن الظرف بسلاف ظرفية اللفظ له فإنها ظاهرة ولذلك
 قيل: الإلفاظ هو إنب المعاني لان المتكلم يورد الالفاظ على رفته
زأ يسامع يا خذ لمنها لان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا يقع
 بملحوظية القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان يسبق بجملة
 فلذلك اذا من جعل منها راخر وورهم ان المحل للقرب العلمين
 وان تاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت سجد اي ذمها وصرح
 القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه معنى
 القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعرما فلت لهم اه جملة
 مستأنفة وليس عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة
 للمفعول المقدر ولا بابتداء لفظة قيد في الاكثر اذ الواجب تاخيره
 عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما توهم من انها
 قد تكون تفسير للقول الصريح استدل لا بهذه الاية فالغاء في قوله
 ان اعبد والله اما على نقل يروا ما اوزاندة في خبر المبتدأ على
 من هب الاخشوح والعائد الي المبتدأ الاول محذوف اي فيه قوله
 تفسير للصمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبد والله
 ربي وربكم ما موراه فلا بد من تقدير القول اي ما امرتني بقوله
صح يكون تفسير الصريح القول فالجواب ان العاصم ربه المحكي
 هو واعبد العيسى والله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى انما
 ارد فبه الكلام المحكي تعظيما لشانه سبحانه كما قال الرمشري
 في قوله تع انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا

اشارة في كلام الشر حيث اكتفى علي ان اعبد والله في كونه
 تفسير للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون
 عيسى قد حكى قوله تعب بعبارة اخرى كانه قال الله تعبر مرهم ان
 اعبد والله ربك ووربهم ونظيره قوله تعب ففتح عنينا قول ربنا انا
 لذاثقون والاصل انكم لذاثقون وفي الرضي ان القول المقدر
 كغير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذالم يا اول قلت
 بامرت فلا يرد ان الر^كمخشري جوز ان يكون تفسير للقول على
 تاويله بالامراي ما امرتهم اي بما امرتني به وقال ابو علي الفارسي
 يجوز ان يكون ان في الاية مصهريية بدل من ما او من الضمير
 المجرور وفيه وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان
 المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلته بلا عائد فمد فوع بان
 القول يار بالامروان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
 البيان بمنزلة السعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
 لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيع لا يلزم ان يثبت جميع
 احكامه له قوله وقد يفسراه بيان لغائدة قيد في الاكثر ولم يجعل
 الاية السابقة بيانا لغائدة القيد لانها ليست نصا في كونها
 مفسرة قوله اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف
 والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف
 مضارع كان او ماضيا او امرا ونهيا نحو كتبت اليه ان قم وهذا
 هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسمع فيه فهي تفسيرية
 وتقع في موضعين في الابدال فيكون في موضع رفع نحو وان

تصوروا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في
 موضع رفع ونصب وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح
 زمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف
 وخلفتها مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا الصبيل
 فان بحروف اه مصدر الكثير والحض على الشيع طلبه وانحت
 عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل
 ان يكون الاصلها ملاما بدلت الهاء همزة قوله مشددين
 وهلا محففة اسم فعل بمعنى عجل لحت غير العاقل والامحفة
 حرف تنبيه وعرض واستفهام نفي قوله وفي بعض المسخ والرم
 الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى
 اللغوي والاقيد وتلزم الجملة العقلية الخبرية فانها لا تدخل
 الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله *نبئت ليلى
 ارسلت بشفاعه * فهلا نفس ليلى شقيعتها * واول باضمار كان الثانية و
 بهلا شفعت نفس ليلى وشقيعتها خبر لمحل وف اي هي شقيعتها قوله
 نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم
 دخولها على المنفي قوله نحو ملا زيد اضربته اه واذا تقدم الظرف
 نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه
 قوله فعنا ما اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فعنا
 في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
 واللوم لان التخصيص على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا
 معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او

كما ثبأ والظا الاخير لما سمجيم انها لا تخ عن الحض على ميل
 ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم بشيمان كردن والتويخ
 سر زنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض
 على ما فات فان كان المخاطب ذ اشرف فتنديم والافتويخ ولوم قوله
 بمعنى الامر الا انه طلب بحت وازعاج ومع ذلك لا يخ عن تويخ رثوم
 علي انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب
 من غير تحضيض وتويخ بل يتادب فيكون للعرض قوله ولا ياون اه
 عطف على قوله فمعناه اذ ادخات اه قوله الا انها تستعمل اه بمعنى
 لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي
 لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضا في الابل بالقل كما مر ولد
 سماها السكاكي في المفتاح الحروف التنديم والتحضيض قوله فكابها
 للتحضيض اه هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن ذلك احو قوله
 عليه الصلوة والسلام فلا شققت قلبه فلا قوله وحروف لتوقع
 اضا فوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه
 بها وللد علي من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولن ذهب الى
 انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حروفا وقد تستعمل
 اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون
 قد زيد رهم وبنون الرواية نحو قد ني درهما معربا عند الكوفية
 فيقولون قد زيد بالرفع وقد يويستعمل اسم فعل بمعنى كفي نحو
 قد درهم زيد ارقب ني اي كفي قوله اذا دخلت آه اشار الى انه
 لا يدخل فعل الطلب بشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرا فالان

غير المتصرف ليست للمضي حتى بقرب الى الحال ولعله اراد
 الماضي المجرد الغير المشابهة بالحروف بقريضة الاطلاق قوله متوقعا
 للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس التوقع في
 الماضي لان المضي يتا في التوقع قوله واقعا اه اي واقعا في الزمان
 الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون اه اشار الى ان هذا
 الاستعمال قليل ولذا ذكره الخليل قوله المجرد اطلاق قريضة التجريد
 قوله وقد يستعمل للتحقيق اه وفيل وقد يستعمل للتحقيق مع
 التكثير وفعل الايه من هذا القبيل قوله وبحوزة الفصل آه وبحوزة حذف
 معها * نحو افا لترجل غير ان ركابنا * لما تنزل برحاله ما كان قد
 قال الهمزة وهل واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب
 عن ابي عبيدة فيعلب الهاء همزة قوله تدخلان اه اشار الى تعدد
 المال للاشارة الى هذا العموم قوله لان الهمزة اه اشار الى ان
 قوله وكذلك هل ليس على عمومه بل ليل قوله والهمزة اهم تصرفا
 فوكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشما وال
 فالوجه ذكره في ذيل قوله تقول ازيد اضرت كما يشير اليه قوله
 لما عرفت قوله الاعلى شذوذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في
 المفتاح بفتحها قوله تدكرت عهدا بالحى اه العهد جمع عهد
 بيه ابن والحى كالى ما يحى من الكلاء مصدر وبمعنى المحى
 والمراد ههنا الارض التي فيها الكلاء وحدثت اما من الجنوب معنى
 الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام
 الالف بفتح حنت الالف الى الالف الماء ناقة د اغوش كه فتن

وتسلت عنه الظم انسلت عنه علي ما في الصراح اسلاء بي غم كردن
 انسلاء لازم منه واما التسلي ففي القاموس انه بمعنى النسيان وفي
 الصحاح والتاج الانكشاف وشيخ منهما لا ينامب المقام الا ان يراد
 تسلت همها عنه علي حذف المضاف وذاملة حال معللة اي لاجل
 ذمولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العجاشق
 والمقصر انه اذا ممكن مراعاة حالها الاصلية قبح تركها قوله اي
 التصرف فيها يعني ان تصرفا تمييز عن النسبة والمعنى اعم تصرفها
 ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها في شيخ بان يكون الاضافة
 الي الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها
 من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف
 فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها شمل لانها متصرفة في
 جمل بالنقل من الاخبار الي الاستخبار ولا يتاتي هذا التصرف من
 هل وهذا اعذب من تفسير الشر وفيه انه ان اراد بقوله لا يتاتي هذا
 التصرف من هل انه يدخل علي جمل يدخل عليها الهمزة الا
 انه لا يتصرف فيها قط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف
 فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان
 يتبع قوله علي وجه الانكار التويضي اي ما بعد ما كان ينبغي ان
 يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجوع الانكار
 الابطالي اي ان ما بعد ما غير واقع وان مد عيه كاذب نحو افاصمكم
 ربكم بالبنهمن ولا فادتها نفي ما عداها لازم ثبوته ان كان منفيا لان
 نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص

* * * * *
 بالهمزة فلو حصل الشئ المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول
 بامتعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله
 محذوف بالحقيقة اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم
 الوجود في الانكار انتويخي او معلوم الانتقاء في الانكار لا يبطل
 بخلاف الرجاء فانه امر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل
 على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام
 وكون الانكار متولدا منه وما على نقل مركزها مستعملة في الانكار
 فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنى
 لانكار ما لم يقع قوله هي الاصل في باب اه اي غير دخيل فيه والاقوى
 لكونها موضوعة له انسب واليق عند العقل ثم اختص الاستعمال
 بما هو الانسب عند العقل فلا يراد انه لا يدل على عدم جواز جعل هل
 معارفة لام بل على عدم النسبية قال وانتم اذا ما وقع اه اشارة الى
 الايات الثلث اعني قوله نعم انتم اذا ما وقع انتم به وقوله افسن كان
 على بينة من ربه وقوله نعم او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا
 يحشي به في الماس كمن مثله في الظلمات فمن خول العاطف عطف
 على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشري نقل ير
 الاول اذا جاء وقت العذاب ورفع نعم اذا ما وقع انتم به ونقل ير الثاني
 امير كان موثقا كمن كان فاسقا فمن كان على بينة كمن ليس كك
 على حذف الجوز وكذا نقل ير الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعاية
 لتعام الاتصال ير لواقعتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا
 لك خوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها
 * * * * *

بخلاف هل فانها لعدم عرافتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصدير
 وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر
 معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور
 اذ لو كان المعطوف عليه مقدر الجواز وقوعها في اول الكلام من غير
 ان يتقدم ما يصح عطفه عليه مع انه لم يجمع الاستعمال الا مبيها على
 كلام وفي المغنى قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف
 منها قوله تعالى ان من اهل القرى انه عطف على اخذناهم وقوله تع
 انا لمبعوثون اواباءنا الاولون اواباءنا عطف على ضمير مبعوثون
 واكتفى بالفصل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع وقال افيغير
 دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على القاء العاطفة جملة ثم
 توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي يتولون
 فغير دين الله يبغون وفيها بالانم انملو كان المعطوف مقدر الجواز
 وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها
 تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدر اعلی ان الجواز لاينا في
 عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغنى فانما يتم لولم يجوز
 الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع تعيين
 التعلق على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف هل متعلق
 بقوله تمول فيكون قيد الدل مثبتا للعموم تصرف الهمزة لا بالاعم
 فانه مع بعده لفظا: عوج الى تقديره ولا تقول هل في الاصله لا نبات
 العموم فنقول الشئ لكونها فرع الهمزة اذ تعليل لما استفاد من
 قوله بخلاف هل اي لا تقول هل في هنا فان قلت عدم استعمال هل

في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذ لم يكن لهل
 مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتفريد نفس الحكم في
 الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابعاد
 نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء بعد ما نحو هل
 زيد بقاتم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان
 الهمزة مستعملا بتاخير العاطف ايض وليس كذلك فكما ان الهمزة
 مختصة بالتقديم هل مختصة بالتأخير قلت جميع مواقع هل
 مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة
 مقدرة معانص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه
 وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا يما في ذلك فمن
 قال بمبغى ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة
 ببعض الاحكام لم بات بشبه في المعنى ان هل تفترق من عشرة
 اوجه اختصاصها بالتصديق وبالاجاب وبالاستقبال وبعد م
 الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل ووقوعه بعد العاطف
 لا قبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام به وجميعه بمعنى في
 من غير استفهام فال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام
 الشيعي نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول
 اخري اي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي
 يجيب لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله ومعناه اة وليس
 معناه ان مختصة بالمستقبل ولولا الماضي قوله بوقوعه تعرف لانه
 مومنة خير من مشركة ولوا عجبتم فان المعنى ان لا تعجبكم لو

تعجبكم قوله فانها موضوعة اه لا اذها جرف شرط ويعنى الشرط
مراعى فيها وبه صرح المحقق التقنا زاني في المطول وشرح المفتاح
قوله مقدر فيه اي مفروض الحصول قوله كان منغيا فيه اذ لو كان
حاصلا فيه لما تدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف بما قيل ان
المقدر يشمل الموجود والمعلول وم فاصطلاح المنطقيين قوله فيلزم
اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله مفروط به غير متوقف
حصوله على حصول شيى اخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه
ذلك الامر حاصل ولو اذ ما افلو حصل ما علق به ون ما علق
عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولد اذ ذهب الشافعي
الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط
والحتمية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون
بكونه مدلول للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء المنزوم
لا يسلم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان
معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علق حصوله فالمعنى
المطابق هو التعليق المحصور وانتفاء الامرين وسببية الامتناع
للامتناع مدلول للالتزامي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب
ولم يكن تعليقا بالحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ
لا فائدة فيه بل لاجله اعادة السببية قالوا ان لو امتناع الثاني
لامتناع الاول فوضعا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه تسميها
على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه
لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء

* ولو طارذ وحا فرقبلها * لطارت ولكنه ام بطرقوله وقد تستعمل اه
 * اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل
 * غلبي ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معني التعليق المخصوص و
 * كك المعنى الثالث والحقي ما ذهب اليه الشلبيون واختارة القاضي
 * في تفسيره انه موضوع للقد والمشارك وهو التعليق دفعا للاشتراك او
 * الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا يضافي ذلك كما قالوا في
 * الوجود قوله على قصد لزوم الماني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه
 * قوله مع انتفاء اه متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء
 * فيستدل باللزوم المقارن با انتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا
 * لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان
 * لفساد اه اشارة الى ان لوقائم مقام استثناء التالي قوله عكسه المشهور
 * وهو انه لا انتفاء الباني لانتفاء الاول قوله ولم يدان ما ذكره اه
 * اي لم يدان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله في ربط
 * ذلك الشيء ما بعد التقيضين عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على
 * وبعده با قرب التقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره
 * على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين فمن قال هذا الاستعمال
 * لا يخص قصدا لاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزء لازم على كل
 * تقدير كما تقول لو كان من ينبغي ان الآن على ان عطفه انما يدل
 * على ان الجزء لازم للانجاء الان وليس فيه قصد الاستمرار ام انت
 * بشيء لان ما توهمه ينبغي على ما فهمه من ان مراد الرضي بقوله و
 * قد يحين جوب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

جميع الازمة مطالعا وليس لك بل جميع ازمنة بعد يري الشرط
 ونقيضه كما يفصح عنها احرار كونه حيث قال فيلرم وجود ذلك اعلى كل
 تقديراي الجزءاء في جميع التفادير قوله ونلر مان الفعل اي المشروط
 والجزءاء واما جزءاء ان فقد يكون اسمية وجزءاء لوفعل مجر وم بام
 اوماض في اوله لام مفتوحة وحذفها دليل الا اذا وقعت لومع ماني
 حيرها صلة نحو جاءني الذي لوضر بته سكري اوطال الشرط كعوله
 ولو ان ما في الارض من شجرة افلام الى قوله ما نفذت وذهب
 الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تع ولو انهم امنوا
 وانقوا المنوي به من عهد الله خير فوله ولو لم يكون انتم هكذا في
 النسخ التي رأيت اها والصواب اسعاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه
 قوله فاحل وانتم اي في الايتين قوله ان صحير امتصلا مستترا اة
 الصواب اسعاط مستترا اللونه سهوا الاعلى قول الاحفس والمزني
 وانهما لا لوالوا وحرف واثة على مستترا واسفاط بارزالكونه لغوا
 قوله وليس تأكيد اي ليس انتم في الآية تأكيد للصير المتصل
 على ان يكون التعليل لولم يكون انتم اكون على ما ذهب اليه
 البعض تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اة وية انا لانم انه بعد
 من جعل المتصل مفصلا وعدم المطابقة بين المعسر والمفسر والعول
 باعادة الفاعل في المفسر لامتماع وحوذ الفعل بدون الفاعل وقيل
 لانه لم يعهد حذف المؤكل والعمال مع بقاء التأكيد وفيه ان
 حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكل فقط معهود نحو الذي
 نفسه متس اخوك اي هو نفسه صرح به سبويه في الكتاب وتفصيله

في المغني وعدم الاحتجاج في الاستعمال لا يما في الاعتبار في التقدير
 قوله اي بصيغة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط
 لوالهي هو الماضي وقد جاء مضارعاً وانه قوله تع يود والواهم دادون
 فلو فيه مصدرية لا شرطية اجيئها بعل فعل التمني وقد مر قوله اي
 في اول زمان المكلم استشكل الما ظرون وحده نصب اول فلذهب المش
 الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان بالمراد بزمان الكلام زمان
 المكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى النكلم ولا يحق ما فيه من
 التعسف للعطي والسماعة المعنوية فان المقصود وقوع التسم في اول
 الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسيم اي بين اجراء الكلام ونعم ما قيل
 انه كلام لا يليق باول زمان النكلم والفاضل الهدى الى انه منصوب
 بتضمين الدخول وتقدير في جائر في غير المجهول من المكان
 بعل الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال نقل بر في بعل صر بعد حلت
 واه في المنضم فلا شاهد عليه وفياس المتضمن على المصروح انما
 ينجد اذا كان التقدير في المصروح وياسا وبعضهم قال ان لفظ اول
 مر فوع صفة القسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المفيد
 وارجاعه الى القسم مطلقاً خروج عن السمن المستقيم اذ السابق الى
 العهم الحاد فاعل الفعلين وعدمى انه منصوب على الظرفية لانه
 من المتان لمبهم على م في التسهيل ان مند مدل على مسمى اضافي
 محص اي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه امكن وناحده
 ووجهه ووجهه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترس بعض من
 الذي يهل بنفسه على م في اصح الكل وكان احوج نون الظاهر وظاهره

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول
 مكان تنزيله لاحقيقي والمكان التمر الى كالمبهم في عدم الظهور
 فجرد واجتهاد لا يدل عليه شاهد به واحترازه عن كوسط
 اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز متصرفا عليه
 لا بد وان كان في الذكر مقدم فهو في القصد متأخر فيكون قوله
 على الشرط احتراز عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن
 جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الاملام فيه
 ولتحمله الاحتمالين ارسله الشر على اطلاقه قوله اي لزم القسم
 اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا عايقه لجر الة المعنى لان لزوم
 الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجر في قوله اي
 الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال وكان الجواب للقسم
 لفظا لتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز فليلا ان
 يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكل بالنعمة
 فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوفيت قوله فقط فالاطلاق
 قرينة التجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من
 قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك هو والى على
 ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الر مخشري قوله
 تع ما اذا باسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لمن بسطت حمل
 الشرح على ان ذلك التعيين بالمطر الى جعله جوابا لهما لا بالظن
 الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في
 صورة تفل يم القسم مذ هب القراء ومن وافقه من الكوفيين

ويا وله البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى
 ما ذكره الشرح فان الجتن على مذ هب البصريين نعم لو ثبت
 وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لثم الحجة عليهم قوله يلزم ان
 يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية
 الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق
 العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزء
 فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقر اذ
 صحة كونه مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما قوله وما معنى اى
 بيان لغائدة قوله لفظا يعنى انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط فيل ان
 للجواب اورد التحقيقه وتوسيته فيكون جوابا لهما وان كان
 اعتبارا لهما مقلما على الاخر فيقيد ان يكون جوابا لهما
 مقيدا وجوابا لآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع
 القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب الشرط
 فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
 بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
 بكونه جواب الشرط معنى فبين كذا مهند افق قوله لالزمتك فانه
 روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
 كونه جوابه لفظا قوله اى تعديم غير الشرط فقوله غير عطاف على
 لشرط لاعلى التعديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيرها لا تستلزم
 التوسط ويجب ان يكون ذلكا لغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
 قبل النواسخ اربعل ما نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول
 مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التوسل كالمبهم في عدم الظهور
 فحجرا واجتهاد لا يدل عليه شاهد موثقه واحترازه عن توسط
 اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصودا عليه
 لانه وان كان في الذكر مقدر ما فهو في القصد متاخر فيكون قوله
 على الشرط احترازا عن تعدبم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن
 جميع صور التوسط فيكون ذكرا قوله على الشرط لان الكلام فيه
 ولتحمله الاحتمالين ارسله الشر على اطلاقه قوله اي لزم القسم
 اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا عايقه لجزالة المعنى لان لزوم
 الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجرئي قوله اي
 الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال او كان الجواب للقسم
 لفظا لتقوي القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وجاز فليلا ان
 يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكل للمعنى
 فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوفيت قوله فقط فالاطلاق
 قرينة التجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من
 قوله وكان الجواب للقسم فقط تعيينه لذلك وليس كذلك هو ولي على
 مانص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله
 تع ما انا بسا يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل
 الشرح على ان ذلك التعيين بالطرا الى جعله جوابا لهما لا بالنظر
 الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في
 صورة تقديم القسم مذهب القراء ومن وافقه من الجوفين

وبإله البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فح لآحاجة الى
 ما ذكره الشرح فإن الجتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت
 وقوع القسم لفظاً مع اعتبار القسم لثم الحجية عليهم قوله يلزم ان
 يكون مجزوماً أي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية
 الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائم لأنه المقابل للاطلاق
 العام فإندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضياً لم يجب جزم الجزء
 فكيف يلزم كونه مجزوماً وما غير مجزوم الا ان يتكلف ويقرارد
 صحة كونه مجزوماً وجوب عدم كونه مجزوماً وقوله وما معنى اه
 بيان لغائدة قوله لفظاً يعنى انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط قيدان
 للجواب اورد التحفيقه وتوفيقه فيكون جواباً لهما وان كان
 اعتباراً لهما مقل ما على الآخر يفيد ان يكون جواباً لهما
 مقيداً لجواب الآخر مطلقاً فإندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع
 التسم وجموعه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
 فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
 بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
 بكونه جواب الشرط معنى فبين كلامه مندفع قوله لالزم متكفانه
 روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
 كونه جوابه افظا قوله أي تفديم غير الشرط فقوله غيره عطف على
 لشرط الاعلى التديم فان غير تفديم الشرط اعني تاخيرها لا تستلزم
 التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
 قبل النواسخ او بعد ما نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

ان يعتبر القسم في راعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون
 التاكيد اذا كان مضافا عاها ثبتا قوله ويعتبر الشرط فمجزم ولا يدخله
 النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضي
 بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقديمه على القسم فالمثال الثاني
 ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم
 يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع
 جوابا له ولما نع من القول باعتبار الشرط لانه لم يقتصر راعية ما يرعى
 في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الغاء وندونه فترك
 الغاء ليس علامة الغاء القسم وفيه بحث لان الغاء واجبة عند اعتبار
 الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في اللباب وغيره وان
 جعل الجملة التي بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء
 مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول النون التاكيد ولانه
 اذا كان هذا المنال مثلا لا اعتبار الشرط والقسم فابن مثال الالغاء الشرط
 ومبزع من مخالفة كلام الرضي فبط، لان الغاء الشرط بالنسبة الى
 جواب القسم لا ينافي وجوب اعتبارها بالنسبة الى مجموع القسم
 والجواب ولما لم يكن مقصرا المصرا لبيان الالغاء والاعتبار بالنسبة
 الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الغاء مع وجوبه ولم يقل ان
 اتيتني فوالله لا تملك في المال المذكور فرضي لمجرد الايضاح
 واعلم ان المصرا او رد الامثلة تسميتها اعلى ان اطراد القاعدة المذكورة
 انما هو في ان وما يتضمن معناه من اسماء الشرط دون لو ولو لا
 فانه ان اطرد فيها احكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجوارح

للقسم لا يطر د لان جوابها فيها حجم التوسط لتعين الجواب ح
 للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن
 جعل المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية
 قوله فيكون باعتبار المتقديم والجوازه اللف والنشر ذكر متعدد
 على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا لكل من احاد المتعدد
 من غير تعيين ثقة على ان السامع يرد به اليد والاول اما على
 ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير
 ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كل افي
 المطول فلا بد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من
 المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان
 ههنا لغين لف تقلد الشرط وغيرها ولف جواز الاعتبار والالغاء
 فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا او مجموع المثالين نشر الة فلا
 شبهة في كونه نشر الكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظم وان اعتبر
 كل واحد لفا على حدة فليس شيعى من المثالين نشر الواحد منهما
 فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس
 في المثال الاول اثر من تقلد الشرط المذكور في اللف الاول
 ولا في المثال الثاني اثر من البناء القسم المذكور في اللف الثاني
 بل كل واحد منها مثال لبعض اللف الاول وبعض اللف الثاني
 ولا بد فع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المما
 ان المراد بالنشر جزئه لانه على تقلد التسليم كيف يصح ان يقر
 انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والجمال ان المذكور فيه

جزء واحد من كل لف الا ان يقم المراد على نحو ترتيب اللف كونه
 مثلا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه كونه مثلا للجزء الثاني
 ولا يخفى سماجته وعندى ان اللغين المستفادين من شرطية
 التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط
 معها وان المثالين من صفة الاحتياك حذف من الاول لايتك
 بقريضة الثاني ومن الثاني انك بقريضة الاول كما قيل في قوله تع
 الم يروا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير
 جعلنا الليل مظلم لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله
 ولا شك في اشتغال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون
 اللف والنشر على حقيقة وبعض الباطنين ههنا خيالات لا يليق
 ان يسمعا الاذن الكريمة اذ اتقرر هذا فنقول على المعنى الاول
 اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم
 الشرط وجواز الغاء القسم واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف
 لانه مثال باعتبارنا والله الذي هو اول فيه ولتقديم غير الشرط
 الذي هو ثان في اللف باعتبار انك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم
 الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لايتك المقدر الذي هو ثالث
 فيه لا اعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار
 الشرط اى اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف لما مر
 من كون الاول منه مثلا لثاني اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار
 الشرط على ترتيبه ليكون انك المذكور ثانيا مثلا لا اعتبار الشرط المذكور
 ثانيا في اللف ولايتك المقدر ثالثا مثلا لالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة

الى اشتراط المضي في الشرط ليطلق الشرط والجاء المعوي في
 عدم عمله فيه ما قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان اتيتي الاول من
 المثال مثلا لتقدم الشرط الاول من اللف ولا تيتك المذكور ثانيا فيه
 مثال لا اعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وانك المقدر ثانيا مثلا
 للإلغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر بالاعتبار الاول اي تقدم
 الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثلا لما هو اول منه في
 اللف قوله وبالاختبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه
 على غير ترتيبه لكون اتيتك المذكور ثانيا مثلا للإلغاء المذكور
 ثالثا في اللف وانك المقدر ثانيا لا لعدم الغائه المذكور ثانيا
 هذا حل عبارة الشر موافق للنسخة المتداولة وقيل ان الفاضل
 اللاري لتوجيه الشر له باصلاح ضلل يوجد في بحث الفعل
 لعدم مساهدة وقت الشر المطارة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع
 الاول قوله كايها نشر املى ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارها
 جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار
 الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاختبار الثاني على
 على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذه نسخة قولك نسخة
 مقروءة على الشر رح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرء عليها من صنف
 هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح
 قد كتبت في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه
 بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانك بعد احاطتك بما قلنا
 ظهر لك ان لفظ الغير لازم في المواضع الاول دون غيره وان اسقاط

لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار كل من
 المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون
 احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير
 الاعتبارين باعتبار اللف والنشر هو قوله بخلاف المعنى الاول
 فان الاعتبارين فيهما متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في
 المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي تقديم اه
 اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لغه يقتضي تقديمه على
 المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه عنى غير الترتيب
 قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه يحكون الغاء
 القسم متصل به قوله على نقل يرتقب بعده وانما اذا ذكرت مثال لكل
 من اللغتين بجنبه بان يقرأوا في اوسط القسم يتقبل بم الشرط عايمه جاز
 ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيني والله لا تيتك وكذلك ان توسط
 يتقبل يم غيره نحو ان والله ان تاتيني انك يحصل اتصال المثال
 بالمثل له بتمامه قوله من حيث مثلا لهما حال من نشريهما
 قيد بذ لك لانه اذا اعتبرنا من حيث انهما مثال لمجموع اللغتين
 كان الاتصال حاصل بتمامه قوله كما لمغوظه في صدر الكلام قيد
 المغوظ بذ لك لان المقدر لا يكون الا في الصدر نحو قوله تعزلن
 اخرجوا لا يخرجون وان اطعموهم انهم لمشركون اورد المثالين
 اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام توطية او لم تكن
 رد اعلى من قال ان قوله انهم لمشركون جواب الشرط والغاء
 مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الغاء من الاسمية الجزائية

انما يكون في ضرورة الشجر قوله اولى به لانه اكثر استعما لا قال
 الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان
 ضربتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذکر بالغاء لانه الاصل
 والافال لازم الغاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما
 في الشعر فمجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات لله يشكرها قوله
 اما بالفتح والتشديد وتد تبدل هيمها الاولى من باء استتقالا
 للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير
 القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويترد
 ذلك اذا كان ما بعد الغاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او
 بمفسره نحو ريك فكبر قوله او اجمله في الذم ان كما اذا ابتدأت
 بقولك اما زيد يعلم المخاطب بحجبي اخوتك قوله يعني واما
 الذين ليس في قلوبهم اه جعل ذكرا الغاء قرينة على نقل يره
 ولم يجتمع قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كما
 في المغني لا يتجذ على نقل يره من الوقف على الا الله وكذا لم يجعله
 قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف
 الغاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الغاء فانها لا يجوز
 ان تكون ما طفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم
 لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الغاء
 ولم يقل ان دخول الغاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى
 الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط كما في حين واذا
 واذا نحو زيد حين واذا او اذ لقيته فاكرمك قوله وسببية الا لا وي

قصد السببية والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام
 ولكونها للتفصيل المقضي لتكرارها ولكونه فعلا عما على طريقة
 واحدة في جميع المواضع كمتعلق المظرف المستقر قال وبين قائما
 فيه اشارة الى لزوم الغاء في جوابها لفظا وتقدير اذ لا تقدير
 الا في ضرورة الشعرا ومع نقله ير قول هو الجواب لدلالة المقول
 عليه نحو قوله تعرف ما الذي بين كفر والم يكن اياتي احيى فيقر لهم
 الم يكن اياتي اه قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة
 تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما
 ان كان من المقربين فروح وربحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء
 اذ انفصل بين امار جملة الدعاء بمعمول امانحو اما اليوم رحمتك الله
 فلا صنعن كذا اربعمول جوابها نحو ما زيد رحمتك الله فاضرب
 كذا في شرح التسهيل قوله مما في حيزه وهو الجز والذي هو ملزوم
 في قصد المنكلم سواء كان عمدة او فضلا ليكون العوض كالشروط الذي
 هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة
 المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد
 فذا هب لزوم الذهاب لزيد بسبب بلزومه لوجود شئ في الدنيا
 واذا اقمن زيد مقامه افاد ذلك قوله احي حيز قائما رهاية لقرب
 المرجع او حيز امار رهاية لا تحادوا الضمائر في المرجع قوله لان حيز الغاء
 ايض حيزها لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا باعتبار
 اقتران الغاء مع امار مجرى في حيزها فان دفع ما قبله لا يجوز التعويض
 بجزء مما في حيزها مطلقا ما لم يكن في حيز الغاء فالتحويل على

الروح الاوّل قوله بحال تعويذ تقل يم اه اي بعد اسقاط الغاء فوله وهذا
 من صلب سيبويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان
 هذا من صلب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني
 وفي المفتاح وشرح ديباجة المفتاح انك اذا قلت اما زيد فاني ضارب
 فهو انهم جازع عند جميع المحررين الا عند ابي العباس المبرد
 فانه اجاز نص زيد بضرب قوله فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكم
 بان لها خاصية تعميم تقل يم ما يمتنع تقل يم لحصول القوائد
 المدحورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
 حقيقة في فصل المتكلم معام الملزوم الادعائي واشتغال هيئز واحس
 الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله
 صلا مطلقا اه جعل مطلقا صفة مصدر محل وف مبني للهفوعول و
 لم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات راية للمقابلته بينه وبين
 التفصيل الا تي فانه فرق بين جواز التقديم وامتاعه قوله مهما
 يكن من شيئين مهما اسم لما يعقل سوى الرمان ويكن تامه وواعلها
 الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيئين بيان للمبالغة التعميم
 كما في قوله نعم ومهما تا تا به من آية وجعلها زائدة على قول
 الاخفش واستغرافيه باعتبار المال وهم قوله اقيم اما مقامه فيمرد على
 من قال ان اصلها مهما بالقلب المتابي وابدال الهاء بالهمزة لان
 الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا في الواو فيه انه اما يتم
 لو اعترف هذا العاقل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال
 بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما الهامة معناه شيئين

ارجاله فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم
 قوله لثلاثين نوالي حر في الشرط والجزاء في اللفظ فانه يومهم ذكر
 المعطوف بنون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب قوله اصلا
 بدون مانع اخر ولا وجه قوله وهذا القائل اء في شرح التسهيل وهو
 الحق وهو من ذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي وليس بشيخ
 لانه اذ جازا لتقدير الغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس
 بجوازه مع ما تعين اواكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله مع
 ما تعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا صم انما الغائت
 علي هذا التقدير اقامة الملزوم الادعائي مقام الملزوم الادعائي
 وفوائده غير مضر لان المقصر تاكيد وتوقيع الجراء وهو حاصل قوله
 هذا تقدير الكلام آء اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المقاعيل
 كالمفعول به في قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر بجران التقدير الثاني
 فيه محل يصف فانه لا يصح ان يقرهما يمكن اليتيم على ان يكون
 اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيدا آء على ان يكون
 مهما لعموم الاحوال والبعائد محذوف ابي حالة يوجد زيد عليها
 فهو منطلق وكذا في التقادير يرد كرمجهولا ومعلوم على ما سيجيء
 ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة
 في جملة الشرط والارباط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو
 مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تأتيا به
 من اية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل او غيره مستل
 لا بقول حاتم * وانك مهما لقط بظلمك سوله * في حياك ما لا ينتهي الذم

اجمعا* ورده ابنه بأنه لا استشهاد فيه لصحة نقلها بالمصداقي
 زاي اعطائي قليل او كثير قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني
 مبتدأ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره
 والجملة استئنافية على ان تكون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال
 والرابطة محذوف اي اي حاله يذكرون زيد عليها قوله بمهما يذكرون
 الجملة ولا بد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا
 بأنه مفعول به والرابطة محذوف ومهما عبارة عن الاحوال قوله
 فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله نع فاما اليتيم
 فلا تقهر بخلاف نقله يريكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له
 والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يومه انما قال
 يومه لان المقصر من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع
 والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على
 التقدير بل كمن تعدد المقدر في الحالتين يومه ان الاعراب تابع للتقدير
 ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقديرهما يريكن زيد لان المقدر في
 جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر
 قوله كلام مذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة
 من كاف التشبيه ولائم شد ليخرج عن التشبيه قوله دعاء لك اي
 عن العاودة الي مثل ذلك القول وقد يكون زجوا عن فعل فيه
 المنوع كقولك لمن يذم عالما كالا ولا بد فيه من تقدم كلام يرد بها
 سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله نع يقول
 الانسان يومئذ ابن المغر كلا وعلي سبيل الحكاية كقوله نع قال

صحاب موسى انما لدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح
 ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليعبر
 الامر كما تقول اشارة الي ان الفعل الذي هو من تمامه محل وف
 لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زحر عن الكلام السابق
 فيكفي لتعلقها الا ان يقم انه مغير والمغير يكون سا بقا فلا بد من
 التقلير قوله وقد يجمع بعد الطلب في الرضي ويكون ردعا للطلب
 كقوله تع رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظ
 ما ذكره الشتر لان المقهر نفي اجابة الطالب الى مسؤله لاجرة عن
 الطلب قوله وقد يجمع بمعنى حفا فح قد يجري مجري القسم فيجاب
 باللام كما في الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تع
 كلاب تجبون العاجلة والمقص منه تحقيق مضمون الجملة واما
 الجملة السابقة فيصح الوقف عليها واللاحقة ولذا لا يلزم بعد
 كلا حقا كسر ان بل هو مفروض الى قصد المتكلم فان اراد تأخير
 ما بعدها فالفتح وان اراد امتيناف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يرقم
 انه اسم في المعنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الهمية والحرفية
 قليل ومخالف للاصل قوله يبسي اء دفع لما يقم انه اذا كان اسما فلم
 لا يولت واعلم انه وقع في القران كلفي ثلث وثلثين موضعا الا يصح في
 جميعها كونها للردح فزاد وا معنى ثانيا فق الكسائي انه قد يكون
 بمعنى حقا قال ابو حاتم بمعنى الامتقانة وقال نصر ابن شميل
 يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله تاء التانيث الساكنة
 اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف نحو لم يبيعا وديعا

فانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيها
 لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا
 لم يعد امر المخاطب من المبني الاصل واما في نحو قل الحق فانما
 لم يعد العين المحذوفه لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قوله
 لا لم تحركه اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة
 بالاسم حتى صار كالجزء منه واحري الاعراب عليها فبين احكامها
 تبعية بيان المورث في مجتهد التذكير والتانيث بخلاف الساكنة
 فبها غير مختصة بالعل فانه تدخل الحرف ايض كما في ثمة وربة
 نص عليه في لغني فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها
 استقلالها وما قبل فلولم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل
 الماضي فقيم ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة
 فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون للمجرد
 التانيث فلا يرد تاء فعلت للمحاطبة لانه ضمير الفاعل مع التانيث
 قوله فاعلا كان ايه بيان لفائدة التعبير بالمسند ايه دون الفاعل
 يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصروح
 كما مر قوله فببه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا
 فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على انحاء الاسم والحرف والامر
 نحو اذ قيل انت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة
 الماضي قوله لانها كالحرف الاخيرة اما تاء الاسم فلحريان الاعراب
 عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بغيره
 ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما نقلت

اه فهي في مبحث الصوت مقصورة بالذات لان الحكم فيها على
 الاسم المونث قصد ارمهنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها
 لتانيث المسند اليه فانه يتولد منه الوجوب في جميع الصور فاخرج
 منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا احتجى منه بهذا القدر
 ولم يستوف ببيان جميع صور الاحاق قال واما الحاق اه استيناف
 لرفع توهم كون ملامتي التثنية والجمع لتناء التانيث في الحاقهما
 للتثنية على كون المسند اليه مشنئ او مجموعا وفي مد تم قيد
 الاحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها
 باي شئ يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجهما
 الى التثنية والجمعين قوله غالبا احتراز عما اذا كانت مدغمة
 او محذوفة لا لتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن
 الجمع قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجا و ربه رجا و باب
 التنازع قوله فليست ضما ئر تدل عليه ايراد الواو لغيره اعقلاء
 في الكونى البراضيث واستعمال النون للرجال في يعصرون السليط
 اقاربه والتاويل تكلف واليه اشارة المصروح بالتعبير بلفظ العلامة
 والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة قوله ولا يمنع اه ظاهره
 يشعير بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها
 علامة مذهب سميويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل
 ما بعد ما بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقلوم وفي شرح
 التسهيل ان هذا اليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب
 اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو

والنون فيها ضمًا ثم تغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على
 الثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصتي
 طي او ازد بشنوه وحكي البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون
 العلامة ابدًا ولا يغير قونها ولو كانت ضمًا ثم كما زعم البعض لما
 اختص به قوم دون قوم انتهى من هذا تبين ضعف قول الرضي قوله
 ما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل
 من قوله تع واسر والنجوى الذين ظلموا وقوله تع ثم عموا وصموا
 كثير منهم وما في الحد يث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 والنهار قوله في الاصل مصدر نونته هكذا في اللهاج فان قلت
 هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل
 العربية فما معنى كونه في الاصل مصدر اقلت انهم اشتقوا ولا
 لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيع بمعنى ما صيغ منه نحو
 امرتهاي جعل الشيعي ذ انون باد خاله عليه فقوله اذا دخلته
 عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا
 منه التنوين بمعنى جعل الشيعي ذ اتنوين كما وقع في الصحاح يقو
 نون الاسم تنوينًا والتنوين يختص بالاسم وتنوينًا مفعول مطلق بمعنى
 جعله ذ اتنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل
 انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعل الى مفعولين سهو قوله
 فسوي ما به نون الشيع الباء للسبية واللاله اي ما يجعل الشيعي ذ انون
 باد خاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها
 بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان

سكونها بواحدة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
 فانه قد يكون بغيره قوله فلا تضرها اي التنوين بالحركة العارضة
 فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج
 التنوين بالمتحركة قوله شاملة نون من اه قيل ظهور ان المراد
 نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وهو فيه ان
 التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام
 في قسم الحرف يكفي بعض اقسامه حوفا قوله اي اخر الكلمة اراد به
 ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين فائمة وبصري وقاض قوله
 من غير تخلل شيع كما هو الظاهر من تبعية شيع بشيع والتخصيص
 بالحرف خلاف الظاهر قوله متخللة بين اجزائه لان الحركات ابعاض
 حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان
 تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها له في الوجود والعدم
 يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالطفل
 يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التاكيد ايها قال للتمكن اي
 يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الا نصرف قوله اي
 امكانية الكلمة اي كونه امكن اي زائد في التمكن لان غير المنصرف
 ايض متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعال من التمكن
 على الشذوذ كذا في شرح التسهيل ولك ان تجعله من الممكنة
 لسرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من الممكن على الشذوذ بحاجتك
 قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف والفعل كما في عامة الكتب
 لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله

بالوجهين فلا يصح مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه اه وان
 يتصور صورته فيه للضرورة او التماسه في دخلة في تنوين
 التمكين وليس قسما سادسا كما عد بعضهم قوله بين المعرفة
 والكثرة من الاسماء المبنية ضد القوم حيث قالوا انه يحتص بالصوت
 واسم الفعل ويطرده في ما اخره وبه قوله لان اي الزمان المتصل
 برمان التكلم به قال واما التنوين اه انما خصصا المال بخصوصه
 اي بالكثرة المبنية لان غير المتصرف اذ ادخله التنوين بعد جعله
 كالسكرة في عدم التعيين سواء بقي سببا او لا ليس تمويضا للتكثير
 بل للتمكين لانه الرائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف
 سيمويه فانه كان ممبيا فاذا انكسر يدحل فيه تنوين التكثير قوله
 لا اري معا اي لا اظن معا يجوز ان يكون تنوين احمد و ابراهيم
 بعد التنكير والتمكين معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه
 فتحلوا من انه لو كان للتكثير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية
 وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو ر احمد و ابراهيم فلم
 يتحصص للتكثير بل هو للتمكين ايخر لان الاسم منصرف قوله وانا لا اري
 اه فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه واما لا اري
 صطف عليه وعلى المسخنة التي نقلها الشيخ رح كلام من قبل القوم وانا
 لا اري اسيتمام الكلام من قبل نفسه وذلك ان تحمل كلام القوم على ما
 اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يتل
 عوضا عن حرف اصل كجوار ازائده كجدل فان تنوينه يدل من الف
 فنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه

فعند المراد روح تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جنبدل
 للصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء
 من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه
 بهذه الكلمات قوله لتمامها ايه بيان لوجه التناسب بينهما البصير
 احدهما موضعين الاخر قوله لزال للعتين ولذا الوصيت بضلمة
 زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به
 لضعف تانيته لعدم تحجس تائه للتانيث لانها مع الالف علامة
 الجمع ولا يصح تقلير تاء غير ما لان اختصاص هذه التاء بجمع
 المونث يابى ذلك لتاء اخت وبنيت مع ان التاء فيها بدل من الواو
 ويمنع من تقلير تاء اخرى فيها قوله لانها معني مناسبه لمشاركة
 النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيع
 اخر قوله اخر الابيات ايه في القاموس البيت من الشعر والمد ومعروف
 وبيت الشاعر والمصارع جمع مصراع ومصراععا الباب معروفة فان
 ومصراععا البيت من الشعر تشبيهها بمصراععي الباب لاستوائهما كذا
 في شمس العلوم قوله لتحسين الانشاد اي قراءة الشعر بقمر انشد الشعر
 قراءه قوله لانه حرف اه تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي بما يلحق
 اخره تنوين الترزم لان الترزم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به
 ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغني الحروف والترديد في الخيشوم
 من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يعقن صوته اي
 يجعل فيه غنة والاصل مغن بثلاث نونات ابدلت الثالثية افعني
 تنوين الترزم تنوين يلحق لتحصيل الترزم هذا ما ذهب اليه ابر

يعيش واختاره المصريح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين
الترنم لانه يلحق لترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم
لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار
بترك الترنم لخلوه من المد قوله وانما اعتبر وااه يعني ان محل
ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبر والحوقه بالآخر
قوله وان كان اي لحوق ما لحق اخر الابيات قوله لان محل
التغنياه فاللاحق في الوسط واقع لابي محله فلد الم يعتبر وه
وفيه بحث لان لا صحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات
بطول الصوت وقصره وترديد وحده ونقله لو مد لواهنها فات
حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر او في المتوسط ولان
اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا لانه قد يكون
اخرا المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين بح فهم المعاني
قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من اخر حرف من
البيت الي اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروي عنه ايصر ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية مشتق من القفوه وهو التبعية لان القوافي يجيى بعضها
اثر بعض والروي هو الحرف الذي يبتني عليه القصيدة وتنسب
اليه فيقر قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الخيل اذا
قتلته او من رويت البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل الذي
يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
قوله لاطلاق الصوت في الصراح الاطلاق رها كردي قوله با بل ال

حروف الاطلاق والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون
 قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبحت كما يدل
 عليه بيان المعنى البيت لجريرا راد يا عاذلة فرخم وخذف حرف
 النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما فعله وتاملي
 فيما فعله حتى نخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما فعله فقولي
 لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري وفيه ان عاذلة
 على الخطاء فيما تقول كذا في شرح لبيات المفصل ولقد اصاب
 مقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هردال على الجزاء
 قوله وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد
 منه والتعويض عند التغمي فما قيل لوجه لتحصيل المدد بالاشباع
 ثم ابد الها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن
 تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق اه البيت
 لروية القاتم المظلم العمق بفتحين وبالضم ما بعد من اطراف
 المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والمحترق بفتح الراء
 وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهيب الريح يخرقه والاهلام جمع
 علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب
 يقم خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب جرك للضرورة
 والمراد به السراب الخافق نعم بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم
 الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته
 اولعد مها لما غ السراب وجواب رب محذوف اي قطعته قوله
 بالفتح او الكسر كما نقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر

والفتحة للخفة وقبله الفتح اشارة الى اولويته لان الغاملي زائد
 في اصله وبالكسر يزيد النقل قوله بل هو موضوع لغرض الترنم
 وذلك لان المقص منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى
 الترنم وحصوله في الذهن قوله تساهل وتسامح بتمزيل الغرض
 من الشيع منزلة معناه قوله ففي اعتبار الرضع بعضها تام وهو
 تنوين المقابلة فان المقص من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة
 المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لا فهم عدم
 تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال
 على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن
 فان المقص منه افهام كونه منصرا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن
 انه يجمع للتمكن ويشير ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل
 فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين
 نون ساكنة تزااد اخر الاسم تبيها لبقاء اصلته او لتكبيره
 او تعويضا ومقابلته لثنون جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في
 روي مطلق في لغة تميم قوله اي التنوين بشرط بقاءه على حاله
 وعدم صيرورته جزءا بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف ح
 قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا
 في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح
 المخطورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من
 قيس رماية لوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب
 لم يجعل ابنا في ذلك الاصغة ولذا لم ينونوا الا في الشعر وهذا

الحذف سطر وحذفه عند اضافة مل خوله ودخول اللام وقد
يحذف فيما مله تخفيفا للقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة
احل الله الصمد قوله من العلم المعروف بما سبق فيشتمل اللقب
والكنية ايضه قوله موصوفارصفا نحويا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في
زيد بنى مصر وبشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد
الظريف ابن مصر ويشترط كون العلم الثاني مذكرا ببناء على ان
العرب لا ينصبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين كونها
مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة
وهو المطابق لما قاله المحل ثون من انه اذا اضيف الى علم الجدل
لا يسقط التنوين ولا الالف الذين خطا رقيق سواء كان للاب والجدل
واشترط المحل ثنين وضع جدي لهما فرقا بين الاضافتين وقوله آخر
لبيان الواقع اذا للفظا لمضاف لا يكون عيين اللفظ المرصوف وان
انحل افي المفهوم والصدق فيدل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن
نفسه كما بته عن عدم الاب ولد الم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة
استعماله لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف ليجواز
تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف
واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين قوله
وكذلك لاه فالعلم اعم من ان يكون صريحا وكناية وكذلك ما يجري
مجري العلم نحو سيد بن سيد وخل بن خل وطاهر بن طاهر وهي
ابن هي قوله ويعلم منه بناء اعلى ان النقييد في المسائل يفيد نفي
الحكم عما مله قوله نحو جاء بني رجل بن زيد المثال الصحيح جاء بني

الرجل بن زيد وزيد بن العالم والامرء بن لان المثال الغرضي
 يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المصنف اكتفاءً به ذكر
 الأصل اولاً لأنه اختلف في فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع
 الابن حكاة ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله انها لا تحذف
 اي خطأ حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعلمه قوله في مثل
 هذا بنت عاصم اي فيما وقع صفة لمونث يجوز صرفه فلوحذف
 الف ابنة لا يدري انه لفظة لينة فمحذف تنوين موصوفه ويسكن
 الباء اولفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعلم منه ولا يسكن
 الباء في التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن يحذف التنوين
 في نحو جاء في هذا ابنة زيد في لغة من حرف وفي الوصف بنت
 من غير النداء وجهان اي التنوين وعلم منه رداهما سمي به عن
 العرب الذين يصرفون هذا ونحوها فيقولون هذا بنت عاصم لا
 تنوين وتنوين والفرق بان ثاء بنت تكتب بصورتها مطرولاً
 وثناء ابنة تكتب بصورة الهاء ملوثة ليس بشيء لانه يجوز كتابته
 ابنة بالطاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز
 وقف ابنة بالطاء الا ان الا حرف وقفها بالهاء فمخلاف اخذت
 وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا انكتبان بالطاء المطولة في
 التسهيل وابدال الهاء من ثاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظاً
 وتقديراً في اخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احتوز
 بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظاً ولا تقديراً فلا يوقف
 عليها الا بالهاء نحو اخذت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله

قسمين الى انهما اصلان كما هو مذمب البصريين وقال الكوفيون
 الثقيلة اصل ومعناها التوكيد فال الخليل رح والتوكيد
 بالثقيلة ابلغ قوله لنقلها اي المشددة المستلزمة للحركة فلذا
 لم يتعرض لكسرة اصل التحريك قوله اي غير الف التثنية لا يخفى
 انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف في
 اي نوع كان فالأظهر ان يقول الف التثنية كانت اوالف
 الجمع قوله و الف الجمع اختارها الشر رح رعاية لمناسبة
 التثنية وجعل عبارة القوم تفسيره هذه الاطلاق اخترعه
 الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف الوصل كما في الرضي ومعنى
 الاضافة ما فسره بقوله اي الفاضل فهي لادنى ملائمة قوله لشبهها فيهما
 اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نونا وانما بعد
 الالف ولم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه
 يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولى اسقاط لفظ
 فيهما اذ لا حاجة اليه قوله اي نون التأكيد رعاية لوحدة الضمير
 وقيل لكل واحد من الثقيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص
 الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين مستانفة ولا يجوز ان
 تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطفة قال بالفعل
 المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم
 الفاعل تشبيهها له بالمضارع في قوله اقاتلن احضر والشهود وعلى
 الماضي في قولورامن سعدك ان رحمتها اي اضطراري والمراد
 الاختصاص في السعة قوله الكائن في ضمن الامر بان يكون مذكورا

بعده لفظ كما فيما عد الامر المخاطب او حكما وتقدر اير كما في
 امر المخاطب فانته في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال
 فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كما مر الغائب والمتكلم
 والمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسع
 او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل
 في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر
 والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية التي بالفعل المستقبل
 المستعمل في الامر والهي اذ فقيه ان المستعمل في النهي والاستفهام
 والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادلتها وان اطلاق الفعل
 المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى
 المصدرية لا يشمل الدعاء قوله نحو هل نضر من وكذا ساثر ادوات
 الاستفهام اسمية كانت او حرفية او رد المثال بهل رد اعلى من
 خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو تر لها بيان التخفيف
 والتشديد في الامر واكتفى بهل التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره
 ابين حيث فصل اولاً ثم موم قوله بهذه المدكورات الستة وهو
 الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المسفي والشرط
 الموكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على
 الطلب اما طلب الوجود وعدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
 والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام
 واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم
 على ما يعمل مما هو ليس مطلوبة كقول من اتى بكيرة والله

لا ما قبل الا ان يقع الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه
 وحمل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال حال اما عن
 النون اي متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او عن الضمير
 المستتر في الدال اي متجاوزة تلك المذكورات من الدلالة على
 الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد انه على بناء المعلوم المسند الي ضمير
 النون اي لا يؤكد النون الا المطلوب بالان وضعتا كيد طلب حصول
 شيخ ما في الخارج او في الذهن والمطرب لا يكون ما ضيا ولا حالا
 او لا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطرب نظر لا نتقاه
 بمثل ان زيد اسبقوهم وهم منشاءه قرأة يؤكد على بناء المجهول قوله
 وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل اما نفعن كثيرا لان
 دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بسطة تشبيههما بالطلب
 فلذلك لم يشار كهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا
 بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صرحه وما يتضمن
 معناه غير خل فيه فلما افعلن كذا او الجهد حيث قال سيبويه
 يدل خل بعد لم تشبها لها بلاء الهوي في الجزم قوله زيد ما يقوم
 اورد المثال بما يعلم حكم النفي بلا بالطريق الاولى مشابهاة
 بلا التامة وتم ولذا يجيء بعد الا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم
 وبان منفصلة عنه نحو لا في الدار يضربن زيد وما قيل انه لم يجيء
 في لا النفي بما امتد فوع بما رفع في قولهم عصبه لا بينن ؛ شكرها
 وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القلة في النفي بلا المتصلة
 بالفعل المضارع ممنوعة كما وقد جعله ابن حني قياسا وقال ابن

ما للفهوكالدهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا لاينا في القاة فان كل
 قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه
 في جواز الدخول رد اعلى من منعه مطلقا قوله في جوابه المثبت
 فثبت القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيعة تكلف
 يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم محل
 التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحية له
 صلوحا تاما احترزا عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
 الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجي خصا لا يصلح صلوحا تاما
 كالمستقبل المنفي فانه لكونه منغيا والاصل في الاشياء العدم
 لا يصلح للتاكيد وكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل
 ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل
 اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المقصر
 لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا
 بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سايق
 وغير مفعول بينه وبين اللام بقدر فان النون لا يدخله نحو
 لسوف يعطيك ربك فترضى لان المون تخاص المضارع بالاستقبال
 فلهذا اجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واجلة ونحو قوله
 نعم ولئن متم ارقبتم اني الله تحشرون لان تقلد يم المعمول
 تقتضي الاختصاص المقتضي لتسليم اصل الحكم المما في التاكيد
 ونحو والله لقل اظن زيد منطلقا لان قد لا يجمع حرف الاستقبال
 قوله فيهما عدل امثبت القسم مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل

المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمدن المرء مجتنباً *
 فعل الكرام وان فاق الورى حسبا * والاكثر ان لا يوكل كقوله تعز
 واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
 التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يوكل
 بما نحو ان تفعلن ان فعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه
 مما يجوز لحوفه به قوله الموكل حره لم يقل الموكل اد انه اشارة
 الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد
 لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما
 واذا ما ولا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المدكورين حال مقدرة
 من الضمير المستتر في الطرف العائد الى ما لان كونه قبل النون
 لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا اظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في
 المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليق المدكورين
 لا يجريان في اخشون واخشين وهم قوله ان اشترطه فلا يكون ما نحن
 فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف الامة واعلم ان نون
 التأكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدته اتصاله بما قبله فلرعايته
 الاول قالوا في جمع المدكورين والمحاظبة ان فيهما التقاء الساكنين
 على غير حده ولرعاية الثاني فالوافي التسمية والجمع المورث انه التقاء
 الساكنين على حده لم يعكس لزوم الثقل في الاولين والالتباس
 اجتماع النونات في الاخرين قوله وان لم بشرط فيه ذلك فيكون هذا
 من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف الامة لاجله بل
 لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل

حيث قال لا يلتقي ساكنان في الواصل المحض الا واولهما
 حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه
مثال المتصل حكما اضربان وهمل تضربان قوله وهو الواحد
 المذكرة لم يذكر المنكلم مع دخوله فيما عد اذ ذلك اشارة
 الي انه لقله وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد
 لا يدخل الا ما فيه معني الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير
 صحيح الابتاويل واعتبار تغاثر اعتباري قوله وحكمه ما غير
 ما ذكر لان ما قبله فيهما الالف لا التثنية والرصي جعل حكمه ما
 ذكر اما لان الالف حاجز غير حصين اذ لان الالف في حكم المفتوحة جعل
 قوله التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر
 والمخاطبة والظن ما ذكره الشيخ روح قوله للروم التقاء الساكنين اه
 على كلا المذهبين لعدم كون الثاني من شمة قوله فانه يجيز اه يدل
 على انه يجيز التقاء الساكنين على غير حده مطاوعا وايس كك
 ومع ذلك قوله ويجعله مغفرا اي مغفورا نكرا فالصواب ما في
 الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحر كذ
 وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تع ولا تتبعان
 بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان
 التكلم ومجيئه كقراءة نافع ومحيي وفرأه اي واللاني لان افعال
 النحاحة في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين بنا فيه
 وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال

وهما في غيرهما اه كما مبتدأ خبره كالمفصل وفي غيرهما حال عن
 ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما
 والمعنى ان النونين في لحوقهما اخر الفعل كاللفظ المنفصل حال
 كونهما في غير المثني والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير
 البارز وذلك لقوة جهة اتصاله بتوسط الضمير البارز قوله بيان
 الالفعال المعتلة لانه بين الحاتهما بالصحيحة بقوله وما قبلها اه
 كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثني اه علم ذلك من
 التقييم بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمها اكتفاء بما
 ذكر في الصحيحة قوله في ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة
 بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس
 قوله ومع غيرهما اه عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين
 عطف على ما ذكر عطف اسمين على معدولي عامل واحد والمراد
 بالضر بين كونهما كالمفصل وكونهما كالم متصل وقوله انما مع ضمير
 بارز مع ما عطف عليه حال عن غيرهما اي ان النونين حكمهما
 حال كونهما مع غير المثني والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا
 مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير
 المقارن بالضمير البارز شيئا اه وليس قوله انما مع ضمير بارز
 او مع ضمير مستتر ببيان الفرق فيستفاد ان النون انما مع ضمير
 بارز او مع ضمير مستتر وبحسب احتاج في قوله وهو شيئا ان الى تكلف التقدير
 او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشر غير المثني والمجموع في
 التسمين العكس كورين مبني على انه اعتبار الحاق النونين بامر

قوله اي لاجل اء غير المتر ترتيب المشار اليه المذكور سابقا غاية
 لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون
 التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو لثلا يلبس بالواحد قوله
 لاعلى ترين كما سبق اليه لوهم اذ لايدخل الاستفهام على الامر
 قوله وهذه الامثلة اء اي لم يراع المصروح الترتيب المستفاد من
 الحكمين السابقين بان يوردا مثلة الضمير المستتر بل راعى
 الترتيب الصرفي فوق الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصرفها
 اء بعلمها مثل المثنى والجمع المونث قوله لالتقاء الساكن
 المذكور بعلمها فلا يورد نحو يضربن واضربن فانه فيهما ملاق
 بساكن قبلهما فلا يحذف والقريضة على ذلك انه في مقابلة الوف
 كانه قيل يحذف في الاصل وقت لقاؤها الساكن مطلقا سواء كان
 بعلمه او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل
 واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فتحذف لالتقاء
 الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا حظ لها في الحركة لوما قيل
 ان الحذف لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف
 في ان المحذوف من مقرر الواو الاول او الثاني قوله لابهين
 بالنون الحفيفة عليك بمعنى لعلك لا جرائه مجرى عسى دخل
 في خبرها ان والمعنى لا تنه الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل
 والرمان قد رفعه واعره فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال
 الزمان لا تدوم وقبله * لكل هم من الهوم سعة * والمسي والصبح
 لالتقاء * معه قد يجمع المال غير اكله * وباكل المال غير من جمعه *

وثمه بالإلف الذي هو ساكن ابدأ اشارة الى الاستراحة بعد
 الخفة هنر الحرما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف
 من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصل بن
 لحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه
 والحمد لله علي الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام
 وصلي اليه واصحابه الكرام الي قيام الساعة وساعة القيام *
 قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية علي الفوائد الضمائية من مولانا
عبد الغفور مع تكملتها من مولانا عبد الحكيم سقي الله مثواهما
 وجعل الجنة ما واماها نهار سابعة من الصفر المظفر سنة ١٢٥٢
 الف ومأتمين واربعة وخمسين من الهجرة النبوية علي صاحبها
 الف الف سلام وتحية بتصحيح الفاضل الغطين المولوي ركن الدين
 والموفق بتوفيق الله المولوي راسخ الله باعانة المدرس الاول
 المتوطن في اعلى عليمين مولانا غياث الدين غفرله الله رب العالمين
 وعامله معامله المحبين ولما بلغ طبع هذا الكتاب الي النصف
 توفاه الله تعالى فعاون الفاضل الفقيه المدرس الاول
 المولوي محمد وجيه باهتمام الحكيم الهمام المشخص لامزجة
 الدقائق بالصحة والاسقام دلا ورعلي جعل الله سعيهم مشكورا

* توفعهم موفورا *

٧١٢

عقده	سطر	غلط	صحيح
١	١	كظا هر	كظا هر
٢	٢	بمعتى	بمعتى
٣	١١	انه ول جد ير	الجد ير
٣	٢٠	انهى	انهى
٤	١٦	الغايه	الغايه
٥	٥	كسر	كسرا
٥	٤	النفسه	لنفسه
٥	٥	خرء	جزءا
٥	٦	افىما	فيما
٦	٦	قيل	قبل
٦	١٢	الجارحى	الخارجى
٥	١٧	ين جنس	بن الجنس
٥	٢٠	للغظ	اللفظ
٥	٧١	فمخور	فيجوز
٥	١٨	بعكس	يعكس
٦	١٨	اللفه	اللغه
٥	١٩	غقل	نقل
٥	١٩	البتحاه	البتحاه
٦	١٩	حكيمنا	حكايما
١٠	١	عباراتهم	عباراتهم
١٥	٩	واله	داله

ص	ص	ص	ص
ص	غ	١١	١١
بأمرها	بأثرها	١١	١١
يجعل	نجعل	١١	١١
شبهى	شى	١٢	١٢
شبهى	شى	١٢	١٢
جزء	جزء	١٢	١٢
الحكم	لحكم	١٢	١٢
احسن	احسن	١٢	١٢
مد	مد	٢٠	١٢
كذا	كذ	١٣	١٣
مكتنفة	مكتنفة	١٩	ايضا
حال	عال	٥	١٥
بسببه	لا بسببه	١٠	١٥
كانه المنكته	كان النكته	١٧	١٥
صيغة	صيغة	٢٥	١٥
تعيين	تعين	٢	١٦
تتبع	تبع	٧	١٦
والا	والا	١٩	١٦
الايضاح	الايضاح	١١	١٦
قوله اعرب	اعرب	١	١٧
منقسمة	منقسمت	٢٥	١٨
احتج	احتج	١٤	١٩

ص	غ	هـ	هن
اعتبر	عبر	٦	٢٠
المعنى	لمعنى	١٣	٢٠
كسبه من	لكنيه	١٨	٢٠
لانها	لاصنا	١٩	٢٥
انكشافه	انكشافه	٢	٢١
اعطاء	عطاء	٢١	٢١
ليزته	ليزته	١	٢٢
والاسناد	والاسناد	٣	٢٢
بسبب	بصب	١١	٢٢
والمهمل	ومهمل	٢	٢٣
دلالها	دلاتها	١٣	٢٣
لمعنى	لمعنى	١	٢٣
ولبعده	ولبعده	١٢	٢٣
المودع	مودع	٥	٢٦
قالوا	قالو	١١	٣١
وللاستقبال	واللاستقبال	٥	٣٦
الكثرة	الكثرة	٧	٣٢
مطابقته	مطابقته	١٠	٣٢
التخفيف	لتخفيف	٢	٣٥
الفعل	لفعل	١	٣٧
اعربها	عربت	١٥	٣٧

ص	ع	قص	ص
اسباب	اسباب	٢٠	٣٠
تتبع	تتبع	١	٣١
النجو -	اولعز	١٩	ايضا
التتبع	التتبع	٥	ايضا
حاصله	حاصله	٩	٣٢
والا	والا	٣	ايضا
شيفا	ما	٢١	٥٧
حسنى	حسنت	١٢	٥٨
قلبت	قليب	٩	٦٥
الكاتب	بيس بين	٩	٧٣
قوته ;	لکاتب	٢١	٧٩
بينه	قرته	٦	٨٠
ذات	بنيته	٧	٨٢
جمع	ذات	١١	٩١
بغير	جمع جمع	١٩	١٠٠
للمناسبة	بغير	٥	١٠١
الاحتمال	للمناسبة	٧	١٠٢
الشبه	لا احتمال	٢٣	١٠٣
المشابهة	الشبه	٧	١٠٨
الضخيم	المشابهة	٢٠	١٠٨
	الضمير	١	١١١

ص	غ	ص	
اسماء	اسما	۷	۱۱۱
دليل الی وینته	دئیل ال وینته	۶	۱۱۱
دئیل	دئیل	۶	۱۱۱
آذر نیجان	آذر نیجان	۵	۱۱۱
بمعنی	بمعنی	۱۰	۱۱۱
الشیخ	الشیخ	۱۲	۱۲۲
بطبعه	بطبعته	۲۰	ایضا
تنار غهما	تنار	۱۳	۱۲۹
قیه	عهما قیه	۱۳	۱۲۹
اقراو	اقراو	۲۰	۱۳۳
علی	عل	۱۸	۱۳۵
المواد	المواو	۱۲	۱۳۵
فعله	فلعلته	۲۰	۱۳۶
ان	ن	۷	۱۳۳
منلا زمان	منلا زمان	۱	۱۳۶
لا یشتبه	لا یشتبه	۳	۱۳۶
لك	لك	۲۱	۱۵۶
سلامت	سلمه	۱	۱۵۲
المشتق	المشتق	۱۳	ایضا
ینبت	ینبب	۱۵	ایضا
بستین	بستین	۱۵	۱۵۴

ص	ص	ص	ص
١٥٥	١٢	استقراها	غ
ايضا	٢١	للخبرينه	ش
١٥٦	١٣	القدر	واستقرارها
ايضا	٩	المنعى	المعنى
١٥٣	٣٠	إلى	ش
١٥٧	٥	بمعنى	المعنى
ايضا	١٥	في مثل	في في مثل
١٥٨	١٧	جوز	جاز
١٥٩	٩	نعلي	على
١٦٠	١٦	الكلم	الكلام
١٦٢	٢	الكلام	الكلام
١٦٣	١٩	الحريثين	الجزئين
ايضا	٢٠	يكون	يكون
١٦٤	٣	مثابنه	مشابهته
ايضا	١٥	لا فنه	لا فنه
١٦٧	١٤	مبلعد	نا بعل
١٧٠	٢٠	الظه	الظه
١٧٥	١٧	المنصف	المنصفه
ايضا	٢١	تشبيما	تشبيهها
١٧٧	١٠	مقولا	مفعولا
١٧٩	٨	امم فعله	اسم ما فعله

من	ص	غ	ص
أيضا	١٢	مقول	١٢
١٨٥	١٦	فائدة	١٦
١٨٥	٢٥	يقيد	٢٥
١٨٦		الجملة	
أيضا		المفعول	
١٨٧	٧	لا	٧
١٩٥	٢	مقبولة	٢
١٩١	٣	البيها	٣
١٩١	١٦	الكلام	١٦
١٩٢	١٥	فهذا	١٥
١٩٥	٢٠	لغت	٢٠
١٩٦	٣	جعل	٣
١٩٧	٢	ايكون	٢
١٩٧	١٥	لعنيتي	١٥
١٩٨	٥	السخ	٥
١٩٩	٣	بالعرفنة	٣
١٩٩	٥	بالمخرف	٥
١٩٩	١٣	المستغاث	١٣
	١٦	الظاهر	١٦
	٣	الى على	٣
أيضا	١٤	يشعر	١٤

مقابلة	سطر	غلط	مقابلة
٢٥٣	١٥	ضح	ضح
٢٥٧	٢	ثيما	ثيما
٢٦٣	٢١	الكلام	الكلام
٢٦٧	٢	إعاطفة	إعاطفة
٢٦٩	١٣	إجاءني	إجاءني
٢٧١	١٦	الامتناء	الامتناء
ايضا	١٦	الامتناء	الامتناء
٢٩٧	١١	خذ	خذ
٢٩٨	١٠	ملحقا	ملحقا
٣٠١	١٧	محل	محل
٣٠٥	٥	بين بين	بين بين
٣٠٨	٧	وله	وله
ايضا	٩	يتعبه	يتعبه
ايضا	١٦	يعقل	يعقل
٣١٠	٢٠	اصتل ارك	اصتل ارك
٣١٢	٢١	قال يتوسط بينه	قال يتوسط بينه
٣٢١	٢٥	لتزيين	لتزيين
٣٢١	١٨	الاخر	الاخر
٣٢٣	١٢	ايبع	ايبع

ص	غ	ص	ص
الش	اش	١٢١	٣٢٣
لا ارمي	لا ارمي	٨	٣٣٥
مجاز	مجازا	١٦	٣٢٧
مطلقا	مطلقا	٩	ايضا
وقع	قع	٢٠	ايضا
ثاني	باني	ايضا	ايضا
اشفاق	اشفق	٢	٣٣٨
انما جاز	انه جاز	١٨	ايضا
النون	لنون	٣	٣٣٩
الجزء ولي	الخير ولي	٧	ايضا
النكرة	التكرة	١٠	٣٤١
الكنيسة	لكنيسة	٣	٣٤٣
دليل على	الدليل	ايضا	ايضا
المبتدأ	المبتدأ	٣	٣٤٣
بين هاء	بينها	٩	٣٣٥
من يلية	من يلية	١٧	٣٤٥
مبتدأ	مبتدأ	٢٠	ايضا
كذلك الفاظ	كذلك الفاظ	١٦	٣٥٢
فائدتها	فائدتها	٢٥	٣٥٣

ص	غ	ص	ص
٢٥٧	ان يقال	٤١	ان يقال
٢٥٩	ملت	٩	قلت
ارضا	قبيل	١٥	قبل
٣٩٠	لنصيان	٢٥	الصبيان
ارضا	لم يجيئها	١٤	لم يجيئ
ارضا	ما يحفلو	١٧	ما ينبغي
ارضا	بالغليلة	١٠	بالغوية
ارضا	اعتبر	١٩	اعتبر
ارضا	بثوت	٤	ثبوت
٣٩٨	لية	١٩	ككية
٣٧١	يجيئ	٧	يجيئ
٣٧١	م عاة	١٨	مراعاة
٣٧٥	ومية	٢٢	ميرة و
٣٧٤	كلوا احد	٩	لاكلوا احد
٣٧٣	بالظر كافية	١٠	بالظر فية كما
ارضا	فلا تنافي	١٩	فلاينا في
ارضا	فـ	ارضا	فـ
٣٧٥	لا غاي	١٩	لا غير اي
٣٧٨	مجيئ	٢	مجيئ

ص	غ	ص	ص
تفسیر	تفسر	۱۹	۳۸۵
المجرد	المجرد	۲۷	۳۸۱
ممتثا بها	شام بها	۱۹	۳۸۵
واكون	ورلكون	۲۰	ایضا
ذاته	ذاته	۵	۳۹۰
لا اعتبار	لا اعتبار	۳۰	۳۰۵
الزائد	الزائد	۵	۳۰۳
قوله حضرت القاضي قوله حضرت القاضي		۱۲	۳۱۳
اريد	اريد	۲۱	۳۱۳
ليجمع	ليجمع	۱۷	۳۱۹
المتكلم	المتكلم	۱۵	۳۲۱
وبين	وبين وبين	۲	۳۲۶
الغير	العيو	۱	۳۳۰
المعنى	المعنى	۱۳	۳۳۷
اعتبار	اعتار	۱۲	۳۳۸
لم يجر	لم يجر	۲۰	ایضا
لم يجر	لم يجر	ایضا	ایضا
خروجك	خروجك	۱	۳۳۹
قوله	قوله قوله	۳	اینها

هـ	غ	هـ	أَيْضاً
مواظفا	مواظفا	١٩	٢٥٧
فيه	ففيه	١	٢٩٥
الاكتفاء	الالقاء	٢	٣٧١
قوله شرنا جزءاً	قوله شرطاً جزءاً	٧	٢٧٧
الهاء	الياء	١٠	٢٧٧
ساكنا	سايئنا	١٠	٢٨١
سيمية	سيية	١١	٢٨٨
الذلات	الذلات	١	٢٩١
فلضرورة	فلضرورة	١٩	٥١٣
لتفتنا زاني	التفتنا زاني	٩	٥١٣
اسكن	اسكن	١٨	٩١٣
اقتل	اذل	٦	٥١٦
و	ر	١٠	٥٣٠
علمت	عملت	٥	٥٠١
با	با	١٠	٥٣٢
الفتديو	القدير	٧	٥٣٤
خصاً ثنها	خم ثنها	٢٠	٥٣٧
خبيرة	خبيرة	٢١	٥٤٥
الغناء	اللقاء	١٥	٥٤١

ص	غ	ص	ص
الغاء	القاء	٥	٥٤٤
النقل يو	القل يو	٧	ايضا
الى	لى	١٣	٥٣٥
الاعطاء	الاعطاء	١٣	٥٣٧
جائز	جائز	٣	٥٦٢
مفارقة	مفارقة	١٥	٥٦٤
فايته القرب	فايته القرب	١٦	٥٧٣
معانها	معينه	١٨	٥٩٣
احنصاصه	خنصاصه	١	٥٩٥
المبادر	المبتادر	٣	ايضا
اهم	هم	٥	ايضا
الانصب	لنصب	٥	٥٦٩
بالنقل يم	النقل يم	٩	ايضا
الحرف	لحرف	٩	ايضا
الكلمتين	لكلمتين	١٣	ايضا
التقيل	التقيل	١	٦٠٥
الجاره	الجاؤه	١٧	٦٠١
مسناقه	مسناقه	١٠	ايضا
الى	لى	١٣	٦٠٥

ع	ع		
اثتوني	اثتوني	٢٠	٩٠٩
الا يكون	لا يكون	٧	٩٠٧
لقبيلتين	القبيلتين	١٣	٩١٠
تخصص	تخصيص	١٧	٩١٤
ضرورة	ضرورة	١٩	٩١٥
الكلام	الكلام	١٥	٩٢٨
قوله الواجب دخول لولاه	قوله الواجب دخول لولاه	١٥	٩٣٢
تعبير	تغيير	٩	٩٣٣
لجب	يجب	١١	٩٣١
طائفة	طائفة	١١	٩٥٣
فه	فهي	٩	٩٥٧
لصواب	الصواب	١٢	ايضا
الماض	الماض	١٥	٩٧٨
يجعل	يجعل	٦	٩٨٠
النون	النون	١٣	ايضا
على	على	٧	٩٨٣
امال	امال	٩	٩٨٤
الاول	الاول	١٢	٩٨٥
فاما	فاما	١٢	٩٨٦

ص	غ	ص	ص
لا يصح	لا يصح	١٣	ايضا
مسند لا	مسند	٢٠	ايضا
بقول	لا تفعل	٢١	ايضا
مهما تعط	مهما تقط	ايضا	ايضا
اصحاب	صحاب	١	١٩٠
جميعها	جميعها	١٨	ايضا
المغني	المغني	٩	١٩١
يشعر	يشعر	١٧	١٩٣
جعلته	جعلته	١٧	١٩٣
في ما اخره ربه	في ما اخره ربه	٥	١٩٥
فلم يتحمض	فلم يتحمض	١٣	١٩٥
اصلي	اصلي	٢٠	ايضا
القرءة	الفراءة	٢	٧٠٠
رواها	رداها	١١	٧٠١
تاء	تاء	١٣	ايضا
قوله	قوا	٥٠	٧٠٢
ولاسيوا	ولا جوا	٨	٧٠٣

ص	غ	ص	ص
لا يصح	لا يصح	١٣	ايضا
مسند لا	مسند	٢٠	ايضا
بقول	لا تفول	٢١	ايضا
مهما تعط	مهما تقط	ايضا	ايضا
اصحاب	صحاب	١	١٩٥
جميعها	جميعها	١٨	ايضا
المغني	المغني	٩	١٩١
يشعر	بشعير	١٧	١٩٣
جعلته	جعلته	١٧	١٩٣
في ما اخره ريه	في ما اخره ريه	٥	١٩٥
فلم يتمحض	فلم يتمحض	١٣	١٩٥
اصلي	اصلي	٢٠	ايضا
القرءة	الفراءة	٢	٧٠٠
رواصما	رد اصما	١١	٧٠١
تاء	تاء	١٣	ايضا
قوله	قواو	٢٠	٧٠٢
ولا سيرا	ولا جرا	٩	٧٠٣

